**العدد 58**

الافتتاحية

سؤال العدالة والعدالة الاجتماعية

**ما الداع الى البحث في العدالة وعنها ؟ الا يكفي احساسنا بالعدل او الظلم ان يقود مساعينها الى تحقيق العدالة ؟**

**ان لب السعي لرفع الظلم وتحقيق العدالة يكمن في التفكير بالظلم والعدل ، وهذا التفكير ينبغي ان ينصرف الى اعمال العقل العلمي المحايد المنفصل عن المصالح الخاصة بهدف انزال الظلم واعلاء العدل ، بدل التوجه، فحسب ، الى التأمل في وصف المجتمعات المثالية التي تتسم بعدالة كاملة .**

**ان نشدان العدالة بصورة عامة والعدالة الاجتماعية بصورة خاصة لم يتأتى دفعة واحدة بل على دفعات استغرقها تطور تاريخي طويل ، والامر الجديد في العمل من اجل تلمس العدالة وتحقيقها ، هو ربطها بالحرية . كما ان العدالة لم تعد تطرح بمعزل عن الديمقراطية والمواطنة . فما عاد خطاب العدالة منصبا على فكرة الاخلاق والحياة الاخلاقية فقط او على فكرة اليوتوبيا المثالية بل تطور هذا الخطـاب ، في ضوء المعطيات العملية والمرجعيات الفكرية الحديثة والمعاصرة لينصب ايضا على الحياة السياسية والاجتماعية .**

**من هنا تتأتى اهمية الطلب اللامحدود على العدالة والعدالة الاجتماعية من قبل الافراد والجماعات في كل مكان فيه انسان . وهذا الطلب اللامحدود للعدالة والعدالة الاجتماعية اصبح ضرورة ملحة في زمن العولمة الرأسمالية حيث مزقت ظاهرة عدم المساواة نسيج المجتمعات بما في ذلك المجتمعات الديمقراطية والتي تريد ان تصبح ديمقراطية بما في ذلك مجتمعنا العراقي .**

**ان الاهتمام بالعدالة الاجتماعية يتأتى لان العدالة ترتبط بكيان الانسان كأنسان كان وما يزال يعطش ، دائما ، للعدالة ويشتاق اليها ، لانه يجد فيها كرامته وانسانيته . وقبال ذلك يكره الانسان الظلم والعدوان والطغيان ويرفضه ويسعى الى الابتعاد عن الاحوال التي تصنع اللامساواة والاضطهاد والدونية وتفاوت الناس وانقسامهم الى مستكبرين متجبرين ومستضعفين مقهوريين.**

**ان البحث في العدالة وفهمها من منظور سياسي واجتماعي يراد منه ابعاد العدالة عن دائرة المثالية الاخلاقية والترف الفكري المجرد ، فما عاد ممكنا في عصرنا عدم ربط العدالة بالعدالة الاجتماعية القائمة على تقليص الهوة بين الاغنياء والفقراء عبر التساوي في الفرص مضافا اليه تصحيح الفجوات الاجتماعية الناجحة عن هذه الهوة بواسطة تصحيح التوزيع للخيرات المالية بموجب الحاجات والاستحقاقات التي تقاس بالكفاءة والمؤهلات ومساهمة الانسان في الخير العام والتنمية التي تمكن فئات المجتمع المختلفة للانطلاق من نقاط شروع متساوية نسبيا اساسها الحرية في الخيارات ( امكانيات وفرص)وتمكين الناس من صوغ خياراتهم .. وفي ضوء هذا المفهوم للعدالة الاجتماعية تمت صياغة مقولة (التنمية حرية) عند عزمي بشارة في اجابته عن سؤال ما العدالة ؟**

**وعلى الرغم من ان شعوب بلدان المنطقة ومنها العراق خرجت او تريد ان تخرج ضد الظلم وضد الاستبداد وضد الفساد اي خرجت من اجل العدالة ومن اجل التحرر من قيود الادلجة الاحادية فقد لاحظنا ان هناك شبه غياب للاهتمام السياسي و للبحث السياسي في العدالة وتطبيقاتها في خطابات معظم القوى السياسية رغم الزيادة اللافتة التي شهدتها اخيرا ترجمة اعمال غربية مهمة تتعلق بالعدالة .**

**وعليه فمن واجب العقل السياسي الخوض في بحث العدالة بوصفها البديلة لانظمة الاستبداد التي اخذت تتزعزع اركانها في ايامنا الحاضرة والاتية ، ويأتي هنا دور الباحث السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحقوقي في دراسة موضوعات العدالة والعدالة الاجتماعية بمنهجية تجمع بين مبادىء قيمية مختلفة ونظريات سياسية اجتماعية متعددة .. كما على القوى السياسية في انظمة داخلية وبرامج سياسية وممارسات عملية ان تلتفت جديا الى اطروحة العدالة والعدالة الاجتماعية وان كان بعضها قد اهتم بالاشارة الى هذه الاطروحة ومقترباتها ومشتقاتها بشكل عابر احيانا وخجول في اكثر الاحيان والا فأن سؤال العدالة والعدالة الاجتماعية سيظل سؤال صعب الاجابة مالم تدخل العدالة والعدالة الاجتماعية في سلم اولويات شعبنا وقواه السياسية الوطنية ليحتل حيزا كبيرا في تفكير واهتمام الحركات الاجتماعية والسياسية لا بوصف العدالة قيمة اخلاقية عامة مجردة بل حقيقة نتلمسها في تلمس المساواة وتكافؤ الفرص والانصاف والمشاركة والحرية ورفض الظلم والاستبداد واعتماد التعددية والقبول بالاخر المختلف والتسامح واحترام حقوق الانسان واستقلال القضاء واستقلالية الجامعات ومحاربة الارهاب وتجريم وتحريم وتأثيم الفساد والفتن الطائفية والتعصب القومي والحد من البطالة ومكافحة الفقر والامية وغيرها من السياسات التي تنتهي بالنتيجة الى الادارة العادلة للشأن العام في الدولة .**

الاستاذ الدكتور

عامر حسن فياض

عميد كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين

العلاقات المغربية الامريكية وافاق المستقبل 2003-2017[[1]](#footnote-2)(\*)

ا. د .سمر رحيم الخزاعي م. د. هناء عبدالله

**المقدمة**

**تمتد جذور العلاقات المغربية الأمريكية عميقًا في التاريخ الحديث والمعاصر ، إذ كان المغرب أول دولة في العالم تعترف باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية عام 1776، ومنذ ذلك التاريخ بدأت خيوط العلاقات السياسية والأقتصادية تُنسج بين المغرب والولايات المتحدة ولازالت قائمة حتى اليوم ، وبذلك تتميز هذه العلاقات بخاصية تاريخية منفردة في القدم ، لكن هذا التفرد تأثر أحيانا بالظروف الداخلية والمتغيرات الدولية لكلا البلدين خلال المدة ( 2001 – 2017 ) وفي مختلف المجالات وبخاصة السياسية والاقتصادية منها بعد تداعيات ما سمي بأحداث الربيع العربي التي عصفت بأنظمة سياسية عربية عريقة ومؤثرة في الساحتين العربية والدولية ، فضلا عن أنتشار تنظيم القاعدة في دول المغرب العربي ، وما سبقه من تشكيل التحالف الدولي لمكافحة الارهاب بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ، وما ترتب على ذلك من زيادة التنسيق السياسي والامني بين المغرب والولايات المتحدة الامريكية في سياق التصدي للارهاب ومكافحة الهجرة غير الشرعية كأخطار مهمة. ويبقى الهم الاكبر للمغرب في علاقته مع الولايات المتحدة الامريكية هو دعم موقفه في "قضية الصحراء" التي بات تشكل عنصرا أسياسيا في هذه العلاقات. يهدف البحث الى استعراض تطورات العلاقات المغربية الامريكية (2001 – 2017) للوقوف على المتغيرات التي رافقت هذه العلاقات ومعرفة نقاط قوتها وضعفها وما ستؤول اليه مستقبلا.**

**أما أشكالية البحث فأنها تتمحور حول تأثير المتغيرات الداخلية والدولية على تطورالعلاقات المغربية الامريكية ، ومن هذه الاشكالية تنبع مجموعة من الأسئلة هي :**

1. **ماهي الخلفية التاريخية للعلاقات المغربية الامريكية ؟ .**
2. **ماهي أهمية المغرب في سلم الاستراتيجية الامريكية ؟ .**
3. **كيف تطورت العلاقات السياسية المغربية الامريكية بعد أحداث أيلول عام 2001 ؟ .**
4. **ماهي تطورات العلاقات الأقتصادية المغربية الامريكية بعد أحداث أيلول عام 2001 ؟ .**

**أعتمد البحث على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي في سياق الكشف عن تطور هذه العلاقات وبيان آفاق المستقبل .**

**وفي ضوء هذه المنهجية تم تقسيم البحث الى مقدمة وثلاثة مباحث ، وخاتمة وعلى النحو الاتي :**

**المبحث الاول: مقاربة تاريخية سياسية عن العلاقات المغربية الامريكية .**

**المبحث الثاني: العلاقات السياسية المغربية الامريكية بعد أحداث ايلول 2001 .**

**المبحث الثالث: العلاقات الأقتصادية المغربية الامريكية بعد أحداث ايلول 2001 .**

**الخاتمة: تتضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات.**

**المبحث الأول: مقاربة تاريخية سياسية عن العلاقات المغربية الامريكية**

**تعد المغرب اول دولة تعترف باستقلال الولايات المتحدة الامريكية كدولة مستقلة في العام 1776 ،وجدير بالذكر انه عند بداية الثورة الامريكية ( 1770-1776) كانت السفن التجارية الامريكية كثيراً ما تتعرض لهجمات القرصنة البربر في المحيط الاطلسي ، لذلك اعلن السلطان محمد الثالث بن عبد الله ( 1757 -1790)(1)، أن جميع السفن الامريكية تحظى بحماية السلطنة ،وأنها ستحظى بالحماية عند ابحارها بالمياه الأقليمية المغربية ،وأن معاهدة الصداقة المغربية الامريكية ( معاهدة مراكش) ،والتي عقدت في كانون الاول في العام 1777 من أقدم معاهدات الصداقة التي استمرت (2).**

**والمغرب هي اول دولة في شمال افريقيا سعت لاقامة علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة الامريكية بناء على قرارا السلطان سيدي محمد بن عبد الله في العشرين من كانون الثاني عام (1777) السماح لعدد من الدول بممارسة نشاطها التجاري مع المغرب ومن بينها امريكا ، بل وأقامة علاقة صداقة معها ،وعدّ التوجه في حينها توجه جديد في اطار تغير سياسة المغرب حيث سعى محمد الثالث في ذلك الوقت لتنفيذ سياسة جديدة قائمة على ضرورة اقامة علاقات سلمية مع القوى المسيحية ،ومرد ذلك لرغبة محمد الثالث اقامة علاقات تجارية لزيادة مداخلية الاقتصادية (3) .**

**ان سياسة السلطان محمد في هذه المدة دلت على عمق رؤيته وأن تفكيره بدء يأخذ مأخذ اخر ، لآنه بهذه المرحلة اراد اجرا تغيرات طريقة حكمة لتحسين وضع البلاد الاقتصادي ، لأنها كانت تمر بإزمة اقتصادية لذلك نسعى لاقامة علاقات دبلوماسية ،وفتح الباب للتبادل التجاري ليزيد مداخل البلد ، بدلاً من اللجوء لغرض ضرائب جديدة، أو زيادة الضرائب القديمة وزيادة عبء السكان ،وفي نفس الوقت زيادة الاعتماد على الجيش لجمع الضرائب ،وبالتالي زيادة تبعية السلطان للجيش ،وهذا ما كان رافضه ، لذلك عمد لزيادة مداخيل جديدة للدولة .**

**وفي اطار تقوية العلاقات بين الطرفين ، عين للسلطان محمد الثالث دو دبيركان Do Deebercan التاجر الفرنسي للاتصال بالدول الاوربية الاجنبية التي ليس لها تمثيل في المغرب، وبذلك اصبح دودي بركان القنصل الامريكي في المغرب ، لكنه لم يستمر طويلاً ، اذ عين توماس باركلي Tomas Barky في الخامس من تشرين الاول 1785 قنصلاً لامريكا في المغرب ،والذي ذهب للمغرب بداية العام 1786 حاملاً رسالة من الرئيس الامريكي ( جورج واشنطن George Washing ton)(4) للسلطان محمد الثالث تخطب بها ود الاخير ، اذ حملت الرسالة جمل مليئة بالتقدير والاحترام (5) .**

**ان هذا يدل على قوة المغرب وقتها ،وسعي اكبر دولة في وقتنا الحاضر للتودد اليها ، لكسبها لجانبها، ولتأمين شرها .**

**اعقب ذلك سعي امريكا لعقد معاهدة مع المغرب ،والتي عقدت بالفعل بمراكش في 23 تموز 1786، والتي عدت من ابرز الاتفاقيات في القرن الثامن عشر بعهد الدولة العلوية(6).**

**واستمرت العلاقات الجيدة بين الطرفين حتى بعد وفاة السلطان محمد الثالث على الرغم من خوف الولايات المتحدة تدهور هذه العلاقات ، حتى أن الرئيس توماس جيفرسون Thomas Jefferson ، ابدى اسفه في الكونكرس الامريكي على وفاة محمد الثالث ،وطلب من اعضاءه ايجاد الخطوات اللازمة لضمان سير العلاقات، وطلب من اعضاء الكونغرس ايجاد الخطوات اللازمة لضمان سير العلاقات الجيدة بين البلدين، مؤكداً على أهمية الصداقة بين البلدين ،وأن تجارة الولايات المتحدة ستتأثر مع الدول التي تقع على المحيط وعلى المتوسط (7).**

**ان هذا يدل على اهمية المغرب وقتها بالنسبة لولايات المتحدة الامريكية وسعي الأخيرة لخطب ود المغرب لمعرفتها بقوته ومكانته وتأثير ذلك الاخيرة وتجارتها، وعددت مواقعه السلطان سليمان في 18 آب 1795 على تحديد الاعتراف بالاتفاقية الامريكية المعقودة في العام 1786 انجاز كبير للولايات المتحدة الامريكية(8).**

**على الرغم من ازدياد العلاقات الجيد بين الطرفين ، الا أنها لم تخلو ن بعض الاضطرابات وسوء الفهم بينهم بداية القرن التاسع عشر والقرن العشرين خلال الحرب الامريكية على ليبيا في العام 1802 (9) لكن نتيجة للعلاقات التي تعززت خلال المدة الماضية استطاع الطرفين تجاوز هذه الاضطرابات ،وتأكيداً على تعزيز هذه العلاقات اهدى السلطان سليمان في العام 1821 مبني للامريكان بمدينة طنجة ، ليعد اول مبنى تملكه الولايات المتحدة الامريكية في المغرب، وتبع ذلك تجديد معاهدة مراكش في مدينة مكناس في العام 1836 ، بصفة نهائية (10).**

**وفي اطار هذه العلاقات الجيدة كان للمغرب وقفة تحسب له اثناء الحرب الاهلية الامريكية ،اذ رفض المحاولات لتفكيك او أضعاف الاتحاد الامريكي ،وقد قدموا الدعم الممكن لذلك ،وفي الاحتفالات المئوية للاستقلال اقام المغرب معرض بفيلادفيا كمحاولة منه لتعزيز قوة العلاقات بين الطرفين(11).**

**والجدير بالذكر انه طول القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين حرص الطرفان على الحفاظ على علاقاتهما ومصالهما الوطنية لأن المغاربة اصيبوا بخيبة امل كبيرة لموقف الامريكان الضعيف في اجتماع مدريد في العام 1880 (12) ،وخلال اجتماع الجزيرة الخضراء عام 1906 (13) ، اذ اتسم الموقف الامريكي بالضعف في مساندة المصالح المغربية على عكس ، ما كان متوقع من المغاربة واستمر هذا الموقف حتى عند فرض الحماية الفرنسية على المغرب في العام 1912 اذ لم تحرك الولايات المتحدة ساكناً(14) .**

**وصلت اعداد كبيرة من الامريكين أوائل تشرين الاول من العام 1942 في العملية العسكرية (عملية الشعلة او طورس) اذ اتخذ الحلفاء المغرب نقطة انطلاق لحماية منطقة شمال افريقيا (15). و في الخامس من تموز العام 1943 التقي الرئيس فرانكلين روزقلت مع السلطان محمد الخامس في اجتماع انفا، وعلى هامش الموتمرتناقش محمد الخامس وفرانكلين روزفلت حول مستقبل المغرب(16).**

**وارسل حزب الاستقلال في الحادي عشر من كانون الثاني 1944 وثيقة المطالبة بالاستقلال للقنصلية الأمريكية(17).**

**وفي الوقت الذي ايد فيه الرئيس ترومان (Harrys Truman) وايزنهاور استقلال المغرب ،الا انها اكدا على ضرورة الحفاظ على العلاقات الطيبة بين كل من فرنسا والمغرب لبناء حلف ضد التوجه الشيوعي (18)،وبلغ هذا الاتجاه ذروته عندما ابرمت الولايات المتحدة الامريكية اتفاقية مع فرنسا في العام 1951 سمحت بموجبه القيادة الحيوية الامريكية بناء خمس قواعد في المغرب ( اصبحت لاحقا اربعة) رغم الاحتجاجات الشعبية الرافضة لذلك(19). وعند استقلال المغرب في اذار 1956 كانت الولايات المتحدة من اوائل الدول التي اعترفت رسمياً باستقلال المغرب ،وكانت اول دولة تعين لها سفيراً بالمغرب واتسمت السياسة الخارجية المغربية بحرصها الشديد على تقوية علاقاتها مع امريكا اليت اصبح لها ثقلها داخل المغرب ،وحتى عند وفاة الملك محمد الخامس وتولي الحسن الثاني في العام 1961 ( الحسن الثاني) العرش ، اتبع نفس خطوات والده في السياسة الخارجية مما ادى ذلك لزيادة التواجد الامريكي في المجال الاقتصادي والعسكري والامني(20).**

**ففي المجال الاقتصادي زادت الاستثمارات الامريكية في المغرب ، فضلاً عن تقديمها لكثير من القروض المالية والمساعدات.**

**اما في المجال العسكري ، فقد زادت أهمية الولايات المتحدة بالنسبة للمغرب منذ العام 1975 ، أي بعد قضية الصحراء الغربية ،وحاجة المغرب للمساعدات العسكرية والتي بلغت ملايين الدولارات لاستمرار المغرب في حربه مع البوليساريو (21).**

**وفي الوقت نفسه اتخذ المغرب اهمية كبيرة في مساندة اهداف السياسة الامريكية في شمال افريقيا والشرق الاوسط .وزادت اهميته اكثر بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية بعد خسارة الاخيرة لاهم حلفائها بالشرق الاوسط، وهوسقوط نظام الشاه بايران في شباط 1979 (22).**

**المبحث الثاني: العلاقات المغربية – الامريكية السياسية والعسكرية بعد احداث 11 ايلول 2001**

**من الجدير بالذكر ان اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بالمغرب هو اهتمام استراتيجي عسكري بالدرجة الاولى ،فلموقع المغرب اهمية كبيرة اذ كان في الحرب العالمية الثانية محط انطلاق الولايات المتحدة الامريكية والحلفاء لشمال افريقيا والشرق الاوسط ،وأثناء الحرب البادرة زادت اهميته لمنع وصول المد السوفيتي ومحاصرته من خلال استخدام القواعد الموجودة في المغرب ومنع انتشاره ، ناهيك عن ان المغرب سعي للسير على النهج الامريكي ، مما زاد اهمية المغرب لدى التولايات المتحدة الامريكية (23) .**

**ناهيك عن ذلك ،ماكان للمغرب والحسن الثاني من دور بعقد اتفاقية كامب ديفيد في العام 1979 ،واقامة العلاقات مع أسرائيل مما أدى الى تنامي دور اليهود في المغرب ،وهذا ادى لتجاوز الولايات المتحدة الامريكية اتفاقية الوحدة المغربية الليبية التي عقدت في العام1984على الرغم من الخلاف الامريكي الليبي ،وعلقت الادارة الامريكية على ذلك قائلة((ان المغرب كدولة مستقلة لها كاملالحق في اتباع مصالحه القومية وان لم تكن مطابقة للمرامي السياسية الامريكية))(24).**

**استمرت العلاقات بين الطرفين ،بل زادت قوة خاصة بعد تاييد العاهل المغربي لموتمر مدريد للسلام في العام1991.فضلاً عن تبنيه عقد مؤتمر الدار البيضاء الاقتصادي في العام1994، اضف لذلك شارك المغرب في الترتيبات والمناورات الامنية والعسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة الامريكية في اطار الدفاع المشترك للحلف الاطلسي في البحر المتوسط والمحيط الاطلسي(25).**

**اما بعد أحداث ايلول 2001 فحدث تحول جديد وجذري في السياسة الخارجية الامريكية ، اذ اصبحت اكثر براغماتية ،وركزت على ابرز المناطق في العالم في القارة الافريقية وكان المغرب اهمها ،بوصفها مناطق ذات اهتمام كبير،فضلا عن انها تشكل مجالاًحيوياًومركزاًستراتيجياً(26)،لذلك رسمت خارطة جيوسياسية عالمية جديد ، اذ بدات السياسة الارميكية الخارجية تعد الارهاب الدولي التحدي الابرز لسياستها ، ومما يؤكد ذلك ما جاءت به استراتجية الامن القومي الصادرة في ايلول 2002 التي اعطت تعريفاً للأمن القومي الامريكي ربطت به بين الارهاب واسلحة الدمار الشامل مع امكانية وصول الانظمة المارقة حسب تعبيرها الى مثل هذه الاسلحة واستعمالها ضدها الدمار الشامل ، وعزل واضعاف الدول الرافضة لهذه الالتزامات(27).**

**وبعد ايلول 2001 لم تعد خيارات استعمال القوة العسكرية لتغير النظم السياسية في الشرق الاوسط ببعيد عن توجيهات الولايات المتحدة الامريكيةاذ اصبح الارهاب هاجسها الامني الاول ، مما دفعها لاعلان الحرب ضده ،والتي اشتركت فيه العديد من الدول العربية والاسلامية وكان المغرب احد هذه الدول ،والذي وضعته الولايات المتحدة الامريكية ضمن استراتيجية الامنية خاصة بعد تعرضه لعمليات ارهابية من قبل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي ، فتضافرت جهود الطرفين لمكافحة هذه الظاهرة ، لذلك انطلقت بادرة عرفت ( بمكافحة الارهاب عبر الصحراء ) ،وتم خلالها اجراء مناورات عسكرية امريكية مغربية بالساحل الأطلسي بالمقابل ساعدت المغرب الولايات المتحدة الامريكية في حربها بافغانستان والعراق لكشف الاعضاء المغاربة المنضمين لتنظيم القاعدة ،وذلك لاستخدام تنظيم القاعدة المغرب كمحطة لاستقطاب المسلحين من العراق وافغانستان والصومال لهذا عدت الولايات المتحدة الامريكية المساعدة التي تقدمها المغرب مهمة ،وأن المغرب شريك اساسي لاغنى عنه لحفظ وجودها وامنها في البحر المتوسط والمحيط الاطلسي(28).**

**ومما يؤكد اهمية المغرب تقرير نشر في الصحف الامريكية في شهر تشرين الاول 2002 ((اننا نعتقد ان منطقة شمال افريقيا ستوازي في اهميتها ما لمنطقة الخليج من اهمية إستراتيجية ،حتى يبدو أن التعاون بين المنطقتين هو المحقق للتكامل الطبيعي في تنفيذ مقتضيات الإستراتيجية الامريكية ...إن هذه المنطقة لابد أن تمر بمرحاة تغيير سياسي يتفق مع التطورات الجارية دوليل، وبما يؤكد أن الديمقراطية السياسية هي المذهب الذي يجب أن يسود كل نظم الحكم في العالم لأن ذلك هو احد السبل اللازمة للقضاء على الارهاب وتياراته المتصاعدة في ظل النظم التي لاتعترف بالديمقراطية كمبأعملي للتطبيق))(29).**

**لذلك زادت الاتفاقيات الامنية ، بل تجاوزها للاطار الجماعي من خلال الحلف الاطلسي(30) ، والتي كسبت من خلاله المغرب أهمية كحليف اساسي من ،ولذلك استمر الدعم المغربي لمحاربة الارهاب ،فاشترك المغرب ب24 معاهدة دولية لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالارهاب بدءاً من 2001 وصاعداً، ولم يقتصر الامر على ذلك، بل صادقت السلطات المغربية في العام 2003على قانون الارهاب(31).**

**وهذا مرده لسعي الولايات المتحدة الامريكية لتعزيز وجودها في شمال افريقيا ،وهذا ما نشرته صحيفة النيويورك تايمز ،اذ اوردت في عددها الصادر يوم السبت الموافق الخامس من ايار عام2003 مايلي ((ان الجيش الامريكي يريد تعزيز وجوده في افريقيا التي يرى انها تشكل ملاجئ محتملة لمجموعات ارهابية. وذذكرت أن وزارة الدفاع (البنتاغون)تسعى لتوسيع نطاق الوجود العسكري في الدول العربية الواقعة في منطقتي شمال افريقيا وجنوب الصحراء الكبرى عبر تعزيز علاقاتها مع حلفاء كالمغرب وتونس والوصول على المدى الطويل الى قواعد في مالي والجزائر وإبرام اتفاقات مع السنغال واوغندا لتزويد الطائرات العسكرية الامريكية وقوداً))(32).**

**وبهذا حققت الولايات المتحدة سعيها بأشراك المغرب والاتحاد الاوربي في اطار برنامج الشراكة من اجل السلام ،للحفاظ على أمن واستقرار الحوض الغربي للبحر المتوسط ،وهذا كان ضمن الحملة الدولية للحرب على الارهاب التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية .**

**من اعلاه يتضح ،ان السياسة الامريكية سعت لاشراك المغرب بمحاربة الارهاب وضمان سيره بفلكها لضمان أمن المنطقة وامنها ومن الجدير بالذكر ، مما ساهم في سير العلاقات بين الطرفين بصورة جيدة قضية الصحراء الغربية(33) ، فعلى الرغم من ظهور الاهتمام الامريكي بالصحراء منذ الحكم الاسباني عليها ، لأنها من خلالها تستطيع السيطرة على المحيط الاطلسي والبحر المتوسط وشمال غرب افريقيا .**

**فضلاً عن اهميتها الاقتصادية ، لغنائها بالمعادن وخاصة الفوسفات(34). واثناء الحرب الباردة دعمت امريكا المغرب بمطالبته الصحراء ليس حباً بالمغرب ،وانما لمصالحها الاقتصادية والعسكرية خوفاً من وقوع المغرب تحت السيطرة الشيوعية ، لذلك سعت بالاشكال كافة للمحافظة على الوضع والنظام في المغرب ،وعلى الرغم من موقف الولايات المتحدة هذا ، الا أنها طوال فترة التسعينيات حرصت على تبني موقف غير واضح من قضية الصحراء يتماشى مع اهدافها ومصالحها ، اذ انها لم تجد ضرورة من اجبار الاطراف المتنازعة على ايجاد حل لشكلة الصحراء ما دام الوضع لا يؤثر عليها ،ولا يصل لدرجة الصدام المسلح المؤثر بالمنطقة وضل موقفهما هذا حتى اندلاع ازمة الخليج عام 1990 ، وحاول المغرب استغلال هذا الموضوع لصالحه خاصة ان الولايات المتحدة الامريكية كانت تسعى في هذه المدة للحصول على الدعم العربي ومساندتها لموقفها لاخراج العراق من الكويت ،وكان المغرب من اوائل هذه الدول لانها تعده نقطة انطلاق لها ، لكن رغم كل هذه الضغوط استمرت الولايات المتحدة بموقفها والمؤكد على ضرورة ايجاد حل يرضي الاطراف كافة ،وان تبقى قضية الصحراء باروقة الامم المتحدة (35).**

**لكن لم يستمر الحال على ما هو عليه اذ كانت نهاية عقد التسعينات خاصة في العام 1997 اذ عبر نقطة فاصلة في قضية الصحراء ، اذ ايدت الولايات المتحدة قرار الامين العام للامم المتحدة بتعين وزير خارجية امريكا وقتها جيمس بكر –James Baker، كوسيط بين الاطراف المتنازعة على الصحراء ،ولتسريع عملية الاستفتاء ، وهذا مرده حقيقة كان لسببين الاول : الوضع المضطرب بسبب مسألة السلام في الشرق الاوسط وقتها، لذلك سعت الولايات المتحدة ان يؤدي المغرب دوراً مهماً لتقريب وجهات يؤدي وجهات النظر بين الفلسطينيين والاسرائيلين، لأن المغرب معروف بدوره في هذا الجانب ، ولحظوته بقبول من الجانبين ، اما السبب الثاني فهو سعي الولايات المتحدة لايجاد حل لهذه المشكلة التي اقلقت العلاقات الافريقية واتسامها بالتذبذب لاستغلال السوق الافريقية عبر المغرب(36) .**

**مما سبق يتضح ان الولايات المتحدة الامريكية كان لها اهداف ورؤيا خاصة بها ، وأن هذه هي التي تسير سياستها او بمعنى ادق ان مصلحتها هي وراء سياستها الخارجية، وأن مصلحتها أولاً وأخيراً ،ومما يؤكد ذلك تقلب سياستها حسب الوضع وحسب احتياجاتها .**

**اما بعد احداث الحادي عشر من ايلول فحدث تحول مهم بالسياسة الخارجية الامريكية كما ذكرنا سابقاً ، لأنها بهذه المدة كانت سياستها تقوم بالحرب على الارهاب ،وبما ان الصحراء مهمة ، بل مسألة اساسية للمغرب ، لذلك قامت السياسة الامريكية تجاه هذه القضية على كيفية ومقدار التعاون المغربي معها في حربها ضد الارهاب (37).**

**وعليه يتضح ان الادارات الامريكية اعتمدت في سياستها تجاه المغرب بناء على مصالحها وأمنها القضايا الطارئة التي تحصل في الساحة الدولية ،بل انها سعت للاستفادة بخبرة ما سبق ،واستطاعت ان تزيد من اساليب نفوذها في المغرب للحفاظ على مصالحها لان الولايات المتحدة الامريكية كانت تخشى من موجة اليمين في الدول العربية عامة والمغرب خاصة(38).**

**وبعد العام 2001 زادت نسبة مبيعات الاسلحة الامريكية للمغرب خاصة بعد اعلان امريكا نيتها بتحديث واعادة هيكلية القوات المسلحة الملكية المغربية ونشاطها العسكري، ولذلك خصصت (10) مليون دولار سنوياً للتمويل العسكري المغربي ، والذي خصص لدعم مشتريات عسكرية مغربية من امريكا ورفع قدرات المغرب في المراقبة والامن في جبل طارق ، فضلاً عن البرنامج الدولي للتدريب والتعليم العسكري الذي خصص لتدريب (70) طالب عسكري سنويا في الولايات المتحدة الامريكية(39).**

**ان الولايات المتحدة على الرغم من سعيها ظاهرياً لدعم المغرب مادياً وعسكرياً ، الا انها في حقيقة الامر كانت تضرب عصفورين بحجر واحد ، فمن ناحية تقدم العون والمساعدة للمغرب ،ومن ناحية اخرى تصرف منتجاتها العسكرية على المغرب ،والتي تجعله دائماً مرتبط بها وممتن لها ،ولا يحيد عن سياستها لكسب دعمها المادي. وبالتالي هي الرابح الاول والاخير اقتصادياً وسياسياً.**

**المبحث الثالث: العلاقات المغربية الامريكية الاقتصادية بعد احداث 11 ايلول 2001**

**جدير بالذكر انه على الرغم من التركيز على الجانب العسكري والسياسي في السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث ايلول 2001 ، الا أنه لا يمكن اغفالنا لربط الولايات المتحدة الامريكية لامنها القومي بالامن الاقتصادي ، لسعيها لاستغلال تفوقها التقني والعسكري للتحكم في الدورة الاقتصادية العالمية ومحركها الرئيس النفط خاصة، بل والسيطرة على مصادر الطاقة .**

**ان الاقتصاد هو المحرك الاساسي لكل الامور بالعالم ، بل هو اساس الحياة والعلاقات الدولية ، وبما انه محرك الدولة ، فلا بد من تأمين هذا الجانب ، بحيث يكون الوتر الذي تعمل عليه وقت الحاجة .ومن المعروف ان الدول التي خضعت للاستعمار ، ومن بينها المغرب كانت تعتمد على المستعمر ،وعند خروج الاخير والذي سعى لوضعها في مأزق لتحس بمدى أهميته وانه لاغنى عنه، لذلك أكثر الدول التي استقلت عانت في بداية استقلالها من المشاكل الاقتصادية ،ومن بين هذه الدول المغرب ، فمكان منه الا محاولة ايجاد بديل لفرنسا ، لذلك رحب بعد الاستقلال بالاستثمارات الامريكية بل ذهب لابعد من ذلك، اذ كان يسير على النهج الامريكي ليكسب ودها بسبب مشاكله الاقتصادية التي زادت حدة بسبب مشكلة الصحراء والحرب مع البوليساريو بالمقابل تلقت المغرب قروض مالية ومساعدات بملايين الدولارات من الولايات المتحدة الامريكية، وقدرت المساعدات الاقتصادية التي كان يستلمها المغرب سنوياً من الولايات المتحدة بـ (500) مليون دولار، ناهيك عن مساعدته لاعادته جدولة ديونه .وهذا حقيقة كانت سياسة امريكية مدروسة ، اذ انها منذ الستينيات سعت للتلويح بهذه الورقة لتحقيق مصالحها والاحتفاظ بقواعدها العسكرية ومصالحها الاقتصادية في المغرب، وهذا بدوره يؤدي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وبالتالي السياس الملكي ، وعدم حصول اضطرابات تؤدي للاطاحة بالنظام القائم ، لان هذا لايصب في مصلحة الولايات المتحدة الامريكية.**

**وبالتالي زادت العلاقات الاقتصادية قوة بين البلدين مما دفع الولايات المتحدة الامريكية لتبني الشراكة الاقتصادية في العام 1998 ، حيث طرحت مبادرة (ايزنستات) وهي شراكة اقتصادية مع الدول المغاربية ،والتي تقوم على اساس تطوير القطاع الخاص والاصلاحات الهيكلية للاقتصاديات المغربية ،وتطوير الاستثمار ، بمعنى أوضح سعت الولايات المتحدة لخلق منطقة تبادل حر بينها وبين الدول المغاربية ، الا أنها فشلت في ذلك(40).**

**لكن هذا لم يثني الولايات المتحدة عن فكرتها استقلال السوق المغاربية ،وقامت بتحويل الفكرة برامج جزئية لوكالات امريكية متخصصة مع تخصيص ميزانية سنوية لها، وذلك لادراكها اهمية المنطقة، وازداد التعاون الاقتصادي قوة بين الطرفين خاصة بعد زيادة الملك محمد السادس للولايات المتحدة الامريكية في العام 2001، اذ تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين ،والتي على اثرها قام الملك بإجراء اصلاحات مؤسساتية ضرورية واساسية بحيث تضمن توفير الامن والاستقرار الاقتصادي للمستثمرين الاجانب(41).في الحقيقة ،ان الولايات المتحدة الامريكية هدفت من هذه الاتفاقية زيادة وجودها الاقتصادي في المغرب ولاحقاً شمال افريقيا، واضعاف الوجود الاوربي في الوقت نفسه.**

**ثم لاحقاً وقعت اتفاقية التبادل الحر مع المغرب في العام 2004 ،والتي دخلت حيز التنفيذ في العام 2010، ومضمون هذه الاتفاقية الغاء الحواجز الكمركية بين البلدين وتقليل الى ابعد حد ممكن اي حاجز مقيد للنشاط الاقتصادي والتجاري(42).**

**ان المتمعن بالسياسة الامريكية ،وتأكيدها بكل السبل على الجانب الاقتصادي يتضح له سعيها لتحقيق السيطرة الاقتصادية العالمية ،وبناء منظمة اقتصادية عالمية تابعة لها.**

**الخاتمة**

**ان المتتبع للعلاقات المغربية الامريكية يجد انها ليست وليد وقت قريب، وانما تعود للقرن الثامن عشر، وان المغرب عرف بامريكا قبل ان يعرف هو عنها، وان هذه العلاقات تطورت بشكل كبير وكان المغرب هو المسيطر في هذه العلاقة، لكن لم يبقى الحال على ماهو عليه ،اذ بدءت مكانة المغرب تتراجع تدريجيا ،حتى خضع للاستعمار الفرنسي، وعند استقلاله في اذار عام 1956،بدءت العلاقات مع الولايات المتحدة تأخذ منحى جديد،اذ بدء المغرب يسير بركاب الولايات المتحدة الامريكية، لانه اراد بديل عن فرنسا التي حاولت الضغط على المغرب بالطرق كافة، بمعنى ادق اتبعت فرنسا طريقة لي الذراع، فما كان من المغرب الا ان يبحث عن بديل ،فكان البديل الولايات المتحدة الامريكية التي سعت بعد الحرب العالمية الثانية للحلول محل الدول الاوربية، ولتفرض نفسها على الساحة العالمية، وكان المغرب احد القواعد المهمة لها للانطلاق لشمال افريقيا والشرق الاوسط خاصة ان المغرب كان بحاجة لدعم اقتصادي ولاحقا عسكري بسبب حربه مع البوليساريو ،مما ادى ذلك لزيادة تبعية المغرب للولايات المتحدة ،وسعيه لكس ب رضاه بكل الطرق، وخير دليل على ذلك قيام الملك محمد السادس باجراء اصلاحات داخلية في البلاد بسبب طلب الولايات المتحدة منه ذلك.**

**وفي راينا المتواضع ان الحال لن يتغير في ظل الاوضاع القائمة هذا من ناحية،وعدم سعي المغرب لتغير الوضع من ناحية اخرى,بمعنى ادقان استمرار العلاقات بين الطرفين مرده لتشابه الجانبين في نظرتهم للقضايا الدولية ،اي سعي النظام المغربي ،بل وحرصه على السيرمع الخط العام للسياسة الامريكية لكسب ودها،لحاجته الاقتصادية والعسكرية لها.**

**التوصيات**

**\_ان السياسة الامريكية تجاه المغرب كانت ومازالت مبنية على المصالح ،اي ان امريكا لايهمها لامن قريب ولامن بعيد المغرب،وانماهمها اولا واخيرا مصالحها واهدافها الاستراتيجية ،وعلى المغرب ادراك ذلك والعمل بضوء هذه الرؤية.**

**\_على المغرب وضع ستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد ،لجلب الاستثمارات الاجنبية وعدم الاعتماد على طرف دون اخر.**

**\_على المغرب السعي لايجاد حل جذري لمشكلة الصحراء الغربية،لانها احد الاسباب الرئيسية للتبعية الخارجية بسبب حاجتها للسلاح والتمويل العسكري.**

**\_على المغرب الاستفادة من الوضع الحالي ،وسعي الولايات المتحدة للحفاظ على امنها، وتقلب الوضع لصالحها، وتصبح الند بالند في علاقاتهم ،وليس علاقة التابع والمتبوع.**

**\_على المغرب اجراء اصلاحات ديمقراطية حقيقية في البلاد، لتلافي الاضطرابات الداخلية التي من شأنها خلخلت الوضع الداخلي، وبالتالي التأثير على العلاقات الخارجية للبلاد.**

**المصادر والهوامش**

**1-شيريل ويلز، اصدقاء التاريخ الطويل: تاريخ بداية العلاقات المغربية الامريكية 1777-1787 ،سفارة الولايات المتحدة الامريكية، قسم العلاقات العامة،الرباط،2000،ص5.**

**2عبد الهادي التازي، العلاقات بين المملكة المغربية والولايات المتحدة الامريكية، القسم الاول،ص293-294.**

**3-شيريل ويلز، المصدر السابق،ص6.**

**4-جورج واشنطن: ولد عام 1732،وهواول رئيس للولايات المتحدة والقائد العام للقوات المسلحة للجيش القاري خلال حرب الاستقلال الامريكية، واحد الاباء المؤسسين للولايات المتحدة الامريكية ،والذي اعلن انفصال الولايات المتحدة عن بريطانيا في 4تموز 1776.**

**ينظر: بسام العسلي ،جورج واشنطن 1732-1799،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،1980.**

**5-عبد الهادي التازي ،المصدر السابق ،ص294-297.**

**6-شيريل ويلز، المصدر السابق،ص8.**

**7-عبد الهادي التازي، المصدر السابق ،ص302-303.**

**8-المصدر نفسه،ص304.**

**9-الحرب الطرابلسية::وهي الحرب البربرية(1801-1805)،وهي اول حرب خاضتها الولايات المتحدة الامريكية ضد شمال افريقيا ،وسبب الحرب كان مخالفة البحرية الامريكية اوامر والي طرابلس ،وعد مدفع الجزية وقتها، وقيام السفن الامريكية بالدخول الى منطقة البحر المتوسط.**

**10-جيروم-ب-بوكين-وينر،العلاقات المغربية الامريكية وجهة نظر امريكية، سفارة الولايات المتحدة الامريكية، قسم العلاقات العامة، الرباط، 2000، ص2.**

**11-شيريل زيلز، المصدر السابق،ص6-7.**

**12-اجتماع مدريد: هو من اهم المؤتمرات التي عقدت بين اسبانيا والمغرب فيالعام1880،والذي عقد بطلب من اسبانيا، والذي استمرت اجتماعاته لثمانية اشهر، والذي قيد المغرب بشكل كبير، ولم تستطيع التصرف بشوؤنها الداخلية لا بعد اخذ الأذن من الدول الثلاثة عشر المشاركون بالمؤتمر.**

**13-مؤتمر الجزيرة الخضراء: هو مؤتمر عقد في العام 1906،لتقرير مصير المغرب، بدأ جلساته في 16كانون الثاني بمشاركة اثنا عشر دولة اوربية، فضلا عن مشاركة الولايات المتحدة الامريكية ممثلة بالرئيس روزفلت كوسيط فيه، وفي 7نيسان من العام نفسه تم الافصاح عن الوثيقة النهائية للمؤتمر ،والذي وضع المغرب تحت حماية القوى الاوربية الاستعمارية، تحت ستار الاصلاح والحداثة وتدويل الاقتصاد المغربي.**

**14-جيروم-ب-بوكين،المصدر السابق،ص2.**

**15-روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين،ت رجمة نقولا زيادة،لبنان،1980،ص235.**

**16-جون واتربوري، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية،لبنان،1982،ص51-52.**

**17-عبد الكريم غلاب ،تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى بناء الجدار السادس في الصحراء، د. م، د. ت، ج1،ص 223.**

**18- Leon Borden Blair,Western Window in the Arab World,1963,p189.**

**19-روم لاندو، المصدر السابق،ص239-241.**

**20-محمود مسعود الشابي، المغرب العربي على مفترق الطرق،بيروت،لبنان،1973،ص4.**

**21-جيروم –ب-بوكين، المصدر السابق،ص3.**

**22-عصام بن الشيخ، السياسة الامريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما إهمال مقصود ام ارجاء هادف؟،31تموز،2010،ص7.**

**ww.mostakbaliat.com.**

**23-محمد المكلف، العلاقات السياسية بين المغرب والولايات المتحدة الامريكية-مقدمة عامة،6-2-2014،ص1-2.**

[**http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=12261**](http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=12261)**.**

**24-احمد المؤمني،ت طورات العلاقات الثنائية المغربية الامريكية، مجلة وجهة نظر،العدد26،الرباط،2005،ص34-35.**

**25-مجيد كامل حمزة، العلاقات المغربية الامريكية مابعد الحادي عشر من ايلول 2001،وافاقها المستقبلية ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،العدد36،بغداد،20016،ص124.**

**26-سميرقلاع الضروس، التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الافريقي، قراءات افريقية، دراسات وبحوث، الموسوعة الافريقية،11-4-2016،ص24.**

**27-امين البار ومنير بسكرى، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية، الاسكندرية، 2014، ص 29.**

**28-مجيد كامل حمزة، المصدر السابق،ص129.**

**29-نقلاًعن: سعيدي ياسين، التحديات الامنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران2، 2016،ص143-144.**

**30-وهو حلف عسكري اوربي انشئ في مواجهة حلف وارسو في اوج الحرب الباردة، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي توسع الحلف وضم معظم دول حلف وارسو، حتى انه عقد اتفاقات مع روسيا.**

**31-محمد الكلف، المصدر السابق،ص10.**

**32-نقلاً عن: سعيدي ياسين، المصدر السابق،ص144-145.**

**33-مشكلة الصحراء الغربية: بدءت هذه المشكلة قبل انسحاب اسبانيا من الصحراء عام 1975 ،فطالب المغرب باسترجاع الصحراء لحضيرته من الاحتلال الاسباني، معتبرها جزء من اراضيه، واثناء مفاوضات المغرب مع اسبانيا طالبت موريتانيا بجزء منها بحجة ان للصحراء تقاليد وعادات قريبة من العادات والتقاليد الموريتانية، بينما اعلنت جبهة البوليساريو لاقامة دولة جديدة منفصلة في منطقة الصحراء الغربية باسم الجمهورية العربية الصحراوية.**

**هادية نصيرة، قضية الصحراء الغربية 1975-2000،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الوادي،الجزائر،20014.**

**34-المصدر نفسه،ص10.**

**35-عبد الهادي مزاري، الصحراء الغربية-قرار الملك والشعب ،المغرب،1997،ص55.**

**36-جورج جوقي، النزاعات الحدودية العربية التداعيات على الامن العربي، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ،اوراق شهرية،العدد10،مصر،1997،ص32.**

**37-مجيد كامل حمزة، المصدر السابق،ص132.**

**38-عصام بن الشيخ،ا لمصدر السابق،ص8.**

**39-عبد الحميد العوني، حرب البنتاغون على المغرب ،جذور الازمة في العلاقات المغربية-الامريكية، فاس،2003، ج1، ص57.**

**40-امين البارومنير بسكرى، المصدر السابق، ص 41.**

**41-مجيد كامل حمزة، المصدر السابق، ص138.**

**42-امين البار ومنير بسكرى، المصدر السابق، ص71.**

التمددات الناعمة للاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة الأمريكية:

تهديدات أمنية للسيادة الاقتصادية الأمريكية

أ.د.هيثم كريم صيوان[[2]](#footnote-3)(\*)

**مقدمة**

**برزت الصين كقوة اقتصادية و استثمارية في غضون العقود الثلاث الماضية ، فهي صاحبة اكبر نمو اقتصادي في العالم تسمى (بمصنع العالم) واكبر مصدر للسلع واكبر حامل للاحتياطي من النقد الأجنبي تطمح أن يكون لها دور ومكانة في النظام العالمي يتناسب مع ثقلها في حركة التجارة والاستثمار الدوليين، باعتبارها مصدرة لراس المال نظرا لحجم الاحتياطي النقدي الأجنبي المتراكم لديها، أخذت تدخل مضمار المنافسة الاستثمارية العالمية وتدخل معترك الشركات العظمى متعددة الجنسية بشكل مفاجئ وسريع وبدأت تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك ، وهذا الصعود الصيني في مجال الاستثمار الدولي والشركات أصبح موضع اهتمام متزايدا من الباحثين في مجال الأعمال الدولية والمهتمين بالعلاقات الاقتصادية الدولية الذين أكدوا بان الصين تتبنى إستراتجية جديدة قائمة على الانفتاح والعولمة وتوسيع المشاركة بدل من إستراتيجية العزلة وراء سورها العظيم ، لذا اختارت لنفسها إستراتيجية الصعود السلمي بأذرع اقتصادية ناعمة هي (التجارة والاستثمار الخارجي والشركات متعددة الجنسية ) وهذا ما بدأت تتخوف منه بعض الأوساط المتشددة في الإدارة الأمريكية التي أخذت تبلور خطاب متشدد من الاستثمارات الصينية وشركاتها وإنها أدوات لتعميق الوجود الصيني ونشره في داخل الاقتصاديات المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وتعالت الأصوات من اجل فرض قيود على عمل تلك الشركات ومنعها من التغلغل في بعض القطاعات الإستراتيجية المهمة في داخل الولايات المتحدة الأمريكية وبدأت تروج بان الصين هي العدو وهي الخطر القادم وهي من ستشتري العالم وهي التنين الذي ينمو ويتمدد في جميع أنحاء العالم بمخالب ناعمة .**

**مشكلة البحث**

**تتمثل مشكلة البحث بوجود حالة من انعدام الثقة الاستراتيجي بنوايا الصين من توظيف استثماراتها وشركاتها العابرة القومية في الداخل الأمريكي في ظل وجود ميل من قبل حكومة الصين باتجاه ممارسة التوجيه والتوظيف لشركاتها واستثماراتها باعتبارها احد أدوات تمددات قوة الصين الاقتصادية الناعمة في الخارج ومن ثم الحصول على مقومات دعم قوتها الاقتصادية في الداخل ، وهذا الميل طالما أثار قلق ومخاوف بعض المتشددين داخل الولايات المتحدة الأمريكية وأدى إلى مزيد من تراجع الثقة الأمريكية بنوايا الصين المستقبلية ، لذا يمكن صياغة المشكلة بالسؤال المركزي الأتي : هل يمكن أن يصبح الاستثمار الأجنبي للصين وما تقوم به شركاتها من عمليات الاستحواذ على الشركات الأمريكية خطرا يهدد السيادة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية ؟**

**فرضية البحث :**

**نطرح فرضيتين وسنحاول في البحث أثبات احدهما ونفي الأخرى :**

**الفرضية الأولى " أن الشركات الصينية متعددة الجنسية وقيامها بتوظيف استثماراتها في عمليات الاستحواذ على الأصول الإستراتيجية ينطوي على تهديد وخطر على السيادة الاقتصادية الأمريكية في ظل وجود إدراك أمريكي مفاده أن الشركات الصينية تنفذ أجندات سياسية للدولة الصينية المؤتمر بأوامر الحزب الشيوعي الصيني المعادي للولايات المتحدة الأمريكية لذا هناك نزعة اقتصادية تمددية توسعية بطيئة وناعمة من قبل الدولة الصينية للسيطرة على الأصول المهمة والبنى التحتية الحرجة داخل الاقتصاد الأمريكي .**

**الفرضية الثانية " الاستثمار الصيني ليس بالحجم المؤثر داخل الاقتصاد الأمريكي فضلا عن الشركات الصينية هي ليست بالقوة التنافسية بحيث تفرض سيطرتها على مفاصل الاقتصاد الأمريكي وبالتالي ليس هناك خطر من الاستثمار الصيني ولا يشكل تهديد للسيادة الاقتصادية الأمريكية بل هناك مبالغة بحجم التهديد الذي يروج له بعض المتشددين الأمريكيين فالصين كغيرها من الدول تحاول توظيف استثماراتها وشركاتها من اجل الحصول على مقومات استدامة قوتها الاقتصادية وخاصة (التقنيات الحديثة والموارد والطاقة ) .**

**أهداف البحث :**

1. **معرفة ثقل الصين الاستثماري عالمياً وفي داخل الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص .**
2. **بيان إلى أي مدى يعد الاستثمار الصيني مهم بالنسبة إلى الداخل الأمريكي .**
3. **بيان أسباب القلق والتخوف الأمريكي من الاستثمار التابع للصين وشركاتها على العكس من استثمارات الدول الأخرى ؟**
4. **حسم موضوع فيما إذا كانت الشركات الصينية واستثماراتها (بوضعه الحالي) تشكل تهديد للسيادة الاقتصادية الأمريكية من عدمه .**
5. **التنبؤ بحجم الاستثمار الصيني في الداخل الأمريكي خلال العقود القادمة لغاية 2040 .**

**هيكلية البحث :**

**يتوزع البحث إلى أربعة محاور فضلا عن الخاتمة والاستنتاجات .**

**المحور الأول : الصين واليات تمدد قوتها الناعمة على المستوى الدولي**

**المحور الثاني : مكانة الصين في خارطة الاستثمار العالمي والشركات متعددة الجنسية**

* **الشركات الصينية متعددة الجنسية : المؤشرات والسمات والدوافع**
* **تدفقات الاستثمار الأجنبي للصين في الخارج .**

**المحور الثالث : الاستثمار الأجنبي للصين والسيادة الاقتصادية الأمريكية**

* **تدفقات الاستثمار الصيني إلى الداخل الأمريكي : تقييم الأهمية وأشكال الدخول.**
* **أسباب انعدام الثقة الأمريكية باستثمارات الصين وشركاتها المتعددة الجنسية .**
* **تقييم المخاطر**

**المحور الرابع : النموذج القياسي للتنبؤ بتدفقات الاستثمار الأجنبي للصين إلى الداخل الأمريكي**

* **الخاتمة والاستنتاجات**

**المحور الأول: الصين و آليات تمدد قوتها الناعمة على المستوى الدولي**

**ركز (جوزيف ناي)، في كتابه( القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية) على قوة التأثير في سلوك الآخرين من خلال الثقافة، والقيم السياسية، السياسات الخارجية، والنماذج الاقتصادية باعتبارها مكونات أساسية من عناصر القوة الناعمة مما يوفر القدرة على إقناع الدول الأخرى بتبني ذات النموذج الذي تروج له الدولة القوية عن طريق الترغيب وليس الترهيب ، وهنا تأتي الدبلوماسية الاقتصادية باعتبارها ضمن أدوات القوة الناعمة للدول توظفها من اجل التأثير في سلوك الدول الأخرى بدلا عن الدبلوماسية القسرية التي تقوم على الترهيب (كالحصار والمقاطعة والعقوبات الاقتصادية ) [[3]](#endnote-2).**

**فالصين كغيرها من الدول تطمح للزعامة الاقتصادية العالمية وهنا تبنت اطروحات القوة الناعمة لضمان تمدد قوتها عالميا لذا عملت على صياغة دبلوماسية اقتصادية جديدة تقوم على اذرع ثلاث تشكل مقومات قوتها الاقتصادية الناعمة على المستوى الدولي هي ( التجارة والاستثمارات الأجنبية ، والمعونات والمساعدات ) موظفة في ذلك تفوقها في مجال الاحتياطيات النقدية الضخمة المتراكمة لديها من اجل نشر نموذجها عالميا من خلال التأثير في الآخرين واستمالتهم إليها وبالتالي بناء علاقات دولية تضمن مكانة ونفوذ في الأجزاء المهمة من العالم حيث الطاقة والموارد الطبيعية والتكنولوجيا المتقدمة وبالتالي هي بدأت بمنافسة الولايات المتحدة وغيرها من الدول بالاستناد إلى مقومات قوتها الناعمة وخاصة الاقتصادية منها .**

**وجدت الصين كخطوة مهمة ليكون لها مكانة عالمية لابد من الولوج الى النظام الاستثماري العالمي ونشر شركاتها العابرة للقومية في أنحاء العالم واستحواذها على الشركات العالمية ذات العلامات التجارية المعروفة وهذا من شأنه أن يولد ثقة كبيرة بقوة النموذج التنموي للصين .**

**والصين بدأت إقليمياً كمرحلة اولى ومن ثم الاتجاه نحو العالمية في مرحلة تالية ، وبالفعل أصبحت قائدة في محيطها الإقليمي والكثير من الدول الأسيوية اعترفت لها بالدور القيادي وذلك لتمكنها من بناء شبكة واسعة من الترابطات والعلاقات من خلال زيادة تدفقاتها الاستثمارية في دول المنطقة ولتكون مصدر الديناميكية الاقتصادية الأسيوية وتبنيها دبلوماسية اقتصادية واستثمارية حازت بموجبها على ثقة كبيرة بالدور الصيني ليس في اسيا فقط وانما في مناطق كثيرة من العالم وقبول لتواجدها بقوة وأصبحت أكثر مصداقية من بعض الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي قلت جاذبيتها مقابل تزايد قوة جاذبية الصين وهذا ما حذر منه جوزيف ناي والكثير من المهتمين بشأن تراجع القوة الناعمة للولايات المتحدة الأمريكية وزيادة الكراهية لها على مستوى العالم ، فالصين تعتمد أسلوب الجذب والترغيب اكثر من اعتمادها أسلوب الإكراه الذي تعتمده الولايات المتحدة الأمريكية في جزء من سلوكها الخارجي .**

**اذن الصين تحاول خلق بيئة خارجية تكون مؤاتية لتقبلها كقوة عالمية فاعلة ومؤثرة في السياسة الدولية وهنا وظفت قوة مواردها المالية وفوائضها الاستثمارية ومساعداتها التنموية ومعوناتها لجذب الآخرين ، أي أن الزاوية الاقتصادية تحتل مكانة كبيرة في قوة الصين الناعمة وستراتيجية صعودها السلمي عالميا لذا أدركت أهمية بناء مرتكزات القوة الناعمة المتمثلة بنموذجها النهضوي العام ( ثقافة اقتصاد تجارة استثمار قيم سياسية...)، ومقتنعة تماما إنها السبيل الوحيد لارتقائها عالميا فهي تدرك جيدا بعدم اهليتها حاليا على مواجهة القطب المهين (الولايات المتحدة الأمريكية) او إثارة خلافات معه بل على العكس تحاول الصين أن تتمدد اقتصاديا وثقافيا ودبلوماسيا حتى داخل الولايات المتحدة الأمريكية من اجل الحصول على مباركتها للممارسة ادوار إقليمية ودولية .**

**لذا هي تشتري قبول دول العالم من خلال بناء معاقل استثمارية ومشاريع ضخمة لها تأثيراتها على صناع السياسة في الكثير من دول العالم سواء المتقدم او النامي لزيادة جاذبية نموذجها عالميا فانها كثفت من حجم مشاركتها في المنتديات الاقتصادية وكذلك تحاول اكتساب نفوذا في الإدارة المالية الدولية من خلال زيادة نسب مساهماتها المالية في المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) وأيضا توسيع مشاركتها في منظمة التجارة العالمية وزيادة مساهمتها في تدفقات الاستثمار العالمي وتكثيف برامج مساعداتها المالية وإنشاء بنوك عملاقة للاستثمار ومشاركاتها في قوات حفظ السلام الدولية وتسوية المنازعات الإقليمية والدولية بالطرق السلمية وعقد الشراكات الاقتصادية الإستراتيجية الإقليمية أو الدولية مثل ترتيبات شنغهاي آو تجمع دول البر يكس فالصين أدركت ومنذ وقت مبكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد عرقلة نهضتها وتحاول احتواء قوتها الاقتصادية لذا بادرت الصين إلى استخدام مقاربة القوة الناعمة بصيغة الشراكات الإستراتجية الاقتصادية وهنا أخذت توظف فائض الإنتاج لديها وفائض راس المال المتراكم لديها في بناء شراكات إستراتجية وبالتالي زيادة الانخراط في الاقتصاد العالمي وشراكاتها تقوم على التعاون والاحترام والمساواة وعدم التدخل والمصالح والثقة المتبادلة فهذه قوة الصين الناعمة المرتكزة على دوافع جيو اقتصادية أكثر مما هي أمنية آو عسكرية كما في النموذج الأمريكي أي تحاول بث الثقة والطمأنينة لدى دول العالم بسلمية نهوضها الاقتصادي وإنها لا تشكل تهديدا لأحد[[4]](#endnote-3).**

**والية أخرى تعمل عليها الصين تتمثل بضرورة تدويل عملتها (اليوان ) وتشجيع استخدامه في تسوية المعاملات الدولية وحققت ذلك خلال عامي 2009 -2011 فقد وصل حجم تسوية المعاملات الدولية بالعملة الصينية إلى نسبة (8%) من مجموع التجارة العالمية وكذلك بادرت إلى إصدار سندات مقومة باليوان أطلق عليها تسمية ( سندات ديم سام ) وحازت على ثقة دولية أي هناك حضور وقبول دولي لليوان الصيني اخذ بالازدياد على المستوى الدولي بالرغم من عدم قدرته على منافسة الدولار الأمريكي في المستقبل القريب ألا أن الصين بسبب ثقل اقتصادها تعمل على ذلك وهذا يأتي أيضا ضمن تحسين مقومات قوتها الناعمة مستقبلا خاصة وإنها تمتلك احتياطي ضخم من راس المال[[5]](#endnote-4).**

**بالمقابل هناك نقطة ضعف في قوة الصين الناعمة وتحاول معالجته والمتمثل بمحدودية الانتشار الثقافي لها بل لا يمكن أن تنافس الثقافة الأمريكية التي تعد عامل قوة للنموذج الأمريكي لذا اتجهت نحو قوة الاقتصاد والاستثمار والتجارة باعتبارها أدوات تنفيذ إستراتجية القوة الناعمة للصين وبالتالي أصبح راس المال المصدر الأساس لقوة الصين الناعمة في العالم فهي توظف راس المال المتراكم لديها في عمليات الاستحواذ العالمية وتحاول بناء شركات عابرة القومية أخذت تنشر أجنحتها في أنحاء العالم وتبني لها أسماء معترف بها عالميا من اجل إعادة صياغة الصورة النمطية للصين ومنتجاتها التي اكتسبت سمعة رديئة على مدى عقود مضت وكذلك محو صورة الصين الشيوعية المنعزلة خلف سورها العظيم فهي تعمل ألان على تجميل صورة الصين وبدأت تدخل شركاتها في عمليات الاستحواذ على شركات الإعلان والإعلام والسينما أي لها هدف جديد يتمثل بسيطرة شركاتها على جزء من (صناعة الثقافة) العالمية كي تكون شركاتها قواعد اقتصادية تمد الاقتصاد الصيني بعوامل ديمومته من جانب وللترويج ونشر ثقافة وقيم الصين في دول العالم من اجل كسب قوة ناعمة مضافة للصين عالميا وبالفعل اخذ تؤسس معاهد كونفوشوسية في جميع مناطق العالم وبتمويل من قبل تلك الشركات التي تعود ملكية اغلبها إلى الدولة الصينية وقادة الحزب الشيوعي وهنا تعمل على ما دعا إليه جوزيف ناي في أطروحته القوة الناعمة موظفة الاستثمارات والشركات لتكون أدوات لتنفيذ أجندات سياسية تتمثل بمساعدة الصين كي ترتفع إلى مصافي الدولة العظمى اقتصادياً[[6]](#endnote-5).**

**ومن كل ما تقدم نقول بان هناك حالة من إبهار العالم بقصة الصين وتفوقها الاقتصادي وأساس ذلك هو توسعها الاستثماري في جميع دول العالم وهذا عامل جذب وتأثير بالآخرين وفي ذات الوقت مولد لمخاوف وقلق دول أخرى وخاصة تيارات مهمة داخل الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على تشويه صورة الصين وإظهارها بأنها التهديد القادم للعالم وإنها بمثابة إمبراطورية استثمارية تهدف إلى شراء العالم والاستحواذ عليه وبالتالي تحكمه اقتصادياً من خلال شركاتها الناشئة واستثماراتها التي أخذت تنمو بشكل سريع وغير مسبوق منذ عام 2010 .**

**المحور الثاني : مكانة الصين في خارطة الاستثمار العالمي والشركات متعددة الجنسية**

**الصين حديثة العهد بالدخول في مجال الاستثمارات الأجنبية الخارجية والشركات متعددة الجنسية اذ كانت متلقية لها طيلة العقود الماضية وسنحول هنا بيان أهم المؤشرات التي تدلل على بروز الشركات الصينية في الاقتصاد العالمي وكذلك معرفة سمات تلك الشركات ودوافع توسعها عالميا ومن ثم الوقوف على ثقل الصين في مجال الاستثمارات الأجنبية الخارجة منها.**

**أولا: الشركات الصينية المتعددة الجنسية: المؤشرات والسمات والدوافع**

**ظلت الصين تتبنى استراتيجيه العزلة خلف سورها العظيم وظلت محكومة لعقود عدة بقناعة راسخة تقتصر على حماية الحدود أو ما يطلق عليه نظرية سور الصين العظيم، وهو كناية عن التقوقع داخل الحدود والانكفاء عن لعب أي دور حيوي خارج هذه الأسوار، لكن مع بروز الصين كقوة اقتصادية عالمية شرعت بتوسيع رؤيتها لممارسة دور اكبر في السياسة الدولية لتوسيع رقعة المصالح الصينية في الخارج، بما يضمن الطاقة والموارد والتكنولوجيا الحديثة لضمان استمرار عجلة الاقتصاد الصيني لذا أدركت أهمية التوسع عالمياً من اجل تأمين إمدادها بمقومات القوة الاقتصادية خاصة بعد أن آخذت تتطلع إلى الزعامة الاقتصادية العالمية ، وتبعًا لذلك تغيرت الإستراتيجية الصينية من العزلة إلى الانتشار العالمي والانفتاح والعولمة والتدويل لذا دخلت الألفية الجديدة وهي تتبنى "إستراتيجية الخروج" آو "الذهاب عالمياً" والمنفذ لها هي إبطالها الجدد او العمالقة الناشئون (الشركات الصينية المتعددة الجنسية) التي آخذت تنشر أجنحتها في الاقتصاد العالمي وتتبنى إستراتيجيات تكاملية في عملياتها الإنتاجية للحصول على مواقع مهمة في العالم وتؤسس لعلامات تجارية معترف بها عالميا لتكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية،لذا الصين حديثة العهد في دخولها مضمار المنافسة العالمية في مجال الشركات والاستثمارات الأجنبية فقد كانت متلقية فقط للشركات الغربية واستثماراتها الأجنبية خلال العقود الماضية باعتبارها سوقا ناشئا وتقدم فرص كبيرة للمستثمرين والشركات الكبرى[[7]](#endnote-6).**

**لذا مع تبني الصين (لإستراتيجية الذهاب عالمياً ) أولت اهتمام كبيرة بالاستثمار الأجنبي الخارجي وأكدت على ضرورة تحقيق الانتشار العالمي ، وبدأت بموجة الاستثمار الأجنبي الخارجي بقوة، ففي 29 أيلول 2007، أقامت الصين رسميا مؤسسة الاستثمار الصينية (ساساك) في محاولة للبحث عن عائدات أكثر ربحية لتوظيف احتياطي النقد الأجنبي المتراكم لديها والذي قدر بـ(200) مليار دولار، وضرورة التنويع في مصادر الدخل بعيدا عن سندات الخزانة الأمريكية [[8]](#endnote-7) .**

**وبالمقابل آخذت تبني شركاتها العابرة القومية وتوفر كل التسهيلات والدعم لتامين مقومات القوة لها في الخارج في الدول النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وكذلك في الدول المتقدمة أوربا والولايات المتحدة الأمريكية ،وبدأت تنمو بسرعة كبيرة ومن خلال الجدول ( 1 ) نجد عدد الشركات الصينية متعددة الجنسية بلغت (10 ) شركة أم عام 2000 وصل عددها عام 2010 إلى ( 46 ) شركة أم ، ثم ارتفع العدد في عام 2017 إلى (115 ) شركة أم ، وهي بذلك تأتي بالمرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث عدد الشركات متعددة الجنسية ألام حيث بلغ عددها (170) شركة عام 2010، و( 139) شركة لعام 2010 ،وفي عام 2015 ، بلغ عددها (128) شركة [[9]](#endnote-8).**

**جدول ( 1 )**

**تطور عدد الشركات الصينية متعدد الجنسية في قائمة اكبر 500 عالمية 2000-2017**

|  |  |
| --- | --- |
| **السنة** | **عدد الشركات الصينية** |
| **2000** | **10** |
| **2001** | **12** |
| **2008** | **34** |
| **2010** | **46** |
| **2011** | **61** |
| **2012** | **73** |
| **2014** | **89** |
| **2016** | **98** |
| **2017** | **115** |

# جدول من إعداد الباحث بالاستناد الى :

# 115 Chinese firms on Fortune Global 500 list 2017, <http://www.chinadaily.com.cn/business/2017-07/21/content_30202343.htm>

* **Chinas Global 500 companies are bigger than ever and mostly state owned ,** [**www.Fortune**](http://www.Fortune) **.com 2015.**
* **Ponos mourdoukoutas, worlds 500 largest corporations in 2013, the chines are rising ,www.forbes.com**
* [**David Shambaugh**](https://www.brookings.edu/author/david-shambaugh/)**, Are China’s Multinational Corporations Really Multinational? Tuesday, July 10, 2012 ,** [**https://www.brookings.edu/articles/are-chinas-multinational-corporations-really-multinational/**](https://www.brookings.edu/articles/are-chinas-multinational-corporations-really-multinational/)

**وآخذت بالانتشار بقوة في أسيا أولا ضمن توجه الصين بان تكون القيادة والريادة لها في محيطها الإقليمي اولاً ثم الاتجاه نحو العالمية في مرحلة تالية ومن خلال الشكل ( 1 ) نجد أن (58% ) من شركاتها معددة الجنسية تعمل في منطقة أسيا فضلا عن انتشارها في أوربا بنسبة ( 12%) والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (15%) [[10]](#endnote-9) .**

**شكل (1) التوزيع الجغرافي للشركات الصينية على المستوى العالمي (%)**

**أما شركاتها الفرعية فقد بلغت (3،630) شركة فرعية اذ أضفنا إليها الشركات التابعة الى هونغ كونغ يصل عددها إلى (7،151) شركة فرعية، وهو رقم يقترب من الشركات الفرعية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية والبالغة (8،706) ألف شركة والمملكة المتحدة (7،635) الف شركة تابعة ينظر جدول (2) [[11]](#endnote-10).**

**جدول (2)**

**عدد الشركات الفرعية التابعة للصين وبعض الدول الغربية حسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017**

|  |  |
| --- | --- |
| **الدولة** | **عدد الشركات الفرعية التابعة** |
| **الولايات المتحدة الأمريكية** | **8،706** |
| **المملكة المتحدة** | **7،635** |
| **الصين + هونغ كونغ** | **7،151** |
| **ألمانيا** | **4،851** |
| **فرنسا** | **2،864** |
| **الهند** | **1،663** |
| **روسيا** | **1،128** |
| **اليابان** | **691** |

**فعمالقة الصين (الناشئون الجدد ) او (أبطال التنين) في الاقتصاد العالمي سيؤثرون حتما وبشكل متزايد في مستقبل التجارة الدولية وأنهم في توسع مستمر عبر الحدود فمؤشر الانتشار العالمي اخذ يزداد باطراد وبدأت تلك الشركات بتأسيس شراكات مع شركات متعددة الجنسية أخرى معروفة عالمياً وأخذت تساعد الصين في بناء علاقات تجارية واستثمارية قوية مع دول العالم وولدت إيرادات ضخمة جدا ، ففي عام 2016 ، تربعت الشركات الصينية في قائمة اكبر خمس شركات في العالم من حيث حجم إيراداتها كانت ثلاثة منها للصين مقابل واحد للولايات المتحدة الأمريكية والأخرى لليابان وكالاتي شركة (Walmart ) الأمريكية بلغت عوائدها (485،873) مليار دولار ، ثم شركة (Stat Grid ) الصينية بلغت عوائدها ( 315،199) مليار دولار ثم تليها شركة (Sinopec Group ) الصينية بلغت عوائدها 267،518) مليار دولار ثم بعد ذلك تأتي شركة ( China National Petroleum) اذ بلغت عوائدها (262،573) مليار دولار وأخيرا شركة (Toyota Motors )اليابانية بلغت عوائدها (254،694) مليار دولار وحسب مجلة فورجن كلوبال العالمية لعام ( 2016 )[[12]](#endnote-11).**

**وتمتاز الشركات الصينية متعددة الجنسية بافتقارها إلى الشفافية والرقابة فضلا عن حالة التسييس الكبيرة للشركات الصينية فمعظم الشركات العاملة في الخارج مملوكة للدولة والحزب الشيوعي فمن مجموع (89) شركة صينية مدرجة في قائمة (فورتشن ) لأكبر 500 شركة في العالم كانت (22) شركة فقط تابعة للقطاع الخاص[[13]](#endnote-12) .**

**وكذلك افتقار تلك الشركات إلى السمعة الجيدة والعلامات التجارية الرصينة وتمتاز باتجاهها نحو عمليات الاندماج والاستحواذ أكثر من قيامها بالاستثمار التأسيسي فهي طريقة مفضلة للشركات الصينية ضمن إستراتيجية (الذهاب للعالمية) لكونها أسرع وسيلة للحصول على التكنولوجيا المتقدمة ،والعلامات التجارية ، فضلا عن الشركات الصينية لديها عدد قليل جدا من الموظفين متعددي اللغات ليس لديها الخبرة في العمل في بيئات ثقافية خارجية وانعدام التخطيط والإدارة الإستراتيجية على مستوى العالم لذا تتخوف من التوجه نحو العالمية وعليه غالبا ما تكون مدفوعة من قبل الدولة التي تقدم لها الدعم للقيام بذلك أو تفرض عقوبات بسبب عدم قيامها بالاستثمار في الخارج أي هناك سيطرة وتوجيه من قبل الحكومة بشكل ثبط المبادرة وجعل تلك الشركات غير مبتكرة وغير خلاقة لذا تكون الشركة مجبرة لإتباع تعليمات القيادة أي هناك مركزية شديدة في أدارة تلك الشركات وكذلك الشركات الصينية تواجه صعوبات في التكيف مع البيئة القانونية والتنظيمية والضريبية والسياسات الخارجية ومفاهيم الحوكمة بعيدة عن عمل الشركات الصينية ، لذا كانت هناك صعوبات في أدراج بعض الشركات الصينية في أسواق الأوراق المالية الأجنبية وخاصة في الولايات المتحدة .**

**لكل هذه الأسباب، تواجه الشركات الصينية صعوبات وعوائق كثيرة في الذهاب إلى العالمية وقد شبه البعض شركات الصين متعددة الجنسية كالطفل الوليد تتخذ خطوات بطيئة للولوج الى بيئة الإعمال التجارية العالمية .**

**والذهاب عالميا إستراتيجية تبنتها الحكومة الصينية منذ عام 2000 ، لذا لا يمكن أن ننكر أهمية الاعتبارات السياسية في سلوك الشركات الصينية في الخارج على اعتبار أنها في المقام الأول، تنفذ أجندات السياسة الخارجية للحكومة المركزية والحزب الشيوعي ، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية الاعتبارات الاقتصادية التي أصبحت المحرك الأساسي للشركات الصينية واستثماراتها الأجنبية في الخارج كغيرها من الشركات عبر الوطنية التابعة لاقتصاديات الدول المتقدمة لذا هناك مجموعة من الدوافع وراء عملها في الخارج أهمها [[14]](#endnote-13).**

1. **اكتساب أسواق جديدة**

**إن العديد من الشركات عبر الوطنية الصينية تستثمر في الخارج سعيا وراء أسواق التصدير و توسيعها، فالمنافسة العالمية بين القوى الكبرى وشركاتها بمدى ما تمتلكه من حصة سوقية عالمية والصين بسبب إشباع السوق المحلية ، فإن بعض الصناعات التقليدية لم تعد مربحة في الصين لذا تتطلع إلى مزيد من الأسواق للحصول على طلب إضافي ينشط بدوره الإنتاج الداخلي ، وفي الوقت نفسه، فإن التحرير المتزايد لنظم التجارة والاستثمار زاد من حدة المنافسة داخل السوق المحلية الصينية لذا أخذت الشركات الصينية تبحث عن فرص أكثر ربحية في الخارج ومن جانب آخر تزايد الحواجز التجارية في العديد من البلدان دفعت الشركات الصينية على ممارسة الإنتاج الدولي في الخارج .**

1. **الحصول على الموارد**

**يستخدم الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات الصينية العاملة في الخارج للحصول على إمدادات مستقرة من الموارد الطبيعية فالصين مع نموها الاقتصادي الأسرع في العالم إلا أنها تعد دولة تعاني من عجز في الموارد الطبيعية وخاصة مصادر الطاقة التي تعدها الحكومة الصينية ضرورة إستراتيجية لضمان امن الطاقة ، لذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني يؤدي دورا هاما في تعويض النقص في الموارد الطبيعية في الصين .**

1. **اكتساب التكنولوجيا المتقدمة ومهارات الإدارة :**

**تستخدم الشركات عبر الوطنية الصينية الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي أداة مهمة وفاعلة للحصول على التكنولوجيا الأجنبية ومهارات الإدارة من اجل الارتقاء بعمل تلك الشركات حديثة العهد في الأسواق العالمية لذا تدخل في مشاريع مشتركة مع الشركات الأجنبية التي تمتلك تكنولوجيا متقدمة عن طريق شراء أسهم في تلك الشركات الأجنبية التي لديها تكنولوجيا متقدمة من اجل استيعاب أجزاء التكنولوجيا المتقدمة والمكونات المهمة من الشركات الأجنبية ومن جانب أخر الحصول على مهارات العمل المتقدمة فان الشركات التابعة الصينية في الخارج تعمل في بيئة يجري فيها العمل وفقا للمعايير الدولية وبالتالي حصول الكوادر الصينية على التدريب والمهارات المتقدمة .**

**ومن كل ما تقدم نؤكد ان صعود الشركات الصينية يعكس الوجه الأخر لفهم دور الصين الجديد وما تطمح أليه مستقبلا فهي تريد أن تكون قوة اقتصادية متسيدة في الاقتصاد السياسي العالمي فالصين أخذت تغزو أسواق العالم حتى المتقدمة منها بالسلع الرخيصة وأخذت أصوات تحذر من ان الصين ستشتري العالم من خلال شركاتها واستثماراتها الخارجية فهي تؤسس قواعد اقتصادية عالمية في الخارج من خلال نشر شركاتها في مختلف مناطق العالم المهمة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والدول المتقدمة الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية لإدامة مقومات قوتها الاقتصادية .**

**ثانياً : تدفقات الاستثمار الأجنبي للصين في الخارج**

**من خلال الجدول ( 3 ) ، يمكن القول بان الصين أخذت تزيد من حجم استثماراتها بالخارج بسبب طموحاتها الجديدة في تزعم العالم اقتصادياً و تكوين إمبراطورية استثمارية عالمية وتستأثر بالنصيب الأكبر من حجم الاستثمار الخارجي لعموم آسيا وعموم الاستثمار الأجنبي الخارج من الدول النامية بلغ (383،429) مليار دولار عام 2016، كان نصيب آسيا منه (262،058) مليار دولار استأثرت الصين وهونغ كونغ بالنصيب الأكبر بمبلغ (245،560) مليار دولار إي بنسبة بلغت (68%) من إجمالي الاستثمارات الخارجة من آسيا عموما ونسبة (64%) من إجمالي الاستثمار الخارج من عموم البلدان المتقدمة وحسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017 .**

**وبالرغم من دخول الصين مضمار الاستثمار العالمي الخارجي متأخرا إلا أن استثمارها نما بسرعة كبيرة، لذا نجد حجم استثماراتها الصادرة ازداد تدريجيا ، من (47،654) مليار دولار عام 2011 ، وصل إلى (127،560) مليار دولار عام 2015 ، إلا أنها شهدت زيادة كبيرة وبنسبة وصلت إلى (44%) في عام 2016 ، إذ بلغت (183،100) مليار دولار وبذلك احتلت الصين وللمرة الأولى المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية بحجم الاستثمار الأجنبي الخارج الذي بلغ (299) مليار دولار عام ( 2016 ) [[15]](#endnote-14).**

**جدول ( 3 )**

**حجم الاستثمار الصيني الصادر إلى الخارج من إجمالي الاستثمارات الخارجية من آسيا والعالم 2011-2016 (مليار دولار )**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنة** | **الاستثمار الخارج من الصين** | **الاستثمار الخارج من هونغ كونغ** | **المجموع** | **الاستثمار الخارج من آسيا** | **إجمالي الاستثمار**  **الخارج من الدول النامية** | **الاستثمار الخارج العالمي** |
| **2011** | **74،654** | **96،341** | **170،995** | **318،745** | **390،448** | **1،576،041** |
| **2012** | **87،804** | **83،411** | **171،252** | **304،637** | **381،409** | **1،388،455** |
| **2013** | **107،844** | **80،773** | **188،617** | **362،681** | **432،766** | **1،399،483** |
| **2014** | **123،120** | **124،092** | **247،212** | **412،333** | **472،745** | **1،253،159** |
| **2015** | **127،560** | **71،821** | **199،381** | **338،683** | **389،267** | **1،594،317** |
| **2016** | **183،100** | **62،460** | **245،560** | **363،058** | **383،429** | **1،452،463** |

**المحور الثالث : الاستثمار الأجنبي الصيني والسيادة الاقتصادية الأمريكية**

**أولا : ثقل الاستثمار الصيني في الولايات المتحدة الأمريكية : المؤشرات وأنماط الدخول**

**هناك إدراك صيني مفاده إن اتساع نطاق الاقتصاد الصيني واستثماراتها الخارجية ونشر شركاتها العالمية في الاقتصاد العالمي ستؤمن مكانة ونفوذ للصين في النظام الاقتصاد العالمي خلال العقود القادمة ، لذا تحاول الصين تبني إستراتيجية الانتشار العالمي من خلال استثماراتها وشركات من اجل دعم قوة اقتصادها وهنا يمكن إن نحدد عنصرين تقوم عليهم تلك الإستراتيجية :**

**الأولى : الاستثمار التأسيسي في مشاريع مهمة للاقتصاد الصيني منها الطاقة والموارد الطبيعية والغذاء وبصورة خاصة يتركز في دول العالم النامي الغنية بتلك المواد .**

**الثاني : الدخول بعمليات اكتساب للأصول الإستراتيجية والقيام بعمليات الاندماجات مع الشركات العالمية ذات القيمة المضافة في العالم المتقدم .**

**من خلال الشكل ( 2 ) نجد إن الوجهة الأساسية للاستثمار الصيني الخارج كانت الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة أهمها استراليا والبرازيل والمملكة المتحدة وكندا ثم روسيا فإجمالي الاستثمار الخارجي التراكمي كان في الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ (153،8) مليار دولار للفترة من عام ( 2005- 2016)[[16]](#endnote-15).**

**شكل ( 2 )**

**أهم الدول التي يتجه إليها الاستثمار الصيني الخارج للفترة (2005-2016) مليار دولار**

**ونلاحظ إن الاستثمار الصيني الوافد إلى الولايات المتحدة الأمريكية يشكل نسبة قليلة جدا من إجمالي الاستثمارات الوافدة العالمية إلى داخل الاقتصاد الأمريكي فقد بلغ حجم التدفق الاستثماري للصين ( 55،6 ) مليار دولار أي بنسبة بلغت ( 30%) من إجمالي الاستثمار الصيني الخارج والبالغ (183) مليار دولار ونسبة (14%) من إجمالي الاستثمار الوافد إلى الاقتصاد الأمريكي والبالغ ( 391،1 ) مليار دولار عام 2016 .**

**وتطور تدفق الاستثمار الخارجي للصين إلى الداخل الأمريكي منذ عام 2005 إذ بلغت استثماراتها (1،7) مليار دولار ثم واصلت الارتفاع لتبلغ عام 2010 ( 8،8) مليار دولار ثم آخذت بالارتفاع في عام 2013 اذ وصل الاستثمار الصيني (15،6) مليار دولار ثم سجل أعلى مستوى له في عام 2016 إذ بلغ (55،6) مليار دولار أمريكي إلا انه انخفض في عام 2017 إلى (17،7) مليار دولار بسبب موقف الإدارة الأمريكية الجديدة وتصريحات ترامب باتجاه الصين ووصفها بأنها (الشريك الجائر) و اتخاذ مواقف متشددة وتقييدية للاستثمار الصيني الداخل إلى الولايات المتحدة الأمريكية .**

**جدول ( 4)**

**حجم الاستثمار الصيني داخل الولايات المتحدة الأمريكية (2005-2017)**

**مليار دولار**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **السنة** | **الاستثمار الصيني (مليار دولار)** | **عدد الصفقات** |
| **2005** | **1،7** | **1** |
| **2006** | **صفر** | **صفر** |
| **2007** | **8،6** | **6** |
| **2008** | **5** | **8** |
| **2009** | **8،2** | **13** |
| **2010** | **8،8** | **13** |
| **2011** | **2،2** | **8** |
| **2012** | **9** | **13** |
| **2013** | **15،6** | **20** |
| **2014** | **17،6** | **30** |
| **2015** | **18،6** | **39** |
| **2016** | **55،6** | **56** |
| **2017** | **17،7** | **16** |
| **المجموع التراكمي (مليار دولار )** | **168،6** | **223،6** |

* [**Derek Scissors**](https://www.aei.org/scholar/derek-m-scissors/)**, Chinese investments in the US — Handout ,July 18, 2017 ,** [**https://www.aei.org/multimedia/chinese-investments-us-handout/**](https://www.aei.org/multimedia/chinese-investments-us-handout/)

**وبلغ مجموع الاستثمار التراكمي للصين في الاقتصاد الأمريكي (168) مليار دولار من عام 2005-2017 ،وبرزت الصين كلاعب قوي في عمليات الاكتساب والاندماج والاستحواذ العالمية وظهرت مخاوف عالمية من أن الصين تمضي قدما لشراء العالم وبذلك تضمن تمددات لقوتها الاقتصادية داخل الاقتصاديات المتقدمة والنامية وبالتالي إمداد الداخل الصيني بمتطلبات تعظيم قوته الاقتصادية لتحقيق هدف الزعامة الاقتصادية العالمية ، ومن خلال الشكل ( 3 ) نجد الصين تأتي بالمرتبة الثانية وبنسبة بلغت (14%) مقابل (19%) للولايات المتحدة الأمريكية من إجمالي عمليات الاستحواذ العالمية وشراء الأصول الإستراتيجية على المستوى العالمي ثم تأتي بعدها اليابان والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا لعام 2016 .**

**شكل ( 3 )عمليات الاستحواذ على الأصول الإستراتيجية من قبل الصين وبعض الدول المتقدمة 2004-2016 (%)**

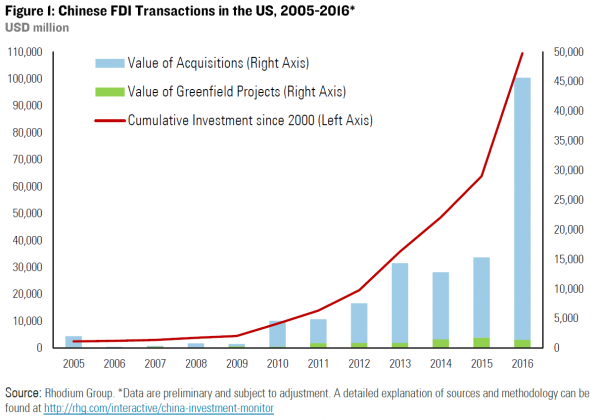
**وهنا نؤكد على حقيقة مفادها عمليات الاندماج والاستحواذ ظلت النمط المهيمن لتدفقات الاستثمار الصيني إلى الدول المتقدمة عموما والى داخل الاقتصاد الأمريكي ، وليس على شكل استثمار تأسيسي ، ففي عام (2015) نجد آن الاستثمار الصيني في (8) دول متقدمة بلغ (59،4) مليار دولار كانت فقط على شكل عمليات اكتساب واستحواذ للأصول الإستراتيجية جاءت الولايات المتحدة الأمريكية بالمرتبة الأولى بقيمة صفقات اندماج واكتساب بلغت (14) مليار دولار من أجمالي الاستثمار الصيني البالغ (18) دولار وافد إليها لعام 2015، ثم تليها ايطاليا (10) مليار دولار وتأتي (هولندا) في المرتبة الثامنة بقيمة صفقات بلغت (3،5) مليار دولار (ينظر شكل 4).**

**شكل (4)**

**قيمة صفقات عمليات الاندماج والاستحواذ الصيني في 8 دول متقدمة لعام 2015 (مليار دولار )**

**- China 2016 Final Economic Report ,Embassy of Switzerland In The Peoples Republic of China , Feberuary 2017,p**

**اما عام 2016 فقد شهدت قفزة كبيرة في عموم الاستثمار الصيني الغير تأسيسي الداخل الى الاقتصاد الأمريكي اذ بلغت قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ المكتملة (44) مليار دولار أي يمثل نسبة ( 79% ) من أجمالي الاستثمار الصيني الداخل إلى الاقتصاد الأمريكي والبالغ (55،6) مليار دولار لعام 2016 ، والباقي يمثل استثمار تأسيسي والذي يعد نسبة ضئيلة جدا ، وهذا ما تحذر منه بعض المتشددين داخل الإدارة الأمريكية بان الصين تستهدف الأصول الإستراتجية داخل القطاعات المهمة للاقتصاد الأمريكي وخاصة الأصول التكنولوجيا المتقدمة [[17]](#endnote-16).**

****

### [Thilo Hanemann](http://rhg.com/people/thilo-hanemann) and [Cassie Gao](http://rhg.com/people/cassie-gao)Record Deal Making in 2016 Pushes Cumulative Chinese FDI in the US above $100 billion , December, 2016 <http://rhg.com/notes/record-deal-making-in-2016-pushes-cumulative-chinese-fdi-in-the-us-above-100-billion>.

**ونخلص مما تقدم الى ان الصين برزت كقوة استثمارية صاعدة أخذت توظف استثمارات الخارجية وشركات العابرة القومية باعتبارها آليات مهمة في سلم الصعود الصيني إلى العالمية تنظر اليها بعض الاوساط الامريكية بانها اذرع اقتصادية لتمدد القوة الصينية في المفاصل المهمة ليس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية بل في عموم الدول المتقدمة والنامية لتامين مصادر قوتها الاقتصادية من الموارد الطبيعية والتكنولوجيا والسمعة العالمية لعلاماتها التجارية وان معظم استثماراتها الخارجية كانت على شكل عمليات استحواذ على الأصول الإستراتيجية وليس استثمار تأسيسي في داخل الولايات المتحدة الأمريكية التي احتلت المرتبة الأولى في توجهات الاستثمار الخارجي الصيني عكس الولايات المتحدة جاءت الصين في المرتبة الحادية عشر في توجيه استثماراتها الخارجية [[18]](#endnote-17)\* .**

**ثانياً: الاستثمار الأجنبي للصين الوافد إلى الاقتصاد الأمريكي: تقييم الأهمية**

**تعد الولايات المتحدة الأمريكية هدفاً لتدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي عموما والصيني بشكل خاص بسبب سياسات أليبرالية والتحررية الاقتصادية الكاملة التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تدفق الاستثمار الأجنبي أليها، وتسهم تلك الاستثمارات بزيادة رفاهية المنتجين والمستهلكين على السواء في داخل الاقتصاد الأمريكي وذلك لأنه يعمل على :**

1. **توفر رأس المال اللازم لرفع مستويات الاستثمار المحلي داخل الاقتصاد الأمريكي.**
2. **يزيد الإيرادات الضريبية وبالتالي يحسن وضع الموازنة العامة .**
3. **يزيد المنافسة وبالتالي يقلل من تكاليف الإنتاج ويزيد من وفورات الحجم.**
4. **يرفع مستويات العمالة دون أي تكلفة لدافعي الضرائب ويوفر وظائف بأجور أعلى من مثيلاتها الأمريكية .**
5. **يجلب التكنولوجيا الجديدة، ويسهم بزيادة المعرفة من خلال تدريب العمال ، وتطوير أنشطة البحث والتطوير وبالتالي تطوير المهارات التي تساعد الشركات المحلية على اختراق الأسواق الأجنبية وبالتالي تعزز الصادرات الأمريكية وتحسن الميزان التجاري الأمريكي .**
6. **يولد فرص عمل جديدة ، آذ يعد الاستثمار الأجنبي عامل حقن للاقتصاد الأمريكي .**
7. **يسهم بزيادة الإنتاجية وزيادة آفاق النمو الاقتصادي الطويل الأجل .**
8. **يقلل تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات وهذا لا يوفر للمستهلكين في الولايات المتحدة زيادة في حجم الاستهلاك فحسب ولكن أيضا يوفر لهم خيارات واسعة بأسعار منخفضة ومنتجات مبتكرة .**
9. **الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى رفع أسعار الأصول داخل الاقتصاد الأمريكي لان المستثمرون الأجانب يميلون إلى دفع أسعار أعلى لتلك الأصول أكثر من المستثمرين المحليين .**

**لذا نقول بان الولايات المتحدة الأمريكية كغيرها من الدول بحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية عموما ومنها الاستثمارات الصينية من اجل تمويل اقتصادها وفي ذلك قال تيم باكن، أستاذ القانون الأمريكي، فيما يتعلق بالحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر عموما " كما أوضحت إدارة أوباما، فإن الولايات المتحدة ستعتمد بشكل متزايد على الاستثمار الأجنبي ، لأن الولايات المتحدة تواصل الاقتراض وزيادة ديونها والتي تصل إلى 18 تريليون دولار، سوف تفتقر إلى الموارد لتمويل الاستثمار المحلي مستقبلاً ". ويقول أيضا أستاذ جامعة بكين مارك فلدمان أن" الحاجة إلى نحو( 8 ) تريليون دولار في الاستثمار على مدى السنوات الخمسة عشر المقبلة لتحديث البنية التحتية في الولايات المتحدة وبالتالي ستوفر العديد من الفرص للحكومة الأمريكية وهذا دليل على إثبات أن الاستثمار الصيني هو موضع ترحيب في الولايات المتحدة الأمريكية "[[19]](#endnote-18).**

**لذا طالما شجعت الحكومة الأمريكية الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى الولايات المتحدة ومنه الاستثمار الصيني ، وقد ذكر البيان الصحفي المشترك بين الولايات المتحدة والصين عقب الحوار الاستراتيجي والاقتصادي في تموز 2014 أن "الجانب الأمريكي يرحب باستثمار الشركات الصينية في الولايات المتحدة ويلتزم بالحفاظ على بيئة استثمارية مفتوحة لأنواع مختلفة من المستثمرين الصينيين"[[20]](#endnote-19).**

**وهنا لا بد من ذكر بعض الحقائق التي في ضوءها يمكن تقدير حجم أهمية الاستثمار الوافد من الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية :**

**فالحقيقة الأولى هي ... ضآلة حجم الاستثمار الصيني الوافد إلى داخل الاقتصاد الأمريكي والذي لا يمثل سوى (1%) من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الولايات المتحدة الأمريكية .**

**الحقيقة الثانية... إن تدفقات الاستثمار الصيني إلى الداخل الأمريكي هو في اغلبه على شكل عمليات اندماج واستحواذ وليس استثمار تأسيسي لعل الحجة الأكثر انتشارا التي أدلى بها أنصار الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني هو أن هناك حاجة لخلق فرص العمل، الاستثمار الجديد التأسيسي ( إنشاء مشاريع إنتاجية جديدة) يسهم في تعزيز المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية ومنها خلق فرص عمل، في حين عمليات الاندماج والاستحواذ يمثل استبدال للملكية فقط وهذا لا يخلق فرص عمل بل بالعكس قد يترتب عليها تسريح العمالة ولنا مثال في شركات السيارات اليابانية التي بدأت بالاستثمار في الولايات المتحدة في الثمانينيات والتسعينات كانت تقوم ببناء مصانع قللت من حجم الواردات اليابانية ، مما ساعد على خفض العجز التجاري الأمريكي مع اليابان وفي دراسة تم إجرائها في الولايات المتحدة أكدت أن حيازة الشركات المحلية من قبل الشركات الأجنبية لها تأثير إيجابي ضئيل جدا على العمالة ، لذا من عام (2002 إلى 2016)، استثمرت الشركات الصينية حوالي (100) مليار دولار في عمليات الاستحواذ على الشركات الأمريكية مع ما يقرب من نصف هذا المبلغ (45.6 مليار دولار ) كان في عام 2016 نجد أن نسبة (8%) ذهب إلى استثمارات جديدة (استثمار تأسيسي )، والباقي كان في عمليات استحواذ طالما أثارت مخاوف أمريكية من مخاطر سيطرة شركات أجنبية على شركات مهمة في قطاعات حرجة بالنسبة إلى الأمن القومي الأمريكي .**

**الحقيقة الثالثة ... الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني لا يجلب تكنولوجيا متقدمة إلى الداخل الأمريكي بل بالعكس هناك اتهامات أمريكية للشركات الصينية بممارسة عمليات التجسس التكنولوجي والسرقة التقنية فالشركات الأجنبية غالبا ما تجلب معها التكنولوجيا والمعرفة التقنية إلى البلد المضيف ، مما يؤدي إلى الابتكارات وزيادة الإنتاجية للبلد المضيف ، ومن الأمثلة التاريخية الشهيرة تقنيات الإنتاج والإدارة التي جلبها مصنعو السيارات اليابانيون معهم في الثمانينات، كانت إنتاجيتها أعلى عموما من الشركات الأمريكية، لذلك كانت الشركات الأمريكية تتعلم من الشركات اليابانية، أما بالنسبة للصين، فإن العكس صحيح، حيث أن جميع الشركات الصينية تقريبا أقل إنتاجية من نظيراتها في الولايات المتحدة، بل الشركات الصينية جاءت لتتعلم من الشركات الأمريكية، وعلاوة على ذلك سجلها الحافل بالتجسس التكنولوجي والتقليد وانتهاكات حقوق الملكية الفكرية لذا الشركات الصينية تذهب إلى الخارج بهدف الحصول على التكنولوجيا والموارد والطاقة وليس لخدمة الاقتصاد الأمريكي.**

**ومما تقدم نؤكد أن الاستثمار الصيني لا ينطوي على اهمية كبيرة للاقتصاد الأمريكي لأنه صغير الحجم ولا يخلق عمالة ولا يجلب تكنولوجيا وانه ليس من نوع الاستثمار التأسيسي وإنما اغلبه عمليات اندماج واستحواذ وفي ظل وجود إشكالية انعدام الثقة الاستراتيجي من نوايا الصين من توظيف شركاتها واستثماراتها التي تعود ملكية اغلبها إلى الدولة والحزب الشيوعي جعل بعض المتشددين في الإدارة الأمريكية يبدون تخوفا مبالغ فيه بشأن الاستثمار الأجنبي للصين وعمليات الاندماج والاستحواذ التي تقوم بها الشركات الصينية، فالمنافع تصب في صالح الجانب الصيني أكثر منه في صالح الجانب الأمريكي.**

**ثالثاً: أسباب انعدام الثقة الأمريكية باستثمارات الصين وشركاتها المتعددة الجنسية:**

**نثير سؤال هل الإدارة الأمريكية تبدي تخوف وقلق من عموم الاستثمار الأجنبي المتدفق إليها من الدول الأخرى أم أنها تخوف من الاستثمار الوافد من الصين فقط ؟ أليس من الأجدر أن يعامل الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني بنفس المعاملة التي يلاقيها الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من أي دولة أخرى على اعتبار إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو جيد بوجه عام للاقتصاد الأمريكي ؟**

**وفي محاولة تقييم التأثير المحتمل للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني على الداخل الأمريكي نقول إذا كان الاستثمار الصيني يعمل بنفس الخطوط العامة التي تعمل بها الاستثمارات الأجنبية المتدفقة من الدول الأخرى إلى الداخل الأمريكية بمعنى إذ كانت الشركات الصينية توظف استثماراتها على أساس الحصول على منافع ومزايا تجارية وقائمة على فروض الربحية الاقتصادية فيكون لزاما على الولايات المتحدة الترحيب بها وعدم تقييد عملها باعتبار أن الولايات المتحدة هي زعيمة الليبرالية العالمية وتدعو الى التحررية الاقتصادية وتحرير نظم التجارة والاستثمار على مستوى العالم ، ولكن إذا كانت هذه الشركات واستثماراتها تعد موجه ضمن الإستراتيجية العليا للدولة الصينية لتحقيق أهداف بعيده عن فروض الربحية الاقتصادية وتعمل بدعم حكومي وإعانات فهذا أمر مختلف تماما وانه يشكل تهديد وخطر حقيقي على السيادة والآمن الاقتصادي الأمريكي.**

**إلا إن الولايات المتحدة تشعر بالتخوف والقلق من الشركات الصينية واستثماراتها بشكل يختلف عن باقي استثمارات الدول الأخرى (مثل المملكة المتحدة واليابان وهولندا وكندا وألمانيا وسويسرا وفرنسا) بسبب الأتي :**

1. **على النقيض من الاستثمار من هذه الدول التي تعد حلفاء عسكريين ودبلوماسيين للولايات المتحدة الأمريكية ، نجد الصين ليست كذلك، إذ تعد الصين دولة غير صديقة للولايات المتحدة الأمريكية وترفض هيمنتها على النظام الدولي وتنافسها على النفوذ والزعامة الاقتصادية العالمية ، ويمكن أن تساعدها الشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحقيق هذا الهدف من خلال سيطرتها على الأصول الإستراتيجية للبنى التحتية الحرجة في الداخل الأمريكي خاصة منظومات الدفاع والصناعات العسكرية ذات التكنولوجيا المتقدمة .**
2. **إن الكثير من الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني هو من الشركات المملوكة للدولة التي غالبا ما يكون لها دوافع مختلفة من مجرد تعظيم الأرباح ، بل إن استثماراتهم غالبا ما تكون لخدمة أهداف الدولة ، وتمثل الشركات الصينية المملوكة للدولة غالبية نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج ففي عام 2010، بلغت حصة الشركات المملوكة للدولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للصين في أوروبا نسبة ( 66.6 %) وفي العموم تمثل عمليات الاستحواذ من الشركات المملوكة للدولة (72٪) من إجمالي قيمة الصفقات لجميع عمليات الاستحواذ الصينية خلال الفترة من 2002 إلى 2012. وفي الولايات المتحدة كانت عدد الصفقات الخاصة بالاستحواذ (582) صفقة للفترة من (2002الى 2016 ) كان منها ( 20% ) لصالح الشركات المملوكة للحكومة للصينية ، وعلاوة على ذلك فإن الخطوط الفاصلة بين القطاعين العام والخاص في الشركات الصينية غير شفافة وغير واضحة فضلا عن العديد من الشركات "الخاصة" لديها علاقات مالية وروابط أخرى عميقة مع الحكومة الصينية التي تفتقر إلى الشفافية مما يجعل من الصعب على البلدان المضيفة أن تعرف ما يكفي عن الشركة الاستثمارية وكذلك الحكومة الصينية تقوم بتوجيه الأموال إلى هيئات الاستثمار الخاصة المفترضة، مما يجعلها تبدو كما لو كانت هذه الصفقات تجارية ، بل ان الحكومة الصينية تمارس ضغوطات كبيرة سواء بالأغراء بالمعونات والدعم والتسهيلات أو بالإكراه كي تكيف الشركات الخاصة أعمالها وفقا لأهداف ولاستراتيجيات الحكومة الصينية [[21]](#endnote-20) .**

**لذا بسبب المركزية الشديدة للدولة في توجيه استثماراتها الخارجية وشركاتها العابرة للقومية تبلور رأي متشدد في مصانع القرار الأمريكي يذهب إلى أن تلك الشركات هي أدوات بيد الدولة لتنفيذ أجنداتها الخارجية استنادا إلى فروض نظرية السياسة العامة التي تقوم على فكرة مفادها أن هناك تحالف قوي بين الحكومة وشركاتها المتعددة الجنسية وان الحكومة توفر كل الدعم لشركاتها مقابل رفد تلك الشركات بكل ما يدعم القوة الاقتصادية للدولة نتيجة أعمالها في الخارج أي هي بمثابة قواعد اقتصادية في الخارج ، هذا الترابط القوي بين الحكومة وشركاتها العاملة في الخارج يعد سمة بارزة في عمل الشركات الصينية في الخارج فالدولة الصينية تمارس سياسة الدعم السياسي والمالي الواسع لشركاتها المتعددة الجنسية ( الإبطال العمالقة الناشئون ) وتقوم على تقديم دعم مباشر يتمثل بتقديم قروض منخفضة الفائدة أو بلا فائدة من البنوك المملوكة للدولة ، ودعم غير مباشر من خلال منح الأفضلية في أبرام العقود ، وإدخالها في برامج المساعدات الخارجية الصينية في الاقتصاديات النامية في جميع أنحاء أفريقيا وآسيا وأماكن أخرى ، وهذا الدعم من وجهة نظر غربية أمريكية يضر ببيئة المنافسة ويعطي للشركات الصينية المملوكة للدولة ميزة على الشركات الغربية الأخرى تتمثل بانخفاض كلفة إعمالها .**

**وتحاول الصين إظهار شركاتها في الخارج بأنها مستقلة وتسعى إلى فروض الربحية من اجل تبرير دخولها القوي في عمليات الاكتساب والاستحواذ على شركات أجنبية وخاصة الأمريكية منها .**

**فالمتشددين في الإدارة الأمريكية يؤكدون حقيقة مفادها أن الشركات الصينية لا يمكن أن تكون مستقلة وبعيدة عن أجندات الدولة الصينية والحزب الشيوعي الحاكم خاصة بعد معرفتهم الجهات التي تدير تلك الشركات في الخارج فهناك سلطة بيروقراطية كبيرة تقيد حركة تلك الشركات وان تعين كبار الموظفين في تلك الشركات هم منحدرون من مناصب في الدولة والحزب عن طريق دائرة تنظيم الحزب الشيوعي وجميع تلك الشركات تحت سيطرة الساساك ( SASAC ) التي تعد الجهة الوحيدة المسؤولة عن تدفق الاستثمارات إلى الخارج ، وهذه الوكالة تشرف على منظومة أدارة الاستثمار الصيني في الخارج والتي تضم [[22]](#endnote-21) :**

1. **مجلس الدولة باعتباره أعلى سلطة اتخاذ قرار وهو المسؤول عن وضع السياسات الاستثمارية والإدارة الشاملة للشركات واستثماراتها في الخارج**
2. **وزارة التجارة ( موفكوم (MOFCOM ) .**
3. **أدارة النقد الأجنبي ) SAFE ).**
4. **لجنة الإصلاح والتنمية الوطنية (NDRE ).**
5. **وزارة المالية (MOF )**
6. **بنك الشعب الصيني ) PBC ) وبنك التنمية الصيني وبنك الصين للتصدير والاستيراد ومجموعة المصارف التابعة للدولة كلها تسهم في تقديم قروض للشركات التي ترغب في "الذهاب عالميا ".**
7. **هيئة تنظيم الأوراق المالية (CSRC ).**
8. **شركات التامين الصينية .**

**كل تلك الجهات مارست دور مهم في تعزيز الاستثمار ودعم الشركات الصينية في الخارج، فهناك شبكة واسعة تعمل بشكل متناغم تحت الإشراف المباشر للدولة والحزب الشيوعي من اجل دعم أبطالها الجدد في الخارج، وهذه التبعية والولاء من قبل الشركات الصينية للدولة وللحزب دفع باتجاه ممارسة المزيد من الرقابة والتدقيق من قبل الإدارة الأمريكية في الصفقات التي تبرمها تلك الشركات مع مثيلاتها في الداخل الأمريكي.**

**والفرق الثالث الرئيسي هناك إضرار كبيرة تلحق بمنظومة الابتكار العالمي والتي للشركات الأمريكية السبق فيها ، لذا هناك تخوفات كبيرة باتجاه عمليات التجسس التي تقوم بها الشركات الصينية العابرة للحدود فقد تبنت الصين استراتيجيه "الابتكارات المحلية" وإقامة" منظومة الإبداع والابتكار المحلي" حتى وان كانت تقوم على أساليب غير مشروعة بما في ذلك نقل التكنولوجيا القسري وسرقة الملكية الفكرية فالصين وضعت هدف جعل الصين "سيد تكنولوجياتها الخاصة"، لذا فإن الحكومة الصينية هي عدو من المنظور الأمريكي فهي تمارس التجسس التكنولوجي والسرقة التعسفية في نقل المعرفة الأمريكية لذا نجد هناك ميل من قبل الشركات وراس المال الصيني باتجاه الاستحواذ على شركات التكنولوجيا الأمريكية وهذا يعد تكتيك ضمن إستراتيجية شاملة طويلة الأجل تهدف إلى اكتساب التكنولوجيا المتقدمة لتحقيق هدف الاكتفاء الذاتي على المدى القريب وتحقيق هيمنة عالمية على المدى البعيد ، لذا تم إيقاف الكثير من صفقات الاندماج التي حاولت الشركات الصينية إبرامها مع شركات أمريكية بناءا على تقارير استخباراتية أمريكية .**

**رابعاً: الاستثمار الأجنبي للصين والسيادة الاقتصادية الأمريكية:تقييم المخاطر**

**في أطار تقييم المخاطر المترتبة على تدفق الاستثمارات الأجنبية الصينية إلى الداخل الأمريكي وعودة على سؤال مشكلة الدراسة ..هل الاستثمار الصيني يشكل تهديد وخطر على السيادة الاقتصادية الأمريكية ؟ .**

**سنضع ثلاثة قضايا يمكن من خلالها الإقرار بعدم وجود مخاطر على الاقتصاد الأمريكي هي :**

1. **عدم ضخامة حجم الاستثمار الصيني الداخل إلى الولايات المتحدة في المدى القريب والمتوسط مقارنة بحجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية للدول الأخرى .**
2. **الشركات الصينية العابرة للقومية هي ضعيفة في مجال المنافسة العالمية ولا تمتلك الدراية الكافية والتكنولوجيا والخبرة العالمية أو العلامات التجارية المعروفة أسوة بالشركات الأمريكية .**
3. **الإجراءات التدقيقية الصارمة التي تمارسها ( كفيوس ) بخصوص مراقبة توجهات الاستثمارات الصينية وصفقات الاستحواذ التي تقوم بها في الداخل الأمريكي .**

**هذه الثلاثية تجعلنا نحكم على أن الاستثمار الصيني لا يشكل تهديدا وخطرا على السيادة الاقتصادية الأمريكية.**

**بالمقابل نستنتج بان هناك تسييس مفرط لعمل الشركات الصينية واستثماراتها الوافدة إلى الولايات المتحدة، وبالتالي إثارة المخاوف منها، ومما ساعد على إمكانية إحداث التشويه المطلوب لدوافع الصين واستثماراتها وبأنها الخطر الذي يهدد العالم هو انعدام الثقة بنوايا الصين الإستراتيجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ووجود الكثير من نقاط الخلاف السياسية والاقتصادية والأمنية بينهما وبما ان الصين ليست دولة صديقة للولايات المتحدة الأمريكية نجد حالة من الانقسام بين من يؤيد إقامة علاقات اقتصادية واستثمارية أكثر مع الصين وزيادة الترابطات والتشابكات الاقتصادية معها وأنها الطريق الأمثل لخلق علاقات متوازنة تخدم الاقتصاد العالمي اجمع وليس اقتصاد البلدين فحسب، في حين هناك من لهم صلات بالأمن القومي خاصة بعد أن تم توسيع نطاق عضوية كفيوس (اللجنة المعنية بالاستثمار الأجنبي داخل الولايات المتحدة الأمريكية) لتضم مسئولين من الدفاع والأمن الداخلي والمخابرات وغيرها الذين هم بالضد من الصين وتوجهاتها وكثيرا ما يستخدم بعض الأعضاء المناهضون للصين تأثيرهم على صانع القرار الخارجي وتحديدا تسليط الضوء على الممارسات غير العادلة وإبراز وجود تهديدات للأمن الوطني الأمريكي و ممارسة التحريض ضدها وان بعض أعضاء الكونغرس اتخذوا إجراءات لمعارضة عمل الشركات الصينية واستثماراتها وعملوا على تشويه صورتها وأظهروها بأنها تسعى للاستحواذ على الشركات الأمريكية العاملة في البنية التحتية الحرجة للولايات المتحدة الأمريكية وممارسة عمليات التجسس التكنولوجي والسيطرة على الصناعات الحيوية وتم توظيف الكثير من دوائر صنع القرار وصناع السياسات العامة في مجال التجارة والاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية، لزيادة تدقيقهم بشأن الاستثمارات الصينية ، وتكثيف الخطاب السياسي بشأن مهاجمة الممارسات التجارية والاستثمارية للصين في داخل الاقتصاد الأمريكي أي هناك تسيس للاستثمار الصيني وشركاتها الناشئة لزيادة تشويه صورة الصين وإظهارها بالصورة العدو أو الصديق الغير موثوق به ليضاف الاستثمار والشركات الصينية إلى قائمة الإجراءات الغير عادلة والمضرة التي تتبعها الصين (من وجهة النظر الأمريكية) والتي نلخصها بالاتي :**

1. **التلاعب بسعر صرف عملتها (اليوان) وتقيمه بسعر اقل من قيمته الحقيقية.**
2. **تقديم الإعانات للمنتجين المحليين مما سبب إغراق الأسواق الأمريكية بالسلع المنخفضة التكلفة مما اثر على نسب التوظيف في الولايات المتحدة الأمريكية ومستوى الأجور ومستويات المعيشة.**
3. **استخدام الصين المتنامي للسياسات الصناعية لتعزيز وحماية الصناعات والشركات الصينية وأغلبيتها مملوكة للدولة .**
4. **انتهاك واسع النطاق لحقوق الملكية الفكرية وسرقة التكنولوجيا الحديثة الأمريكية وهذا يهدد ويقوض القدرة التنافسية للصناعات الأمريكية .**
5. **بالرغم من أن الصين تعد سوقا كبيرة ومتنامية للصادرات الأمريكية،الا ان الحواجز الاستثمارية التي تضعها الحكومة تحد من الفرص المتاحة أمام الشركات الأمريكية لممارسة إعمالها في الصين أي الصين تجعل تكاليف الأعمال لديها عالية مما يضعف البيئة التنافسية لصالح الشركات الصينية وبالشكل الذي يضر بالشركات الأمريكية.**
6. **أن النمو الاقتصادي في الصين يرافقه طلب المتزايد على الطاقة والمواد الخام وبالتالي تعد الصين كأكبر باعث في العالم من الغازات الدفيئة والملوثة للبيئة .**
7. **اتهام الصين بعدم احترام قواعد منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق الشفافية، وسوء الحكم، وعدم المعاملة بالمثل وعدم التزامها بالاتفاقيات التجارية وتعمل على زيادة الرسوم الجمركية والحصص المفروضة على الواردات من السلع الأمريكية .**
8. **ممارستها إجراءات تقييدية للاستثمار الأجنبي وخاصة الأمريكي في الداخل الصيني لذا الكثير من المسئولين الأمريكان طالبوا بالمعاملة بالمثل وعرقلوا سلسلة من عمليات الاندماج والشراء لشركات أمريكية وخاصة في مجال التكنولوجيا المتقدمة .**

**وعليه فان نقاط الخلاف الكثيرة بين الدولتين في المجالات الإستراتيجية المهمة مع وجود خطاب سياسي متشدد ضد الصين عمق من إشكالية انعدام الثقة بالنوايا الإستراتيجية للصين واستثماراتها وشركاتها وزيادة الرقابة والتدقيق على تحركاتها في الداخل الأمريكي، لذا الرئيس الأمريكي (ترامب) وهو من صنف المتشددين الذي رفع شعار (أمريكا اولاً) وصف الصين بأنها العدو والشريك الجائر وهذا يعد تحولا عما كان عليه الرئيس السابق باراك اوباما الذي كان يصف الصين (بالشريك الاستراتيجي).**

**وأخيرا نؤكد بان هناك مبالغة بحجم الخطر الذي يشكله الاستثمار القادم من الصين بعد إدخال موضوعة الاستثمار والشركات الصينية وتوظيفها سياسيا في لعبة القوة والثروة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وهنا نؤكد فرضية الدراسة الثانية بان الاستثمار الصيني لا يشكل تهديد للسيادة الاقتصادية الأمريكية ونرفض الأولى ، وهذا ما سنحاول إثباته كمياً من خلال التنبؤ بحجم الاستثمار الأجنبي للصين في الداخل الأمريكي وبشكل لا يقبل الشك.**

**المحور الرابع: النموذج القياسي للتنبؤ بتدفقات الاستثمار الخارجي للصين الوافد إلى داخل الولايات المتحدة الأمريكية:**

**سنحاول توظيف أدوات القياس الكمي ووسائل الإقناع الإحصائية لتنبؤ بمستقبل الاستثمار الخارجي للصين الداخل إلى الولايات المتحدة الأمريكية ولغاية عام 2045، على أساس غير متحيز والنموذج سيعطي وصف كمي للظاهرة (الاستثمار الصيني) والتنبؤ بما سيحصل للظاهرة قيد الدراسة في المستقبل بناءا على بيانات مستقاة من سنوات ماضية .**

**وصف النموذج ومتغيراته... تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط للتنبؤ بحجم الاستثمار الخارجي للصين الداخل إلى الولايات المتحدة للفترة من عام (2018- 2045) والذي يقوم على وجود متغيرين، المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي الخارجي للصين FDI )، والمتغير المستقل المتمثل بالزمن (T).**

**وتم الاعتماد على بيانات جدول (4) الذي يبين تطور حجم الاستثمار الخارجي للصين والداخل إلى الولايات المتحدة للفترة من عام 2005 ولغاية 2017 وأدخلت البيانات في البرنامج الإحصائي Eviews ) ) وكانت النتائج كما في الجدول أدناه :**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| Dependent Variable: I | | |  |  |
| Method: Least Squares | | |  |  |
| Date: 10/21/17 Time: 08:08 | | |  |  |
| Sample: 2005 2017 | | |  |  |
| Included observations: 13 | | |  |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| C | -4.984615 | 6.277389 | -0.794059 | 0.4440 |
| T | 2.564835 | 0.790877 | 3.243028 | 0.0078 |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| R-squared | 0.488782 | Mean dependent var | | 12.96923 |
| Adjusted R-squared | 0.442307 | S.D. dependent var | | 14.28720 |
| S.E. of regression | 10.66951 | Akaike info criterion | | 7.713295 |
| Sum squared resid | 1252.223 | Schwarz criterion | | 7.800211 |
| Log likelihood | -48.13642 | Hannan-Quinn criter. | | 7.695430 |
| F-statistic | 10.51723 | Durbin-Watson stat | | 2.428518 |
| Prob(F-statistic) | 0.007832 |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |

**ومن خلال النتائج التي تم الحصول إليها توصلنا إلى تحديد معادلة الانحدار التي سيتم استخدامها للتنبؤ بحجم الاستثمار الخارجي للصين الداخل للولايات المتحدة الأمريكية هي بالشكل الأتي :**

**FDI= -5144.914 + 2.564 (T)**

**(FDI): تمثل المتغير التابع وهو الاستثمار الصيني**

**(T): الزمن**

* **قيمة (F) المحتسبة (10.517) أما الجدولية (4.67) وهي معنوية في مستوى (0.05)، مما يدل على معنوية النموذج ككل .**
* **اختبار ( t ) ..لاختبار معنوية النموذج نجد أن نسبة (t ) المحسوبة (3،243) وهي اكبر من (t) المحسوبة (2،160) مما يدل على ان المتغير المستقل ( الزمن ) له تأثير معنوي ذا دلالة إحصائية في المتغير التابع (FDI) أي نرفض فرضية العدم التي مفادها (لا يوجد تأثير للمتغير المستقل بالمتغير التابع) ونقبل الفرض البديل الذي مفاده ( يوجد تأثير معنوي للمتغير المستقل في المتغير التابع).**
* **قيمة (D.W) المحتسبة (2.428) وهي اكبر من (2) واصغر من (4-DU) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي .**
* **R والذي يعبر عن القوة التفسيرية للمتغير المستقل وتأثيره في المتغير التابع وهو في النموذج كان ( 0،48) أي أن الزمن ( T) الذي يمثل المتغير المستقل اثر في المتغير التابع (FDI) بنسبة (48%) في حين أن R2 (Adjusted R-squared ) كان (0،44) وهذا يشير إلى ان هناك متغيرات أخرى لها اثر في زيادة حجم الاستثمار الصيني او خفضه داخل الاقتصاد الأمريكي .**

**ومن خلال تعويض ( T ) في معادلة الانحدار المشار اليها أعلاه للسنوات محل التنبؤ نحصل على الجدول الخاص بالتنبؤات المستقبلية بحجم الاستثمار الخارجي للصين والمتوقع ازدياده وبنسب صغيرة تبدأ من (29،15) مليار دولار لعام 2018 وصولا إلى (60) مليار دولار في عام 2030 و(85،6) مليار دولار لعام 2040 ، وهذه الزيادات في حجم الاستثمار الصيني المتوقع دخوله إلى الولايات المتحدة يؤشر حالة تطور في العلاقة الا أنها بسيطة وبشكل لا يهدد الاقتصاد الأمريكي كما يتم الترويج له وعليه نؤكد بان إثارة المخاوف من الاستثمارات الصينية وأنها ستهيمن على مفاصل الاقتصاد الأمريكي وقطاعاته المهمة هو أمر مبالغ فيه ويأتي ضمن مشهد تسييس قضية الاستثمار وتحشيد الرأي العام الأمريكي ضد الصين وشركاتها واستثماراتها .**

**جدول ( 5)**

**التنبؤات بحجم الاستثمار الصيني الداخل للولايات المتحدة الأمريكية**

**للفترة 2018-2040**

|  |  |
| --- | --- |
| **الفترة الزمنية** | **التنبؤ للاستثمار الصيني** |
| **2017** | **17.7** |
| **2018** | **29.15** |
| **2019** | **31.80** |
| **2020** | **34.36** |
| **2021** | **36.93** |
| **2022** | **39.49** |
| **2023** | **42.05** |
| **2024** | **44.62** |
| **2025** | **47.18** |
| **2026** | **49.75** |
| **2027** | **52.31** |
| **2028** | **54.87** |
| **2029** | **57.44** |
| **2030** | **60.006** |
| **2031** | **62.57** |
| **2032** | **65.13** |
| **2033** | **67.69** |
| **2034** | **70.26** |
| **2035** | **72.82** |
| **2036** | **75.39** |
| **2037** | **77.95** |
| **2038** | **80.51** |
| **2039** | **83.08** |
| **2040** | **85.646** |

**الخاتمة والاستنتاجات :**

**الصين باعتبارها قوة صاعدة وبالطرق السلمية الناعمة ادركت ومنذ فترة ليست بالبعيدة اهمية ولوجها الى النظام الاستثماري العالمي وعالم الشركات عابرة الوطنية اذا اردات ان تكون قوة فاعلة ومؤثرة في النظام العالمي لذا تبنت استراتيجية الذهاب الى الخارج واناطت مهمة تنفيذ تلك الاستراتيجية الى شركاتها الصاعدة الجديدة التي اخذت تنشر استثماراتها في كل المناطق المهمة في العالم وباتت الاستثمارات والشركات الصينية بمثابة كيانات وطنية تعمل في الخارج لرفد الصين بعوامل قوتها الاقتصادية ، وهناك دوافع عديدة لعمل الشركات والاستثمارات الصينية بالخارج اهمها تحقيق الارباح واكتساب الاسواق والحصول على الموارد وخاصة الطاقة فضلا عن اكتساب التكنولوجيا ومهارات الإدارة .**

**الا ان هناك بعض المتشددين من داخل الولايات المتحدة الامريكية اخذوا يروجون افكار مفادها بان الصين توظف شركاتها واستثماراتها من اجل الاستحواذ على الاصول الامريكية وبعض القطاعات التي تعد قطاعات حيوية مهمة تمس الامن والسيادة الاقتصادية الامريكية في ظل وجود ادراك لدى تلك النخب المتشددة بان تلك الشركات واستثماراتها تابعة للدولة وللحزب الشيوعي الصيني اي انها لاتعمل في اليات السوق الحرة بل هي كيانات اقتصادية عملاقة توظفها الدولة والحزب الشيوعي الصيني لتنفيذ اجندات سياسية اي هناك نزعات توسعية بشكل ناعم من قبل الدولة والحزب الشيوعي الصيني للسيطرة على الاصول الامريكية وهذا جزء من الحرب الاقتصادية الدائمة والمستمرة بين البلدين .**

**واستنتجت الدراسة بان الاستثمار والشركات الصينية لا تشكل اي تهديد للسيادة الاقتصادية الامريكية بسبب ضائلة حجم تلك الاستثمارات داخل الاقتصاد الامريكي (1% ) فقط من اجمالي الاستثمارات الوافد الى الاقتصاد الامريكي هذا اولا وثانياً ان هناك جهاز مراقبة متشدد يدعى (كوفيوس ) يفرض رقابة صارمة على حركة تدفقات الاستثمارات الامريكية ويدرس حالة الاستحواذات والاندماجات بين الشركات الصينية والشركات الامريكية ويوقف تلك الصفقات المشكوك بانها تهدد السيادة الاقتصادية الامريكية ، وثالثاً ضعف الشركات الصينية عابرة الوطنية وهي غير قادرة على المنافسة العالمية وتفتقر الى التكنولوجيا المتقدمة والعلامات التجارية اسوة بالشركات الامريكية العالمية لذا يمكن القول بان هناك تسيس مفرط ومبالغ فيه للشركات الصينية واستثماراتها المتعددة الجنسية الوافدة للولايات المتحدة وبالتالي اثارة المخاوف منها وبانها الخطر الذي يهدد العالم اي تشويه صورة الصين واظهارها بانها الدولة العدو في الداخل الامريكي.**

**Abstract**

There are some hardliners from within the United States who have been promoting ideas that China is employing its companies and investments in order to acquire US assets and some sectors that are important vital sectors that affect US security and economic sovereignty with the awareness of those hardliners that these companies and their investments are state and party Chinese Communist Party means that it does not operate in the free market mechanisms, but are giant economic entities employed by the State and the Communist Party of China to implement the political agendas, there are soft expansionist trends by the State and the Communist Party of China to control the US access this part of the permanent and continuing between the two countries, the economic war.

The study concluded that investment and Chinese companies pose no threat to US economic sovereignty because of the size of these investments within the US economy (1%) of total investment coming into the US economy. First, secondly, US investment flows and examines the case of acquisitions and mergers between Chinese companies and US companies and stops those dubious deals that threaten US economic sovereignty; third, the weakness of Chinese transnational companies are not competitive and global Lacks the advanced technology and brands, similar to US global companies so we can say that there is a politicization of excessive and exaggerated Chinese enterprises and multinational investment inflows to the United States and thus raising fears of them as a threat to the world any tarnish China's image and show it as the enemy state in the US inside.

1. **(\*) بحث مشارك في المؤتمر العلمي الدولي الاول لنقابة الاكاديميين العراقيين في جامعة دهوك، كلية التربية الاساسية، شباط 2019.** [↑](#footnote-ref-2)
2. **(\*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.** [↑](#footnote-ref-3)
3. **للمزيد ينظر : جوزيف اس ناي ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ،ترجمة محمد توفيق البيجرمي ، ط1، دار عبيكان للنشر ،الرياض ، 2007،ص20**  [↑](#endnote-ref-2)
4. **للمزيد في ذلك ينظر كاظم هاشم نعمة ، القوة الناعمة الصينية ، مجلة سياسات عربية ، العدد (26) ،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة قطر، ايار 2017 ، ص29-30.**  [↑](#endnote-ref-3)
5. **اسوار براساد وولي ابيه ، هل يسيطر اليوان ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ،عدد مارس 2012 ،ص26.**  [↑](#endnote-ref-4)
6. **Sook Jong Lee ,Chinase Soft Power ; its limits and potentials , EAI (East Asia Institute ), No masl ,October 2009 ,p4-10 . وكذلك**

   **د.علاء عبد الحفيظ ، تاثيرات الصعود السلمي لروسيا والصين في هيكل النظام الدولي في أطار نظرية تحول القوة ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العددان (47 و48 ) ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، بيروت 2015 ، ص19**  [↑](#endnote-ref-5)
7. **بالنسبة إلى الاستثمار الوافد ( Inflow ) إلى الصين تعد من اكبر الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى عموم أسيا التي بلغت عام 2016 ما يقارب من (442،665) مليار دولار من إجمالي الاستثمار العالمي البالغ (1،032،4 ) تريليون دولار ، وبلغت حصة الصين (133،700 ) مليار دولار أما هونغ كونغ فقد بلغ الاستثمار الوافد إليها (108،126 ) مليار دولار أي حصة كليهما بلغت (241،826) مليار دولار أي كلاهما استأثر بنسبة بلغت ( 54 % ) من إجمالي حجم الاستثمارات الوافدة إلى آسيا ونسبة (23% ) من إجمالي الاستثمار العالمي البالغ ( 1،746،423) مليار دولار للمزيد يراجع المصدر UNCTAT ,World Investment Report 2017,p49** [↑](#endnote-ref-6)
8. **Wayne M. Morrison, China’s Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, Congressional Research Service 7-5700, August , 2017 p.18.** [↑](#endnote-ref-7)
9. **Dorothy Grace Guerrero, The Rise of Chinese TNCs, BRICS, current Global challenges .** [**https://www.tni.org/es/node/23233**](https://www.tni.org/es/node/23233)**.** [↑](#endnote-ref-8)
10. **on Development of World Overseas Chinese Entrepreneurs , Overseas Chinese Enterpruners Institute ,Center for China and Globalization CCG ,Report 2016, No. 2. Nov. 2016 p 3.** [↑](#endnote-ref-9)
11. **UNCTAT ,World Investment Report 2017**  [↑](#endnote-ref-10)
12. **للمزيد ينظر : قائمة اكبر 500 شركة لعام 2016من حيث حجم الإيرادات على الموقع :www.Fortune .com /global 500**  [↑](#endnote-ref-11)
13. **Chinas Global 500 companies are bigger than ever and mostly state owned ,Ibd.** [↑](#endnote-ref-12)
14. **Kevin G. Cai, Outward Foreign Direct Investment: A Novel Dimension of China's Integration into the Regional and Global Economy, The China Quarterly, No. 160 (Dec., 1999), p869.** [↑](#endnote-ref-13)
15. **UNCTAD, World investment report 2017,p14**  [↑](#endnote-ref-14)
16. **Wayne M. Morrison, China’s Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, Congressional Research Service 7-5700, August , 2017 p.20.** [↑](#endnote-ref-15)
17. ### [Thilo Hanemann](http://rhg.com/people/thilo-hanemann) and [Cassie Gao](http://rhg.com/people/cassie-gao)Record Deal Making in 2016 Pushes Cumulative Chinese FDI in the US above $100 billion , December, 2016 <http://rhg.com/notes/record-deal-making-in-2016-pushes-cumulative-chinese-fdi-in-the-us-above-100-billion>.

    [↑](#endnote-ref-16)
18. **\* وخلال الفترة 1999-2013، كان تدفق الاستثمار المباشر الأمريكي إلى الصين 1٪ من إجمالي التدفق الخارجي للاستثمار الأمريكي المباشر، وطيلة الفترة 1999-2003 بلغت الاستثمارات الأمريكية الداخلة إلى الصين نسبة 1.1٪ من تدفقات الاستثمار المباشر السنوية الأمريكية أي ما يقارب من 1،6 مليار دولار ،إلا آن الاستثمار الأمريكي في الصين قفز خلال الفترة 2004-2008، إلى متوسط ​​سنوي قدره 6.4 مليار دولار، أي ما يعادل 2.6٪ من الاستثمارات الخارجية للولايات المتحدة ، الا آن تدفقات الاستثمار الأمريكية إلى الصين أصبحت سلبية في الأعوام 2009 و 2011 و 2012 ، وهذا يرجع إلى الأزمة المالية العالمية التي أثرت على عموم الاقتصاد الأمريكي فضلا عن موقف الولايات المتحدة من السياسات الخاصة بالصين بخصوص انتهاكات حقوق الملكية الفكرية وسرقة التكنولوجيا فضلا عن السياسات التقديدية للاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الصيني للمزيد ينظر :**

    **United States-China Two-way Direct Investment: Opportunities and Challenges ,**

    **David Dollar, Senior Fellow, John L. Thornton China Center, Brookings Institution1**

    **January 2015 p.3** [↑](#endnote-ref-17)
19. **Testimony of Robert D. Atkinson, Hearing on Chinese Investment in the United States: Impacts and Issues for Policymakers, Washington, January, 2017,p10.**  [↑](#endnote-ref-18)
20. **Ib.d ,p10.**  [↑](#endnote-ref-19)
21. **Testimony of Robert D. Atkinson, Hearing on Chinese Investment in the United States: Impacts and Issues for Policymakers, Washington, January, 2017,p14.**  [↑](#endnote-ref-20)
22. **Nargiza Salidjanova, *Going Out: An Overview of*  *China’s Outward Foreign Direct Investment* ,U.S.-China Economic & Security Review Commission,USCC Staff Research Report March 30, 2011**

    نظام الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة الامريكية

    دراسة في عوامل التأثير الحزبي في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية

    أ.م.د. احمد غالب محي الشلاه(\*)

    **المقدمة**

    **مع تطور النظام الحزبي الامريكي وجد قائماً على الثنائية الحزبية كجزء من الارث التاريخي الذي تأسس على يد الفيدراليين انصار هاملتون والديمقراطيين- الجمهوريين انصار جيفرسون، وبقي كذلك حتى يومنا هذا، وفي كل محطة من محطات التطور هنالك مواضيع للاختلاف تمنح احد الحزبين قوة جماهيرية واسعة، بينما يمر الاخر بمرحلة من الضعف والوهن،وبهذا يشكل الحزبان الجمهوري والديمقراطي، في الولايات المتحدة الامريكية قطبي الثنائية رغم انهما يتشابهان كثيراً في برامجهما السياسية والكثير من المبادئ، الا ان تأثيرهما على مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية تختلف اذ يشكل الهدف من الوصول الى السلطة محور التأثير والتأثر.**

    **اهمية البحث:تنبع اهمية البحث من بيان التأثير الحزبي للحزبين الرئيسين في الولايات المتحدة (الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي)، على مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية لترسيخ النظام الحزبي الثنائي في ظل نظام الاغلبيةالمتبع في الانتخابات الامريكية.**

    **إشكالية البحث: ان العلاقة بين الحزبين الرئيسين ومؤسسات النظام علاقة مصلحية متبادلة، فما تقوم به المؤسسات من دعم لمرشحي احد الاحزاب بالتالي سيعود عليها بمصالح اكبر.**

    **فرضية البحث:يقوم البحث على افتراض ان التأثير على مؤسسات الدولة من قبل الحزبين الرئيسين يعزز من بقاء الثنائية الحزبية، ومنها يحاول كل حزب الوصول الى السلطة ويتخذ الخاسر منهما جبهة المعارضة.**

    **منهجية البحث:اعتمد البحث على منهج التحليل النظمي عن طريق تناول النظام الحزبي الامريكي ومدخلاته ومخرجاته، والعوامل المؤثرة في تكوينه.**

    **هدف البحث: يهدف البحث الى بيان تأثير النظام الحزبي في الولايات المتحدة الامريكية، على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، اذ تعد العلاقة بين النظام الحزبي وتلك المؤسسات علاقة مستترة وغير ظاهرة ولا يمكن تتبعها الا من خلال دراسة شاملة للنظام الحزبي الامريكي وكيفية وصول مرشحي الاحزاب السياسية الى السلطة.**

    **هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاث مطالب، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، تضمن المطلب الاول مدخل للنظام الحزبي الامريكي والعوامل المؤثرة في ايجاده، وجاء المطلب الثاني اثر البنية التنظيمية للنظام الحزبي الامريكي وانعكاسه على اداء مؤسسات النظام السياسي وظيفياً،اما المطلب الثالث فبحث في الثنائية الحزبية ومؤسسات صنع القرار غير الرسمية.**

    **المبحث الاول: مدخل للنظام الحزبي الامريكي والعوامل المؤثرة في ايجاده**

    **لم تعرف الامة الامريكية منذ نشأتها الظاهرة الحزبية، ولم يذكر الدستور الامريكي الاحزاب، بل ان انتخاب اول رئيس وكونغرس على وفق الدستور لم يكن معتمداً على اسس حزبية()،ومرد ذلك ان واضعي الدستور من الاباء المؤسسون لم يكونوا يحبذوا الاحزاب()، اذ عدوها فئات انانية تنشد استخدام السلطة متجاهلة المصالح المشروعة، كما كان النظر الى الاحزاب، يمثل نقطة خلاف في وقت كانت فيه الامة الامريكية احوج ما تكون الى الوحدة()، وهذا ما افصحت عنه كتاباتهم حول الدستور الجديد، فقد اوضح جيمس ماديسون في الاوراق الفيدرالية، وجهة نظره السلبية للأحزاب والاصرار على وضعها في الدستور تحت الرقابة، داعياً الى تصميم الدستور بطريقة يبقيها تحت الرقابة وتأسيس ما وصفه ماديسون (دستور ضد الاحزاب)()، وهكذا كانت فلسفة فصل السلطات احدى السبل التي اراد من ورائها الاباء المؤسسون منع ظهور الاحزاب او تحجيم دورها، لا بل ان واحدة من الافكار التي تضمنتها الاوراق الفيدرالية، افترضت ان النظام الفيدرالي من شأنه منع التأثيرات الحزبية من السيطرة على الحكومة()، اما جون آدامز فقد عبر عن خشيته مما عده الشر السياسي الاعظم من تنافس الاحزاب، بينما حذر جورج واشنطن من التأثير القاتل للأحزاب ووصفها بانها عدو الناس الاسؤ، ففي خطبته الشهيرة بمناسبة انتهاء مدة رئاسته حذر واشنطن الامريكيين مما اسماه التأثير القاتل لروح الحزب()، ورغم كل ذلك لم يتم تحريم عمل الاحزاب، فما من رئيس امريكي منذ عام 1800 وحتى الان الا واتى من الاحزاب، كما يتبين ان الاحزاب منذ السابق وحتى الان قائمة على الثنائية، حيث التنافس بين الحزب الفيدرالي والحزب الديمقراطي-الجمهوري، او التنافس بين حزب الاحرار والحزب الديمقراطي، ثم تطور الى التنافس بين الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي اللذان استطاعوا السيطرة على السلطة وتوجيهها لخدمة مصالحهم باستغلال ازمات الامة الامريكية().**

    **وبصرف النظر عما قيل بشأن الاحزاب السياسية، فالثابت ان الاحزاب عبر تطورها التاريخي، انتعشت وادت دوراً في النظام السياسي الامريكي، واليوم تبدو واسعة في تأثيرها، وهذا يعني ان الجهود التي بذلت في شأن منع تشكيل الاحزاب السياسية فشلت()،والمفارقة هي ان الاباء المؤسسين الذين حرصوا من خلال نصوص الدستور الفيدرالي على بناء حكومة قوية ومستقرة والنأي بها عن تأثير الاحزاب، كانوا هم انفسهم المؤسسين بقصد او غير قصد للنظام الحزبي، وذلك عندما التفت الحشود في الكونغرس والحكومة حول كل من الكسندر هاميلتون من جهة وجيمس ماديسون وتوماس جيفرسون من جهة اخرى في المدة الاخيرة من ولاية جورج واشنطن()، اذ يطلق بعض الكتاب الامريكيين على الجماعتين التي افرزها الجدل على الدستور الجديد (الفيدراليين) و(الجمهوريين)()، بوصفها احزاب سياسية لسبب بسيط كونهاهي نفسها التي تطورت فيما بعد وصادفت التنظيم وتطورت ليتشكل الحزبين الديمقراطي والجمهوري اللذان هيمنا ولا يزالا على الساحة السياسية للولايات المتحدة الامريكية اليوم()، واستناداً الى ذلك يمكن القول بانه بدأ النظام الحزبي في الولايات المتحدة عام 1796، عندما ظهر تكتلان في الكونغرس هما الاتحاديون (الفيدراليون) بزعامة هاميلتون و(الجمهوريون) بزعامة جيفرسون، ومنذ ذلك التاريخ جربت الولايات المتحدة الامريكية خمسة انظمة حزبية حتى يومنا هذا():**

    1. **النظام الحزبي الاول: الذي شهد فترة حكم الحزب الواحد، من عام 1796 تاريخ ظهور الاحزاب السياسية، حتى عام 1815 باختفاء الحزب الفدرالي الذي كان منافساً للجيفرسونيين الجمهوريين.**
    2. **النظام الحزبي الثاني: بدءً من عام 1828، الذي شهد انشقاق الجيفرسونيين()، الى الديمقراطيين والجمهوريين، والمنافسة بين الديمقراطيين انصار جاكسون، وبين الجمهوريين القوميين، ثم استمر من عام 1832 عندما حشد جاكسون الجماهير، وانتخب لمدة رئاسية ثانية واخذ يبشر بنظام حزبي ثاني، عندما دخل الاحرار المنافسة مع الديمقراطيين حتى عام 1860.**
    3. **النظام الحزبي الثالث: بدأ عام 1860 باستبدال حزب الاحرار (Whigs) بالحزب الجمهوري بأغلبية جديدة، والذي استمر حتى عام 1896.**
    4. **النظام الحزبي الرابع: بدأ عام 1896 في مرحلة الكساد الاقتصادي، وفيها تمكن (ماكنللي) من هزيمة (براين)، ليبقى الجمهوريين اغلبية على الديمقراطيين حتى عام 1932.**
    5. **النظام الحزبي الخامس: بدأ عام 1932 في مرحلة الكساد الكبير، وفيها تمكن الديمقراطيين وانصار (فرانكلين روزفلت) من الحصول على الاغلبية في الكونغرس على الجمهوريين، مستهلاً بذلك النظام الحزبي الخامس.**

    **وعند تلمس تطور الانظمة الحزبية في الولايات المتحدة يتبين الاتي():**

    **اولاً: ان الاحزاب الامريكية تطورت بعد نشأة الامة ونمت لتصبح قوية جداً في نهاية القرن العشرين، ما لبثت ان مرت بفترة من الوهن ثم عاد دورها من جديد ليستمر تأثيرها حتى الان.**

    **ثانياً: ثمة مدد استقرار في النظام الحزبي الامريكي تمثلها هيمنة حزب واحد على السياسات الامريكية، وعلى نتائج الانتخابات الخاصة بمؤسسة الرئاسة او الكونغرس، دون ان يعني ذلك عدم وجود مدد تحول وعدم استقرار اتسمت بعدم هيمنة اي من الحزبين بشكل كامل على الرئاسة او الكونغرس، عندها اصبحت الحكومة منقسمة بين الحزبين، اي الرئاسة من نصيب حزب، والاغلبية في الكونغرس من نصيب حزب اخر، اذ يسيطر احد الحزبين على احد مجلسي الكونغرس (مجلس الشيوخ، او مجلس النواب)، الامر الذي يعرف بالقاموس السياسي الامريكي بالحكومة المنقسمة، وفي مدد التحول وعدم الاستقرار المشار اليها تحول ولاء الناخبين من حزب الى اخر، مقترناً بأزمات مر بها النظام السياسي الامريكي، تلك الازمات افرزت قضايا صعبة، عندها يقدم الحزب المعارض حلولاً ناجعة تدفع الناخبين الى تحويل دعمهم من الحزب الموجود في السلطة، الذي اخفق في نظر داعميه في مواجهة الازمة بحلول واقعية الى الحزب الاخر، هذا التحول يعرف بالأدبيات السياسية الامريكية بـ (اعادة الاصطفاف الحزبي)()، التي تفصح عن استبدال حزب الاغلبية بحزب الاقلية()، وقد شهد النظام الحزبي في الولايات المتحدة الامريكية خمساً من حالات اعادة الاصطفاف تلك، وكل نهاية اعادة اصطفاف تؤشر نهاية لنظام حزبي وبداية نظام حزبي جديد وكما يوضحها الجدول رقم(1)():**

    **جدول رقم (1) يوضح حالات اعادة الاصطفاف()**

    |  |  |
    | --- | --- |
    | **اعادة الاصطفاف** | **النظام الحزبي** |
    | **1800** | **هيمنة الديمقراطيون – الجمهوريون (حزب جيفرسون)** |
    | **1828** | **هيمنة الحزب الديمقراطي بقيادة اندرو جاكسون** |
    | **1860** | **ظهور الحزب الجمهوري المنتصر في الحرب الاهلية خالقاً تنافس متوازن بين الديمقراطيين والجمهوريين** |
    | **1896** | **هيمنة الحزب الجمهوري** |
    | **1932** | **انتج العهد الجديد لروزفلت عصراً غير مسبوق تمثل بهيمنة الديمقراطيين، وبداية المنافسة مع الجمهوريين.** |

    **وثمة عامل مؤسساتي اخر مهم يدعم استقرار ورسوخ نظام الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة الا وهو القوانين الانتخابية، اذ انها تكتب من جانب الديمقراطيين والجمهوريين، الذين يحتلون العناوين البارزة في المناصب السياسية في الولايات، كالمجالس التشريعية، ومناصب الحكام، لذا فهم يضعون النظام الانتخابي الذي يخدم مصالحهم، وهذا بالحقيقة يفسر ان القوانين الانتخابية في اكثر الولايات في الوقت الذي تجعل من وصول مرشحي الحزبين الرئيسين الى صناديق الاقتراع تلقائياً؛ فإنها تجعل من الصعب بل من المستحيل لمرشحي الاحزاب الثالثة من الوصول اليها، اذ تضع قوانين الانتخابات الكثير من العقبات في طريق مرشح الحزب الثالث او المستقل من الوصول القانوني الى صناديق الاقتراع()،ليس ذلك فحسب بل ان هناك عنصراً اخراً وهو ان قوانين الانتخاب هي في الاساس مسؤولية الولايات نفسها، اذ ان الاعضاء في المجالس التشريعية في الولايات والبالغ اجمالي عددهم (7500) عضو في انحاء البلاد هم اما من الجمهورين او الديمقراطيين، وليس ثمة حافز لدى هؤلاء الاعضاء يدفعهم لإقرار اجراءات انتخابية من شأنها تسهيل عملية تحدي الاحزاب الصغيرة للحزبين الكبيرين().**

    **كما ان الترشيح الى الكونغرس لا يقل صعوبة وتعقيداً في الاجراءات المتخذة لتقليل فرص الحزب الثالث في الوصول، فمثلاً في ولاية نيويورك تطلب قوانين الانتخاب من مرشحي الحزبين ان يحصلوا على (1250) من التواقيع الصحيحة ضمن الدائرة الانتخابية للكونغرس، في حين تطلب من مرشح الحزب الثالث الحصول على (3500) توقيع().**

    **اضافة الى ما سبق فان قدرة الحزبين الكبيرين على جمع الاموال لتمويل حملاتهم الانتخابية تكون اكبر مقارنة مع غيرها من الاحزاب ففي الوقت الذي يمكن لمرشحي الحزبين الكبيرين من جمع مئات الملايين من الدولارات فضلاً عن تلقيهم (15) مليون دولار من التمويل الفيدرالي فان مرشحي الاحزاب الاخرى لا يحصلون على شيء مالم تحصل احزابهم على 5% من الاصوات في الانتخابات الاخيرة()، عليه بقي الحزبان محتكرين للسلطة سواء لمنصب الرئيس او في الكونغرس بشقيه مجلس الشيوخ و مجلس النواب ويوضح الجدول رقم (2) التناوب على الاغلبية في مجلس الشيوخ الامريكي منذ عام 1857 حتى عام 2019، بينما يوضح الجدول رقم (3) التناوب على الاغلبية في مجلس النواب الامريكي لنفس الفترة.**

    **جدول رقم (2) التناوب على الاغلبية في مجلس الشيوخ الامريكي()**

    |  |  |  |  |
    | --- | --- | --- | --- |
    | **الحزب الديمقراطي** | **الحزب الجمهوري** | **الحزب الديمقراطي** | **الحزب الجمهوري** |
    | **1857- 1859** | **1861-1863** | **1965-1967** | **1909-1911** |
    | **1859- 1861** | **1863- 1865** | **1967-1969** | **1911-1913** |
    | **1879-1881** | **1865- 1867** | **1969-1971** | **1919-1921** |
    | **1881-1883()** | **1867-1869** | **1971-1973** | **1921-1923** |
    | **1893-1895** | **1869- 1871** | **1973-1975** | **1923-1925** |
    | **1913-1915** | **1871-1873** | **1975-1977** | **1925-1927** |
    | **1915-1917** | **1873-1875** | **1977-1979** | **1927-1929** |
    | **1917-1919** | **1875-1877** | **1979-1981** | **1929-1931** |
    | **1933-1935** | **1877- 1879** | **1987-1989** | **1931-1933** |
    | **1935-1937** | **1881-1883** | **1989-1991** | **1947-1949** |
    | **1937-1939** | **1883-1885** | **1991-1993** | **1953-1955** |
    | **1939-1941** | **1885-1887** | **1993-1995** | **1981-1983** |
    | **1941-1943** | **1887-1889** | **2001-2002()** | **1983-1985** |
    | **1943-1945** | **1889-1891** | **2007-2009** | **1985-1987** |
    | **1945-1947** | **1891-1893** | **2009-2011** | **1995-1997** |
    | **1949-1951** | **1895-1897** | **2011-2013** | **1997-1999** |
    | **1951-1953** | **1897-1899** | **2013-2015** | **1999-2001** |
    | **1955-1957** | **1899-1901** | **عدد دورات الاغلبية للحزب الديمقراطي 41 دورة**  **عدد دورات الاغلبية للحزب الجمهوري 45 دورة**  **للفترة 1857-2019** | **2001-2003()** |
    | **1957- 1959** | **1901-1903** | **2003-2005** |
    | **1959-1961** | **1903-1905** | **2005-2007** |
    | **1961-1963** | **1905-1907** | **2015-2017** |
    | **1963-1965** | **1907-1909** | **2017-2019** |

    **جدول رقم (3) التناوب على الاغلبية في مجلس النواب الامريكي()**

    |  |  |  |  |
    | --- | --- | --- | --- |
    | **الحزب الديمقراطي** | **الحزب الجمهوري** | **الحزب الديمقراطي** | **الحزب الجمهوري** |
    | **1857-1859** | **1859-1861** | **1955-1957** | **1925-1927** |
    | **1875-1877** | **1861-1863** | **1957-1959** | **1927-1929** |
    | **1877-1879** | **1863-1865** | **1959-1961** | **1929-1931** |
    | **1879-1881** | **1865-1867** | **1961-1963** | **1931-1933** |
    | **1883-1885** | **1867-1869** | **1963-1965** | **1947-1949** |
    | **1885-1887** | **1869-1871** | **1965-1967** | **1953-1955** |
    | **1887-1889** | **1871-1873** | **1967-1969** | **1993-1995** |
    | **1891-1893** | **1873-1875** | **1969-1971** | **1995-1997** |
    | **1893-1895** | **1881-1883** | **1971-1973** | **1997-1999** |
    | **1911-1913** | **1889-1897** | **1973-1975** | **1999-2001** |
    | **1913-1915** | **1897-1899** | **1975-1977** | **2001-2003** |
    | **1915-1917** | **1899-1901** | **1977-1979** | **2003-2005** |
    | **1933- 1935** | **1901-1903** | **1979-1981** | **2005-2007** |
    | **1935-1937** | **1903-1905** | **1981-1983** | **2011-2013** |
    | **1937-1939** | **1905-1907** | **1983-1985** | **2013-2015** |
    | **1939-1941** | **1907-1909** | **1985-1987** | **2015-2017** |
    | **1941-1943** | **1909-1911** | **1987-1989** | **2017-2019** |
    | **1943-1945** | **1917-1919** | **1989-1991** | **عدد دورات الاغلبية للحزب الديمقراطي 42 دورة**  **عدد دورات الاغلبية للحزب الجمهوري 39 دورة**  **للفترة 1857-2019** |
    | **1945-1947** | **1919-1921** | **1991-1993** |
    | **1949-1951** | **1921-1923** | **2007-2009** |
    | **1951-1953** | **1923-1925** | **2009-2011** |

    **المبحث الثاني: اثر البنية التنظيمية للنظام الحزبي الامريكي وانعكاسه على اداء مؤسسات النظام السياسي وظيفياً**

    **ان البنية التنظيمية للأحزاب الامريكية تأخذ شكل الهرم اذ تنساب الاوامر من القيادة في القمة (على المستوى القومي) الى الاعضاء في القاعدة على المستويات المحلية، وفي قمة الهرم التنظيمي يتربع المؤتمر القومي للحزب وهو المكون الاول لمنظمة الحزب على المستوى القومي لكلا الحزبين (الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري)، ويعقد المؤتمر كل اربع سنوات وتتركز فيه السلطة العليا، اذ يضم الاف المندوبين من الولايات والاقاليم الامريكية، ويتولى المؤتمر مهمتين هي ترشيح الرئيس ونائب الرئيس، فضلاً عن تبني البرنامج الحزبي الذي يضع خارطة الطريق لقيادة الحزب للأربع سنوات القادمة، فضلاً عن توليه مهام متعلقة باختيار مسؤولي الحزب وتبني القواعد المسيرة لأعمال الحزب().**

    **وكما هو معروف دستورياً لا ينتخب الشعب الرئيس الامريكي (المرشح من قبل الحزب) مباشرة، بل يعطى لكل ولاية عدد محدد من الاصوات تسمى الهيئة الانتخابية او المجمع الانتخابي، مساوية لعدد المقاعد التي تشغلها الولاية في مجلسي الكونغرس، ويكون المرشحون لهذه الهيئة، مرشحين من قبل احزابهم، متنافسين على اجمالي اصوات الناخبين في كل ولاية، وتحدد طريقة التصويت او الانتخاب بحسب تشريعات مجالس الولايات، إلا ان الاتفاق تم على ذهاب اصوات الناخبين كافة في الولاية لصالح مرشحي الحزب في الهيئة الانتخابية الذي يحصل على الاغلبية، وهذا ما يسمى بالمرحلة الثانية، التي تجري في اول ثلاثاء في شهر تشرين الثاني من عام الانتخابات الرئاسية().**

    **بمعنى أخر ان الحزب الفائز بأصوات اغلبية ناخبي الولاية تذهب اصوات هيئة الانتخاب الرئاسية كافة فيها لصالح مرشحيه، والفائز بالانتخابات الرئاسية هو الذي يحصل على ما لا يقل عن 270 صوتا من اصوات هيئة الانتخاب الرئاسية().**

    **واجمالاً فأن خطوات عملية الترشيح والانتخاب يمكن تلخيصها بالآتي():**

    1. **تجتمع اللجان القومية للأحزاب في شهر كانون الثاني من عام الانتخابات الرئاسية للتخطيط لعقد مؤتمر الحزب القومي.**
    2. **تختار كل ولاية مندوبيها لدى المؤتمرات القومية بين شباط واذار من عام الانتخابات الرئاسية، اذ يسمي كل حزب هيئته الانتخابية على مستوى الولاية مساوياً لعدد مقاعد الولاية في مجلس الكونغرس.**
    3. **في صيف حزيران/ تموز تعقد المؤتمرات القومية لاختيار مرشح الحزب الى الرئاسة ونائبه والبرنامج الانتخابي.**
    4. **في تشرين الثاني: يختار كل حزب في الولايات قائمة مرشحي الرئاسة (الهيئة الانتخابية الرئاسية)على مستوى الولاية، ويصوت الشعب الامريكي لهيئات الانتخاب في اول ثلاثاء من شهر تشرين الثاني، والحزب/ القائمة الفائزة تحصل على الاصوات جميعها، والخاسر لا يحصل على أي شيء في الولاية؛ ولذلك تعرف النتيجة بشكل مبكر في الانتخابات الرئاسية.**
    5. **في منتصف كانون الاول تجتمع هيئات الانتخاب الفائزة في كل ولاية ويصوتون بشكل رسمي لصالح الرئيس ونائبه، وترسل الهيئات الانتخابية ترشيحاتها الى الكونغرس.**
    6. **تفتح الترشيحات في مجلس الشيوخ (ممثلي الولايات) ويجري احصاء الاصوات في 6 كانون الثاني ويعلن الفائز.**
    7. **تتم مبايعة الرئيس الجديد ونائبه في 12 كانون الثاني، ويتقلد الفائز منصب الرئاسة في 20 كانون الثاني.**

    **اولاً: نظام الثنائية الحزبية ومؤسسة الرئاسة**

    **تعد مؤسسة الرئاسة، اهم معالم النظام السياسي الأمريكي، فبموجب هذا النظام يمتلك رئيس السلطة التنفيذية أرجحية في النص الدستوري،فضلاً عن الواقع العملي()، ولهذا يطمح كل من الحزبين الرئيسين الوصول الى السلطة التنفيذية عن طريق فوز مرشحهم ووصوله لمؤسسة الرئاسة، فالرئيس لا يصل بالسهولة المتوقعة الى منصبه، وانما هنالك عدة خطوات تبدأ بحصول مرشح معين على ترشيح حزبه، وترشيح الحزب يبدأ من اصغر الوحدات المحلية في كل ولاية، ولكي يصعد اسم المرشح الى مستوى الولاية فان اموالاً طائلة تنفق، ثم يصعد الاسم من ولاية الى ولاية اخرى والى ولاية ثالثة حتى الولاية الخمسين، ثم الى المؤتمر القومي للحزب على مستوى الدولة الاتحادية، وكل ذلك لمجرد فوز اسم بترشيح حزبه().**

    **ان الحديث عن السلطة التنفيذية يعني في واقع الأمر الحديث عن مؤسسة الرئاسة الأمريكية، لكون الرئيس الأمريكي له دور رئيس في هذه المؤسسة طبقاً لما يخوله الدستور، كما ان السلطات الأساسية والأدوار المهمة للرئيس لا تقتصر على أمور السلطة التنفيذية،بل ان له أدوار أخرى مهمة في مجال السلطة التشريعية والسلطة القضائية()، اذ يحدد الدستور الأمريكي سلطات الرئيس بشكلين من أشكال العمل التشريعي،هما حق التوصية بإجراءات للكونغرس بالشكل الذي يراه مناسباً، وسلطة استخدام الفيتو ضد مشاريع القوانين، فضلاً عن سلطة الرئيس التي يتقاسمها مع مجلس الشيوخ في إبرام المعاهدات، وإمكانيته استدعائه للمجلسين أو أي منهما إلى جلسات غير اعتيادية، اما فيما يخص دور الرئيس في مجال السلطة القضائية، فيتوضح أساساً في تعيين القضاة الفيدراليين بما فيهم أعضاء المحكمة العليا().**

    **ان الرئيس الامريكي لا يستمد قوته من الحزب لكونه رئيس حزب الاغلبية على الرغم مما تمنحه هذه الخاصية من الامتيازات، بل قوته مستمدة من طريقة انتخابه، فهو منتخب من الشعب ومن اجل برنامج سياسي معين مطالب بتنفيذه، فهو يقف على قدم المساواة مع الكونغرس في هذا المجال، واضافة الى ما سبق تعطي شخصية الرئيس وكذلك الازمات الخطيرة مصادر فعلية تسهم في زيادة نفوذه وسلطته().**

    **وبما ان الرئيس يعد زعيماً للحزب الذي رشحه للانتخابات الرئاسية، فلا شك ان ذلك يعد عاملاً مؤثراً على اتجاهات الكونغرس عن طريق اتجاه اعضاء حزب الرئيس من اعضاء الكونغرس بصفة عامة الى الميل نحو تأييد سياسة الرئيس وان كان ذلك لا يعد ضامناً للتأييد الشامل الدائم من جانب اعضاء حزب الرئيس لهذه السياسة()، ويحرص الرؤساء على تقوية هذا العامل بصفة دائمة عن طريق الاتصال بأعضاء حزبهم من اعضاء الكونغرس وبخاصة القيادات البارزة منهم واطلاعهم على مقترحاتهم واتجاهاتهم التشريعية وحثهم على تأييدها ويدفعونهم الى ذلك عن طريق ابداء تأييدهم لإعادة انتخابهم في الانتخابات التالية للكونغرس عن طريق الاسهام في حملاتهم الانتخابية وتأييدهم في داخل اجهزة الحزب لحصولهم على ترشيحه وعلى العكس فان الرئيس قد يهدد او يستخدم بالفعل الاسلوب المعروف (التطهير الحزبي) ضد كل من يعارض مشروعاته من اعضاء حزبه، وذلك عن طريق القاء ثقله ومكانته الادبية العالية الى جانب خصوم هؤلاء الاعضاء من ذات الحزب في الانتخابات التمهيدية الخاصة بالترشيح لعضوية الكونغرس، ولكن الواقع انه من النادر ان يستخدم الرؤساء هذا الاسلوب نظرا لمساسه بمكانتهم القومية والحزبية خاصة في الاحوال التي يفشل فيها جهد الرئيس الموجه ضد زميله في الحزب بإصرار الشعب على تأييد هذا العضو ضد ارادة الرئيس، خاصة وان معارضة العضو للرئيس تكون في غالب الامر لدفاعه عن مصالح لأبناء دائرته الانتخابية().**

    **ان تأثير الاحزاب السياسية الامريكية ليست على درجة واحدة بالنسبة لجميع الرؤساء الامريكان على الرغم من اعتبار الرئيس هو زعيم حزبه في الكونغرس، والواقع انه كلما كان الفضل الاكبر لفوز الرئيس في الانتخابات الرئاسية يعود لشخصية الرئيس المرشح وتأثيره في الراي العام كلما قل تأثير الحزب فيه، فالرئيس القوي هو الذي يملك قوة الاقناع، كما ان شخصية الرئيس القيادية لا تعتمد على قوة القوانين وحسب بل على دعم الراي العام ايضاً وتأييده لسياسته، اذ يشير فرانكلين روزفلت الى ان الرئاسة ليست مجرد مكتب اداري (بل انها المكان البارز للقيادة) ولهذا نجد ان الرؤساء الامريكان لا يعدون انفسهم ممثلين لحزبهم فحسب، بل ممثلين للامة باسرها()، اما مدى خضوع الرئيس لحزبه فانه يتوقف على رغبته في تجديد انتخابه، فاذا كانت الرغبة قائمة، فعلى الرئيس بذل قصارى جهده لإرضاء حزبه بالخضوع لإدارته واسناد المناصب المهمة لزعماء حزبه، وعلى خلاف ذلك اذا كان الرئيس زاهداً بالرئاسة فانه يعمل على تقريب الحزبين، ويتصرف حسب حكمته وخبرته الشخصية دون ان يتقيد بحزبه()، ويحصل ان يكون الرئيس من غير حزب الاغلبية في الكونغرس وهي حالة قد تحصل بسبب التنظيم الدستوري في النظام السياسي الامريكي فالرئيس منتخب لمدة اربع سنوات واعضاء الكونغرس من النواب منتخبين لمدة عامين والشيوخ لمدة 6 اعوام، هذا التفاوت الحاصل يؤدي الى نوعين من المراحل في تطبيق الدستور، المرحلة الاولى، مرحلة التعاون النسبي بين السلطات وتلك عندما يكون الرئيس ينتمي الى حزب الاغلبية في الكونغرس، والمرحلة الثانية، مرحلة الفصل بين السلطات وذلك عندما يكون الرئيس من غير حزب الاغلبية في الكونغرس وهذا الامر يقود الى عرقلة التشريعات التي قد يرتأيها الرئيس في هذه المرحلة().**

    **ثانياً: نظام الثنائية الحزبية ومؤسسة الكونغرس**

    **الكونغرس هو الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية في الولايات المتحدة الاميركية، وترجع تسميته الى مؤتمر (فيلادلفيا) عام 1787 الذي اطلق عليه الكونغرس الاول()، ويتكون الكونغرس من مجلسين هما مجلس النواب الذي يمثل الشعب الاميركي، والمجلس الثاني هو مجلس الشيوخ وهو يمثل الولايات الداخلة ضمن الاتحاد الامريكي().**

    **1.مجلس النواب: يتألف من 435 عضواً منتخبين لمدة سنتين على اساس نائب واحد لكل 460 الف ناخب، والعدد الاول هو ثابت اي ان عدد النواب يجب ان لا يزيدوا عن 435، اما العدد الثاني فهو متغير اي ان يكون موزع على الولايات بنسبة عدد سكانها، ومن هنا يتطلب احصاء يجري كل عشر سنوات لإعادة النظر في نصيب كل ولاية من عدد النواب()، فيتم انتخاب اعضاء المجلس المذكور على اساس عدد السكان الا ان الدستور اشترط ان يفوز من كل ولاية نائب واحد على الاقل، ومدة نيابة المجلس سنتنان()،وللمجلس رئيس وسكرتير منتخبين لمدة سنتين، ويتولى رئيس مجلس النواب رئاسة الجمهورية عند غياب رئيس الجمهورية ونائبه معاً، وينتخب المجلس في اول اجتماع له اللجان الدائمة وعددها عشرون لجنة، وتتألف كل لجنة من عدد يتراوح بين خمسة عشر الى سبعة وعشرين عضواً، ومن حق كل عضو من اعضاء المجلس الدخول في لجنة واحدة في الاقل ولجنتين على الاكثر()، ويجوز للمجلس ان يكون لجاناً مؤقتة لأمور خاصة، منها اللجان التي تؤلف احياناً لتقصي الحقائق او التحقيق في موضوع معين().**

    **2.مجلس الشيوخ: يتألف مجلس الشيوخ من 100 عضو منتخبين على اساس الولايات المتحدة بحيث ينتخب عضوان من كل ولايةعلى اساس تمثيل الولايات بالتساوي بغض النظر عن حجمها او عدد سكانها()، فعلى سبيل المثال تتشابه ولاية نيويورك التي يقرب عدد سكانها من 25 مليون نسمة في التمثيل مع ولاية الاسكا التي لايزيد عدد سكانها على 250 الف نسمة، وهذا التمثيل المتساوي للولايات يضمن نوعاً من الذاتية والتميز، ومدة مجلس الشيوخ ست سنوات على ان يجدد انتخاب ثلث الاعضاء في كل سنتين، ويجدد من تنتهي عضويتهم بعد مرور كل سنتين عن طريق القرعة()، ويتولى رئاسة المجلس نائب رئيس الجمهورية، ومع ذلك ينتخب هذا المجلس نائباً للرئيس عند غيابه يسمى الرئيس المؤقت وهو شيخ وعضو في حزب الاغلبية، وينتخب المجلس من بين اعضائه خمس عشرة لجنة دائمية، ويتراوح عدد اعضاء اللجان بين ثلاثة عشر الى سبعة عشر عضواً، وعادة يشترك كل عضو من اعضاء مجلس الشيوخ في لجنتين او ثلاث او اربع بما في ذلك اللجان الخاصة().**

    **اما مسؤولية تنظيم الكونغرس فيضطلع بها حزب الاغلبية، وهنا تظهر اهمية النظام الانتخابي القائم على الاغلبية المطلقة من الاصوات في دوائر يمثلها عضو واحد، والنزوع نحو الثنائية الحزبية، ففي كل هيئات الكونغرس الحديثة، يجد حزب واحد نفسه في الاغلبية، ومن ثم في مكانة تمكنه من ان يمضي على هواه ويسير كيفما يريد(). وتؤدي الأحزاب السياسية دوراً كبيراً في صياغة القرارات المهمة التي تقر داخل الكونغرس والتي تمر من خلال الانتخابات التشريعية في الولايات المتحدة بعمليتين هما: المرحلة الأولى وتتضمن اختيار المرشحين من أحزابهم، والمرحلة الأخرى تتضمن كفاح الحزبين للفوز بالانتخابات، وكثيراً ما تفوق أولى هاتين المرحلتين الأخرى بالنظر لوجود مناطق انتخابية عديدة يكون فيها تفوق أحد الحزبين كبيراً بحيث تصبح تلك المناطق شبه مغلقة لذلك الحزب، بالإضافة إلى التأثير الشخصي للنواب على الناخبين، إذ تفضل الأحزاب ترشيح من هو أكثر من غيره من الراغبين تأثيراً في الناخبين()، واختيار المرشحين يتم عن طريق الانتخابات الأولية التي تجري على مرحلتين:المرحلة الأولى (الانتخابات الأولية المفتوحة أو العلنية)، وتسمى المرحلة الأخرى بـ(الانتخابات المغلقة أو السرية) ففي المرحلة الأولى يكون على كل ناخب تسجيل اسمه في مركزه الانتخابي بأنه من ناخبي الحزب الجمهوري أو من ناخبي الحزب الديمقراطي، أما في المرحلة الأخرى فيرسل لكل ناخب بطاقتين أحداهما تتضمن أسماء مرشحي الحزب الجمهوري والأخرى تتضمن أسماء مرشحي الحزب الديمقراطي ثم يطلب من الناخب أن يضع علامة على قائمة مرشحي الحزب الذي اختاره،وإعادة إحدى البطاقتين فقط بعد أن يؤشر أمام اسم كل مرشح يفضله لكل منصب انتخابي ()، وتبدو أهمية الأحزاب السياسية الأمريكية في عملية الترشيح للهيئات التشريعية ورئاسة الجمهورية واضحة من خلال موازنة موقف المرشحين الذين لا ينتمون إلى أحزاب، بموقف مرشحي الأحزاب، فهؤلاء المرشحون (مرشحو الأحزاب) مسيطرون سيطرة تامة في معاركهم الانتخابية بفضل الدعم المالي أو الدعاية التي تقف من ورائها الأحزاب بأجهزتها وإمكانياتها الضخمة، ناهيك عن العدد الضخم من المؤيدين للحزب الذي ينتمي إليه كل مرشح حزبي، حتى أصبح من الصعوبة أن يفكر الفرد مجرد التفكير في خوض الانتخابات مستقلاً().**

    **ولا يقتصر تأثير الاحزاب في الكونغرس على الفوز بالمناصب الرسمية في كل من المجلسين ونيل عضوية اللجان الدائمية التي تتشكل فيها()، وانما يذهب الى ابعد من ذلك اذ ان لكل من الحزبين في مجلس النواب منظمات حزبية قوية تستطيع من خلالها السيطرة على عملية التشريع؛ وذلك بالتاثير في قرارات الكونغرس اذ يدعو كل حزب من وقت الى اخر اعضاؤه للاجتماع بقصد تنظيم نشاطه وتحديد مواقفه من الامور المعروضة ويسمي الجمهوريون هذه الاجتماعات (مؤتمرات) بينما يسميها الديمقراطيون (اجتماعات داخلية)، هذا ولكل من الحزبين في كل مجلس زعيم سياسي (موجه للمداولات) ومساعد له، ويعتبر موجه المداولات القائد العام للحزب بالنسبة الى المناقشات التي تدور في المجلس، ولكل من الحزبين في مجلس الشيوخ لجنته التوجيهية الا ان هاتين اللجنتين اقل نفوذاً من اللجنة التوجيهية لمجلس النواب لان اعضاء مجلس الشيوخ اقل من اعضاء مجلس النواب استسلاماً للتوجيه الحزبي().**

    **ثالثاً: نظام الثنائية الحزبية والمؤسسة القضائية**

    **تعد المؤسسة القضائية قلب النظام السياسي الأمريكي، وتتألف من المحكمة العليا بوصفها اعلى سلطة للمراجعة القضائية، وهي الحكم النهائي في تفسير الدستور، وإعلان عدم دستورية أحد القوانين()، ويلي المحكمة العليا مجموعتين من المحاكم، محاكم الولايات، والمحاكم الاتحادية، تقام الأولى تحت دساتير الولاية, بينما الثانية مقررة على وفق المادة الثالثة من الدستور()، عليه فان المحاكم الاتحادية تقوم على ثلاثة مستويات حسب ما جاء في الدستور الذي منح الكونغرس سلطة انشاء محاكم اتحادية دنيا اذا دعت الحاجة لذلك، ومن تلك المحاكم محكمة الادعاءات وهي محكمة فدرالية مختصة في الجرائم المرتكبة ضد الدولة، ومحكمة التجارة الدولية، ومحكمة الضريبة()، وبشكل عام فان البنية الاساسية للجهاز القضائي تتكون من: المحكمة العليا، واحدى عشر محكمة استئناف، وخمس وتسعون محكمة منطقة اضافة الى ثلاث محاكم ذات سلطات خاصة().**

    **ويعين جميع قضاة المحكمة العليا بواسطة رئيس الجمهورية، بعد تصديق مجلس الشيوخ، ولا ينقص هذا التعين من وزنهم الدستوري ولا من اهميتهم، ويكونون عادة من بين الحزبين الرئيسين مع بعض الاستثناءات، وقد ادخل نظام كريم للرواتب والمكافآت() اضافة للتقاعد، لا يمكن بأي حال من الاحوال ان تنقص مع جواز الزيادة، يقصد به تشجيع النزاهة والرغبة عند القضاة في الاحالة الى التقاعد قبل اصابتهم بعجز الكهولة او فساد الرأي، واذا ما ثبت عدم صلاحية القاضي فانه يصبح عرضة لان يقوم الكونغرس بتوجيه ادانة له وهذه حالات نادرة الحصول().**

    **ولم يضع الدستور مؤهلات معينة لاختيار القضاة، لكن اشترط ان يتم ترشيحهم من الرئيس() عن طريق مشورة مجلس الشيوخ وموافقته، وطبيعي ان يتشاور الرئيس حول الترشيحات مع مجلس الشيوخ من اعضاء حزبه، وعليه فان التعينات تعتمد على الاعتبارات السياسية والحزبية اكثر من الكفاءة والنزاهة().**

    **ان الترشيح الى مواقع المحكمة العليا والتعينات فيها تتمتع بأهمية كبيرة وهي ذات مغزى سياسي مهم سواء بالنسبة للرئيس او الرأي العام اكثر من كل المناصب القضائية في المستويات الادنى (محاكم الولايات، محاكم المقاطعات) ومرد ذلك الى ان قضاة المحكمة العليا يخدمون مدى الحياة، اذ تكون تعيناتهم لمدى الحياة او طالما كانوا حسني السلوك()، فضلاً عن التأثير الكبير الذي تحتله قراراتهم وبهذا فأن التعينات في المحكمة العليا تعد اهم تعيناً يقوم به الرئيس وهذا ما يفسر ان الرئيس والمستشارين من المقربين يقومون بتلك الترشيحات بأنفسهم وحالما تتم عملية الترشيح يعين البيت الابيض فريقاً من الاداريين وذوي الخبرة في الترشيحات وهذا الفريق مكون من شيوخ سابقين وموظفين في البيت الابيض للمساعدة في توجيه عملية الترشيح بنجاح ويتم ذلك من خلال سلسلة من الاجتماعات مع مجلس الشيوخ وخصوصاً اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ معتمدين في ذلك على احزابهم ونتيجة للمكانة التي تحتلها الترشيحات للمحكمة العليا في الرأي العام الامريكي فان كثير من الرؤساء يشغل الفرصة القليلة للتعينات في المحكمة العليا من اجل اظهار مواقفهم السياسية الى تحديد نهجهم السياسي ويتم ذلك في بعض الاحيان من خلال الوعود الانتخابية، فمثلاً قام الرئيس ريغان عام 1980 بالتعهد بتعيين اول امرأة في المؤسسة القضائية وبالفعل عند توليه الرئاسة رشح اول امرأة وهي (ساندرادياوكونر) اول امرأة للمحكمة العليا عام 1981 والتي حازت على مصادقة (99) صوتاً مقابل (صفر) وامتناع عضو واحد عن التصويت في مجلس الشيوخ().**

    **ولا تقل المصادقة بالنسبة لمجلس الشيوخ اهمية عن الترشيح بالنسبة لرئيس الجمهورية ولنفس الاسباب التي ذكرت سابقاً، وعندما يتعلق الامر بالمصادقة نجد انه عندما تكون الاغلبية في مجلس الشيوخ من حزب الرئيس نفسه فهم يدعمون الترشيحات بأغلبية ساحقة، على العكس من ذلك عندما تكون الاغلبية من غير حزب الرئيس؛ لهذا فان 20% من ترشيح تعيين قضاة المحكمة العليا فشلت المصادقة عليهم من قبل مجلس الشيوخ، فالرئيس لا يستطيع ان يضمن المصادقة على ترشيحاته للقضاة بشكل روتيني من جانب مجلس الشيوخ، اذ طالما اختلف الاخير مع الرئيس في اختيار المرشحين؛ وسبب ذلك هو ان الاعتبارات الحزبية اضافة الى الاعتبارات القانونية تحتل اهمية كبيرة في عملية المصادقة()، الامر الذي يجعل من غير الممكن ابداً للرئيس الامريكي ان يتجاهل مجلس الشيوخ، ويلجأ الى التسويات والمساومات في بعض الاحيان لكي يجنب نفسه وحزبه التكلفة السياسية الناجمة عن معركة التصديقات الفاشلة التي من الممكن ان تحصل عندما تكون الاغلبية في مجلس الشيوخ من الحزب الاخر().**

    **المبحث الثالث: الثنائية الحزبية ومؤسسات صنع القرار غير الرسمية**

    **ان التطور الكبير الذي حدث في الولايات المتحدة منذ نشوء المستعمرات، ادى الى زيادة دور الافراد، مما دفعهم الى تنظيم جهودهم في تنظيمات وجماعات لمحاولة التأثير في النظام السياسي والاقتصادي للدولة، وبنفس الوقت حماية مصالحهم الاقتصادية، ومن هنا ظهرت قوى من الافراد والمؤسسات الذين يتأثرون ويحاولون التأثير بسياسات الدولة خارج الاطر القانونية، فأضحت السياسات العامة في الولايات المتحدة مخرجاً لتفاعل مجموعة من المؤسسات غير الرسمية تختلف ادوارها تبعاً لمكانتها وقدرتها على التأثير في صنع القرار.**

    **ان الحديث عن مؤسسات صنع القرار غير الرسمية تعني تلك المؤسسات التي تقدم الدعاية والدعم لكلا الحزبين الرئيسين، فكما هو معروف ان ترشيح الحزب لاسم معين على منصب الرئاسة يعني الحاجة الى الدعم وانفاق اموال طائلة فتقوم تلك المؤسسات غير الرسمية بتقديم المشورة السياسية والاموال للحزب، والذي يقدم لا يقدم بلا هدف، وانما يقدمه بشروط ولكي يتحقق له هدفاً معيناً ولخدمة اغراض خاصة لقطاعات محددة تمثلها جماعات الضغط والمصالح، ومن امثلة تلك المؤسسات التي تقدم المشورة السياسية مراكز التفكير ذات التأثير الهادف الموجه في القرارات السياسية، اما من يقدم الاموال والدعم المالي فهي كبار الشركات، ومنها شركات المجمع الصناعي- العسكري.**

    **ومن خلال ذلكتأخذ العلاقة التبادلية بين مؤسسات صنع القرار غير الرسمية والحزبين الرئيسين في الولايات المتحدة، ثلاث صور():**

    1. **اعتماد المؤسسات غير الرسمية والجماعات الضاغطة على الحزبين الرئيسين: اذ انه غالبا ما يلجأ الحزبين الى تأسيس تنظيمات وهيئات وجماعات تبدو في الظاهر مستقلة في تكوينها وفي اهدافها، غير انها في الواقع مرتبطة ارتباطاً عضوياً او جزئياً بالأحزاب.**
    2. **اعتماد الحزبين على المؤسسات غير الرسمية: في بعض الاحيان يتبع حزب من الحزبين احدى المؤسسات غير الرسمية، وقد تكون هذه العلاقة معترف بها رسمياً، او قد تكون مستترة للحرص على اخفاء تدخلات المؤسسة في سياسة الحزب.**
    3. **التعاون على قدم المساواة: قد يقوم التعاون بين المؤسسات غير الرسمية والحزبين الرئيسين على قدم المساواة، بحيث يتم تنسيق العمل ازاء قضية او قضايا عدة معروضة بصورة مؤقتة او دائمية، وهذه التحالفات تعد احدى اهم مصادر الفاعلية لجماعات الضغط ومؤسسات صنع القرار غير الرسمية للتأثير في السياسة العامة، اذ ان دعم مرشحي الاحزاب وتأييدهم للوصول الى السلطة ومن ثم التأثير في اعضاء السلطة هو ما يحقق اهداف تلك المؤسسات وجماعات المصالح، ويمكن القول ان هنالك غطاء شرعي لعمل تلك المؤسسات وتداخلها مع الاحزاب السياسية، فالقوانين الامريكية تسمح بذلك كقوانين تمويل الحملات الانتخابية، وطبيعة النظام الانتخابي الامريكي والياته، الذي يسمح للحزب بالتعاون مع مؤسسات غير رسمية لتأييد مرشح معين.**

    **اولاً: نظام الثنائية الحزبية ومصانع الافكار**

    **يعد الدور الذي تلعبه مراكز الفكر في الحياة السياسية من اهم خصائص النظام السياسي الامريكي، اذ تلعب هذه المراكز دوراً مؤثراً في عملية صنع السياسة، وقد نشأت هذه الجماعات كرد فعل لجمود النظام الحزبي الذي يسيطر عليه الحزبان الجمهوري والديمقراطي().**

    **بيد ان الارتباط بين مصانع الافكار والحزبين الرئيسين يتخذ صيغاً مختلفة، فقليل منها يعلن انتمائه الى احد الحزبين، والاغلب منها ارتبط بالظهور بمظهر الاستقلالية، ولا يخفى على المتخصصين أن السياسة الأميركية تعتمد بشكل كبير على مراكز الفكر او ما تسمى بمصانع الافكار، والتي تمول من جماعة الضغط والمصالح ومن اهمها المجمع الصناعي- العسكري, إذ أن المؤسسة العسكرية تمول العديد من مراكز البحوث والدراسات, ومن الجدير بالذكر إنها تعتمد في ذلك على التغذية العكسية التي تعود عليها بفوائد جمة, رغم الاموال الطائلة التي تنفقها.**

    **ومن الضروري معرفة أن مراكز البحوث والدراسات تقسم إلى صنفين: مراكز البحث والتطوير التكنولوجي المرتبطة بشكل مباشر بشركات السلاح والبنتاغون, والمختصة بابتكار وتطوير الاسلحة المتطورة بشقيها الأسلحة الثقيلة والخفيفة, فضلاً عن الاسلحة الالكترونية التي تغذي الحرب السيبرانية(), بجانب التحول إلى شركات العولمة مثل شركة كوكل لتطوير المعلومات والقرصنة الحاسوبية ونظام الروبوتات, إما الصنف الثاني فهي تتمثل بـ مراكز الفكر والتي يطلق عليها مستودعات الافكار، فأنها تسيطر على الساحة السياسية الأميركية, وهي تشكل مجموعة غير متجانسة من حيث اتساع نطاق الموضوعات والتمويل والمواقع, ولها التأثير الفاعل في صوغ وإدارة القرار السياسي والاستراتيجي الذي يمثل المصلحة القومية الأميركية العليا, وانها تؤثر على المؤسسات الحكومية وتأخذ دوراً في صناعة القرار السياسي().**

    **ان مصانع الافكار اتسعت ليصل عددها الان قرابة (2000) منظمة مقرها الولايات المتحدة تعمل في ميدان التحليلات السياسية، وبحدود (2,500) مؤسسة أخرى مشابهة في دول العالم()، ومن اهم تلك المصانع، مؤسسة (راند)() وهي احدى اكبر مؤسسات الأبحاث الأمريكية الخاصة بالسياسة الخارجية والدفاعية والشؤون الاستراتيجية، ويعمل بها أكثر من (1000) موظف وتزيد ميزانيتها السنوية عن (100) مليون دولار، ومن امثلتها ايضاً مؤسسة التراث التي تأسست عام 1973()، ومن امثلتها معهد كارنيغي للسلام()، ومعهد بروكينز()، ومركز دراسات المشروع الأميركي (امريكان انتربرايز)()، ومعهد الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) المتخصص بشؤون السياسة الخارجية()، وتستخدم هذه المراكز قنوات متنوعة لترويج افكارها وتسويقها، وتستعين لجان الكونغرس المختلفة بخبراء مراكز الافكار في جلسات استماع تجري دورياً للتأثير في الخيارات السياسية()؛ لذلك تعد تلك المؤسسات نتاجاً امريكياً خالصاً بامتياز، فهي تؤثر في عملية صنع القرارات والاستراتيجيات عبر وسائل رئيسة وهي:( (**

    * 1. **انتاج افكار خلاقة وجديدة، واقتراح خيارات للسياسة الأمريكية.**
      2. **توفير مخزون جاهز من الخبراء لتبوء مناصب رئيسه لدى كل ادارة.**
      3. **تقديم صيغ جدية للحوارات حول القضايا الجوهرية.**
      4. **مساندة المساعي الرسمية في مجالات تعنى بالتفاوض وحل النزاعات الاقليمية.**
      5. **فضلاً عن انها تؤدي دوراً حيوياً في تقديم المقترحات للقيادة السياسية، والادارات المتعاقبة حول العديد من القضايا المتعلقة بالشؤون الداخلية والخارجية().**

    **وان اهم ما يميز هذه المؤسسات الفكرية انها تأسست من لدن اصحاب تيار اليمين المتطرف الجديد، لهذا فان هذا التيار لهُ دور كبير في صنع القرارات والسياسات والاستراتيجيات على هذه المؤسسات، والجدير بالذكر ان ابرز شخصيات هذا التيار هم من اليساريين السابقين امثال (فرانسيس فوكوياما) (صاحب كتاب نهاية التاريخ)، فضلاً عن (وليام كرسبتول، وريتشارد بيرل، ودوغلاس فيث، وولفويتز، واليوتابراهامز، وغيرهم)، وبهذا تشكلت مجموعات تفكير سيطرت على عدد من الدوريات ومراكز النشر التي استطاعت عبر دخول اللعبة السياسية والاستثمارية في الولايات المتحدة ان تفرض ايقاعاً أخر للسياسة بدأت نذرهُا الاولى مع عهد (ريغان) واستمرت في عهد (بوش الأب) وقطفت ثمارها في عهد (جورج بوش الابن)()، ومن المحتمل ان تزداد في عهد الرئيس (دونالد ترمب).**

    **كما ان اهم ما يميز هذه المؤسسات سيطرة اليهود عليها، والتأثير في تشكيل السياسة العامة من خلال اللوبي اليهودي الذي انشئ اول مصنع للأفكار خاص به في عام 1985 عندما ساعد (مارتن انديك) في تأسيس (معهد واشنطن لسياسة الشرق الاوسط) ويمول ويُدار من قبل افراد ملتزمين التزاماُ عميقاً بدعم جدول أعمال إسرائيل().**

    **فقضية تمويل مراكز الفكر تلك، تكون بطريقة غير مباشرة عن طريق المؤسسات الرسمية, كونها (مستقلة) عن اي جهات غير حكومية, ولكنها تستلم الهبات والدعم المالي ضمنياً من شركات السلاح، ولوبي المجمع الصناعي العسكري, وتصطف مصانع الافكار بتوجهاتها مع الاحزاب السياسية ذات الاتجاه المشابه لها، حيث نجد ان مراكز الافكار ذات الاتجاه المحافظ تميل الى الحزب الجمهوري، اما التي تحمل توجهات ليبرالية تقدمية فإنها تتحالف مع الحزب الديمقراطي، وتضع تلك المراكز الفكرية الاسس والبرامج التي يتبناها الحزبين الديمقراطي والجمهوري()، كما ان اعضاء مراكز التفكير تلك قد يكونون هم من بين اعضاء الحزبين، وهكذا أصبح معروفاً في الحياة السياسية الأميركية ما يطلق عليه الباب الدوار أي ان هناك العديد من كبار المسؤولين ينضمون إلى الإدارات المتعاقبة قادمين من مراكز الأبحاث، ومن ثم بعد انتهاء وظيفتهم ينتقلون إلى مراكز الأبحاث في فترة انتظار للعودة مجدداً إلى المناصب الحكومية مــع إدارة جديدة أخرى، وهكذا تستمر في دورة لا نهاية لها()، مثال على ذلك فقد شهدت إدارة الرئيس جورج وولكر بوش ان يحتل مناصب رفيعة في إدارته مسؤولون قادمون من مراكز الفكر، ومن اولئك مثلاً وزيرة الخارجية الأميركية كوندليزا رايس من جماعة المشروع الأميركي، ويولا دومرينسكينائبة وزير الخارجية للشؤون العالمية كانت نائب رئيس ومديرة لمجلس العلاقات الخارجية قبل انضمامها للوزارة، وجون بولتون نائب وزير الخارجية للأمن الدولي وحظر انتشار الأسلحة ثم مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة سابقا، كان نائباً لرئيس معهد امريكان انتربرايز، وجيمس كيلي مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادي كان رئيساً لقسم شؤون المحيط الهادي في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS)، وكيم هولمز مسؤولة شؤون المنظمات الدولية في الخارجية، كانت نائب رئيس معهد التراث، وفي الدفاع نجد ان وزير الدفاع الاسبق دونالد رامسفيلد كان يعمل رئيساً لمؤسسة راند، ونائب الوزير بول ولفوفيتز رئيساً لمعهد جونز هوبكنز، الذي جاء إليه أيضا من منصب حكومي رفيع المستوى في الدفاع سابقاً خلال عهد بوش الأب(3).**

    **ثانياً: نظام الثنائية الحزبية والمجمع الصناعي-العسكري**

    **يتكون المجمع الصناعي- العسكري، من مجموعة من الشركات الصناعية الناشطة في مجالات التصنيع العسكري، ويمارس هذا المجمع كل أساليب الضغط للتأثير على صنع السياسة الخارجية الأميركية، بحيث تركز على نشوب الحرب وتفجير الصراعات بما يعزز من قدرة المجمع على تصريف انتاجه(). وهذا المجمع يشكل اقوى مؤسسة اقتصادية في الولايات المتحدة وله دور بارز في المؤسسة السياسية والقرارات والسياسات والاستراتيجيات، ويمول العديد من الجهات منهم الحزبين الأميركيين الجمهوري والديمقراطي()، ويعتمد بالدرجة الاساس على التطوير والابتكار للسلاح، الذي يجد صداه لدى البنتاغون, إذ ان الهيمنة والتفرد الاميركي يحتم احتكار التقنيات الجديدة لضمان المحافظة على المكانة العظمى للولايات المتحدة, كما أن صناع السياسة دوماً ينتبهون إلى ما يغير قواعد اللعبة وهو العامل التكنولوجي في الحرب والردع().**

    **وبما ان المؤسسة العسكرية الامريكية، تعد اكبر زبون للمؤسسة الصناعية العسكرية وهي الضمانة الثابتة لحفظ وتيرة انتاجها، فيمكن القول ان المجمع الصناعي-العسكري له دور بارز في صنع القرارات والاستراتيجيات، ويدفعها في ذلك مقاربتان فريدتان في تشكيلهما:()**

    1. **ان دور الجيش الامريكي خارج البلاد بات يمثل منشطاً مهماً للإنتاج الصناعي-العسكري ولعملية تصريف هذا الانتاج في اسواق جيوش الدول الحليفة وفي المناطق الساخنة في العالم.**
    2. **إن الأنظمة الحربية الأمريكية تعمل على استغلال الالوف من الشبان والعاطلين عن العمل، وهذا بدوره يسهم في تخفيف المعضلة الاجتماعية المتمثلة بالبطالة.**

    **وتتمثل قدرة المجمع الصناعي-العسكري على التأثير في مجرى الحياة السياسية إنطلاقاً من قدرته على تقديم المساعدات المالية الضخمة لمرشحي الحزبين الرئيسين آملاً في وصولهمللسلطة ليأخذوا على عاتقهم حماية مصالح هذه الشركات وتعزيزها، فالصناعات الحربية تحقق أرباحاً جمة، وتغطي برامج المساعدات الواسعة، والتي أسهمت في تقديمها دوراً مميزاً، في دعم الدبلوماسية الأمريكية وحثها على ترجيح خيارات اللجوء إلى استخدام القنوات القتالية، اذ قدر حجم المساعدات في شكل معونات عسكرية خارجية بما يقارب 374 مليار دولار استفادت منها أكثر من مئة دولة()، وفق ذلك يتضح ان بنية المجمع الصناعي- العسكري تتألف من طيف واسع من المصالح والهويات التي تتقاسم شراكة موضوعية هدفها تحقيق المصالح الأساسية لكل منها، وان هذه الشراكة تتمحور أساساً بين ثلاثة مستويات أساسية، تضم الأولى أصحاب الصناعات الحربية، في حين تضم الثانية المسؤولين الحكوميين المرتبطين مصلحياً واقتصادياً، أو من ذوي السلطة بالشركات الصناعية الحربية، فيما يضم المستوى الثالث بعضاً من نواب السلطة التشريعية التي تستفيد من الإنفاق الحكومي الحربي().**

    **فمصطلح المجمع الصناعي- العسكري يصف العلاقة المالية والسياسية القائمة بين ثلاثة جهات فاعلة ومؤثرة هي():**

    1. **المشرعين (الكونغرس ومجلس الشيوخ).**
    2. **القوات المسلحة الوطنية (البنتاغون) ومراكز الفكر المرتبطة به.**
    3. **الصناعة العسكرية الداعمة لها(شركات السلاح).**

    **وفق ذلك يتمتع المجمع الصناعي العسكري بدور كبير في سياسة الولايات المتحدة وصنع القرار والتأثير في السياسة الخارجية الأميركية, عن طريق جماعة الضغط والمصالح وتمويلها للحزب الجمهوري بشكل اساسي فضلاً عن الديمقراطي, فهي غالباً تدعم مرشح الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية, كما ان لها دوراً فعالاً في المؤسسة التشريعية (الكونغرس) والمؤسسة العسكرية (البنتاغون), من خلال لجنة العمل السياسي لشركات السلاح الأميركية التي تمول عدد كبير من اعضاء الكونغرس, عن طريق نفقات شهرية على شكل راتب شهري ضمن حد مشروع لتسيير اعمالها, ولجنة الخدمات العسكرية لمجلس النواب التي تقدم المشورة وتشرعن زيادة النفقات العسكرية()، اذ تمول لجنة العمل السياسي لشركات السلاح، 415 عضواً في مجلس النواب, 180 منهم ديمقراطيين، وبمبلغ معدلهُ 33,699 الف دولار لكل عضو، ليصبح المبلغ الكلي 6,065,908 دولار, في حين أنها تمول 235 عضواً جمهورياً بمبلغ معدلهُ 45,208 لكل عضو، ليصبح المبلغ الكلي 10,624,095 دولار, وبذلك يبلغ عدد الأعضاء الكلي من الديمقراطيين والجمهوريين 415 عضواً, وأن المبلغ الكلي لتمويلهما بلغ 16,689,999 مليون دولار, ومن الجدير بالذكر ان لجنة العمل السياسي لشركات السلاح PACs استبعدوا تمويل النواب المستقلين, وان سبب انحياز التمويل للنواب الجمهوريين من حيث العدد والنقد،يعود إلى ان رئاسة الكونغرس واغلب اعضاءه من الحزب الجمهوري, وان الفيصل النهائي لاتخاذ القرار يعود لهم في الغالب().**

    **اما بالنسبة لتمويل لجنة العمل السياسي لشركات السلاحلمجلس الشيوخ, فانه تم تمويل 99 منهم من اصل 100 عضو، بمبلغ معدلهُ 48,423 دولار ليكون المبلغ الكلي للتمويل مقدراً بـ 4,793,837 دولار, إذ أنهم يمولون 44 عضواً من الديمقراطيين بمبلغ معدلهُ 38,951 دولار ليكون المبلغ الكلي لتمويل اعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين مقدراً بحوالي 1,713,883 دولار, في حين تم تمويل 54 عضواً جمهورياً بمبلغ معدله 56,823 دولار ليكون المبلغ الكلي لتمويل اعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين مقدراً بـ 3,068,454 دولار, ليتبقى عضواً واحداً مستقلاً تم تمويلهُ بمبلغ قدره 11,500 دولار, وإن سبب ميل لجنة العمل السياسي لشركات السلاح PACsلتمويل الجمهوريين بنسبة اكبر يعود ايضاً إلى ان عدد اعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين أكثر من عدد الديمقراطيين، فالرئاسة والغلبة لهم في التصويت لاتخاذ القرارات().**

    **ويبدو من خلال ما تقدم ان الثورة التكنولوجية التي تتدفق نتائجها على عالمنا، والحروب التي تتصاعد كل يوم تساعد أطراف المجمع الصناعي- العسكري، وتزيد من قدراتهم وتمكنهم من السيطرة على برامج الإدارة ومخصصات إنفاقها، خصوصاً ان قوة أموالهم توفر لهم تأثيراً فادح التكاليف على مؤسسات الفكر والعلم، وعلى قدرتهم في التأثير على الحزبين الرئيسين.**

    **ثالثاً: نظام الثنائية الحزبية والمحافظين الجدد**

    **تعود جذور المحافظون الجُدد إلى مرحلة الثلاثينات من القرن العشرين، عندما تصدروا لمحاربة الشيوعية وعملوا على عدم انتشارها بتياراتها المختلفة، وازداد هذا الدور اتساعا في حقبة الخمسينات حتى السبعينات، ثم تحولوا إلى أقصى اليمين العسكري الداعي إلى هيمنة الولايات المتحدة على العالم، وثمة فارق بين اليمين المحافظ الجديد واليمين الديني الموجود في الحزب الجمهوري أيضا()،ﺇذ يسيطر على اليمين المحافظ الجديد مفهوم الواقعية في تصوراته المتعلقة بالسياسة المبني على زيادة قوة الولايات المتحدة داخلياً وخارجياً، فالقوة لديهم هي الأساس في العلاقات الدولية أما اليمين الديني، فيعدّ أكثر تعصباً،ويؤسس نفسه على رؤية بروتستانتية-يهودية لنهاية العالم، وينظرون إلى معركة هرمجدون()، محوراً لتفكيرهم، وأساساً في تأييدهم للسياسات الداخلية والدولية()، بينما يجمع المحافظون الجُدد موضوعات مشتركة هي():**

    1. **إيمان نابع من اعتقاد ديني بان الوضع الإنساني يعرّف بأنه اختيار بين الخير والشر.**
    2. **التأكيد بأن المحدّد الجوهري للعلاقة بين الدول هو القوة،والرغبة في استخدامها.**
    3. **التركيز بشكل أساسيّ في الشرق الأوسط،والإسلام العالميّ بوصفهما يمثلان التهديد الرئيس للمصالح الأمريكية في الخارج().**

    **كما ركز المحافظون الجدد, على مشروعهم المعروف باسم (مشروع القرن الأميركي الجديد)، والذيأريدمنهأنيكونقرناًأميركياًمندونمنازع()، من خلال فرض الهيمنة الأميركية على العالم بعد ان انفردت الولايات المتحدة بزعامته اثر تفكك الاتحاد السوفيتي، وقد وقع على المشروع في 3 حزيران عام 1997 دونالد رامسفيلد، وديك تشيني، وبول وولفيتز، وجيف بوش، وزالماي خليل زاده، وايليوتابرهامز، وغاري باور، وويليام بينيت، وميدجديكتر، وفرانسيس فوكوياما (قبل انشقاقه عن المحافظين الجدد)، ولويس ليبي، ونورمان بودهوريتز، وبيتر رودمان، وجيني غارنر، ووجهوا رسالة إلى الرئيس بيل كلينتون تطالبه بضرورة:(3)**

    **أولا: زيادة ميزانية الدفاع لتحديث القوات الأميركية وتحمل مسؤولياتها العالمية.**

    **ثانيا: تعزيز العلاقات مع الدول الديمقراطية الحليفة وتحدي نظم الحكم المعادية للمصالح والقيم الأميركية.**

    **ثالثا: تعزيز ودعم عملية الإصلاح السياسي والحرية الاقتصادية في الخارج.**

    **رابعا: قبول الولايات المتحدة بدورها الفريد في الحفاظ على نظام عالمي موات للأمن والرخاء الأميركي، إلا ان هذا المشروع لم يرى النور إلا بعد مجيء الإدارة الأميركية برئاسة جورج وولكر بوش()؛ وذلك لان الحزب الجمهوري اكثر ميلاً الى الاتجاه المحافظ داخل الساحة الامريكية، وبهذا فان المحافظين الجدد هم اقرب الى الحزب الجمهوري منه الى الحزب الديمقراطي، وهذا يبدو واضحاً من خلال البرامج التي يتبناها الحزب والتي تجسد اهداف الاتجاه المحافظ بشكل تام لاسيما القضايا المتعلقة بالسياسة الدفاعية (التشدد والميل الى استخدام القوة العسكرية على الوسائل الدبلوماسية والدفاع الصاروخي والاجهاض والصلاة في المدارس)، الى غيرها من القضايا التي احتلت على اهتمام الراي العام وكذلك الحال في برامج الحزبين الديمقراطي والجمهوري فضلاً عن التطورات التي طرأت والتي دفعت الحزب الجمهوري الى ان يكون ممثلاً لهذا التيار بشقيه الديني والسياسي()، اذ شكلت احداث ايلول 2001 مع تسلم الجمهوريون الادارة، محطة اساسية للمحافظين الجدد لكي يسفروا عن طموحهم في ادارة النظام الدولي عبر ما يسموه الحرب على الارهاب والتي تحولت الى حروب هيمنة وتغيير، خاصة بعد ان ساند اليمينيون المسيحيون() الحزب الجمهوري وادارته الجديدة برئاسة جورج وولكر بوش().**

    **ومما زاد من اهمية المحافظين الجدد دعم اللوبي المعرف باللجنة الامريكية- الاسرائيلية للشؤون العامة(ايباك), ومناصرتهم لسياسة المحافظين الجدد، التي تصبباتجاه مناصرة إسرائيل, اذ استطاعت تلك اللجنة ومن خلال اعضاء الكونغرس من المحافظين الجددالتأثير في القرارات الأمريكية، كذلك فان العلاقة ما بين حزب الليكود الإسرائيلي مع المحافظين الجدد كان له صداه في زيادة نفوذ الجمهوريين, ودخول شخصيات من الحزب الى الاتجاه المحافظ الجديد، امثال دوغلاس فيث, جون بولتون, دونالد رامسفيلد, ريتشارد بيرل وبول وولفوفيتز، إذ تقوم جماعة المحافظين الجدد بالضغط على الحكومة الأميركية من خلال التأثير بالانتخابات، عن طريق توفير (60%) من موارد الحملات الانتخابية المناصرين لإسرائيل().**

    **الخاتمة**

    **نخلص من كل ما سبق في بحثنا ان هنالك دور طبيعي لعبته الظروف البيئية والمجتمعية في نشأة الاحزاب السياسية الامريكية والتي انبثق منها نظام الثنائية الحزبية، وبتطبيق منهجية الدراسة وتحديد العلاقة المتبادلة بين الثنائية الحزبية ومؤسسات النظام السياسي الرسمية وغير الرسمية، تصدق الفرضية بأن هناك تأثيراً فاعلاً في تشكيل الثنائية الحزبية من قبل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، بالمقابل فأن تأثير الثنائية الحزبية واضح على تلك المؤسسات، وعليه فان بروز الحزبين الرئيسين (الديمقراطي والجمهوري)، يمثلان اقطاب الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة، وتلك الثنائية تؤثر تأثيراً مباشراً على كل مفاصل الحياة الامريكية، مما ينتج عملية تأثير وتأثر معقدة ما بين النظام الحزبي القائم على الثنائية ومؤسسات الدولة وظيفياً، وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات يمكن ايجازها بما يلي:**

    1. **ان تبلور النظام الحزبي الامريكي القائم على الثنائية الحزبية للحزبين الرئيسين الديمقراطي والجمهوري، جعل من الصعوبة بمكان ظهور حزب ثالث، وان ظهور حزب ثالث ليس بالمهمة المستحيلة وانما يجب ان يكون الحزب المنافس الثالث جدير بان يخرج احد الحزبين الرئيسين خارج حلبة السلطة.**
    2. **ان استقرار نظام الحزبين الرئيسين في الولايات المتحدة منذ عام 1800 ولحد الان، ادى الى تداخل عمل الحزبين مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، مما يعزز بقاء الحزبين في السلطة، ومن ثم استمرار العلاقة التقليدية بين الحزبين والنظام السياسي الامريكي بمؤسساته المختلفة، كما ان النظام الحزبي القائم على بنية حزبية تنظيمية تعزز ادوارها الداخلية على بقاء الثنائية الحزبية، وتأثر من خلال ذلك وظيفياً على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.**

    **التوصيات: من خلال ما توصلت اليه اهداف البحث فقد ارتكز الى جملة توصيات، اهمها:**

    1. **لا يمكن عزل النظام الحزبي القائم على الثنائية الحزبية عن النظام السياسي اذ انه اصبح جزء مهماً من النظام يؤثر ويتأثر وظيفياً بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية.**
    2. **ان دراسة النظام الحزبي في الولايات المتحدة، يعزز من خصوصية النظام السياسي الامريكي، القائم على جمود الثنائية الحزبية، التي ظهرت عبر تطور تاريخي نابع من حاجة الامة الامريكية وليس فرضاً من الخارج.**
    3. **ان تداخل النظام الحزبي في الولايات المتحدة، يتطلب ان يحافظ كل من الحزبين الرئيسين (الجمهوري والديمقراطي)، على علاقات مستمرة داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، والحرص على التعاون والاعتماد على تلك المؤسسات للبقاء اطول فترة في السلطة وهذا ما تسعى اليه الاحزاب بصيغ مختلفة.**

    **الهوامش**

    مستقبل العملية السياسية في العراق

    بين فرض ضرورة الاحتكام لنتائج الانتخابات وفرض مراعاة التوافقات السياسية

    أ.م.د. أحمد عبد الأمير الأنباري(\*)

    **ملخص:**

    **تواجه العملية السياسية في العراق تحديات عدة، وأحد تلك التحديات هو تحدي التوافقات السياسية التي تؤثر بشكل أو أخر على مستوى أداء العملية السياسية ومؤشرات نجاحها. وهو الأمر الذي يستوجب معالجة تلك التحديات، ومنها وأبرزها تحدي التوافقات السياسية التي عطلت جزء كبير من فرص تحسين أداء العملية السياسية، الذي من شأنه في حال تحققه أن ينعكس بشكل ايجابي لصالح المواطن العراقي من جهة تحسين الخدمات المقدمة له، فضلاً عن كونها تنعكس بشكل ايجابي لصالح مكافحة الفساد ومعاقبة الفاسدين. ولهذا فان مغادرة عرف التوافقات السياسية ومشاركة كل الكتل الفائزة بالانتخابات في تشكيل الحكومة، والاحتكام الى الاستحقاق الانتخابي، والاعتناء باختيار مرشح الكتلة الأكبر لتشكيل الحكومة، واعطائه الحرية في اختيار أعضاء حكومته، من شأنه تعزيز العملية السياسية ويعظم فرص نجاحها.**

    **Abstract:**

    The topic area of that’s paper dealing with effects of latest elections in Iraq، and political accords which influence upon procedures of political process and indicators of its success، that’s calls for mediate that’s challenges، one of most important challenges its political accords and necessity of formation political Conesus، that’s lead to many passive results، like increased of corruption levels، and decreased of general welfare which submitted to citizens، so the best solution for political process its left the custom of political accords، participate all wining political blocks in formation of new government، select the candidate of great massive، make him free to select his colleagues، that’s will be improve the political process and make its successful.

    **المقدمة:**

    **تمثل العملية السياسية في العراق أحد أهم المنجزات للتغيير الذي شهده العراق في العام 2003 بسقوط النظام السابق وتبني نظاماً سياسياً جديداً تبنى العملية السياسية القائمة والآليات الديمقراطية كوسيلة وحيدة للوصول الى السلطة، كما اعتمدها كوسيلة وحيدة للتداول السلمي للسلطة. وأولى الدستور عناية كافية لأهمية مبدأ التداول السلمي للسلطة بإشارته لهذا المبدأ في الدستور العراقي للعام 2005 في أكثر من موضع منه.**

    **وما جرى عليه العرف السياسي في العراق منذ العام 2003 عند اختيار شخصية رئيس الحكومة وأعضائها هو التوافق بين الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات، واشتراك جميع الكتل الفائزة في الحكومة. وهذا التوافق أدى الى عدم وجود معارضة في البرلمان، وحكومة غير منسجمة الى حد ما، فضلاً عن تلكؤها في تقديم الخدمات، وما رافقها من عمليات فساد.**

    **إشكالية البحث:**

    **تواجه العملية السياسية في العراق تحديات عدة، وواحدة من تلك التحديات هو تحدي التوافقات السياسية التي تؤثر بشكل أو أخر في مستوى أداء العملية السياسية ومؤشرات نجاحها. ولهذا فان البحث يحاول الإجابة عن التساؤلات الآتية:**

    1. **ما أهمية الانتخابات للعملية السياسية؟**
    2. **ما هي التحديات التي تواجه العملية السياسية؟**
    3. **ما تأثير التوافقات السياسية في مستقبل العملية السياسية؟**
    4. **ما هي فرص تعزيز العملية السياسية؟**

    **فرضية البحث:**

    **تواجه العملية السياسية تحديات عدة أثرت في مستوى أدائها، الى الحد الذي أصبح يشكل عائقاً أمام تحسين أداء العملية السياسية. وهو الأمر الذي يستوجب معالجة تلك التحديات، ومنها وأبرزها تحدي التوافقات السياسية التي عطلت جزء كبير من فرص تحسين أداء العملية السياسية، الذي من شأنه في حال تجاوزه أن ينعكس بشكل ايجابي لصالح تعزيز استقرار العملية السياسية، مما ينعكس بشكل ايجابي لصالح تحسين الأداء الحكومي، والحصول على رضا المواطنين وهو ما يعزز فرص استقرار العملية السياسية وتعزيز نجاحها.**

    **هيكلية البحث:**

    **تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، وهي:**

    **المبحث الأول: أهمية الانتخابات للعملية السياسية في العراق بعد العام 2003**

    **المبحث الثاني: التحديات التي تواجه العملية السياسية (تحدي الديمقراطية التوافقية)**

    **المبحث الثالث: سُبل تعزيز نجاح العملية السياسية**

    **المبحث الأول: أهمية الانتخابات للعملية السياسية في العراق بعد العام 2003**

    **بعد تعين بول بريمر رئيساً لـ " سلطة الائتلاف المؤقتة " شكل مجلس الحكم العراقي في 13/7/ 2003، الذي ضم (25) عضواً. وتم تسليم السيادة للعراقيين في 28/6/2004، قبل يومين من الموعد المحدد في 30/7/2004().**

    **بعد التغيير الذي حصل في العام 2003 بسقوط النظام السابق تأسس في العراق عملية سياسية ونظاماً سياسياً يعتمد الآليات الديمقراطية كوسيلة وحيدة للوصول الى السلطة وتداولها سلمياً. وهذه الآلية الديمقراطية توفر فرصاً متساوية للقوى السياسية في سعيها للوصول الى السلطة إذا تم الالتزام بأطرها الدستورية وقواعدها التي تم تبنيها من قبل القوى السياسية(). وتعد الانتخابات في مقدمة الآليات الديمقراطية وأهم مرتكزاتها.**

    **ولهذا تحظى الانتخابات بأهمية كبيرة ذلك أن نتائجها يترتب عليها كل ما يتعلق بتحديد ممثلي الشعب في مجلس النواب، والذين يصوتون بمنح الثقة لأعضاء الحكومة. كما ان المشاركة الواسعة من قبل الناخبين بالانتخابات تعزز شرعية العملية السياسية والنظام السياسي والقائمين على السلطة. وكلما فقدت ثقة الناخب بجدوى الانتخابات وانها لن تفضي الى تحسن الوضع الاقتصادي والأمني والخدمات للمواطنين، كلما ترافق معه عزوف عن المشاركة بها.**

    **ولهذا يجب العمل على كل ما من شأنه ضمان ان تجري الانتخابات بكل مراحلها بشفافية ونزاهة عاليتين(). وهو ما يمكن أن يعزز ثقة المواطن بالعملية الانتخابية ونتائجها، وبالتالي يعزز ثقته بالعملية السياسية.**

    **وبسبب عدم رضا قطاع واسع من المواطنين عن النظام الانتخابي المعتمد تراجعت نسبة المشاركة بالانتخابات مع كل انتخابات حتى وصل الى (44,5%) في انتخابات العام 2018، بعد أن سجلت نسب مشاركة أكبر في الانتخابات التي سبقتها، إذ سجلت في انتخابات العام 2014 (60%)، وفي انتخابات العام 2005 (70%). وهو ما يؤشر عدم رضا المواطنين على نطاق واسع عن النظام الانتخابي، وان الانتخابات بالآليات المتبعة لن تنتج تغييراً حقيقياً يمكن أن يحسن الوضع المعيشي للمواطن، فضلاً عن تحسين الخدمات والوضع الأمني وغيرها مما له صلة بحياة المواطن().**

    **كما يؤثر النظام الانتخابي المعتمد بشكل كبير في العملية السياسية واستقرارها()، ويؤثر في تحقيق اختيار أعضاء البرلمان الأقرب للتمثيل الحقيقي لإرادة الناخب العراقي.**

    **وبشكل عام فان اختيار نظام انتخابي لا يعبر بشكل حقيقي عن إرادة الناخب، مرده الى أحد سببين():**

    1. **عدم المعرفة الكافية من جهة ممثلي القوى السياسية في السلطتين التنفيذية والتشريعية للنظام الانتخابي ومدى ملائمته للواقع السياسي والاجتماعي للمجتمع.**
    2. **اختيار ممثلي القوى السياسية للنظام الانتخابي الذي يحقق لهم مصالحهم من جهة تحقيق أفضل نتائج بالانتخابات لهم.**

    **كما انه من المهم لاستقرار العملية السياسية والنظام السياسي أن يكون النظام الانتخابي والإطار القانوني يوفر الفرص العادلة للقوى السياسية في أن تحظى بفرصة الفوز بالانتخابات، وأن يوفر الفرص الكافية للقوى السياسية التي لم تستطع الفوز في الانتخابات في أن تحظى بذات الفرصة في الانتخابات القادمة. وهذه الفرص والمساواة التي توفرها الانتخابات، وضمان التداول السلمي للسلطة كفيلة بعدم قبول اعتماد أو اللجوء لأية وسيلة أخرى للوصول الى السلطة.**

    **حظيت انتخابات 2005 بمشاركة شعبية واسعة من الشعب العراقي، إذ وصلت نسبة المشاركة الى نحو (80%) من عدد الناخبين()، لدرجة انها نالت الإعجاب لشجاعة العراقيين وحرصهم على المشاركة بالانتخابات() ورغبتهم بإنجاح التجربة الديمقراطية والعملية السياسية.**

    **والنظام الديمقراطي هو الذي يوفر مساحة كبيرة للشعب للمشاركة بالحياة السياسية، كما انه مصدر السلطات، وهو ما يحقق للرأي العام درجة وافية من التأثير. ويقوم النظام الديمقراطي على عدة أسس منها():**

    1. **وجود التعددية الحزبية.**
    2. **إقرار مبدأ الأغلبية بعده التعبير الأوسع لرأي أغلبية الشعب.**
    3. **الاحتكام الى الدستور بعده القانون الأعلى ويحدد صلاحيات السلطات وينظمها، كما يكفل الحقوق والواجبات للمواطنين.**

    **ولهذا من المهم أن تولي القوى السياسية الاحترام الكافي للدستور وتعترف بعلويته وسموه على كل القوانين، والقرارات والاتفاقيات السياسية.**

    1. **إقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة وفقاً لما تحدده نتائج الانتخابات.**

    **تحظى الانتخابات بأهمية كبيرة للعملية السياسية بالعراق التي تأسست بعد العام 2003، إذ لا يمكن الحديث عن ديمقراطية ناجحة بدون انتخابات ناجحة وحرة ونزيهة في جميع مراحلها، ولا يشوب نتائجها أي شك في صحتها. كما ان اعتقاد الناخب بأن النظام الانتخابي لا يعبر عن توجهاته الحقيقية بشكل دقيق من شأنه تقليل نسبة المشاركة بالانتخابات، وهو ما يعد مؤشراً غير مرغوباً، لا سيما عند انخفاض نسبة المشاركة بشكل ملحوظ. وما حصل في انتخابات مجلس النواب 2018 من نسبة المشاركة بالانتخابات مؤشر يفترض أخذه بالاعتبار والاهتمام الكبير. ولذا من المهم العمل على كل ما من شأنه تعزيز ثقة الناخب بالعملية السياسية بشكل عام والانتخابات على وجه الخصوص، بما فيها تعديل النظام الانتخابي وبما يحقق الرضى الشعبي عنه.**

    **المبحث الثاني: التحديات التي تواجه العملية السياسية (تحدي الديمقراطية التوافقية)**

    **وتستند الديمقراطية التوافقية الى أربع عناصر، العنصر الأول هو الحكم من خلال تشكيل أئتلاف واسع يضم القادة السياسيين الذين يمثلون المكونات الرئيسة في المجتمع التعددي، والعنصر الثاني فهو الفيتو المتبادل أو ما يسمى بحكم " الأغلبية المتراضية " الضامنة لحقوق الأقلية، والعنصر الثالث فهو اعتماد النسبية كمعيار أساسي للتمثيل السياسي وكذلك التعيينات في مجال الخدمة المدنية، أما العنصر الرابع فهو درجة عالية من الاستقلال يتمتع بها كل قطاع في إدارته لشؤونه الداخلية().**

    **ويتم اللجوء الى الديمقراطية التوافقية باعتبارها " شكل من اشكال الديموقراطية الرضائية تقوم على أساس مشاركة اغلب القوى السياسية والمجتمعية في السلطة والبرلمان لضمان تمثيل التعددية من خلال تحالفات سياسية مع توزيع للمناصب الحكومية والإدارية والموارد، والملاحظ غياب المعارضة السياسية فيها ". كما ان اتخاذ القرارات وتشريع القوانين يخضع لموافقة الجميع حتى يصدر، إذ ان القوى السياسية الممثلة في البرلمان لها حق النقض لاسيما في الأمور المصيرية، ولهذا يطلق عليها بالحكومة المتراضية أو المتوافقة().**

    **واجهت العملية السياسية في العراق منذ العام 2003 تحديات عديدة، ومن تلك التحديات تحدي الإرهاب()، والفساد()، ومعارضة بعض الدول الإقليمية للعملية السياسية، فضلاً عن تحديات أخرى منها التحدي الدولي .**

    **وتعد معارضة بعض الدول الإقليمية للعملية السياسية في العراق التي تأسست في العام 2003 أحد تحديات التي واجهت العملية السياسية. فدول مجلس التعاون الخليجية تحفظت على التغيير السياسي الذي حصل في العراق ومخرجاته، إذ ان المعادلة السياسية التي انتجتها العملية السياسية لم تحظى بدعمهم وتأييدهم. فهذه الدول خشيت أن تكون الديمقراطية في العراق بداية لتغيير الأنظمة الحاكمة في تلك الدول كجزء من الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة. لاسيما أن نظام الحكم في دول مجلس التعاون الخليجي يتوارث في العائلة الواحدة مما يجعل فكرة الديمقراطية تهديد لتلك الأنظمة. ولهذا عملت بعض هذه الدول الى إفشال العملية السياسية().**

    **بهذا المعنى، فان التحدي الإقليمي يعد من أكثر التحديات تعقيداً فيما يتعلق بتشكيل الحكومة 2018 – 2022، فما تشهده الساحة السياسية العراقية من تعقيد العلاقة بين القوى السياسية وعدم قدرتها على التفاهم إنما منشأه التأثير الإقليمي على بعض القوى والشخصيات السياسية وتوجيهها والضغط عليها لتبني مواقف معينة، والمبالغة برفع سقف المطالب في أية مفاوضات، وهو ما أنتج سابقاً حكومات توافقية ضعيفة، والى الآن المؤشرات تشير الى أن تشكيل الحكومة 2018 – 2022 لا يختلف كثيراً عن سابقاتها().**

    **إن اللجؤ الى الديمقراطية التوافقية يفترض أن يكون خيار الاضطرار عندما تكون الظروف لا تساعد على الأخذ بخيار أخر، بسبب الانقسامات داخل المجتمع. ومما يؤخذ على الديمقراطية التوافقية هو الاحتمالات الواردة بشأن عدم قدرتها في توفير الاستقرار السياسي والحفاظ عليه. ففي الديمقراطية التوافقية يتم تشكيل الحكومة من ائتلاف واسع من المكونات السياسية التي تمثل مكونات المجتمع، وهو ما يجعل عملية اتخاذ القرارات بطيئة جداً. إذ ان الائتلاف كلما كان محدوداً كلما كانت عملية التوافق لاتخاذ القرار يسيرة وسهلة().**

    **تبنت القوى السياسية التوافقية كمنهج عمل في جميع المراحل التي تأتي بعد حسم نتائج الانتخابات وتحديد حجوم الكتل السياسية بحسب ما تحصل عليه كل كتلة من مقاعد مجلس النواب، ليتم بعدها اشتراك جميع الكتل الفائزة في الانتخابات ضمن التشكيلة الحكومية وكل بحسب حجمها في مجلس النواب. فتعطى كل كتلة عدد من الوزارات كاستحقاق انتخابي، لترشح لها وزراء يشغلونها بحسب ما تراه الكتلة. وهذا ما جعل رئيس مجلس الوزراء مقيداً في اختيار الوزراء الذين يرى بأنهم يصلحون لشغل المناصب الوزارية كل بحسب تخصصه وكفايته للعمل في الوزارة المعنية.**

    **وإذا كان تبني الديمقراطية التوافقية في مرحلة ما ولمدة معينة لاعتبارات تتعلق بطمأنة مخاوف الأقليات وتوفير الضمانات الكفيلة بضمان حقوقهم والمساواة أمام القانون، وإنها خطوة باتجاه تعزيز الوحدة الوطنية والتعايش السلمي، يُعد أمراً مبرراً والخيار الأفضل بحسب وجهة نظر القوى السياسية الممثلة في مجلس النواب والحكومة()، وربما بفعل بعض الضغوط الدولية والإقليمية، الا ان استمرار الأخذ بالتوافقية قد أضر كثير بالعملية السياسية، وأثر سلباً في اداء الحكومة، وأسهم بتأخير تقديم الخدمات للشعب العراقي، وساعد على استمرار الفساد المالي والإداري.**

    **فالترويج للديمقراطية جاء على أساس انها تمثل " آلية تضفي مشروعية على قرارات سياسية حين تكون ملتزمة بمبادئ، وقواعد وآليات مشاركة، وتمثيل ومحاسبة صحيحة وسلمية"().**

    **فالديمقراطية في معناها الحقيقي هي التي تأخذ بالأغلبية التي تأتي بها نتائج الانتخابات، عبر التنافس السياسي الذي يتسم بالنزاهة والحرية والعدالة. والديمقراطية في العراق لازالت في بدايتها، أما التساؤل عن مقدار الوقت الذي تتطلبه لتصبح تجربة ناجحة فهو مرهون بقدرة من هم في مواقع السلطة وتوافر الإرادة للقيام بذلك. ولذلك فان عدم وجود تحقق الديمقراطية بمعناها الحقيقي، وعدم وجود الوعي والرغبة والإرادة الكافية للأخذ بها كان سبباً رئيساً في " جعل العملية السياسية تتمحور منذ عام 2003 ولحد الآن على ما يسمى بالديمقراطية التوافقية، والتي فشلت النخب السياسية في اللعب وفقاً لقواعدها وأحكامها فسقطت في شراك المحاصصة على مختلف مستوياتها "(). والى الآن لا توجد مؤشرات للتخلي عنها، بل ان جميع المؤشرات تشير الى الاستمرار بالأخذ بالديمقراطية التوافقية.**

    **فبعض من دول الجوار حاولت التأثير في العملية السياسية عبر التأسيس لمواقع تأثير لها في الداخل العراقي، من خلال محاولة استمالة بعض القوى السياسية أو الشخصيات السياسية والتوافق معها حول موقف ورأي محدد تجاه العملية السياسية، وبما يضمن مصالح تلك الدول. وقد استهدفت تلك الدول إثارة الأزمات في الساحة السياسية العراقية دون أي محاولة لحلها، بل جعلها تدور في حالة من الفوضى، وكل ذلك لعرقلة نجاح العملية السياسية لخشيتها أن يكون لتغيير في العراق نموذجاً مرغوباً في المنطقة().**

    **كما اننا نعتبر التوافقات السياسية في تشكيل الحكومات بعد العام 2003 وفي اتخاذ القرارات أيضاً من التحديات التي واجهت العملية السياسية وأثرت فيها بشكل سلبي، حتى وصل الحال ان مخرجاتها ونتائجها السلبية أصبحت تتزايد وتتراكم الى الحد الذي يستوجب المعالجة، والمقصود هنا ضرورة التخلي عن التوافقات السياسية في تشكيل الحكومة، وفي تشريع القوانين في مجلس النواب.**

    **ولهذا فان استمرار الأخذ بالتوافقية لاسيما عند تشكيل الحكومة 2018 وكذلك كل مفاصل الحكومة والدولة العراقية أصبح غير مبرر وله نتائج بالغة السلبية على العملية السياسية، لاسيما بعد التظاهرات التي شهدتها محافظات الوسط والجنوب صيف 2018 بعد الانتخابات وقبل تشكيل حكومة السيد عادل عبد المهدي.**

    **إذ لازالت التوافقية تمثل تهديداً كبيراً للعملية السياسية والتجربة الديمقراطية العراقية منذ العام 2003، إذ ان محاولة ارضاء جميع القوى السياسية، التي حققت نتائج في الانتخابات أهلتها لتكون أحد الكتل الفائزة بالانتخابات، أمر لا يمكن الاستمرار في الأخذ به لما له من نتائج سلبية على العملية السياسية، وهو ما ينعكس سلباً على حياة المواطن العراقي().**

    **وإذا كان هناك من يعتقد ان التوافقية ضرورية لبعض المجتمعات كالمجتمع العراقي فهي لمدة محددة كأن تكون لدورة انتخابية ويفترض أن تنتهي بعدها. أما استمرارها بهذا الشكل له من النتائج السلبية التي تؤثر بشكل كبير في مستقبل العملية السياسية.**

    **منذ العام 2003 ولمدة خمسة عشر عاماً اتسمت العملية السياسية فيها بغلبة التوافقية بين الكتل السياسية، مما أخر إقرار العديد من القوانين، واستغراق مدة زمنية في بعضها الأخر حتى يتم التوافق على تمريرها ومن ثم التصويت عليها().**

    **وبسبب هذه التوافقية وما انتجته من ضعف واضح في تقديم الخدمات تراجعت ثقة المواطن العراقي بالعملية السياسية، وهو ما عبر عنه الناخب العراقي بضعف مشاركته بالانتخابات التي تراجعت كثيراً مقارنة بانتخابات 2005، لاسيما الانتخابات الأخيرة لانتخاب أعضاء مجلس النواب 2018.**

    **ففي الوقت الذي سجلت نسبة المشاركة بانتخابات أعضاء مجلس النواب العراقي في العام 2005 نحو (80%) من عدد الناخبين، تراجعت في انتخابات 2010 لتسجل نسبة المشاركة نحو (60%)، وكذلك النسبة نفسها في انتخابات العام 2014، وتراجعت في انتخابات 2018 الى نحو (44,5%) من عدد الناخبين().**

    **كما أشرت التظاهرات، التي خرجت في شهر تموز 2018 في محافظات الوسط والجنوب كالبصرة وذي قار وميسان والمثنى والديوانية والنجف وكربلاء وبابل فضلاً عن بغداد، تراجعاً كبيراً في ثقة المواطنين العراقيين بالعملية السياسية، وهو مؤشر على درجة كبيرة من الأهمية التي تتطلب الاهتمام الكبير بما تضمنته مطالب المتظاهرين، لاسيما انها تركزت على توفير الخدمات وفرص العمل للعاطلين عن العمل. وهي في الحقيقة حقوق للمواطنين يجب على الحكومة أن تحرص أشد الحرص على توفيرها. كما ان الحكومات السابقة كان يفترض بها العمل على توفير الخدمات وفرص العمل دون الحاجة الى أن يخرج المواطن بتظاهرات حتى تستجيب الحكومة لمطالبه.**

    **المبحث الثالث: سُبل تعزيز نجاح العملية السياسية**

    **يعد الاستقرار السياسي أحد مؤشرات نجاح العملية السياسية، ويعرف صامويل هانتنجتون الاستقرار السياسي بأنه " وجود علاقة بين المشاركة السياسية من جهة والمؤسسية السياسية من جهة أخرى، وإن اختلفت درجاتها ". كما عرفه مارتن بالدام بأنه" مفهوم غير واضح المعالم، لكنه يتحدد من خلال أربعة أبعاد أساسية هي، حكومة مستقرة، نظام سياسي مستقر، القانون العام والنظام الداخلي والاستقرار الخارجي ". أما كارولينا كورفال فعرفت الاستقرار السياسي بأنه " الاستقرار السياسي لا يعني الجمود أو عدم التغيير، بل يتمثل في كونه ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل والنزاعات بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام ويخل به. ويعني أيضاً قدرة المؤسسات السياسية على الاكتفاء الذاتي، بحيث تستيع الاستمرار والعمل بشكل طبيعي في أقسى الظروف "().**

    **وتتعاظم فرص تحقيق الاستقرار السياسي كلما تعززت شرعية النظام السياسي وشرعية من هم بمواقع السلطة التنفيذية والتشريعية. وهذه الشرعية تتحقق بشكل كبير بضمان تحقيق عدة أمور، منها:**

    **أ - ضمان إجراء انتخابات تتسم بالحرية والنزاهة:**

    **إن أحد أهم متطلبات تحقيق الاستقرار السياسي ونجاح العملية السياسية هو الحفاظ على حرية ونزاهة الانتخابات. فالانتخابات تمثل أداة كاشفة لتوجهات الشعب، وهي تعبير عن اختيارهم لمن وضعوا ثقتهم به وارتضوا له أن يعبر عن صوتهم وائتمنوه لرعاية مصالحهم. ولذلك كلما اتسمت الانتخابات بالحرية والنزاهة كلما ارتفع مستوى الشعور بالرضا الشعبي عن العملية السياسية والنظام السياسي ومن هم بمواقع السلطة.**

    **ولهذا فانه كلما ترافق مع نتائج الانتخابات من تشكيك بصحة نتائجها، يؤثر سلباً في استقرار العملية السياسية.**

    **ب- ضمان التداول السلمي للسلطة:**

    **إذ ان ضمان الحفاظ على مبدأ التداول السلمي للسلطة من شأنه توفير الفرصة لكل القوى السياسية بالوصول الى السلطة في حال حققوا الفوز بالانتخابات سواء كونهم الكتلة الفائزة الأولى أم كونهم أحد الكتل الفائزة بالانتخابات وبحسب النظام الانتخابي المعمول به. ولذا فان اللجوء الى أية وسيلة غير الانتخابات للوصول الى السلطة لا يمكن قبولها. ولهذا فان ضمان التداول السلمي للسلطة يوفر الشرعية للعملية السياسية، وفي الوقت نفسه يعظم فرص نجاح العملية السياسية، ومؤشراً إيجابياً لنجاحها.**

    **إن التنوع المذهبي والديني والقومي الذي يتمتع به المجتمع العراقي هو مصدر قوة وليس مصدراً للضعف والفرقة. فما شهده المجتمع العراقي وعلى مر التاريخ مساحات واسعة للتعايش السلمي بين مكوناته سبقت وجود الدولة ونشأتها. وقد أمنت هذه المساحة من التعايش الفرص الكافية لتعزيز بناء المجتمع على أساس من الوحدة والتفاهم وتقبل الأخر. وهذا التماسك في البنية المجتمعية العراقية يعكس في أحد أوجهه تقبل الأفراد بالفطرة السليمة لديهم مبدأ الشراكة في وطنهم الذي يتسع للجميع، ورابطة حب الوطن التي تجمعهم تعزز لديهم الولاء للوطن والانتماء له().**

    **ولهذا فان القول بضرورة العمل بالتوافقية أمر لا يستند الى ما يدعمه في أرض الواقع، ولعل تجربة السنوات الخمسة عشر الماضية (2003 – 2018) كفيلة بترسيخ الاعتقاد بضرورة مغادرة التوافقية الى ديمقراطية الأغلبية وفق الاستحقاق الانتخابي، سواء ما يتعلق بالجانب التنفيذي أم الجانب التشريعي.**

    **فالمنهج الذي اتبع في تشكيل الحكومات السابقة استند الى توافق الكتل السياسية الفائزة بالانتخابات ومشاركتها في تشكيل الحكومة، أدى الى إضعاف الدور الرقابي لمجلس النواب، إذ ان الكتل السياسية الممثلة بالحكومة هي انعكاس للكتل السياسية في مجلس النواب. وبسبب ما تقدم كان لاعتبارات المصالح السياسية والحزبية والشخصية في أحيان كثيرة لبعض الكتل السياسية الأولوية على ما سواها من الاعتبارات().**

    **بهذا المعنى، من الواضح تأثير التوافقية في تعطيل تشريع القوانين في مجلس النواب، وكذلك ـتأثير التوافقية في أختيار الوزراء، ويكون أكثر وضوحاً عند بقاء بعض الوزارات بدون وزير لعدم التوافق على شخصية الوزير. وهذا الأمر أثر سلباً في الأداء الحكومي وأداء الدور التشريعي لمجلس النواب().**

    **وفقاً لما تقدم، من المهم العمل على كل ما من شأنه انتاج حكومة قوية قادرة على أداء مهامها بكفاية وقدرة عالية على الانجاز، وبما يحقق طموحات الشعب العراقي بالعيش الكريم والأمن وتقديم الخدمات بأفضل ما يمكن.**

    **الخاتمة والتوصيات:**

    **بعد مرور أكثر من (15) عاماً على التغيير السياسي في العراق الذي حصل في العام 2003 بسقوط النظام، وتأسيس نظام سياسي وعملية سياسية تستند الى الديمقراطية وآلياتها للوصول الى السلطة، وتداولها بشكل سلمي، لم تكن العملية السياسية بمستوى الطموح، ولم تحقق ما كان يُنتظر منها. ومستقبل العملية السياسية يتحدد في ضوء ما تقرره القوى السياسية الفاعلة في الحياة السياسية العراقية بخصوص الاستمرار بمنهج التوافقات السياسية أم تعتمد الاستحقاق الانتخابي وتعتمد الأغلبية في تشكيل الحكومة وتشريع القوانين في مجلس النواب.**

    **وقد واجهت العملية السياسية العديد من التحديات التي أثرت بها من جهة درجة نجاحها ودرجة استقرارها. ومن تلك التحديات ما يتعلق بالتوافقات السياسية التي تجاوزت في البعض منها الحدود المقبولة، حتى أصبح تأثيرها السلبي في العملية السياسية واضحاً، بل ان مستقبل العملية السياسية الى حد ما ربما يتوقف على مدى استجابة الكتل السياسية الفاعلة في الحياة السياسية العراقية لمواجهة تحدي التوافقات السياسية الذي أضر كثيراً بالعملية السياسية ودرجة مقبوليتها من قبل المواطنين. إذ ان افتراض ضرورة مشاركة جميع الكتل الفائزة بالانتخابات في تشكيل الحكومة، وفرض المرشحين للمناصب الوزارية على رئيس الوزراء قد اضر كثيراً بالعملية السياسية والأداء الحكومي، وكذلك ما يتعلق بتشريع القوانين في مجلس النواب.**

    **التوصيات:**

    **لضمان تعزيز استقرار العملية السياسية واستدامتها، ما يتعلق بموضوع البحث، يجب ان يتم العمل على:**

    1. **مغادرة حالة التوافقات السياسية، وعدم السماح باستمرارها، سواء كان ما يتعلق منها بتشكيل الحكومة، أم ما يتعلق بإقرار القوانين في مجلس النواب.**
    2. **اعتماد معايير محددة عند اسناد المناصب العليا في الحكومة، وهذا الأمر في حال اعتماده بشكل كامل سينسحب على ما دونها من الوظائف، وأيضاً ما يتعلق باختيار المتقدمين للوظائف الحكومية.**
    3. **من المهم ان تكون نتائج ما تقدم لصالح تحسين الأداء الحكومي في مختلف المجالات، ولاسيما ما يتعلق منها بتقديم الخدمات، وتوفير فرص العمل، وغيرها.**

    **الهوامش**

    القضية الكوردية في العراق رؤية مستقبلية

    أ.م.د. طالب حسين حافظ(\*)

    **الملخص**

    **كان تشكيل دولة العراق المعاصر بعد الحرب العالمية الاولى وتقسيم المشرق العربي من قبل بريطانيا وفرنسا، قد جرى على أسس أغفلت أو أعاقت تطور أمة عراقية مستقرة وقابلة للحياة.**

    **وكان من بين أهم المشكلات المزمنة هي القضية القومية الكردية في وقت شكلت المسألة القومية عبر تاريخ طويل قضية معقدة في التعامل معها.**

    **يعالج هذا البحث العيوب البنيوية التي أعاقت تطور دولة العراق المعاصر، ويبحث في المعالجات الممكنة والطموحة من أجل تلافي ذلك، على الرغم من صعوبة وتشابك المسألة وتداخل عواملها الداخلية بالإقليمية والدولية.**

    **ABSTRACT:**

    The formation of modern state of Iraq after the first world war and the division of the Arab Mashreq by Britain and France, has omitted or hindered the development of a viable and stable Iraqi Nation.

    One of the most serious problems was the Kurdish National issue at a time that over along history was a complex issue in dealing with it.

    This research deals with the structural defects that hindered the development of Iraq, and examines the possible and ambitious remedies in order to avoid this, despite the difficulty and complexity of the issue and the interplay of internal factors with that of regional and international one.

    **المقدمة :**

    **شكلت المسألة القومية عبر تاريخ طويل قضية معقدة في التعامل معها، وتزداد هذه المشكلة حدة عندما تكون في مواجهة بين (أكثرية وأقلية) مما يطرح مشكلات عدة مثل طبيعة النظام السياسي، ومخرجات الحل مثل المكون، المواطنة، التوافقية، الحكم الذاتي.. كما كان النزوع الى الانفصال والدولة المستقلة خيار آخر قد يؤدي الى تعقيد المشكلات وصولا الى حالات من العنف والاحتراب.**

    **قد تكون المسألة الكردية في الشرق الأوسط وتحديدا في العراق من أعقد المشكلات وأطولها عمرا وأعمقها تأثيرا على العراق والمنطقة والعالم.**

    **تتمثل المشكلة ببعدها الداخلي، بمطالبة الكرد بحقوق تحافظ على تميزهم القومي، وتحويل ذلك الى واقع دستوري وقانوني ملموس، في حين ان حكومات الدول التي يقطن فيها الكرد - باستثناء العراق- ترفض تلك الطروحات التي ترى انها ستقود الى الانفصال واقامة دول جديدة، وهذا ما ظهر واضحا في العراق.**

    **الكرد في المنطقة هم شعب أصيل وموجود فيها منذ القدم، فهم ليسوا شعبا طارئاَ أو دخيلاَ... ونتيجة الحرب العالمية الاولى وتداعياتها فقد توزع الكرد على الدول الجديدة في العراق وسوريا وتركيا فضلا عن كرد ايران التي لم تدخل تلك الحرب، وبهذا فمن غير الدقيق القول بأن تلك الحرب قد أسهمت في تقسيمهم، غير ان نتيجة الحرب كانت بالتأكيد سببا في زيادة توزيعهم على دول جديدة وضياع ما كان يطمحون له في دولة مستقلة، شأنهم في ذلك شأن العرب الذين سرق منهم مشروع الدولة العربية الواحدة والذي من أجله نهضوا بالثورة العربية الكبرى.**

    **وفي عودة سريعة للتاريخ، فإن العلاقات العربية - الكردية تعود بجذورها الى عمق التاريخ، إذ شكل العرب والكرد جزءاَ من فضاء ثقافي واحد استمر لغاية الحرب العالمية الاولى، والذي يهمنا الآن، هو التركيز على العلاقة بين الطرفين بعد نشوء دولة العراق المعاصر، والذي يلاحظ فيه عبر قراءة التاريخ السياسي، وجود سياسة منهجية لتفكيك عرى تلك العلاقة التاريخية بين الطرفين.**

    **لم يختلف الخطاب القومي الكردي عن مثيله العربي، ولعل الحديث عن كردستان الكبرى مقتبس من الأفكار الوحدوية التي سادت المنطقة.. وقد أدى هذا فضلا عن عوامل أخرى أن تكون المسألة الكردية هي القضية الاكثر تأثيراَ التي واجهت دولة العراق المعاصر، على الرغم من ان كثيرا من النخب السياسية الكردية شاركت بمسؤوليات عليا في بناء الدولة.**

    **ويمكن القول، ان الدولة التي حارب ضدها كرد العراق، هي النموذج التسلطي الذي عانى منه العرب أنفسهم. وكان من المؤمل ان تغيير النظام السياسي في العام 2003 سيشكل مرحلة حاسمة أو نهائية في تاريخ العراق السياسي بإعادة بناء تشكيل دولته المعاصرة وفق نظام سياسي ديمقراطي اتحادي يحل اشكالية المشاركة في عملية صنع القرار وبناء الدولة.**

    **ان القضية الكردية ليست مصطنعة ولا هينة، فهي لها امتداداتها البشرية والجغرافية عبر اربع دول غير متجانسة.**

    **لقد دفع شعب العراق أكلافاَباهضة من ارواح مواطنيه وتعطيل التنمية نتيجة الكفاح من اجل " الديمقراطية في العراق والحكم الذاتي في كردستان" ، ولذلك يجب الاصرار بنفس القوة للحفاظ على المكاسب والتي لم تحصل إلا نتيجة نضج حركة القوى الديمقراطية وحسن تفاعلها مع القوى القومية الكردية.**

    **ينطلق هذا البحث من فرضية " إن المشكلات التي يعاني منها العراق ومنها القضية الكردية هي في الاساس مشكلات بنيوية تعود الى نشأة دولة العراق المعاصر" .**

    **وفي هذا سنتطرق الى دراسة المسألة عن طريق مبحثين، هما :**

    **المبحث الأول : العراق المعاصر من الدولة المركزية الى الدولة الفيدرالية**

    **المبحث الثاني: القضية القومية الكردية والمستقبل**

    **المبحث الاول : العراق المعاصر من الدولة المركزية الى الدولة الفيدرالية**

    **بعد أن كان العراق وعاصمته بغداد مركزاَ لأعظم امبراطورية عرفها التاريخ امتدت من المغرب حتى الصين زمن العباسيين، أضحى بلداَ صغيراَ تتقاذفه أمواج المتصارعين على موقعه وثرواته، وكانت الضربة الأقسى قد بدأت مع الغزو المغولي في العام 1258م التي أسفرت عن سقوط الدولة العباسية واحتلال بغداد، فأصبح العراق بعدها ميدانا لأستباحات أجنبية رهيبة .**

    **وبعد ان ضم السلطان العثماني سليمان القانوني، العراق الى إمبراطورتيه في العام 1534م بعد دخوله بغداد، أضحى العراق جزءا من امبراطورية آل عثمان المترامية الأطراف، واستمر هكذا حتى جاء الاحتلال البريطاني مع الحرب العالمية الاولى ومن ثم تشكيل دولة العراق المعاصر.**

    **وبذلك فإن العراق التاريخي هو أكبر مما نألفه على الخريطة السياسية اليوم، إذ كان يتألف من إقليمين اساسيين هما: أرض السواد والجزيرة الفراتية ولواحقهما، وهما اللذان يؤلفان بلاد ما بين النهرين.**

    **العراق كلمة عربية قديمة تستعمل بدلا من أو بدلالة اللفظة الاغريقيـــة Mesopotamia، فالعراق المعاصر بحدوده المجتزأة حاليا، لم يكن قط وحدة سياسية منفصلة قبل تأسيسه في بداية القرن العشرين .**

    **ولا بد من التنويه بان تقسيمات العراق على امتداد التاريخ كانت إدارية بحتة، ولم تكن ذات صبغة دينية أو طائفية أو قومية أو عرقية، بدءاَ بتشكيل الامصار والكور والدساكر، ومرورا بالاماراتوالسناجق وانتهاء بالأقضية والمحافظات. (1)**

    **كانت بغداد - حسب اليعقوبي - واسطة العقد بين بلاد الجزيرة الفراتية وبين بلاد أرض السواد. أما خريطة العراق الحديثة فهي وريثة خريطته العثمانية حسب نظام الشرق الذي أسسه السلطان العثماني سليمان القانوني (1520- 1566م) بعد ان اضحى العراق عثمانيا، ونجد ان تلك الخريطة هي الأقرب لما عليه حدود العراق السياسية، فالعراق وكما يؤكد كذلك "كينير" في كتابه ( الامبراطورية الفارسية – المطبوع سنة 1811) يمتد من أدنى شط العرب جنوبا حتى ماردين شمالا، ومن زرباطية شرقا حتى الخابور غربا، وهكذا كانت اراضي كردستان العراق جزءاَ تاريخيا من ولاية الموصل .**

    **لقد كان للمقص الاستعماري البريطاني الدور الرئيس في انشاء دولة العراق المعاصر، استنادا الى ما تحقق من تقدم للقوات البريطانية المحتلة أثناء الحرب العالمية الاولى، وما ضمته من اراض بعد انتهاء تلك الحرب .**

    **ان حدود اقليم كردستان العراق، وهي الحدود الشمالية للعراق، لم تحسم بصورة نهائية وقانونية دولية إلا في العام 1926م بعد الاتفاق على ما عرف بمشكلة الموصل. والمهم في هذا، ان الاتفاقية المبرمة لم تتم على اساس العرق وانما على ما كانت تعنيهMesopotamia من أرض، بدلالة ان قسما كبيرا من الكرد أصبح في الاراضي التركية، وان ذلك لم يتم على اساس إعادة كل الاراضي التابعة لولاية الموصل الى العراق، وهو ما أكده الملك فيصل الأول (ملك العراق) عند زيارته لمدينة الموصل في اواخر مايس 1923، إذ تسائل : "هل نسى الاتراك ان ديار بكر وأرفة وماردين عربية في جوهرها! فيحق للعراق والحالة هذه أن يطالب بتلك المنطقة إذا طالب الاتراك بولاية الموصل".(2)**

    **ان ولاية الموصل (المحافظات الشمالية الخمس من العراق) كانت أثناء الحكم العربي العباسي جزءاّ من العراق، وهكذا كانت في العهد العثماني، أما مدينة الموصل نفسها فهي عربية وقد بناها العرب، وكانت في القرن العاشر عاصمة للدولة الحمدانية العربية.(3)**

    **وهكذا يتضح أن تأسيس دولة العراق المعاصر قد تم على حساب استقطاع كثير من أراضيه شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، إذ كانت حدوده تتقلص نحو الداخل مع كل انعطافة حادة في تاريخه الطويل، فضلا عن تأثير العامل الدولي لأسباب كثيرة منها النفط ومسارات أنابيبه.**

    **وهذا لا ينفي ان العامل الوطني (العراقي) كان له تأثيراته الحاسمة في أخطر مسارات التأسيس ( الاستفتاء البريطاني في العام في العراق 1918-1919، وثورة العشرين ).**

    **ان ثورة العشرين كانت فعلا عربيا خالصا، فالميدان الرئيس لثورة العشرين كان منطقة الفرات الأوسط ومنها امتدت الى بغداد.**

    **أما العامل الخارجي، فكان سببا مباشرا وحاسما في التحولات التي طرأت لاحقا على الواقع السياسي والاقتصادي، وعلى جوهر سياسات الأمن لدول المنطقة منفردة ومجتمعة، وهذا ما جرد المنطقة من عناصر التحكم بخيارات المستقبل وجعلها ساحة لاستعراض سياسات الهيمنة بما يتفق ومصالح تلك القوى.(4)**

    **1. المتغيرات الجديدة: كانت نهاية الحرب العالمية الاولى محطة فاصلة بالنسبة للكرد الذين كانوا على أعتاب دولة مستقلة إثر اعلان الرئيس الامريكي ويلسون لمبادئه الأربعة عشر حول تقرير المصير للشعوب الموجودة على أنقاض الدولة العثمانية، وهو ما تأكد في معاهدة سيفر/1920 في ضمان حق الكورد بالتمتع بالحكم الذاتي تمهيدا لإقامة دولتهم المستقلة بعد ذلك، لولا ما حدث لاحقا وما آلت اليه الأمور بموجب معاهدة لوزان 1923.**

    **لم تشهد المرحلة الاولى لدولة العراق المعاصر(الحكم الملكي) تغيرات ذات شأن كبير بالنسبة لكرد العراق، ولقد شارك الكرد في بناء الدولة الجديدة (رؤساء وزارات، وزراء، قادة جيش)، كما إن المنطقة الكردية في شمالي العراق كانت هادئة نسبيا سيما بعد القضاء على دولة بهدينان في ايران ولجوء قادتها الى الاتحاد السوفياتي، فضلا عن دخول العراق في تحالف قوي مع دول الجوار مدعوم غربيا (حلف بغداد).**

    **جاء التغيير الكبير بعد ثورة 14 تموز 1958 وسقوط النظام الملكي، إذ قرر الدستور الجديد في مادته الثالثة، وبإرادة حرة من القادة الجدد، بأن العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن ويقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية)، ومن ثم قام النظام الجديد بالسماح للكرد بقيادة الملا مصطفى البرزاني بالعودة الى العراق في أجواء احتفالية كبيرة.**

    **إن ذلك لم يستمر طويلا، إذ اندلع القتال المسلح بين الطرفين في خريف العام 1961، ومن ثم شارك الكرد في تحالف مضاد للحكومة الوطنية في بغداد أسفر عن انقلاب 8 شباط 1963 الذي سارعت القيادة الكردية المسلحة لتأييده مؤكدة على ( تعانق الثورتان )، وبعد سنوات من المحن والاقتتال جاء بيان 11 آذار 1970 ليتحقق الحكم الذاتي للكرد ضمن نظرة جديدة للحل الشامل للقضية، الذي وصفه البعض بأنه خطأ استراتيجياَ كبيراَ.**

    **لقد كانت اتفاقية آذار 1970 إنجازا كبيرا لكرد العراق والحركة الديمقراطية في العراق، ولكنها لم تكن نهاية لتلك المأساة المريرة، فبعد أربع سنوات من توقيع تلك الاتفاقية -وهي المدة المقررة للتطبيع وتطبيق الحكم الذاتي - انتهى ذلك الاتفاق الى فشل مرير قاد مرة أخرى للاحتكام الى السلاح واندلاع الحرب بين الطرفين.**

    **هذه المرة كانت الحرب أكثر قوة وايلاما وسببت في مواقف حرجة للجيش العراقي، وكانت الاسباب المعلنة للفشل هو عدم الاتفاق على قضية كركوك، في حين ان الاسباب الحقيقة تكمن في دوافع الشك وعدم الثقة الكامنة لدى الطرفين، فضلا عن التدخل الاقليمي والدولي الذي بات مكشوفا.**

    **هذا الوضع دفع بصدام حسين الى تنفيذ تهديده باللجوء الى (الاحتياطي المضموم)، فكانت اتفاقية الجزائر 1975 التي أدت تداعياتها اللاحقة الى عواقب وخيمة على عموم العراق والمنطقة والعالم، والتي لم تكن إلا دلالة على عدم النضج والعمى السياسي لكل الاطراف الفاعلة على الساحة العراقية دون استثناء.**

    **2. العراق الفيدرالي :**

    **لم يكن انتقال الانسان والمجتمع من حالة الطبيعة (حيث كل فرد لا يخضع لأي قانون أعلى، ومن ثم فإنه يدعي بالحق على كل شيء) الى حالة الدولة والسلطة بالأمر اليسير، وهكذا توزعت الدول بين بسيطة أو موحدة، ودولة مركبة أو اتحادية . وثمة أنواع من الدول المركبة أو الاتحادية، منها الاتحاد الشخصي والاتحاد الفيدرالي والاتحاد الكونفدرالي وغيرها. (5)**

    **والذي يهمنا في هذا البحث، هو الدولة الفدرالية :**

    **كان التغيير الراديكالي الذي جرى في العراق نتيجة الغزو الامريكي والاحتلال في العام 2003، هو الفعل الأكبر لتغيير شكل النظام السياسي في العراق من دولة بسيطة مركزية الى دولة فيدرالية اتساقا مع الدستور الجديد للعام 2005 الذي أقر في المادة الاولى منه، بأن "جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة" ، كما ان المادة ( 116) منه أقرت بأن ".. اقليم كردستان وسلطاته القائمة، أقليما اتحاديا"**

    **والذي يلاحظ ان الاحزاب الكردية ثبتت بصورة مقصودة عبارة (دولة اتحادية) بدلا من (دولة واحدة) كي يلجأ لهذا التعبير في حال قرر الكرد الانفصال عن العراق .**

    **في الاتحاد الفيدرالي تندمج الدول أو وحدات الاتحاد في دولة واحدة بموجب دستور يوافق عليه الجميع، وينشأ عن هذا الاتحاد دولة لها كيان واحد وعلم واحد ورمز وطني وجنسية واحدة.**

    **كما ينشأ عن دستور هذا الاتحاد حكومة فيدرالية تشمل سلطة تنفيذية وتشريعية وقضائية مع الابقاء على حكومات محلية في كل ولاية وعلى الدستور الخاص بها والسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية الخاصة بها والتي تعمل في نطاق الولاية.(6)**

    **والاساس في نشأة الاتحاد الفيدرالي، هو انضمام عدة دول مستقلة الى بعضها. ويقرر البعض بأن الدول الداخلة في الاتحاد الفيدرالي لا تملك حق الانسحاب من الاتحاد، ويمكن استخدام القوة ضد الدول المطالبة بالانفصال. وهكذا فالفيدرالية في جوهرها شكل اقليمي من التنظيم السياسي، ومن ثم فهي تقوم على تقاسم صلاحيات ووظائف، ولا تقوم على تقسيم الدولة، لأنها اتحاد وليس تقسيم. (7)**

    **إن وحدة الدولة الفيدرالية تتجلى بوضوح في كونها تمتد الى كل اقليم الدولة الفيدرالية دون استثناء. ويترتب على هذا ان سلطة الدولة الفيدرالية تمارس أيضا ومباشرة على كل مواطني الدولة الفيدرالية .(8)**

    **أما التجربة الفيدرالية في العراق، فهي تقدم انموذجا آخر للدولة الفيدرالية، فمع ان الفيدرالية ليست بشيء مطلق، فإن النماذج الفيدرالية تكون ضمن السياق العام لمعطيات الدولة الفيدرالية ولا تخرج عنها.**

    **ان التجربة الفيدرالية في العراق لها خصوصياتها الغريبة، الأمر الذي لا يدخلها ضمن النماذج الفيدرالية المعتمدة .. إنها انموذج جديد. إن الدولة الفيدرالية لا تنشأ بين عشية وضحاها، وانما تمر بمراحل زمنية تؤدي اليها، والتجربة العالمية تظهر ان الكونفدرالية كانت بالفعل المؤدي اليها، فهو انتقال من اللادولة الى الدولة، وليس العكس كما حدث في عراق ما بعد 2003. إن الانتقال من نظام تمركز السلطة الى نظام توزيع السلطة لا يتطلب بالضرورة تغييرا في بنية الدولة، فالأنظمة السياسية أي طريقة ممارسة السلطة في اطار توزيع السلطة لا تؤثر حتما على بنية الدولة (9)**

    **إن النظام الفدرالي لا يؤدي الى أو يستلزم الديمقراطية، كما إن الديمقراطية لا تفترض ولا تستلزم النظام الفيدرالي، فالدولة منطقيا وواقعيا وديموقراطياَ يجب ان تكون دولة شعب لا دولة شعوب في مناطق .. وعليه فإذا كان المنطق الديمقراطي لا يستلزم الفيدرالية، والمنطق الفيدرالي لا يستلزم الديمقراطية، فكيف أصبحت جمهورية العراق دولة اتحادية ؟ (10)**

    **وهكذا يتضح ان الفيدرالية العراقية نهجت الطريق المعاكس لطبيعة الاشياء في بناء الدولة الذي هو السير من الأجزاء الى الكل، إذ سارت من الكل الى الاجزاء، وبهذا فإنها فيدرالية مصطنعة مفروضة أحادية الجانب .. إنها فيدرالية عرجاء.**

    **المبحث الثاني : القضية الكردية .. والمستقبل**

    **على الرغم من ان الشعور القومي ظاهرة ملازمة للإنسان منذ أن وجد المجتمع البشري، إلا إن القومية ظاهرة حديثة نسبيا.**

    **لقد شكلت نهاية الحرب العالمة الاولى منطلق المطالب القومية بالانفصال والاستقلال بالنسبة الى الكرد الذين شعروا بقرب بناء دولتهم الموحدة في كردستان أثر اعلان الرئيس الامريكي (وودروويلسون ) عام 1918 لمبادئه الاربعة عشر حول تقرير المصير لأبناء الاقليات الموجودة في الدولة العثمانية. وقد جاءت معاهدة سيفر/1920 لتؤكد دور الحلفاء في ضمان حق الكرد بالتمتع بالحكم الذاتي تمهيدا لإقامة دولتهم المستقلة بعد سنة واحدة من ابلاغهم عصبة الامم بذلك . (11)**

    **قد يكون من الصعب تاريخيا الحديث عن اقصاء قومي للكرد، بسبب كون القومية ظاهرة حديثة التشكيل الزمني في العراق، وهذا لا يعني عدم وجود احساس عرقي متميز.**

    **ولا بد من الانصاف القول، بأن نشوء دولة العراق المعاصر على إنها دولة ذات نزعة قومية عربية، لابد وانها خلقت هاجسا وتحسساَ كردياَ يثير المشاعر القومية لبناء دولة، غير ان المعوقات كانت أكبر من الطموحات لأسباب كثيرة، ابتداء من المصالح البريطانية ولعبة التوازنات الاقليمية والدولية والضعف الذاتي للحركة القومية الكردية النابع من الطبيعية الانقسامية، وقبل هذا وذاك رسوخ دولة العراق في التاريخ.**

    **لقد شغلت المسألة القومية الكردية في العراق المعاصر، حيزا كبيراَ في الحياة السياسية على مستوى السلطة وفي برامج الاحزاب السياسية والرأي العام. وكانت ولا تزال من المسائل التي كثر الصراع السياسي حولها الى حد الاحتراب، واختلفت وجهات النظر حول طرق حلها.**

    **إن المسألة الكردية تتجاوز حدود العراق، إذ ان الكرد يعيشون في أكثر من دولة متجاورة في المنطقة ذات الطبيعة غير المستقرة والمليئة بالصراعات، ولكن المثير ان كرد العراق الذين حصلوا على حقوقهم (كاملة)، هم اكثر اثارة للمشكلات والتسبب فيها، أو هكذا يعتقد الكثير .. فلماذا؟**

    **ان استمرار المشكلة الكردية كل هذا الوقت يعني فشل الاحزاب والحركات السياسية العراقية – ومن ضمنها الكردية بالطبع – في تحقيق حل سلمي ديمقراطي رضائي عادل للمسألة القومية الكردية، وهذا يعود لسبب جوهري يتعلق بقضية الديمقراطية في العراق ككل، وبالامتدادات الخارجية للقضية .**

    **وهنا يبرز سؤال، ألا يعني نشوء دولة العراق المعاصر دولة مستقلة ذات كيان وحدود دولية معترف بها وعلى امتداد قرن من الزمن، انتهاء تطور المسألة الكردية في العراق باتجاه مستقل عن تطور المسألة العراقية ؟**

    **وفي هذا لا بد من تثبيت حقيقة تاريخية، هي ان الطبقات والفئات الاقطاعية الكردية، شاركت مثيلاتها العربية في العراق حكمها وسياساتها، وشكلتا معا الاساس الاجتماعي للنظام الملكي المدعوم بريطانيا، ولذلك فمن المنطق عدم إلقاء اللوم على العرب الذين نهضوا بمهام انشاء الدولة في بعض ما عاناه الكرد.**

    **لقد تمثلت الحركة الكردية بشكل اساسي في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية بالحزب الديمقراطي الكردستاني الذي تأسس في العام 1946 بوصفه ممثلا للبرجوازية الوطنية الكوردية.**

    **لقد قادت الايديولوجية القومية البرجوازية الحزب المذكور الى شعارات وممارسات كانت سببا في اتساع هوة الخلاف بين القوى الديمقراطية في العراق، فالحزب حصر نفسه فكريا وسياسيا وتنظيميا وعمليا في نطاق قومي ضيق، ولم يقدم نفسه حزبا عراقيا يفكر في العراق وحدة وطنية لا يتجزأ.**

    **وهنا يمكن تسجيل النقاط الآتية: (12)**

    1. **انطلق الحزب عمليا من عدم أخذ الواقع الموضوعي الموجود ( الشعب العربي والكردي في العراق ضمن اطار دولة واحدة).**
    2. **إنه غذى مشاعر الانعزال القومي الضيق عند الكرد.**

    **لقد كانت المسيرة القومية الكردية في العراق مسيرة قاسية تخللتها نزاعات دموية داخلية ومرت بمراحل شد وجذب خطيرة داخليا واقليميا ودوليا الى أن حصل انقلاب جذري في شكل العلاقة الداخلية الكردية ومع السلطة المركزية في بغداد اثر حرب الكويت/1991.**

    **شكل هذا الوضع الجديد غير المسبوق في المنطقة انقلابا طرأ على حياتها، فكرد العراق لم يعودوا خاضعين لسيطرة بغداد بعد انسحاب القوات الحكومية من منطقة كردستان، كما ان قوات دولية تحمي منطقتهم، فقامت في شمال العراق، دولة أمر واقع مقسمة للكرد لا يعترف بها أحد، كما انها لم تعلن دولة رسميا ولم تطلب الاستقلال أو الانفصال، وان جميع قرارات مجلس الامن الصادرة آنذاك بموجب الفصل السابع حول الحالة بين العراق والكويت، قد أكدت على وحدة وسيادة اراضي العراق.**

    **هذا الامر الواقع الجديد كرس تقسيم السلطة بين الحزبين الرئيسين المتصارعين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.**

    **إن قادة الكرد الذين كانوا يهدفون الى إضفاء الشرعية على وضعهم القائم يعرفون بالتجربة إنهم كانوا الضحية الاسهل لإتفاق الآخرين، ومنهم دول الجوار التي تخشى قيام أي كيان كردي على حدودها، ولذلك كانوا يكررون باستمرار ان لا طموحات لديهم للانفصال، وان الحل بالنسبة لهم هو في بغداد في عراق جديد يعيشون فيه بسلام في ظل الفيدرالية.**

    **1. حق تقرير المصير :**

    **يعد حق تقرير المصير من أحدث المبادىء الاساسية التي يقوم عليها المجتمع الدولي المعاصر. وقد ارتبط ادراج هذا الحق ضمن القانون الدولي الوضعي بحركة تصفية الاستعمار التي عرفت قوة دفع كبيرة في السنوات اللاحقة للحرب العالمية الثانية، وقد تطور هذا الحق تدريجيا من مبدأ سياسي الى مبدأ قانوني.**

    **وبعد أن كان يخص الأمم المتميزة عرقيا أو لغويا أو ثقافيا، أصبح يعني في مرحلة لاحقة الشعوب التي تخضع للاستعمار والاحتلال الاجنبي.**

    **وقد تأكد حق تقرير المصير في الواقع بديلا لما كان يعرف ب (حق الفتح) الاستعماري، مع ظهور مبدأ القوميات الذي حملت لوائه الثورات البرجوازية بهدف اقامة دول وطنية مستقلة في اوروبا.**

    **لقد أدى المبدأ دوره في استقلال دول امريكا الشمالية والجنوبية من الاستعمار الانجليزي والاسباني والبرتغالي، وكان ملهما للثورات الاوروبية. وقد اكتسب المبدأ أهمية عالمية، مع برنامج الرئيس الامريكي ويلسون الذي تضمن أربع عشرة نقطة وصفها اساسا للسلام بعد الحرب العالمية الأولى.**

    **لقد تحقق الاعتراف القانوني لأول مرة بالمبدأ مع إقرار ميثاق الأمم المتحدة في العام 1945، غير ان الميثاق يقيد نطاق المبدأ المنصوص عليه إذ ينظم العلاقات الاستعمارية في الفصل الحادي عشر منهبالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والفصل الثاني عشر بنظام الوصاية الدولي. وكان لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1960) الفضل الاكبر في عملية تصفية الاستعمار.**

    **أما إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلق بالعلاقات الدولية لعام 1970، فقد تضمن سبعة مبادئ منها مبدأ تساوي الشعوب في حقوقها وحقها في تقرير مصيرها بنفسها. وبحسب الاعلان، فإن الحق في تقرير المصير يعني انهاء الاستعمار على وجه السرعة وفقا لرغبة الشعوب المعنية المعرب عنها بحرية.**

    **ويفيد من الحق في تقرير المصير، الشعوب التي لا تحكم نفسها بنفسها، أي "الشعوب التي تخضع لاستعباد أجنبي وسيطرته واستغلاله"، كالمستعمرات والاقاليم الخاضعة للانتداب أو الوصاية، ويأخذ حكم هذه الاوضاع الشعوب التي تخضع للأحتلال الأجنبي والعنصرية.**

    **وهكذا يتضح ان حق الشعوب في تقرير مصيرها لا يتضمن الحق في الانفصال، أي انفصال جزء من سكان الدولة عنها، سواء للانضمام الى دولة أخرى أم لتكوين دولة مستقلة، إذ انه وبموجب القانون الدولي المعاصرفان الحق لا ينطبق سوى على الشعوب التي لم تتكون في دول بعد، ومن ثم فهو لا ينطبق على جزء من شعب الدولة بعد انشائها، وإلا كان ذلك يعني تقسيم الدول وتهديد النظام الدولي القائم.**

    **وفضلا عن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادرة في 14 كانون أول 1960، فقد تقرر بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 والذي صادق عليه العراق سنة 1970 بأن" جميع الشعوب لها حق تقرير مصيرها بنفسها وهي حرة في تقرير مركزها السياسي وتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي" .**

    **ان حق تقرير المصير خارج نطاق الشعوب المستعمرة، لم يكتسب القاعدة القانونية الالزامية في القانون الدولي، وان هذا المبدأ لم يترسخ وتتحدد آليات تطبيقاته، كما ان احترام الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي العام لمفردة السيادة مقدم على مبدأ تقرير المصير، وهذا ما تنص عليه اغلب المعاهدات والاتفاقيات الدولية والجماعية والثنائية الناظمة للعلاقات الدولية والاقليمية المصادق عليها في الامانة العامة للأمم المتحدة .**

    **ان القاعدة المؤسسة للقانون الدولي إنما تقوم على مبدأ سيادة الدولة التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة واعترافه بالحق الحصري للدول بفرض سلطاتها وممارسة صلاحياتها على اراضيها وسكانها.**

    **وفيما يتعلق بالقضية الكردية فإنها لم تناقش أبدا في الامم المتحدة، ولم تعترف المنظمة العالمية بالحركة الكردية كحركة من حركات التحرر الوطني، ونتيجة لذلك لم يقبل المجتمع الدولي الحق في تقرير المصير للكرد على الصعيد الدولي.**

    **وجاء خطاب الدم واستفتاء الانفصال من قبل رئاسة اقليم كردستان في الوقت الذي سيطر فيه تنظيم داعش الارهابي على الموصل وما جاورها وليتمدد الى ضواحي بغداد، ليضع العلاقة مع بغداد في محطة فاصلة من العلاقة القلقة بين الجانبين.**

    **لقد اعلنت الحكومة العراقية ان الاستفتاء مخالف للدستور، وإنه لا يوجد في هذه الوثيقة ما يبرره أو يبيحه، وان قبول الاحزاب الكردية بالدستور والتصويت لصالحه بنسبة عالية في المحافظات الكردية الثلاث يعني انهم قبلوا بعراق واحد فيدرالي وموحد. كما انه لا يوجد في الدستور ما يشير الى حق تقرير المصير الذي تنادي به رئاسة الاقليم. (13)**

    **لم ينجح مشروع استفتاء انفصال اقليم كردستان العراق، ولم يمهد للانفصال كما كانت تريد قيادة الاقليم، وقد ردت الحكومة الاتحادية على تلك الخطوة عسكريا بحيث وجد البرزاني نفسه وقد خسر حتى المكتسبات التي حصل عليها قبل الاستفتاء فضلا عن رصيده الاقليمي والدولي.**

    **2. آفاق الحـل :**

    **يمكن القول إن الأطراف التي تصدت للتعامل مع المعضلة الكردية لم تكن في الغالب جادة في ايجاد حل سلمي دائم، فالحكومات المتعاقبة كانت تتحدث عن الحل السلمي، ولكن بمفهوم هيمنة السلطة المركزية، والاحزاب والقيادات الكردية كانت ولا تزال تتحدث عن رغبتها للتوصل الى حل سلمي ودائم يضمن لها هيمنة كاملة ولا ينازعها عليها أحد. (14)**

    **كما إنه لا يمكن التعويل على النخب السياسية الحاكمة في إصلاح ما أفسدته هي بنفسها، أو ما أفسده النفوذ الاقليمي، أو الاحتلال الأمريكي التي أتخذ بعض الخيارات السياسية الكارثية التي تركت بصماتها عميقة في المسار السياسي للعراق.**

    **لقد كان من المؤمل ان تغيير النظام السياسي في العراق في العام 2003 سيشكل مرحلة فاصلة بإعادة تشكيل دولة العراق المعاصر وفق نظام سياسي ديمقراطي اتحادي يحل اشكالية المشاركة في عملية صنع القرار وبناء الدولة.. ولكن الغريب ان الوضع المميز الجديد للكرد مثل أحد أهم الاشكاليات في العلاقة المعقدة – المضطربة في العراق الاتحادي الجديد، وهذا يعني ان اعادة بناء العراق بوصفه دولة فيدرالية قد تم على اساس رخو.**

    **ترى ما هي الاسباب التي أدت الى فشل حل سلمي دائم للمسألة الكردية في العراق، وكيف لبلد ذي قدرات هائلة ان ينحدر الى هاوية رهيبة كهذه، وكم كانت التطورات التي شهدها العراق منذ العام 2003 متجذرة في حقبة الحكم السابق، ولأي حد كان الصراع نتيجة للأنماط البنيوية التي حددت تاريخ العراق على امتداد القرن العشرين ؟**

    **ان تاريخ العراق المعاصر مرتبط بعدد من العوامل، بعضها مفروض من الخارج وبعضها نشأ عن عوامل خاصة وتاريخية متغيرة في المجتمع العراقي. ولا يمكن ادراك كل تلك العوامل وتأثيراتها إلا بدراسة ذلك التاريخ بالتعرف على عوامل الانقطاع، وعدم تجاهل عوامل الاستمرار. (15)**

    **والآن كيف يمكن النظر الى المسألة القومية الكردية في العراق:**

    1. **ان كرد العراق هم ضحايا للحكومات في بغداد، ويتطلب احترام الخصوصيات المختلفة داخل الشعب العراقي الموحد.. وقد تم الذهاب بعيدا في هذا الخيار وصولا الى الفيدرالية.**

    **لقد مثل هذا الاتجاه مجموعة من القيادات السياسية المدنية وكثير من الاحزاب العراقية.**

    **لقد فشل هذا الاتجاه بدليل ما حدث في خريف 2017، ولكن العراق بقي موحدا.**

    1. **ان كثيرا من القيادات الكردية العراقية عميلة للأجنبي، والكرد عامل استفزاز لسيادة ووحدة اراضي العراق وسلامته. ويتطلب إخضاع المناطق الكردية للسلطة المركزية كما هو شأن باقي مناطق العراق الأخرى، حتى وان تطلب ذلك استخدام القوة.**

    **لقد مثل هذا، الاتجاه العام للحكومات العراقية المتعاقبة وكثير من القيادات العسكرية وبعض الجهات المدنية.**

    **لقد فشل هذا الاتجاه ايضا على الرغم من تكراره، ولكن العراق بقي موحداَ.**

    **3. ان كرد العراق لم يكونوا شركاء جيدين، ولكنهم سيكونوا جيران جيدين.**

    **نادى بهذا الاتجاه رئيس الاقليم السابق مسعود برزاني الذي ذهب بعيدا في الاستفتاء نحو الانفصال .. وكادت النتائج تودي بالديمقراطية الناشئة والعراق الفيدرالي.**

    **من الثابت ان هناك كثير من المشكلات القائمة بين المركز والاقليم (الاشكاليات الدستورية، النفط والغاز، توزيع الثروة، الموازنة السنوية وحصة الاقليم، المشكلات داخل البيت الكردي، تمويل قوات البيشمركة، المادة (140)، الهوية القومية، فلسفة الدولة الفيدرالية، العامل الاقليمي والدولي) وهي مشكلات ليست بالهينة أو اليسيرة. وحتى مع التوصل لحل هذه المشكلات، فإن الازمة ستبقى قائمة بين الطرفين؟**

    **فأين الحل، وهل تكمن المشكلة في القضية الكردية خصوصا أم هي جزء من مسألة أكبر هي المسألة العراقية ؟**

    **يمكن التحري عن مقتربات الحل عن طريق مسارات عدة:**

    1. **الاستبعاد النهائي والحاسم لمسألة انفصال الاقليم عن العراق لأن ذلك سيدخل العراق والمنطقة في مزالق خطيرة هي اكبر من القضية نفسها.**
    2. **ان دمقرطة السياسة تعد أمرا اساسيا لا غنى عنه لمستقبل العراق ككل ومستقبل المشروع القومي الكردي والاقليم.**

    **وعلى الرغم من ان الحزبين الرئيسين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني قد اغتصبا الحياة في اقليم كردستان بكل مفاصلها، إلا إنه لا يمكن تجاوزهما لإيجاد الحل المنشود.**

    **ان البناء الناجح لمجتمع ديمقراطي مدني قوي في كردستان العراق يعد شرطا مهما للغاية للحفاظ على ديمومة الحكم الذاتي وقوة العلاقة مع بغداد، كما ان قدرة الكرد في العراق على ايجاد حل للتناقضات للحفاظ على جبهة موحدة في الساحتين العراقية والشرق أوسطية في الوقت الذي يبلورون فيه اسلوبا تعدديا ومتسامحا وديمقراطيا وغير عنيف للسياسة، سيكون أمرا اساسيا لمستقبل المنطقة الكردية في العراق والمشروع القومي الكردي. . ان الحل يكمن في قوة العلاقة مع بغداد، كما ان تجربة داعش المريرة قد أثبتت بأن مصير الكرد في العراق ومصير الاقليم مرتبط عضويا بمصير العراق.**

    **3. ان سياسة القهر والصهر هي سياسة فاشلة وتؤدي الى نتائج عكسية.**

    **4. مغادرة مفهوم المكونات (الواردة في الدستور) الى مفهوم المواطن والمواطنة الأرحب.**

    **ان احدى معوقات الانظمة السياسية التعددية تكمن في تحديد حصص ثابتة لجميع المكونات وهذا يؤدي الى انتاج لعبة مغلقة لا يستطيع أي مكون ان يزيد حصته إلا على حساب الآخرين، في حين ان الديموغرافية والسياسة هي عوامل ومعطيات متحركة.**

    **5. ان العيوب البنيوية هي التي أعاقت تطور أمة عراقية قابلة للحياة ومستقرة منذ تأسيس دولة العراق المعاصر بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى.**

    **وان هذه العيوب كانت هي القوة المحركة للهويات المناطقية وراء الانفصالية والفيدرالية في العراق.**

    **ان السلطات البريطانية والفرنسية قد جزأت المشرق العربي (العراق وسوريا) على نحو مصطنع في ظل دولة- أمة مجزأة تشكو من عيوب بنيوية خطيرة لم تتطور قط الى مستوى أمة حقيقية، وجاءت داعش لتكشف كل عيوب هذا الكيان المصطنع.**

    **وقد آن الأوان لتصحيح هذا الوضع من الأساس، بقيام دولة اتحادية فيدرالية ديمقراطية أساسها (المواطن والمواطنة) عبر مساحة غير مغلقة تمتد من خليج البصرة عبر كردستان العراق وسوريا حتى السواحل الشرقية للبحر المتوسط.**

    **هذه الدولة تتكون من ثلاثة أقاليم، هي : الاقليم العراقي، الاقليم الكردي (كرد العراق وسوريا)، والاقليم السوري.**

    **ان هذه الدولة – وان بدت حلماَ طوباويا في الوقت الحالي – فإنها ستحقق جملة أمور لعرب وكرد الدولة، منها:**

    **اولا: إنها استجابة لبعض من المشاعر القومية لعرب وكرد العراق وسوريا.**

    **ثانيا: إنها خطوة في تأمين المصالح القومية العليا (للبلدين) سيما بعد تجربة داعش.**

    **كما انها خطوة إجهاضيه تجاه محاولات خبيثة لإقامة دويلة غير شرعية شرقي الفرات تمهيداَلإقامة دولة كردستان الكبرى وزعزعة المنطقة، واعادة انتشار داعش.**

    **ثالثا: إنها ستخلص العراق والى الأبد من مأزق الدولة شبه المغلقة، وتؤمن للعراق مسارات انابيب نفط مستقرة، وانفتاحا على البحر المتوسط.**

    **رابعا: المعطيات الاستراتيجية والاقتصادية الواعدة، سيما بتأمين القناة الجافة لميناء الفاو الكبير.**

    **خامسا: التحوط لمشاريع خطيرة كبرى في المنطقة: صفقة العصر، التحالف الاسرائيلي- الخليجي وما يتضمنه من قواعد عسكرية ومعاهدات أمنية ومشاريع اقتصادية كالربط السككي.**

    **وبالطبع فإن ذلك لا يمكن أن يستقر دون معاهدة أمن وتعاون مع تركيا وايران تؤمن أمن وازدهار المنطقة.**

    **الخاتمة :**

    **من المسلم به ان المشكلة الكردية في العراق كانت ولا تزال أكبر مشكلة تواجه العراق وتهدد وجوده كدولة وكيان موحد، فضلا عن مخاطر وتداعيات ذلك على المنطقة والعالم.**

    **تقوم الدول عادة على عناصر اساسية تشمل الشعب والارض والسيادة والاعتراف. ولكن هذه العناصر قد تكون غير كافية إذا لم تكن هناك رغبة في التعايش بين مواطنيه، وهذا ما ظهر جليا عند الكرد في تصويتهم بالإيجاب على استفتاء الانفصال.**

    **ولكن التعايش بحد ذاته ليس كافيا لشرعنة علاقة التعاقد بين المكونات السياسية مع إنه شرط ضروري لاستمرارها.**

    **وهكذا فإن العلاقة التعاقدية تفرض مشروعا مشتركا، وبما إن كل المشاريع التي جربت قد فشلت، فقد آن الآوان للبحث في مشروع جذري يغير الاسس البنيوية التي قامت عليها دولة العراق المعاصر، ويؤمن دولة المواطنة والرفاه والأمن والاستقرار لجميع مواطنيه بغض النظر عن العرق واللغة والدين.**

    **المصادر المراجع:**

    **1. د. سيار الجميل، العراق ليس خريطة بريطانية، صحيفة الصباح، بغداد.**

    **2. د. فاضل حسين، مشكلة الموصل، مطبعة اشبيلية، ط/3، بغداد \، 1977، ص221.**

    **3. د. عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينيات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط/2، بيروت، 1985، ص38.**

    **4. د. طالب حسين حافظ، النفط والسياسية في العراق، دار الكتب العلمية، بغداد، 2016، ص 38.**

    **5. د. نظام محمود بركات، الفيدرالية: الفكرة وتداعيات تطبيقاتها في العالم العربي، مركز دراسات الشرق الاوسط، ط/1، عمان، 2015، ص 25.**

    **6. المصدر نفسه، ص ص 28-29.**

    **7. مجموعة باحثين، الانظمة الفيدرالية حول العالم، سلسلة دراسات عراقية (37)، 2009، ص 63.**

    **8. د. منذر الشاوي، فلسفة الدولة، الذاكرة للنشر والتوزيع ، ط/2، بغداد، 2013، ص 135.**

    **9. المصدر نفسه، ص 167-170.**

    **10. المصدرنفسه، ص 172.**

    **11. الغدير، مركز الدراسات والتدقيق، بيروت، العدد75، 2018، ص6.**

    **12. د.ماجد عبد الرضا، المسألة القومية في العراق (1958 – 1975)، الحقيقة برس، ط/1، بغداد، 1987، ص ص 27-31.**

    **13. د. سعد ناجي جواد، المعضلة الكردية في العراق .. عوامل التأزم والمستقبل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 213، يوليو 2018، ص 55**

    **14. المصدر نفسه، ص 50.**

    **15. مجموعة مؤلفين، صراع الهويات في العراق، ترجمة مصطفى نعمان أحمد، دار ميزوبوتاميا، بغداد، 2016، ص ص 7-18.**

    الاثار المحتملة لمبادرة الحزام والطريق على العراق

    أ.م.د. سلام جبار شهاب(\*)

    **المستخلص :**

    **تتسم البيئة الاقتصادية العالمية بالاندماج الشديد، لذلك، تسعى الصين للاستفادة من هذا الاندماج عبر مبادرة الحزام والطريق، كما ان مشاركة الدول ذات العلاقة بالمبادرة، يضعنا امام احتمالات متوالدة واثار متفاوتة تبعا لمتغيرات عدة داخلية تختص بها الدول فرادى، واخرى تتعلق بحجم الاندماج والمشاركة، ومن ثم الاحتمالات التي ستولدها مشاركة الدول فيها، وهو ما يدعونا الى التفكير في اثار المبادرة على العراق اذا ما اصبح جزءاً منها، او على العكس، اي في حال قرر العزلة عنها وعدم المشاركة ، وهو ما يتطلب وصف وتحليل الاثار التي ستتركها المشاركة. لقد صمم البحث بغرض التعرف على المتغيرات المؤثرة والداعمة التي تنسجم مع وضع العراق في تحقيق المبادرة، وتفسير ذلك من خلال الجوانب السياسية والامنية وحتى العلاقات الاقليمية. وامكانية العراق في الاقتراض من صندوق الاستثمار الخاص بالمبادرة، ومن ثم انعكاسات الاقتراض على الاوضاع الاقتصادية والسيادية للبلاد. وطبيعة ونوع التفاعلات الاقليمية مع الدول المشاركة في المبادرة، ولكن هل ان ترجيح العراق في اهمال المشاركة بسبب الاوضاع الداخلية سيسهم في تصحيح العلاقات مع الدول الاقليمية وايضا الداخلية، وقد تم علاج تلك العلاقة بين المتغيرات من خلال استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، والمقارن. وكانت ابرز النتائج التي تم التوصل اليها هو ان الصين لن تدخل العراق في مبادرة الحزام والطريق، لاعتبارات عدة منها سياسية واخرى اقتصادية وامنية، كما وان اتخاذ مبدأ العزلة عن الاندماج الاقليمي سيترتب عليه اثار سلبية على قدرات العراق تجاه دول الجوار، كما وان بيئة التمويل لمشروع المبادرة غير مناسبة تماماً للعراق في المرحلة الحالية.**

    **الكلمات المفتاحية: موقع العراق ومبادرة الحزام والطريق، تمويل المبادرة، الصراعات المحلية والاقليمية.**

    **The IMPACT OF THE BELT AND ROAD INTIATIVE ON IRAQ**

    **SALAM JABBAR SHAHAB\ UNIVERSITY OF TECHNOLOGY\ APPLIED SCIENCES DEPT\** [**salam\_shahab@yahoo.com**](mailto:salam_shahab@yahoo.com)

    **ABSTRACT:**

    The global economic environment is highly integrated, and will be further enhanced by the project of the Belt and Road Initiative, and the prospects for the participation of the countries in initiative. This leads us to think about the role and impact of the initiative on Iraq if it becomes part of it, or, conversely, In the event that it decided to isolate them and not participate officially. This which requires description and analysis of the effects of both cases, the research was designed to identify the influential and supportive variables that are consistent with Iraq's position in achieving the initiative, and to explain this through political, security and even regional relations. The possibility of Iraq borrowing through the investment fund of the initiative, or more accurately reflection of borrowing on the economic and sovereign conditions of the country. The relationship between variables was treated through the use of descriptive, analytical and comparative approaches. And the most important results reached, is China will not enter Iraq in the initiative, for several considerations, including political and economic and security, and the funding conditions for the initiative project is not appropriate for Iraq at the current phase.

    Key Words: Location of Iraq and Belt and Road Initiative, Initiative Finance, Local and Regional Conflicts.

    **المقدمة :**

    **تتصاعد حدة الشراكات الاقتصادية للصين في منطقة الشرق الاوسط في ظل التحولات الجيوسياسية والجيواقتصادية في العالم، ولذلك، تعمل بالتوازي مع تلك التحولات، القوى الكبرى والاقليمية على اعادة تقييم اوضاعها وطموحاتها. فالبوادر الاستراتيجية للصين واضحة في المنطقة ومثالها مبادرة الحزام والطريق التي تشترك فيها ثلاث اطراف اقليمية كبيرة، كما ان هناك اطراف اقليمية بدأت فعلياً نحو التخطيط بوجود فعال للمصالح الصينية عبر هذه المبادرة. وهنا يبرز موضوع في غاية الاهمية يتعلق بنا كعراقيين، عن ما هية الدور الذي يجب على العراق ان يتبناه، او بالأحرى ما هي الاثار التي ستتركها هذه المبادرة على الاوضاع الاقتصادية والسياسية للبلاد، في ظل اشتداد التنافس الاقليمي، بنحو يثير احتمالات التحقق نحو انجرار العراق بفعل العوامل الجغرافية والموارد الطبيعية التي يمتلكها نحو المبادرة، وموقع العراق من التنافس الاقليمي الذي يتوقع ان يشتد مستقبلاً، ناظرين بعين الاعتبار، ان بلادنا تعاني من ازمات هيكلية حادة لا تقتصر على بعد معين كأن يكون اقتصادي مثلا، وانما في كل الابعاد الاخرى. ومن جهة اخرى، فان الاندماج السريع للاقتصاد العالمي، والتحول التدريجي في استهلاك مصادر الطاقة نحو المصادر الجديدة، سيلقي بظلاله الى رفع مستوى التنافس في البيئة الاقليمية المحيطة بالعراق، لان الطبيعة المشتركة في عمل هذه الاقتصادات، ستعمل على تفعيل استغلال المنفعة القصوى بتحييد الطرف الاخر، او على اقل تقدير تغييب البعد الجغرافي للعراق. مما يثير احتمال ان تؤثر العوامل السياسية على الاقتصادية، واذا ما حصل ذلك فان الامر سيؤثر على طبيعة عمل المبادرة، لتتحول من الاتفاقات الجماعية بين الدول الى الاتفاقات الثنائية. وهو ما يمكن تلمسه من تنافس الدول الاقليمية لتوطين الاستثمار الصيني، الذي صار هدفا لكثير من الاقتصادات الناشئة في المنطقة، او تلك التي تعمل على تغيير انماطها الاقتصادية. فقد زاد حجم الاستثمار الصيني في المنطقة من 36 مليار دولار في سنة 2004 الى اكثر من 200 مليار في عام 2017، وعلى الرغم من ان منطقة الشرق الاوسط تشكل اقل نسبة حجم الاستثمارات الصينية في العالم، الا انها تشكل بنفس الوقت اكثر الاستثمارات نموا خلال السنوات الماضية. ويبقى العراق نقطة المحور هنا، في ظل الاوضاع الداخلية المعقدة، وفي كل ابعادها، مع التنافس الاقليمي الحاد، والهادف الى محاولة عزل بعض الاطراف، ومع الاندماج الاقتصادي على المستوى العالمي، الذي يعني اي عزلة جغرافية، او عدم القدرة على خلق تنمية قادرة على التنافس، فان هذا الامر سينعكس حتما على دور العراق ليس اقليمياً، وانما على مستوى قدرات الدولة العراقية على حفظ الاستقرار وتهيئة مناخات النمو والخروج من الاحادية الاقتصادية المفرطة، وهذه العلاقة التي يراد من خلالها اكتشاف نقطة اساسية، وهي هل ان الصين ستستثمر في الموقع الجغرافي للعراق عبر مبادرة الحزام والطريق، كونها ستمهد مبدئيا الى تحقيق تنوع اقتصادي رائد يمهد لخلق بنية تحتية ونهوض اقتصادي في البلاد؟.**

    **منهجية البحث :**

    **مشكلة البحث : - عدم وجود اتفاق مثبت بصورة رسمية بين العراق والصين حول دور العراق في مبادرة الحزام والطريق. كما ان الخرائط المنتشرة للمبادرة تستبعد الموقع الجغرافي للعراق كطريق نقل دولي.**

    * **لا توجد وعلى المستوى الرسمي في العراق اي قراءات حكومية للدور المناط للبلاد في رسم المبادرة.**
    * **العلاقات العراقية الصينية وعلى المدى المنظور لا تتعدى الاتفاق على التنقيب واستخراج النفط وتصديره، فضلا عن العلاقات التجارية غير المدروسة. وهو امر لا يسمح باستشراف اي دور للعراق في المبادرة.**

    **اهمية البحث : - محاولة معرفة امكانية استفادة العراق من مبادرة الحزام والطريق، والاثار التي ستترتب في حال انظمام العراق اليها .**

    * **التعرف على المتغيرات المؤثرة والداعمة التي تنسجم مع وضع العراق في تحقيق المبادرة، وتفسير ذلك من خلال الجوانب السياسية والامنية وحتى العلاقات الاقليمية.**
    * **امكانية العراق في الاقتراض عبر صندوق الاستثمار الصيني المختص بانشاء البنى التحتية في بلدان المبادرة، او بصورة ادق ما هو انعكاس الاقتراض على الاوضاع الاقتصادية للبلاد.**

    **هدف البحث : يهدف البحث الى الاجابة عن التساؤلات الاتية :**

    * **هل ان اوضاع العراق الداخلية والاقليمية المتردية ستتفاعل مع المبادرة طردياً ام عكسياً في حال دخول العراق رسميا فيها.**
    * **هل ستعمل المبادرة على انهاء الاحادية الاقتصادية بالاعتماد على موارد الريع ام انها سترهن الاوضاع الاقتصادية للبلاد بيد القوى الدولية الكبرى "الصين مثلاً".**
    * **وفي حال كانت النتائج تدلل على اثر المبادرة السلبي على الاوضاع السيادية في البلاد، فهل يعني الخيار المثالي للبلاد بعزل اوضاعه عن اي صيغ تعاون او تفاعل مع المبادرة، خصوصا وان هناك ثلاث دول مجاورة تشكل خطوط رئيسية للمبادرة.**

    **حدود البحث : وبقصد الوصول الى اجابات للاسئلة الواردة في اعلاه، فسيتم تناول الموضوع من خلال التركيز على الاوضاع الداخلية للبلاد، مع الوضع الاقليمي للدول المجاورة لها، ومصلحة الصين من طرح المبادرة في المنطقة، ولذلك لن يصار الى التفصيل الجغرافي في مبادرة الحزام والطريق على مستوى الدول المجاورة للبلاد، بمعنى نوع تلك الخطوط وكميات النقل، كون انه لا توجد للعراق ادوراً اساسية في التجارة الدولية.**

    **فرضية البحث : يفترض البحث بان العراق لن يكون شريك في مبادرة الحزام والطريق على المدى المنظور ، كما ان البحث يفترض بان الصين غير مستعدة لادخال العراق في صميم المبادرة. بسبب الاوضاع الداخلية للعراق منها القانونية والامنية والاقتصادية والسياسية، ولذلك لن تجازف الصين في استثمارات في البنى التحتية تتعلق بمبادرة الحزام والطريق في العراق. ومن جهة اخرى يفترض البحث بان ليس من مصلحة العراق الابقاء على خيار العزلة عن المبادرة، التي ستترتب عليها بالافق المنظور التهميش الاقليمي للبلاد كفاعل على مستوى الدول المجاورة، مع الاخذ بنظر الاعتبار بحصول تغيرات جوهرية في النظام الدولي مستقبلاً، والذي يمكن ان تنتفع منه الدول المجاورة للعراق على حساب اوضاعه.**

    **منهج البحث : للوصول الى هدف البحث فانه سيصار الى استخدام خليط من المناهج التي يراد منها الايفاء بمتطلبات البحث منها المنهج الوصفي التحليلي ، فضلا عن المنهج الاستقرائي.**

    **اولاً: موقع العراق من مبادرة الحزام والطريق :**

    **تعد منطقة الشرق الأوسط التي تضم إيران وتركيا والعراق وشبه الجزيرة العربية إلى مصر، جسراً طبيعياً بين قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا، مما يؤهل هذه المنطقة للاستفادة من حركة التجارة والنقل الدولية، ودلالة ذلك تكمن في الاستفادة من مبادرة الحزام والطريق، كون ان هذه المنطقة تجعل تكلفة النقل في العالم اقل نسبياً. والمشكلة الاساسية في هذه المنطقة هو ان بلدانها غير مرتبطة ببعضها البعض من خلال شبكات النقل البري او السككي او حتى من خلال المياه، مما يحرم مناطق شاسعة من هذه الدول من فرص الاستفادة من التنمية والاستثمار في الموارد البشرية والطبيعية بالطريقة الصحيحة. ومنذ ان أعلنت الصين عن تبني مشروع طريق الحرير الجديد قامت إيران في عام 1996 ببناء شبكة وطنية من خطوط السكك الحديدية وخطوط أنابيب الغاز داخل البلاد، وكانت هذه الشبكة ذات رؤية إستراتيجية تجعل من ايران ميناء الدول الرئيسي لآسيا الوسطى للوصول إلى الموانئ الدولية على الخليج مثل ميناء بندر عباس. كما أصبحت إيران الممر الرئيسي بين الصين وأوروبا بعد أن نجحت في ربط شبكة السكك الحديدية مع الخطوط الحديدية في تركيا عام 1998. اذ استفادت تركيا من الظروف الاقليمية انذاك وحققت بيئة مناسبة للنمو، عبر ربط جمهوريات اسيا الوسطى وروسيا وايران من جهة الشرق ومن ثم بالمنطقة العربية جنوباً بأوربا شمالاً، واتفقت الدولتان؛ تركيا وايران على بناء ممر يربط بين منطقة شمال القارة الاسيوية الى الجنوب، اي من روسيا وشمال أوروبا، ومن ثم عبر القوقاز وأذربيجان وأرمينيا إلى الهند وجنوب آسيا ، حيث تعمل ايران على تطوير ميناء "تشابهار" في بحر العرب بالقرب من الحدود مع باكستان. وقد شجعت الظروف السائدة انذاك من تحقيق هذا الترابط الحيوي منها انهيار الاتحاد السوفيتي والتقارب الايراني التركي الخليجي نتيجة للعزلة الدولية التي كانت مفروضة على العراق، والظروف الدولية التي كانت مشجعة على الاندماج الاقتصادي والتكامل التنموي، لذلك مهدت تلك الدول من أراضيها من أن تكون جسرا إلى البلدان والمناطق المجاورة في الشرق والغرب والشمال وشبه القارة الهندية. ومن المؤسف أن العراق ونتيجة للعقوبات الدولية لم يتخذ أي خطوات ملموسة في التكامل الشبكي لهذه الخطوط ومنذ عقد التسعينات من القرن الماضي.**

    **ومع اعلان الصين في عام 2013 عن المبادرة\*، وتوضيح الخارطة التي تنتشر عليها هذه الشبكة، نلاحظ بان العراق ليس جزءا من المبادرة من الناحية الجغرافية او الفعلية. وبالرغم من ان العراق لديه امكانية الدخول المباشر الى المبادرة من خلال الانضمام لها، ومن ثم الانضمام الى بنك الاستثمار الصيني للحصول على القروض، اذا ما علمنا ان هذا البنك انشأ لخلق راسمال لتمويل المبادرة في دول العالم، برأسمال مخطط يصل الى 6 تريليون دولار، وهو المبلغ الاولي للشروع بتحقيق الخطوة الاولى من المبادرة، والتي تشمل اكثر من 65 دولة قابلة الى الزيادة، منتشرة في اسيا وافريقيا واوربا. واقليمياً، البلدان الثلاث الكبيرة المحيطة بالعراق ، وهي كل: تركيا وإيران والسعودية، تعد من الدول المشاركة في المبادرة، ولتحقيق اقصى فائدة للعراق بغرض سهولة الوصول الى اسيا النامية، فانه بالإمكان تحقيق ذلك عبر ربط الطرق المحلية لإيران، والتي أصبحت مفتاحاً للجسر الأوروبي ـ الآسيوي . اذ ترتبط سكك الحديد الداخلية في ايران بين مدينة "مشهد" في الشمال الشرقي من إيران و "سرخس" في تركمانستان ، ويربط خط آخر من "السرخس" إلى "تاجان" في تركمانستان ؛ حيث تمتد شبكة واسعة تمتد عبر جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق في الشمال وإلى الصين في الشرق ، وهو خط الربط الفعلي بين الصين وآسيا ومن ثم بأوروبا؛ ونفس الخط الذي يمتد من العاصمة "طهران"، يتجه إلى الشرق نحو تركيا ؛ حيث تقوم كل من إيران - تركيا بتحديث الخط الذي يربط بين "تبريز" و "وان" في جنوب شرق الأناضول، ومن هناك إلى أنقرة واسطنبول ومن ثم الى أوروبا. أما بالنسبة للجانب الجنوبي الشرقي ؛ فقد تم الانتهاء من العمل في إيران لبناء خط للسكك الحديدية يربط بين الشبكة الإيرانية (آسيا الوسطى وأوروبا عبر إيران) ، وباكستان ، ويمتد خط "كرمان" إلى "زاهدان" في الحدود الجنوبية الشرقية مع باكستان. وعندما يكتمل هذا الخط ، ستربط إيران قارة أوروبا بشبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا. وفي حال نجاح العراق في ربط سككه المحلية بالسكك الايرانية، فانه وبحكم الموقع الجغرافي للعراق في ان يكون البوابة البرية للمنطقة العربية، خاصة اذا علمنا بان الاعمال تجري في إيران منذ فترة زمنية لإنشاء خط حديد جديد من طهران إلى مدينة "باشتيرن" في محافظة "كرمانشاه" غرب إيران، ومن هناك سيستمر الخط إلى مدينة "خسروي" على الحدود مع العراق. في الوقت نفسه يوجد في العراق الآن خط سكة حديد يمتد من بغداد إلى الحدود الإيرانية القريبة من مدينة "خانقين" التي تقع على بعد 200 كم شمال شرق بغداد. وهو امر يمكن ان يمهد للتعاون الاقتصادي بين ايران والعراق عبر ترابط البنى التحتية وطرق النقل،... ورغم أن الهدف المعلن في طهران لبناء خط "خسروي" هو ربط العاصمة بمدن "حاميدان" و" باشتران"، اللاتي يمثلن مناطق صناعية نامية، بالإضافة إلى ربط المنطقة في المقاطعة الشرقية بالقرب من الحدود العراقية الغنية بالنفط والغاز، باعتبارها عماد صناعة الطاقة الإيرانية الناشئة في المناطق الحدودية. وسيمهد هذا المشروع الى ربط شرق ووسط آسيا عبر العراق والدول العربية.. والذي اذا ما تم تحقيق جدواه الاقتصادية في بناء سكة حديد، فانه سيمكن القطارات السريعة التي تنطلق من العراق ان تصل الى الصين في غضون يومين.**

    **وبفعل ما تشكله المنطقة من مصدر مهم للطاقة، فأن الصين تبدي مرونة كبيرة في تعاملاتها الاقتصادية مع منطقة الشرق الاوسط على النقيض من القوى الاقتصادية الصاعدة التي عادة ما تلجا الى المعايير الدولية في نشاطاتها الاقتصادية، ووقعت الصين اتفاقات تعاون تجاري مع معظم دول الشرق الأوسط التي تحكم من قبل انظمة متناقضة وحتى متعادية فيما بينها على مستوى الرقعة الجغرافية للشرق الاوسط، وهذه الاتفاقات كانت تصب على لبناء منصات وبؤر تجارية ذات منفعة متبادلة ، وشجعت على بناء آليات ، مثل المنتدى الاقتصادي للتجارة العربية-الصينية، ومنطقة التجارة الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي التي تجري مفاوضات بشأنها في مراحلها الاخيرة. وقد استفادت الاطراف المتعاونة من التجارة الثنائية في تحقيق تعاون استراتيجي ملموس ، حيث أعطت الصين اهمية لامنها من عنصر الطاقة وقدمت منتجات صناعية إلى دول الخليج تعتمد بشدة عليها. وشملت تلك العلاقات مشاركة الصين في الاستثمارات، وبناء الإدارة المالية للاستثمارات في الشرق الأوسط، وتوسيع التعاون الحكومي في مجال البترودولار ، وتاسيس صندوق الثروة السيادية ، والتمويل الإسلامي .... كما انشأت مراكز تداول عملة الصين "الرنمينبي" ، وتيسير الاستثمار في تداول العملات ، مما كان له تأثير إيجابي على هيكل الإدارة المالية في الشرق الأوسط.**

    **وبالرغم من ان العراق يشكل مصدرا مهما للطاقة لدى الصين، فقد رحب رسمياً باهمية المبادرة على اوضاعه الاقتصادية، واشار رئيس الوزراء العراقي "حيدر العبادي" في 23 كانون الاول 2015 بان "مبادرة الحزام والطريق مشروع سيجلب الفرص الكبيرة للتعاون بين العراق والصين، كما ان العراق سيعمل على وضع استراتيجية لتعزيز الشراكة الثنائية بين البلدين"، ودفع ذلك رئيس الوزراء الى توقيع خمس اتفاقيات ومذكرات للتعاون الاقتصادي، والتكنولوجي، والعسكري، والدبلوماسي، والنفطي، والطاقة مع الصين. الا انه يبدو ونتيجة للظروف المتراكمة التي مر بها العراق وللعقود الماضية، فان مقدار التشابك الاقتصادي وسهولة التعامل المالي ووضوح القوانين والاجراءات، ستلعب الدور الاكبر في تحديد الفاعلين دون الاطار الرسمي للمبادرة، ولذا لا غرابة ان نجد ان اكبر الاستثمارات الصينية في العراق تنحصر في قطاع الطاقة، وان عدت الصين أكبر لاعب أجنبي في حقول النفط العراقية. والحكومة تعمل في السعي المتواصل في تعميق العلاقات مع الصين في جميع الجوانب، وخاصة في مجال الاستثمار وإعادة اعمار البنية التحتية.. كونها تدرك ان الانخراط في مشاريع ثنائية في مجال البنية التحتية ستعزز فرص الاستفادة مستقبلا من مبادرة الحزام والطريق دون ان يكون العراق جزءاً رسميا او طرفاً في المبادرة، كون ان الصينيون انفسهم وضعوا جانب المرونة للبلدان التي ليست شريكة في المبادرة واعتبروها بلدان تمثل "امتداد طبيعي" للمبادرة. وان عبارة "الامتداد الطبيعي" تضعنا امام تأولايات عده لها، فالموقع الجغرافي للعراق يمثل فرصة للصين، الا ان اهماله او تحاشي اختراق العراق من خلال المبادرة ناتج بالأساس من عدد من الاعتبارات ابرزها الحرب المفتوحة على الارهاب على الاراضي العراقية، وعدم الاستقرار الامني، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي، وتشتت السلطة والادارة للبلاد كما يعد انتشار الفساد الاداري، وجهل العراق بالمعايير العالمية للنقل وتهالك البنى التحتية بفعل الحروب التي خاضها، والعقوبات الدولية التي عطلت من فرص التكامل الاقليمي خلال اكثر من عقد .**

    **ثانياً: التمويل الدولي للمبادرة وفرص العراق في الاستفادة منه :**

    **وفقا للوثائق الرسمية التي نشرتها الحكومة الصينية ، فان القواعد المحكمة التي وضعت لتمويل مشاريع المبادرة في ارجاء العالم لن يتم التعامل معها من خلال الحكومة الصينية، بمعنى ان الصين لن تقوم باقراض دول العالم التي تحتاج الى تمويل المشاريع المتعلقة بالمبادرة. وبدلا من ذلك ، فإن العملية تم اناطتها الى بعض المؤسسات المالية الدولية فضلا عن انشاء المصارف المتعلقة بتمويل راسمال المبادرة، ومن اهم تلك المؤسسات المالية هو البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) ، وصندوق طريق الحرير الجديد، ومبادرة بنك التنمية الجديد بين دول بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا). و من المتوقع أن تحصل المبادرة على ما لا يقل عن 140 مليار دولار. واذا ما تحقق ذلك، فمن الممكن ان تؤدي تلك الاموال الى منافع تجارية للصين، فقد ذكر الرئيس الصيني "شي جين بينغ " في أن الاستثمار المقدم من هذه المؤسسات في المساعدة في تمويل المبادرة يمكن أن يؤدي إلى تحقيق تجارة سنوية تبلغ 2.5 تريليون دولار بين الصين وشركائها. وبالرغم من ان الصين تحاول ان لا تضفي على قضايا التمويل طابع المساعدة او منح الديون، الا انه يبدوا ان هذه المؤسسات المالية المستحدثة لخدمة المبادرة ستعمل في المقام الاول تحت تاثير النفوذ الصيني، وبالتالي سيمهد ذلك للعالم مستقبلا بان يكون النظام المالي العالمي متجاذب بين عالمين اقتصاديين هما النظام الراسمالي الغربي الذي تمثله المؤسسات المالية الدولية الحالية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي، التي هي في المقام الأول تحت تأثير الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى، ويقابل هذا النظام، تنظيم مالي اقتصادي يضم دول شرق اسيا، وهو نظام يخلط بين النظام الاقتصادي الراسمالي والاشتراكي ذي صفة مركزية في التمويل، ويخضع في معاييره الى قرارات سياسية وسيادية، متمثلا بالنظام الاقتصادي الصيني. واستقراءاً بتلك المعطيات، سعت الصين ومنذ الازمة الاقتصادية العالمية الى انشاء بنك الاستثمار الاسيوي في البنية التحتية، وكانت جهود التأسيس تلك منصبة بأثر الضغط الامريكي على الصين في معالجة الازمة الاقتصادية من خلال الصندوق السيادي الصيني. وهو امر يعني الحد من النفوذ الاقتصادي للصين وادخالها في دوامة الازمة المالية. وبعد ذلك في أواخر عام 2015، حاولت إدارة أوباما بممارسة الاقناع والضغط على دول المبادرة بعدم الانضمام إلى بنك الاستثمار الاسيوي في البنية التحتية. لان وجهة النظر الامريكية ترى في هذا البنك وسيلة لتقويض الدور القيادي للولايات المتحدة في التمويل العالمي. ونتيجة لذلك ، فإن الولايات المتحدة واليابان، رفضتا دعوة الصين للانضمام إلى هذا البنك، بالرغم من أن بكين اوضحت بانها لن تملي الجانب السياسي في عمله، الا ان الصين والى وقتنا الحاضر تعد المساهم الاكبر في هذا البنك، براسمال تبلغ نسبته 30.34% من الاصول المالية، وهو ما يعني ان ذلك سيؤدي مستقبلاً الى ازدهار المصالح الصينية في تصميم هيكل الإقراض الدولي. خاصة وان البنك يمول أكثر من 900 مشروع في 60 بلداً بتكلفة تبلغ حوالي 850 مليار دولار ، الا انه وفي اواخر العام 2014 تم تخصيص مبلغ 40 مليار دولار لإغراض صندوق طريق الحرير الجديد، لبدء تمويل مشروعات المبادرة التي تجاوزت تكلفتها الإجمالية الـ 1 تريليون دولار الى وقتنا الحاضر. وعلى مدار السنوات الماضية ومنذ طرح المبادرة تستثمر الصين باجمالي مبلغ قدره 120- 130 مليار دولار في الدول المشاركة بالمبادرة وخصوصا دول اسيا الوسطى وباكستان.**

    **الحقيقة التي تؤشر هنا، هو ان دور الصين كجهة مانحة للمساعدات يتوسع عالمياً، وبشكل متزايد، فالى جانب القروض والاستثمار الاجنبي المباشر، تقدم الصين موارد ومنح للمجتمعات منخفضة الدخل من خلال اليات متعدد الاطراف كان تكون من خلال البنك الدولي او صندوق النقد الدولي، حتى انها بدت اكثر مرونة في منح القروض الدولية عبر المؤسسات الدولية للتنمية، الامر الذي جعلها اكبر المانحين الدوليين في عام 2016، ولكن من ناحية اخرى، فان المنطق الذي تعتمده الصين في منح القروض، باعتبارها دولة دائنة الى العالم، ان يقفز من تصنيفها من جدولة البلدان النامية، الا انها ترفض على الدوام اي تغيير في تصنيفها الاقتصادي باتجاه الدول المتقدمة، او حتى من المجتمعات الفقيرة، والذي يمكن ان يفسر على انه جزءا من استراتيجية اوسع نطاقا، تحافظ من خلالها على الشراكة مع البلدان النامية والفقيرة عبر الاقتراض المباشر او المساعدات الخارجية، والتي بالعادة لا تكون بصورة مباشرة. وانما من خلال وساطة المنظمات الاقتصادية الدولية .**

    **ثالثاً: دافعية المبادرة في تعميق المصالح الصينية في العراق :**

    **بعد الاطاحة بنظام صدام حسين في عام 2003 ، خشيت بكين من أن استراتيجية واشنطن في "الشرق الأوسط الكبير" تشمل تطويق الصين وخلق نموذج للإطاحة بالأنظمة غير الديمقراطية. وكرد فعل على ذلك ، زادت بكين علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع دول المنطقة، وحتى تلك التي لديها مشاكل مع الولايات المتحدة والدول الغربية. واخذت مكونات الاستراتيجية الصينية ترتكز على مناطق "البحار الأربعة" وهي: البحر المتوسط- بحر قزوين – البحر الاسود- البحر الاحمر، عبر التركيز على البنية التحتية والطاقة والنقل. وقبل ذلك، وفي وقت مبكر من عام 1993 ، شجعت الحكومة الصينية ومن خلال استراتيجية "الخروج"\*، شركات الطاقة الرئيسية الثلاث - المؤسسة الصينية الوطنية للبترول ، ومجموعة سينوبك ، والمؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري - على السفر إلى الخارج وتأمين إمدادات النفط و الغاز من خلال الاستثمار ، والتنقيب ، والحفر ، وبناء المصافي وخطوط الأنابيب. وفي ذروة العقوبات الدولية المفروضة على العراق استثمرت الشركات الصينية المملوكة للدولة في حقل "الاحدب" عام 1997 لاستخراج النفط في محافظة واسط، ولا زالت الصين الى وقتنا الحاضر تطالب بتجديد العقد لغرض العمل مرة اخرى.**

    **غنى العراق بمصادر الطاقة واهمها النفط، دفع الصين إلى التفكير في العمل والاستثمار في العراق والحصول على موطئ قدم، لأنها بحاجة إلى طاقة كبيرة. بسبب النقص الذي تعانيه في هذا الصدد. ووفقاً للتوقعات ، فإن الصين ستكون أول دولة مستهلكة للطاقة في عام 2020. وبحلول عام 2025 من المتوقع أن يكون استهلاكها النفطي حوالي 15 مليون برميل يومياً من النفط ، بينما تستهلك اليوم 6.5 مليون برميل يومياً ، منها 4 ملايين برميل من النفط تستخرج من داخل الصين، في حين تستورد من خارج البلاد 2.5 مليون برميل في اليوم ، مع العلم أنها تستهلك 65 % من حاجتها للطاقة من الفحم، و 30 % من النفط والغاز ، في حين ان الطاقة النووية توفر 5 % من مجموع استهلاك الطاقة لديها. لذلك، يلاحظ ان الشراكة المزدهرة بين العراق والصين ترتكز على زيادة هائلة في تجارة النفط. اذ ارتفعت صادرات النفط العراقي إلى الصين من العدم في عام 2007 إلى 270 مليون برميل سنويًا بحلول عام 2017 ، لياتي العراق في المرتبة الثانية بعد السعودية في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لاستيرادات الصين من النفط، لتمثل صادرات العراق نحو 8.8 % من إجمالي واردات النفط الصينية.**

    **ومن ناحية الاسهام في تطوير القطاع النفطي الوطني ، فقد اصبح للصين دورا متنامياً في هذا القطاع، ويتضح ذلك مؤخراً وبالتحديد في كانون الثاني 2018، عندما كشف العراق عن نيته بناء مصفاة نفط في ميناء الفاو على الخليج مع شركتين صينيتين. وقد عينت وزارة النفط العراقية هذه الشركات على أنها "Power China" و "Nerco Chinese". وستكون طاقة الانتاج لهذا المصفاة 300 ألف برميل في اليوم. كما ان شركة " لشينهوا أويل" ومقرها الصين فازت بعقد تطوير حقل شرق بغداد. ويبدو ان هناك تركيز صيني على الاستثمار المباشر في أصول البنية التحتية المرتبطة بصناعة النفط في العراق ، والتي برزت كشريك تصدير متزايد الأهمية كما اوضحنا. حتى عدت أكبر مستثمر للنفط والغاز، كونها وقعت على تطوير حقول نفطية بصيغ بعيدة الأجل مثل حقول: الرميلة وحلفايا وميسان. وقد ادى التشابك في القطاع النفطي بين البلدين، الى تعزيز انماط التجارة القائمة بينهما، اذ ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال السنتين الاخيرتين من 18 مليار دولار في عام 2016 ، الى 22 مليار دولار في عام 2017. واذا ما عدنا الى عشر سنوات الى الوراء وبالتحديد في عام 2008 فاننا نجد بان التبادل التجاري كان يقدر بـ 2.6 مليار دولار، وهو يعني اذا ما قارنا حجم التبادل التجاري بين البلدين للسنوات العشر الاخيرة نجد انه قد ارتفع الى اكثر من ثمانية اضعاف، وهو اعلى وتيرة لتطور التبادل التجاري في العالم ، فقد اصبحت الصين ومنذ العام 2013 اكبر شريك تجاري مع العراق، على الرغم من ان الميزان التجاري بين البلدين لصالح الصين ويسجل عجزاً حاداً تجاه الميزان التجاري للعراق، اذ تشكل معظم الصادرات العراقية هي النفط والغاز، والتي تبلغ نسبتها 99% من مجمل الصادرات العراقية للصين، في حين يستورد العراق بدوره الالات الصناعية والكهربائية والسلع الاستهلاكية الاخرى.**

    **وبعد النجاحات الامنية للعراق من خلال طرد تنظيم داعش الارهابي، ودعوة الحكومة العرقية الى اعادة اعمار المناطق المحررة، فقد استجابت الصين بسرعة في مؤتمر الدول المانحة في الكويت، واطلقت مجموعة من الالتزامات بإعادة بناء العراق . ولكنها بنفس الوقت لم تبدي اي تعهدات بتقديم المساعدة المالية ، على الرغم من الرئيس الصيني "شي جين بينغ" ذكر بان الحكومة الصينية قررت تقديم 80 مليون يوان صيني من المساعدات المادية الجديدة إلى الحكومة العراقية من أجل المشاركة في إعادة الإعمار. وعرضت الصين التوقيع على اتفاقية إعادة الإعمار مع الحكومة العراقية. عبر استراتيجية تقوم على نحو اتمام المشروعات السريعة، فالصين لديها المصلحة في المشاركة بنشاط في إعادة بناء العراق واستخدام رأس المال الصيني فيه، كون ان الصين لديها احتياطات مالية كبيرة. وقد سبق وان قعت الحكومة العراقية خمس اتفاقيات ومذكرات للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري والدبلوماسي وفي مجال النفط والطاقة مع نظيرتها الصينية في نهاية عام 2015. وكانت تلك الاتفاقات تتركز على الاتي:**

    1. **التفاهم الأولي حول مشاركة العراق في بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير "الطريق البري الرابط بين الصين وباكستان وايران" والطريق البحري .**
    2. **التعاون الاقتصادي والتكنولوجي الثنائي .**
    3. **اتفاق حول التعاون في مجال الطاقة.**
    4. **التعاون العسكري بين البلدين.**
    5. **اتفاق بشأن الإعفاء المتبادل من التأشيرة لدخول جوازات السفر الدبلوماسية.**

    **ومن الناحية الفعلية فان العراق ليس بمقدوره من فنياً الاستفادة من المبادرة، كون ان الصين نفسها تجد في ان العراق يعاني من مشاكل امنية وسياسية، فضلا عن عدم وجود قانون واضح للنفط والغاز، او قوانين تتعلق بالاستثمار وعدم وجود بيئة استثمارية متماسكة خارج قطاعي النفط والغاز. ولذلك تستمر الصين في الاعتماد على الممولين الكبار الاقليميين في مجال الطاقة كالسعودية والخليج وايران. وبالرغم من حاجة الصين الى الغاز مستقبلا ، ووجود احتياطي كبير منه في العراق، فلن يتوقع ايضا ان تستفيد الصين في الوقت الحاضر منه، ولكن من المرجح ان يكون العراق احد المصدرين الاقليميين للغاز بعد عام 2020، وهو ربما سيدفع الى قيام الصين باستيراد الغاز العراقي والذي يعني من الناحية الفنية ضرورة اشراك العراق في انبوب الغاز ضمن مبادرة الحزام والطريق والذي يمر من مصر والعراق عن طريق سوريا ولبنان. وفي الوقت نفسه يتم ربطه مع اذربيجان وروسيا عبر خط انابيب " باكو".**

    **وبعد ازمة انهيار اسعار النفط في 2014، سعت الحكومة العراقية إلى إيجاد مخرج للأزمات الخانقة في العراق في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية من خلال توقيع اتفاقيات سريعة وطويلة الاجل لتفادي انخفاض أسعار النفط ، كونه المصدر الرئيسي للموارد المالية في العراق. وحاولت الحكومة رسميا إلى الاستفادة من انضمام العراق إلى طريق الحرير في تطوير مجالات التعاون في العديد من القطاعات ، وخاصة التنسيق والتعاون في مجال الطاقة مع الصين. ولكنه وبالرغم من تراجع أسعار النفط ، فإن كمية النفط العراقي المصدّر إلى الصين قد ارتفعت بالرغم من انخفاض العوائد المالية مقارنة بالاعوام السابقة. وهو ما يجذب الانتباه الى متانة العلاقات التجارية بين البلدين نسبيا وفقا لحجم الصادرات والواردات ، ودلالة على ان العلاقات الاقتصادية والتجارية السليمة بين البلدين. والتي يمكن من خلالها المحافظة على نمو الناتج المحلي الاجمالي للعراق.**

    **يضاف الى تلك العوامل الاقتصادية، ان البيئة الانثروبولوجية في العراق تشجع على جذب راس المال الصيني، فهناك مشتركات سلوكية تميل الى المركزية في اتخاذ القرار، كما ان الصين تجد ان لديها ارثاً مشتركاً مع العراق في الجوانب الحضارية والثقافية، فهم يعتبرون العراق أحد الدول الأربع التي تشترك معها في الحضارة في العالم وهذه الدول هي: العراق، والصين ، ومصر ، والهند.**

    **رابعاً : تدعيم التنمية في البنى التحتية للبلاد والاتصال الاقليمي والدولي :**

    **تسمح استمرارية الصادرات النفطية الى الصين بامكانية التنبؤ بنمو الناتج المحلي الاجمالي للعراق، كون ان الاقتصاد العراقي يتسم بأحادية الجانب باعتماده على ايرادات الريع. وهذا الوضع الاقتصادي للبلاد المتمثل بغياب رؤية للتنمية على الصعيد الوطني، يمثل ميزة للدول التي تتعامل مع العراق بالعموم، وللصين بالخصوص، كونها (اي الصين) تعاني من الانتاجية الفائضة والحاجة الى تصريف ذلك دولياً، باعتبار ان السوق العراقي يمثل مستوعب كبير للمنتجات الصينية. وهذا لا يعني عدم امكانية الاستفادة في الافق البعيد من الشركات الصينية في احياء او انشاء البنى التحتية او الاستثمار المباشر في المشاريع الانتاجية. فالعلاقة الاقتصادية المتميزة تمنح المفاوض العراقي موقفا متميزاً بين المشترين الدوليين للنفط العراقي. ويضاف الى هذه الميزة، قيام منظمة "الاوبك" مؤخراً بتعديل تقديرات الاحتياطي النفطي للعراق الى 148 مليار برميل، اي بزيادة في التخمين الاحتياطي تقدر بـ 25% عن التقديرات السابقة، ويبدو ان ذلك قد تترجم من خلال قيام الشركات الصينية النفطية بالاستثمار في القطاع النفطي العراقي، منها مؤسسة البترول الصينية "CNPC" المملوكة للدولة ، والتي وقعت عقد لتطوير حقل "الاحدب" لمدة خمس وعشرون عاماً في عام 2009، وكذلك حقل نفط "حلفايا" في 2010، وشركة "سينبوك" الصينية التي استثمرت في حقل "الطاق" شمالي العراق، اذ بلغت حصتها من استثمار الحقل 45% من حجم الاستثمار الكلي للحقل. فضلا عن قيام الشركات الصينية بالاستثمار المباشر في عمليات تسويق النفط العراقي.**

    **وبالرغم من الاضرار التي نجمت من الحرب على داعش في 2014، والتي تمثلت في احد اوجهها بتردد الشركات العالمية في الاستثمار بالبيئة الوطنية، الا ان شركة "CNPC" لم تخفي في عام 2017 اهتمامها في الاستثمار ببناء مصفى "بيجي" ، وكذلك في تطوير حقول مجنون النفطية، وبنفس الوقت توصلت الحكومة العراقية الى اتفاق مع شركة "تشن هوا" الصينية لتطوير حقول النفط في الجزء الجنوبي الشرقي من حقول تقع في شرق بغداد، علاوة على ذلك، بناء مصفاة للنفط في ميناء الفاو وفي الناصرية والانبار. مع ملاحظة ان الشركات الصينية المملوكة للدولة هي أكبر مستثمر للنفط في العراق ، خاصة في مشاريع تحديث و تطوير البنية التحتية النفطية العراقية.**

    **ولكن لا بد من ان يؤخذ بنظر الاعتبار ان موضوعة الاستثمار لا تقتصر على البنى التحتية للقطاع النفطي، فلابد للعراق من ان يفتح ابوابه على الاستثمار الاجنبي وزيادة القدرة التنافسية، خصوصا تلك التي تعمل على خلق فرص العمل، كون ان الامكانية التي ستخلقها المبادرة ستجعل من الشركات الصينية مندفعة نحو قطاع البنية التحتية وفي اعادة بناء الاقتصاد العراقي، فالصين عرضت منح مشروطة لمرحلة ما بعد داعش، وهو ما يفسر بالطموحات الجيوسياسية الاوسع لموقع العراق من خلال تعزيز الاتصال اللوجستي الاوسع. كما ان العراق يعاني من ازمة هيكلية في تطوير سوق العمل، بسبب تراكم الاخطاء الناجمة عن السياسات الخاطئة للحكومات الوطنية. ومع ظهور تركيا، باعتبارها الأكثر أهمية في المنطقة، مع الشريك التجاري السوري، التي لها علاقة قوية مع ايران، بفعل كون ان الاخيرة هي الضامن لأمن سوريا، وبالتالي فان هذا الثلاثي يشكلان نواة للصين في الوصول الى البحار الاربع، وفي حال شمول العراق بذلك، فان المتغير الجغرافي في الوصول الى المنطقة الجغرافية سيكون لصالح الصين، ولذلك ادركت سوريا قبل احداث العنف التي تكتنفها حالياً، باهمية بناء سكك حديدية من موانئ البحر الابيض المتوسط الى جنوب العراق لغرض خلق تشابك مع المصالح الصينية في المنطقة، التي ترتبط فيما بعد بمنطقة اسيا الوسطى والشرق الاوسط واوربا. وتهدف سوريا على المدى الطويل أن تصبح دولة عبور بين مصر والعراق وإيران وأذربيجان. كما تريد سوريا بناء السكك الحديدية من البحر الأبيض المتوسط من ميناء "طرطوس" إلى ميناء أم قصر في جنوب العراق، مما قد يسمح بتنشيط التجارة البرية بين العراق وأوروبا. وهذا ما يعزز بشكل جيد لحيازة الصين للاستثمارات في قطاع الطاقة بالعراق باعتباره يؤسس لقضية "وجود" في العراق وعلى مستوى المصالح العالمية . لذلك تهتم بكين بشكل خاص في توسيع نطاق السكك الحديدية على المستوى القاري ، وتحت رعاية منظمة "شانغهاي" للتعاون الاقتصادي، وعملت على التفاوض مع سبعة عشر بلدا تقع على الخطوط الجغرافية للمصالح الاقتصادية الصينية، لغرض التوسع المحلي في التصدير والاستيراد، وايضا امكانية استخدام هذه الخطوط في الامداد اللوجستي للاغراض العسكرية والامنية ربما مستقبلاً، كون ان القطارات المخطط لها ان تسير على هذه الخطوط ستكون عالية السرعة والتي تصل الى 350 كم في الساعة. وهو امر يمكن من خلاله تفسير تغيير مسار خط سكة حديد قرغيزستان من أجل الاتصال مع أنظمة السكك الحديدية التركية والإيرانية، بهدف ان تكون الشبكة في النهاية تحمل الركاب من لندن إلى بكين ، ثم إلى سنغافورة ، والهند، أو الباكستان على وجه التحديد، وستكون هناك ثلاثة الطرق رئيسية معدة لهذا لغرض: واحدة تصل إلى جنوب شرق آسيا مثل سنغافورة ، والثانية من "أورومتشي" في مقاطعة "شينجيانغ" في الصين عبر آسيا الوسطى بهدف ان يربط هذا الخط مع المانيا ، والثالث من مقاطعة "هيلونغجيانغ" في شمال الصين إلى شرق وجنوب شرق أوروبا عبر روسيا. وبالرغم من ابرام صفقة بين الصين وايران بقيمة 2 مليار دولار لبناء خط للسكك الحديدية من طهران إلى مدينة "خسروي" على الحدود مع العراق ، بغرض ربط ايران بسوريا ولبنان، ولكن هذا الخط الحيوي لن يجدي نفعاً ان لم يكن العراق جزءاً منه، وبنفس الوقت، فان هذا الخط سيساعد دول آسيا الوسطى في الوصول الى ميناء "تشابهار" الإيراني ويعطي الصين حيوية الطريق البري لنقل البضائع إلى اوربا والشرق الاوسط . واستكمالا لهذا المشروع شرعت تركيا بتنفيذ نصب أنابيب عملاقة من الفولاذ في المياه قبالة اسطنبول كجزء من مشروع "مرمرة الطموح" لربط الجانب الأوروبي من المدينة مع الجانب الآسيوي عبر طريق الحرير الحديدي. وبهذه الصيغة وعند اكتمال الربط بسكك الحديد الايرانية فستكون القطارات قادرة على الذهاب من أوروبا إلى آسيا دون التوقف. وسيقدم بنفس الوقت، بديلا اسرع لقوارب العبارات، بأختصار وقت السفر لكل ثلاث ساعات إلى ساعة وخمس واربعون دقيقة. كما ستكون السكك الحديدية قادرة على حمل 75000 راكب في الساعة بين أوروبا وآسيا عندما يصل الارتباط إلى كامل طاقته. بالإضافة إلى ذلك ، تعمل تركيا على ربط السكك الحديدية مع جورجيا وأذربيجان التي سوف توفر دون انقطاع اتصال للقطارات من الصين إلى تركيا مرة واحدة. ويمر هذا المشروع عبر كازاخستان إلى الصين ومن خلال بحر "مرمرة" ومن ثم الى لندن.**

    **ان الطبيعة التي ستعمل بها هذه الخطوط، ستجعل من منطقة الشرق الاوسط طريق حيوي رابط بين القارة الاسيوية والاوربية وكذلك الافريقية، وهذا النمط المرسوم للخطوط سيعيد احياء المناطق ذات الاهتمام، مما سيؤهلها لان تكون مناطق نمو اقتصادي مستقبلاً، فضلا عن ذلك، سيرسم هذا الامر ملامح التغيرات الجيو سياسية والجيو اقتصادية في المنطقة، وباعتبار ان العراق جزء اساسي من المنطقة الا انه لم يلاحظ هناك اهتمام اقليمي كبير بالرقعة الجغرافية للبلاد، وهذا الامر ربما ناجم من الازمات الهيكلية، كما وانه لم يلحظ اي اهتمام من الجهات ذات العلاقة في البلاد بمدى اهمية وخطورة التغاضي عن هذا الربط الحيوي للمنطقة ، وعليه اذا ما اراد العراق اتخاذ خطوات تجاه تحسين اوضاع النقل وان يضمن العراق حصته من الربط السككي فانه لابد من اتخاذ خطوات نحو بناء الخطوط الاتية:**

    * **إجراء تحسين شامل للسكك الحديدية الممتدة من تركيا إلى العراق وإيران ومن هناك إلى آسيا.**
    * **العمل على بناء خط اسطنبول - الموصل - بغداد - البصرة - الكويت الظهران –المنامة- - الدوحة ، أبو ظبي - دبي - مسقط - صلالة - عدن ، المعروفة تاريخياً كجزء من خط برلين في بغداد.**
    * **احياء خط طهران -بغداد – دمشق - بيروت - طرابلس - صور - عمان الغربية - غزة الإسكندرية - المعروفة باسم "أورينت إكسبرس".**
    * **خط بغداد نجف ، الحائل - المدينة المنورة - جدة والمعروف تاريخياً بطريق "زبيدة" .**

    **وفي الحين الذي تشتد فيه العقوبات الامريكية على ايران مؤخراً ، فان السيناريوهات لتدعيم العلاقات العراقية – الايرانية في مجال النقل ربما ستتأثر بطبيعة رد الفعل الامريكي، كما ان التوجه الصيني نحو طهران ربما سيؤدي الى اهمال اهمية الموقع الجغرافي الذي تتمتع به، فالجزء الأكبر من علاقات الطاقة في الخليج تنحصر بين الصين من جهة وإيران والسعودية والعراق من جهة اخرى. ومع ذلك وفقا للمحلل "إيريكا داونز" الذي يرى بان "بكين ترى أن السعوديين شريك موثوق والعراق كأرض الفرص لشركة البترول الوطنية الصينية (CNPC)، وبنفس الوقت فانها ترى ان إيران مكانا "صعبا للقيام بألاعمال التجارية". وهو امر ربما يطرح مستقبلا في ان يظهر العراق كبديل محوري للطاقة في حال تعرض المصالح الصينية في ايران الى الخطر، فضلا عن امكانية جعله البديل البري لمبادرة الحزام والطريق.**

    **ولكن تجدر الاشارة الى مسالة مهمة، وهي ان الوضع الداخلي للعراق حالياً لا يسمح بالربط السككي على المستوى الاقليمي والدولي، خاصة في مثل هكذا مشروع استراتيجي، فبغض النظر عن الاوضاع الاقتصادية المتردية، فان جودة السكك الحديدية في العراق تعد اسوءها في المنطقة، فقد انخفض عدد القاطرات المستخدمة في النقل من 414 في 2012 الى 375 في عام 2017، اي انخفضت بنسبة 10% خلال خمس سنوات، بعد ان انخفضت بنسبة 60% للاعوام من 2004 الى 2010، فضلا عن التدهور الحضري وتدهور البنية التحتية المستمر. لذلك، يحتاج العراق قبل كل شيء الى استكشاف الخيارات من التماس الدعم الصيني للمساعدة في إعادة التأهيل وخصوصا في المراكز الاقتصادية الهامة، كأن يتم تحقيق اعلان البصرة عاصمة اقتصادية للعراق. وتحويلها الى مدينة عالمية تتمتع بمرونة في الاستثمار من خلال اجراءات لامركزية على غرار تجربة امارة "دبي". واذا ما تحققت هذه الاجراءات عبر ممارسات ملموسة فان الدول المتقدمة كبريطانيا ودول الاتحاد الاوربي هموما واليابان كذلك ستتعاون مع الصين لتوفير الهامش التكنولوجي اللازم لتنمية هذه المراكز الاقتصادية في العراق.**

    **خامساً : تمويل المشاريع وبرنامج إدارة الديون لدول المبادرة :**

    **القدرة المالية الكبيرة للصين، ناتجة عن كونها الدولة الاكثر نموا في العالم، مع ارتباط هذه القدرة على النمو بالأساس على استهلاكها لمصادر الطاقة، كما ان العراق يعتمد بنسبة 98% من ميزانيته السنوية على عائدات مبيعات النفط، وبالتالي فإن حاجة الطرفين لكليهما قابلة الى التفاعل الكبير. كما يتوق الموردون في الشرق الأوسط إلى توسيع حصصهم في السوق الصيني وفي آسيا ككل. كون ان الصين تمتلك الآن أكثر من 3.2 تريليون دولار من احتياطي العملات الأجنبية، وهي موارد يمكن استخدامها ليس فقط كمدفوعات لواردات النفط والغاز، ولكن للاستثمار في سوق الطاقة في الشرق الأوسط. كما تمتلك شركات الطاقة الصينية الخبرة للمشاركة في مشاريع تطوير الطاقة، علاوة على ان الصين أصبحت بيئة جاذبة للمستثمرين من القطاعين العام والخاص لدول المنطقة، وخاصة في قطاع البتروكيماويات. وهذا الامر مكنها من تطوير علاقات سياسية جيدة مع جميع دول الشرق الأوسط ، بما في ذلك إسرائيل وإيران، وخلق أساس استراتيجي سليم للتعاون في مجال الطاقة بين الصين والشرق الأوسط، ولذلك فان طرح المبادرة في هذا التوقيت سيعزز من التفاعل الدولي في الاستفادة مما ذكر في اعلاه.**

    **ولكن من جهة اخرى، فان فرص التفاعل تلك، ستتأثر حتما بالعقبات الجغرافية والسياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، ولذلك ارتأت الصين بان لا تكون عملية تمويل المبادرة مركزية ولا حتى بصيغة الاستثمار طويل الاجل. وفي المقابل فان اللجوء الى هذه الاجراءات، سيؤدي الى ان تفتقر مبادرة الحزام والطريق إلى التنسيق المركزي، فالعديد من عمليات انشاء الطرق والتخطيط ستنفذ من قبل الحكومات المحلية، أو من خلال التعاون الإقليمي، مما قد يخلق تلكوء وعقبات إذا لم تتعاون الدول مع بعضها البعض. علاوة على ذلك ، فإن التغيرات في المناخ السياسي في البلدان كل على حدة، ستخلق حواجز أمام استراتيجية الصين في المبادرة، اذا ما وضعنا بنظر الاعتبار ان جل الدول التي تمر بها طرق النقل لديها خلافات سياسية وحدودية "جغرافية" مع بعضا البعض. كما ان الصين تميل إلى الاعتماد على العلاقات الثنائية مع كل بلد للمساعدة في تأمين استثماراتها، ويمكن ان يوحي هذا النوع من الاستثمار في البنية التحتية عابرة الوطنية إلى المزيد من فرص التنمية . فبدلاً من الانضمام إلى إطار دولي قائم، مثل معاهدة ميثاق الطاقة، التي يمكن أن توفر اللجوء القانوني ضد نزاع الاستثمار، فإن الصين تفضل إنشاء معهد بقيادتها، مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. وبحكم ذلك، إذا ما تذبذب الإنتاج الفعلي في البلدان المضيفة، خصوصاً تلك التي تعتمد على ايرادات الريع وتكون اقتصاداتها احادية الجانب كالعراق مثلا، فضلاً عن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي. فإن جميع القروض المقدمة تأخذ هيكل مماثل في محاولة لعزل البنوك من المخاطر، بدعم القرض من النفط ويكون مضمون بالإيرادات المكتسبة من شحنات النفط أو الغاز الطبيعي لصالح شركات النفط والغاز الصينية. ومن ثم ربما سيؤثر ذلك على فرض سياسة التسعير على المبيعات (اي عدم فهرست الاسعار الى سوق الطلب على النفط ، وانما بأسعار مخفضة في بعض الأحيان). وبهذه الطريقة، يكون البنك قادر على سحب سداد القرض وكذلك الفائدة و الرسوم المرتبطة مباشرة، ويتحول عندها البنك الى اداة للسياسة الصينية. ومع ذلك، فان هذه المخاطر لا تنطبق حاليا على مبادرة الحزام والطريق، بل يلاحظ ان اطلاق الصين للمشاركة في الاستثمار بالمبادرة من خلال بنك الاستثمار الاسيوي، شجع المستثمرين الدوليين والبنوك ايضا في جذب ٦٠ راسمالي من أصحاب المصالح للمساهمة فيه، كما ان ١٦ من بين هؤلاء كانوا من مستثمري أوروبا. اذاً قدرة الجذب تلك، ناتجة بالاساس من القدرات الاقتصادية التي تمتلكها الصين وامتلاكها لصندوق سيادي، مع قدرة الصين على توجيه اجراءات البنك، وفرض اجراءات شبه مركزية في ادارة استثمارات بنك الاستثمار الاسيوي .**

    **كما يلاحظ، ان توجه الصين للاستثمار في العالم غالبا ما يكون مضمون بالموارد الطبيعية التي يمتلكها البلد المضيف، او من خلال مشروعات قادرة على توليد سداد الديون، وفي حال عدم القدرة على السداد فان اجراءات الصين في استرداد الديون غالبا ما تكون تعسفية. وهذه الحالة تجسدت في سيريلانكا حيث انشئت الصين ميناء "هامبنتوتا"، الذي بني كجزء من مبادرة الحزام والطريق ، ولان سيريلانكا فشلت في توليد الإيرادات المتوقعة، فقد اضطرت الحكومة الى تسليم ملكية الميناء للصين. كذلك حصل الشيء ذاته مع انغولا، ويتوقع ان ترتفع مثل هذه الحالات مستقبلاً . ولكن هذا لا يعني ان هناك تجاربا غير ناجحة في هذا المجال، فتقدم كل من أنغولا وموزمبيق وإيران دروسا إيجابية للاستثمار الصيني. اذ امتازت هذه التجارب بخلق منافع وميز نسبية، كتجربة أنغولا السريعة في إعادة الإعمار ، وخلق البيئة التنافسية في الاقتصاد الموزمبيقي ، فضلا عن المكانة الاقتصادية لإيران امام القوة العظمى. واذا ما سحبنا تلك النظرة الى العراق، فلا يتوقع ان تسير الامور وفق مبدأ التمييز بين النماذج الناجحة والفاشلة اعلاه. فهناك زج للشركات الصينية بمفهوم غير محدد لا يأخذ بنظر الاعتبار الجدوى الاقتصادية للمشاريع ومقدار المنافع المتحققة منها، ولا الافق الزمني للانجاز في إعادة الأعمار والتنمية، التي اذا ما اسيء التخطيط لها قد تؤدي في النهاية إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية في البلاد، خاصة وان سلوك الصين كدائن لا يخضع للشروط والضوابط والمعايير التي يعتمدها الدائنون الرئيسيون ومتعددي الأطراف في نادي باريس ولندن والبنك الدولي... فضلا عن ان الانهيار النفطي في عام 2014 ، كشف خطرًا سياديا لهذه القروض. على وجه الخصوص ، فقد تسبب انخفاض أسعار النفط في توتر صادرات النفط للمنتجين، مما زاد من خطر التأخر في سداد القروض. وبالرغم من ان الشركات الصينية أظهرت استعدادها لتكييف ترتيب قروضها ، لكن هذه الشركات كانت مستعدة لاستغلال الوضع عن طريق شراء المزيد من النفط باسعار اقل من السوق. كما ان هناك مسالة مهمة، وهي ان موقف الصين تجاه قضايا الطاقة متغير، ففي السابق كانت تعمل على تقديم الدعم للقروض ذات معدلات فائدة جيدة جدا لصالح المنتجين، الا ان هذه السياسة تغيرت ببطء بمرور الزمن، وهو ناتج من ان استراتيجيات البلد في التعامل الاقتصادي الدولي لم تعد كما في بداية الالفية الثالثة، فلدى الصين الحرية في اختيار المنتجين الدوليين لمصادر الطاقة. كما ان مخاوف التدهور البيئي وتغير المناخ العالمي يتصاعد بشكل متزايد في الوقت الحاضر، ما جعل الحكومة الصينية تدرك أن سمعتها باعتبارها فاعلة في التلوث البيئي الشديد يصبح امراً غير مستقر على نحو متزايد بالنسبة لاستثماراتها. ويتزامن ذلك، مع دفع العالم للتحرك بعيدا عن الوقود الأحفوري ونحو الطاقات المتجددة.**

    **واذا ما امتدت الاستثمارات الصينية في البنى التحتية للعراق، فان قضية التمويل في ظل العجز الاقتصادي والمديونية الكبيرة ستكون قضية مصيرية جداً، فلابد من الاخذ بنظر الاعتبار أن العراق من البلدان التي تعاني من مديونية كبيرة الى العالم، فيبلغ حجم الدين العام 110.5 مليار دولار لسنة 2016 اي ما يعادل 64.4% من الناتج المحلي الاجمالي للعراق لنفس السنة. كما تعاني البلاد من اضطرابات سياسية اثبت بانها السبب في تعثر الاوضاع الاقتصادية، كون ان الاقتصاد السياسي للعراق مرتهن بالعملية السياسية للبلاد، وغياب اي مأسسة اقتصادية يمكن من خلالها التنبؤ بافاق النمو، عدا عن كون الاقتصاد يرتهن نموه بالسعر العالمي لبرميل النفط. يقابل ذلك، الولوج العميق للشركات الصينية في قطاع النفط والاستثمار الكبير فيه. ناهيك عن ان شركات النفط العاملة في العراق تابعة الى السلطة المركزية للدولة في "بكين"، لذلك، عادة ما تراعي تلك الشركات عبر مشاريعها النفطية السياسة الخارجية الصينية، وتحظى باهتمام عميق من لدنهم. ما يجعلنا نجد بان صناع القرار الصينيون يخطون بحذر في علاقاتهم الاقتصادية مع العراق، تجنبا لاي اشكالات اقتصادية محتملة، خصوصا في موضوع الاستثمارات في البنية التحتية، او في القطاعات الاقتصادية الاخرى باستثناء قطاع النفط، الا انه تجدر الاشارة الى امر، وهو ان العراق غير قادرة على خلق التنوع الاقتصادي في ناتجه المحلي الاجمالي بمفرده، ولخلق القدرة على التنوع، فانه سيبقى مرتهن بدور الدافع او الداعم الخارجي "الدولي"، ولن يكون هناك مفر من الاستفادة من خلق التنويع عبر الاستثمارات الصينية، كما ويمكن النظر الى التقلبات العالمية في اسعار النفط على انها سلاح ذو حدين، فبالإمكان الاستفادة منها محليا كون ان معدلات النمو الاقتصادي للصين ستنخفض، ويقابلها انخفاض في الصناعات والتكنولوجيا المتاحة للتصدير، وهو ما يعني الالتفاف نحو القطاعات الاخرى خارج تصدير النفط. واحتمال الحصول على قروض التنمية المدعومة من النفط هو خيار قابل للتطبيق للعراق. ومع ذلك ، الا انه يبقى هذا الخيار يحمل في طياته مخاطر محتملة كبيرة قد تؤثر على سيادته مستقبلاً.**

    **سادساً: الشركات الصينية والانخراط في تنشيط السوق المحلية غير الامنة في العراق:**

    **تُتهم الشركات الصينية دولياً بالانخراط في ظروف عمل غير آمنة، أو ظروف عمل لا إنسانية، وبيّنت منظمة الشفافية الدولية في دراستها لعام 2013 حول الرشوة في مختلف أنحاء العالم، بأنّ الشركات الصينية هي ثاني أكثر الشركات عرضة للرشوة في عملياتها في الخارج بعد الشركات الروسية، وكان الفارق بينهما طفيفًا إلى حدّ يجعله ضمن هامش الخطأ، ويقترن ذلك مع وجود بيئة تنافسية تعمل بها تلك الشركات. وبالرغم من تمرير الصين تشريعًا يجعل الرشوة في الخارج جريمة يعاقب عليها القانون، لكن في المقابل لم يلحظ ذلك باتخاذ الصين لخطوات او اية تحقيقات بشأن الرشوة لدى الشركات العاملة خارج البلاد، كون أنّ اهتمام الحكومة في متابعة هذه المشكلة محدود للغاية. وهو امر اقلق عدد من الدول التي تنشط فيها الشركات الصينية، واتضح اكثر لدى الدول الافريقية، حيث استثمرت الشركات الصينية في عدد من بلدان تلك القارة، ووجدت اغلب الدراسات والتحليلات الدولية، ان هناك علاقة طردية في الدول التي تعمل بها الشركات الصينية، وبين ضعف المؤسسات الحكومية والفساد في الدول المستضيفة، مع التثبت من تجاوز الشركات الصينية على معايير التشغيل والجودة والسلامة البيئية، فعلى سبيل المثال تعاني موزنبيق من ضعف الإدارة والتمويل لعدد من الهيئات الادارية والتنظيمية، وفي ظل غياب التنظيم الحكومي، منها وزارة البيئة، وفي اطار عمل الشركات الصينية لمهامها في استخراج المعادن فيها، اتضح بان مساحات الغابات تتراجع ونسب التلوث ترتفع بفعل الانشطة غير السليمة لهذه الشركات، مما اضطر الى شن حملة على هذه الشركات من قبل الاعلام والصحافة ومنظمات المجتمع المدني في تلك الدولة، تكللت تلك الجهود الى فرض غرامات على عدد من الشركات الصينية، والقاء القبض على بعض المسئولين في موزنبيق، والذين ثبت تعاطيهم الرشاوى من قبل تلك الشركات.**

    **هذه الصورة تجعلنا نتشاءم في محاكاة التجربة ان طبقت على العراق، من خلال المخاطر التي تحملها على الوضع في البلاد الذي يعاني هو الآخر من ضعف الحكم بسبب الصراعات وضعف الاستقرار السياسي، وهو ما ينذر في حال تشبيك العراق في مبادرة الحزام والطريق او من خلال الدخول الشامل للشركات الصينية، بانتشار المظاهر السلبية لعمل الشركات في العراق. واذا ما اريد الاستفادة القصوى من انشطة تلك الشركات مقابل ضعف الرقابة الحكومية بفعل الفساد، فانه لابد من الاستفادة من أنشطة المنظمات الدولية لمراقبة وتمكين منظمات المجتمع المحلي، ولكن في حقيقة الامر، هذا لموضوع سيصطدم بعقبات اخرى حتماً، منها ضعف القانون وسيطرة العرف العشائري على مناطق التنقيب او انتاج النفط، والشركات الصينية تخشى من المجتمعات المحلية "العشائرية"، ففي ضل غياب انفاذ القانون وضعف سيطرة الحكومة، عادة ما تتولد بدائل في احلال السلطة، وهذه البدائل كأن تكون ميليشيات او عشائر تتبنى النهج المسلح، وتحاول ان تفرض سيطرتها على مناطق عمل تلك الشركات، وهو ما يزيد من عمق المشكلة، فضلا عن ان سياسة الصين في ادارة مصالحها الاقتصادية الخارجية تقوم على مبدأ اللا تعامل مع المجتمعات المحلية، ولا سلطة المعارضة، او الاحزاب خارج السلطة، وهو ما يختلف مع توجهات الشركات الامريكية والغربية التي تراعي عدد من المعايير في تعاملاتها منها حتى سياسية او محلية كان تكون قضية اللا مركزية في الادارة. وقد حصلت هناك حالات من الاصطدام بين الشركات الصينية والمجتمعات المحلية في العراق، ففي عام 2010 نفذ هجوم على شركة النفط الصينية "CNPC" العاملة في حقل الاحدب من قبل السلطات المحلية في محافظة واسط مما سبب توقف عملها، واثر هذا الامر على التزامات العراق تجاه تلك الشركة.**

    **ومن جهة اخرى، تلجأ الشركات الصينية الى التشغيل من خلال استيراد العمالة الصينية، مما يحرم المجتمعات المحلية من فرص الاستفادة من عمل هذه الشركات على اراضيها، وهو من العوامل الخطيرة التي قد ترفع من مستوى العنف في تلك المجتمعات المحلية والتمرد على السلطات الحكومية او المركزية، وربما تؤدي الى نتائج تخل بالتعاقدات البينية تتحملها السلطة المركزية في حال توقف عمل تلك الشركات. كما ان عدم الاتفاق على قانون النفط والغاز من قبل السلطة التشريعية والتنفيذية في بغداد، سيلقي بضلاله على جذب الاستثمارات الى مناطق دون اخرى، فنلاحظ مثلا وعند المقارنة في تفضيل شركات النفط الصينية للعمل في المناطق الادارية للعراق، نراها تتسابق في السنوات السابقة في التعاقد مع حكومة اقليم كردستان لتطوير المناطق الغنية بمصادر الطاقة في منطقة الاقليم. بينما هذا الاندفاع يتضاءل باتجاه المناطق الواقعة تحت سيطرة المركز، وهو ناتج من عقود الانتاج طويلة الاجل، والى ارتفاع نسبة حصص الشركات الصينية من المناطقة الخاضعة الى سلطة الاقليم والتي تصل الى 49% من قيمة الارباح.**

    **سابعاً : ادارة الصراعات المحلية وطبيعة الاستقرار السياسي في العراق:**

    **العراق كجزء من منطقة الشرق الأوسط التي تتركز فيها معظم القضايا الساخنة العالمية. يمر بحالة من الصراعات العرقية والدينية والطائفية التي ظلت في حالة اضطراب مستمر. وهذه الصراعات ناتجة في اغلبها من قبل الاطراف الدولية الكبيرة واللاعبين الاقليميين في المنطقة، ولذلك يرى البعض ان مشهد الاستمرارية في الصراع وافاقه المستقبلية يبقى مرتهن بنوعية التدخل الدولي، والاهداف التي يراد تحقيقها عبر التدخل. على اية حال، يبدوا ان الصين كدولة كبرى لها نفوذ اقتصادي في المنطقة لا تحمل ظاهرياً أية اجندات دينية او سياسية او تاريخية او استعمارية ، مما يجعلها المرشح المثالي لكسر الجمود في صراعات البلاد ولعب دور "الوسيط النزيه" المقبول من قبل كل التشكيلات المكونة سواء على مستوى الوطن، او على مستوى الشرق الاوسط ككل. وما تطلقه الصين من رؤية استراتيجية للتعامل الدولي ترتقي الى القبول من قبل الدول الطامحة الى النمو، فقد اقترحت استراتيجية تعاون شاملة تعرف باسم 1 + 2 + 3 . اذ يشير الرقم "واحد" إلى الحاجة لزيادة التعاون في مجال الطاقة، لتغطية مجموعة من القضايا التي تشمل إنتاج النفط والغاز الطبيعي، وضمان سلامة طرق نقل الطاقة ، وإقامة علاقة طموحة بين الصين وشركائها "العرب" على المدى الطويل. في حين يمثل الرقم "اثنان" جناحي تطوير البنية التحتية وتيسير التجارة والاستثمار. ويرتبط الرقم "ثلاثة" بالمجالات ذات التقنية المتقدمة التي بإمكان تصنيعها مثل الطاقة النووية، والأقمار الصناعية ، والطاقات الجديدة من أجل تطوير التعاون العلمي بين الصين والمنطقة. وهذا الامر ينسجم بالطبع مع اوضاع العراق، في السعي لإيجاد مخرج للأزمات الخانقة في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية، وتفاديا لدوامة الاحادية الاقتصادية المفرطة وارتفاع عدد السكان وارتفاع حجم المطالب الاجتماعية. وفي المقابل، فان مشاركة الصين في الإدارة الاقتصادية للعراق لها سماتها الخاصة في أهداف الحوكمة، والتي تختلف عن الشراكة الاقتصادية مع الدول الغربية ، ولهذا تواجه المشاريع الاقتصادية للصين في العالم انتقادات من الغرب وخاصة من الولايات المتحدة باعتبار ان الصين دولة متسرعة وحرة في العمل بالمنطقة. وهو ناتج بالاساس من إن بكين تلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية "السياسية والاجتماعية" بهدف تجنب التدخل المباشر في الصراعات أو الأزمات ، كما ان السياسة الصينية اتسمت بالعادة الى التهرب من المواقف الواضحة بشأن القضايا المثيرة للجدل. فعند مطالعة اول ورقة سياسية اصدرتها الصين في كانون الثاني عام 2016، نلحظ بانها ليست حريصة على لعب دور مركزي كصانع للسلام، وبالتالي استنتج عدد من المحللين بان رؤية الصين تتسم بالغموض في الجوانب السياسية. كما تشترك الصين مع بعض الحكومات في المنطقة، بفكرة أنّ قطاع المنظمات غير الحكومية قد يكون مرتعًا للمعارضة والاضطرابات الاجتماعية، ولذلك لا تسعى إلى تشجيع منظمات المجتمع المدني أو تمكينها في تلك الدول، وان كان هذا الامر يحمل في طياته مخاطر بالنسبة الى الدول المتشابكة اقتصاديا مع الصين، ومنها العراق مستقبلاً، وهذه المخاطر تتمثل ربما بدعم التوجه السلطوي في البلاد، وتمكين السيطرة الشاملة للحكومة المركزية على المفاصل كافة، بما لايخدم اي توجهات نحو اللا مركزية الادارية. والذي سيجعل البلاد محرجة امام التزاماتها في الدستور اوتجاه المنظمات السياسية والاقتصادية الدولية، وحتى مع منظمات حقوقية او دول ترعى قضايا التحول الاقتصادي وحقوق الانسان، وابرز شاهد على هذا المثال في التوجه السلطوي الذي تدفع به الصين، هو عندما ترتب على باكستان ديون كبيرة بفعل انشاء ميناء "جوادر" كجزء من مبادرة الحزام والطريق، ادى الى توتر الاوضاع السياسية في باكستان بفعل احتجاجات المعارضة، عندها ناشدت الصين الحكومة الباكستانية باتخاذ موقف حازم تجاه المعارضة ضد المشروع ووقف الاحتجاجات، وان كان يؤشر ومن خلال هذه التجارب بان هناك عدد من المخاطر الملازمة لهذه المبادرة في حال الانخراط المباشر فيها، فبدلا من ان تكون "الرصاصة الفضية"\* في علاج الاوضاع الاقتصادية في البلاد، الا انها قد تدعم النهج السلطوي والادارة المركزية من خلال عدم منح فرصة للمعارضة، وعدم تمكين منظمات المجتمع المدني في مراقبة النشاط الحكومي. وهو ما يحمل في طياته احتمالات تفاقم حالة اللا استقرار على المدى البعيد. وان كانت هناك وجهات نظر ترى بان هذا الامر يمكن ان ينظر اليه على انه يدفع تجاه تقليل النفوذ الغربي الى حد ما، كونه يزيد من حرية عمل الدول العراقية للتنويع والتعامل مع المزيد من الشركاء الاقتصاديين ، وهذا ليس بالضرورة أمراً سيئاً. فلا يعني بان مشاريع الدول غير الغربية او التعامل مع تلك الجهات يعني ان البلاد ستكون معادية الى الغرب، لان هناك من الدول الغربية رأت في المبادرة فرصة لتعظيم المنافع الاقتصادية، وهو ما نراه واضحاً في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لعام 2016 بشأن التعامل مع الصين فقد اطلقت تلك الاستراتيجية دعوة صريحة من عاصمة الاتحاد الاوربي بروكسل للتعاون مع بكين والعمل معًا في الأحياء الشرقية والجنوبية للاتحاد الأوروبي لتشجيع الحكم القائم على التنمية المستدامة.**

    **ولو افتراضنا ان العراق وبحكم المشاركة في المبادرة قد ترتبت عليه ذمم وديون مالية تجاه الشركات الصينية العاملة في البنى التحتية، واشرنا فيما سبق بان العراق من الدول المدينة الى العالم، وكان ضمان العراق في تسديد هذه الديون هو النفط المصدر الى الصين، وحصل تلكؤ في امداد الطاقة، كأن يكون بفعل انهيار مفاجئ مستدام لاسعار الطاقة في العالم، واذا علمنا ان نسبة اعتماد الصين حالياً على واردات النفط العراقي تشكل 5% من الطلب المحلي للصين، مع ملاحظة انها لا تمتلك احتياطي نفط استراتيجي كاف للحالات الطارئة، واذا ما ادى التفاعل العراقي مع المبادرة الى اعتماد اكبر للصين على النفط العراقي، وهنا سيترتب على ذلك الوضع تجاوز الجوانب الاقتصادية البحتة لنكون امام حالة من سلب السيادة الاقتصادية تتبعها قرارات سياسية او حتى عسكرية كان تكون بوضع اليد على ابار النفط الوطنية لضمان التصدير بطاقة اكبر في حال انهيار اسعار النفط. وبالتالي، لا مفر تقريباً من ضرورة تخيّل عدم امتثال الصين بمبدأ عدم التدخل، ومشاركتها بشكل استباقي في المنطقة. وهو امر يعني بالمحصلة تهديد التجربة الديمقراطية في العراق، وربما تكون سبباً في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي .**

    **ثامناً : الصراعات الاقليمية والدولية المؤثرة على العراق جراء المبادرة:**

    **لم تبد الصين اي علامات تذكر تدل على رغبتها في تحدي هيمنة الولايات المتحدة في المنطقة والعراق بالخصوص، وهو امر ناتج من سبب وجيه، كون ان الصين مستفيدة من دور الولايات المتحدة كضامن أمني في العراق، وبدون تحمل التكاليف المالية أو السياسية للتدخل فيه. علاوة على ذلك ، فإن الحفاظ على وجود عسكري صيني كبير في العراق او المنطقة المحيطة به إلى حد ما، سيعمل على تحويل الاهتمام الامريكي نحو مزيد من الانتشار العسكري في شرق اسيا، وهو امر تخشاه الصين بشدة، كون ان منطقة شرق اسيا تتمتع باعلى اهمية جيوستراتيجية للمصالح الصينية . ولذلك لا يثير التواجد الصيني في العراق اي صراعات محتملة في المستقبل. فلكل منهما مصلحة مشتركة في إستقرار البلاد، وكلاهما استثمر بعمق في الوضع الراهن. اذا ما علمنا ان الصين هي اكبر المستثمرين الدوليين في البلاد، التي بلغت في قطاع البنية التحتية والطاقة الى 18 مليار دولار. وهذه الاستثمارات الضخمة ناتجة بالاساس من النظام الذي تعمل الولايات المتحدة على تأمينه. ولذلك فهي تتجنب أي استثمارات او توجهات سياسية او اقتصادية من شأنها ان تؤدي الى اغضاب الطرف الامريكي داخل العراق. ويعبّر بعض المسئولين الصينيين في السرّ عن بعض الارتياح من انخراط الولايات المتحدة في هذه البلاد، من خلال الانتشار العسكري او النفوذ السياسي الذي لا يمكن تحقيقه صينياً، وهو ما اكده الرئيس الامريكي "باراك اوباما" في تصريح لصحيفة " نيويورك تايمز" حين وصف الصين بـ "المستفيد الحر" من عمليات المحافظة على الامن التي تقوم بها القوات الامريكية، مشيرا الى ان الولايات المتحدة تنفق الكثير من اجل ذلك، في حين ان المكاسب الصينية ترتفع بحجم الدور او التدخل الذي تقوم به الولايات المتحدة في العراق، حتى ان الرئيس الامريكي طالب الصين بان تستثمر مع الولايات المتحدة في جهود المحافظة على الاستقرار في العراق. وهو ما يعني ان الولايات المتحدة لا ترى في الوجود الصيني خطراً على مصالحها، لكنها تريد ان تتحمل بنفس الوقت بعض من الجهود التي تتحملها الاخيرة، بان تكون هذه الجهود بحجم المنافع الاقتصادية التي تستثمر بها في العراق.**

    **من جهة اخرى ، فإن التنافس السعودي- الإيراني المتصاعد عكف بلا شك على جهود الصين للحفاظ على علاقاتها في مجال الطاقة وتطويرها في المنطقة. فقد ادت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران بسبب النزاع النووي قيوداً على سياسة الطاقة الصينية في المنطقة. فقبل تشديد العقوبات، كانت إيران ثالث أكبر مورد للنفط الخام للصين بعد السعودية وروسيا. ولكن ومن أجل الحفاظ على علاقات دبلوماسية قوية مع الولايات المتحدة وأوروبا في أعقاب فرض العقوبات، خفضت الصين وارداتها من إيران. وهو ما سيدفع الصين الى تعويض اي نقص حاصل في الطاقة من خلال العراق، او دول الخليج وبالتحديد السعودية. وهذا يتطلب انشاء وتامين خط ناقل للطاقة من المناطق المنتجة للنفط وبالتحديد البصرة الى اسواق الطاقة في بكين. ولكن بنفس الوقت، ومن خلال متابعة المواقف السياسية للصين، فانها حريصة على انهاء الصراعات في المنطقة، اذ تؤكد في اكثر من مناسبة بان التنمية والاستقرار يسيران جنباً إلى جنب ، وبالتالي فإن الوضع الحالي للمنطقة، من وجهة نظر الرئيس الصيني " شي جين بيغ"، سيقوض تطبيق جهود مبادرة الحزام والطريق، لذلك تجد "بكين" أنه ومن خلال الحوافز التي ستخلقها المبادرة، فانها ستسهم في انهاء الصراعات في البلدان الواقعة على طريق المبادرة وبالتحديد دول الجوار الجغرافي للعراق. ولحل أي توتر بينهما في إطار الحفاظ على المصالح المشتركة، فإن الصين سوف تدعم أي حلول سياسية لإنهاء هذه الصراعات ، ويمكن أن نرى مستقبلاً، المزيد من الوساطة الصينية مع الحلفاء "روسيا وإيران" ، من أجل التهدئة في المنطقة لبدء مشاريع التنمية القائمة على السلام والمصالح المتبادلة ، كما ان هناك بوادر تعرض من قبل الصين للوساطة بغرض التهدئة بين السعودية وإيران وان لم تكن جوهرية.**

    **اما بالنسبة الى الكويت، فإن موقعها في التقاطعات الوسطى من طريق الحرير يمنحها ميزة نسبية، خاصة وأن الصين ترى في جزيرة "بوبيان" على الخليج العربي، بأنها تدعم فرص الكويت في أن تصبح محورًا ماليًا وتجاريًا مهمًا في المشاركة في دول مبادرة الحزام والطريق، دافعاً ذلك البلدين إلى توقيع مذكرة تفاهم حول تطوير التعاون المشترك في حزيران 2014، وانشاء مدينة "الحرير" (بالقرب من الحدود العراقية) بمشاركة من الصين، وهذه المدينة من الناحية الجغرافية ستسهم في ربط المنطقة بدول آسيا الوسطى والقوقاز، من خلال التواجد على خريطة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير. وهو ما يفرض على العراق تحدي جديد في حال انتهاء الاعمال في جزيرة بوبيان، كون ان هذه المدينة التجارية ستعمل على خنق النافذة المائية للعراق على الخليج العربي، وتصعب من فرص العراق في الاستفادة من المبادرة، خصوصا اذا اتخذت الحكومة العراقية مواقف متشنجة مع كل من الصين والكويت، والتي لا تسهم في المحصلة من تطبيع العلاقات العراقية مع الكويت، وهنا نفترض بان النتائج التي ستنعكس جراء ذلك ستكون مرتهنة بقدر كبير بالوضع السياسي والاقتصادي للعراق، فاستمرار الضعف الاقتصادي للبلاد وانعدام التخطيط، واستمرار الوضع السياسي المربك، سيفرض على الحكومات العراقية الرضوخ للامر الواقع، وبالتالي هذا يعني استمرار تضرر المدن العراقية من هذا المشروع وبالتحديد مدينة البصرة، وهدر حقوق الاجيال العراقية القادمة. خاصة اذا علمنا بديهياً بان مصلحة الكويت في ان يبقى العراق دولة رخوة تتعايش فيه دوامة الازمات، ولكن ايضاً وبنفس الوقت، فان الكويت كدولة لا تستطيع ان تتحمل تفجر الوضع في العراق، وخصوصا في مناطق الجنوب القريبة منها. وهي بديهية يفترض على صانع القرار العراقي التلويح بها حول هذا المشروع.**

    **اما دولياً، فإن الدولة العراقية الهشة اذا ما استطاعت ان تخلق توازناً في التحالف بين الصين والولايات المتحدة، فان هذا التحالف ستتمكن من خلاله تعبيد مسار لاعادة الاعمار واحياء البنى التحتية والتنوع الاقتصادي يمكن ان يدفع باتجاه الاستقرار السياسي ، وهذا يعني من الناحية العملية بان نجاح هذه العملية يعني ان العراق سيلعب دورا في هندسة امن المنطقة. ولذلك تواجه الصين ضغوطاً دولية قوية وبالتحديد من الولايات المتحدة للمساهمة في استقرار المنطقة والعراق بالتحديد. وربما تكون ملامح هذا الوجود عبر الاتفاقات العسكرية والامنية، فبعض الدول بدأت فعلاً بتنويع مصادر السلاح في ظل تزايد الصراعات والتهديدات الأمنية في المنطقة، ففي السنوات الخمس الاخيرة ارتفعت صادرات السلاح الصينية الى المنطقة، حتى صارت هناك علاقة طردية في بيع السلاح، فكلما ارتفعت حصة منطقة الشرق الاوسط من تجارة السلاح في العالم فانه يقابل ذلك ارتفاع نسب صادرات السلاح الصينية الى المنطقة ايضاً.**

    **الاستنتاجات:**

    1. **الصين لن تدخل العراق في مبادرة الحزام والطريق لاعتبارات عدة منها سياسية واخرى اقتصادية وامنية، فضلا عن تهالك البنى التحتية، ولذلك لن تجازف في ظل انتشار قضايا الفساد في العراق في ادخال شركاتها للاستثمار في البنى التحتية، لان الاوضاع في العراق تشكل ضرراً بمصالح المستثمرين الصينيين. خصوصاً وان العراق يعاني من مديونية مرتفعة.**
    2. **المصالح الأمريكية والصينية في العراق لا تتعارض مباشرة مع بعضها البعض. على العكس من ذلك ، فإن الولايات المتحدة والصين لديهما مصلحة مشتركة في التدفق المتواصل للنفط من البلاد وفي مواجهة التطرف العنيف فيه.**
    3. **رغم أن العراق ليس جزءًا من المبادرة، إلا أنه محاط بالبلدان التي هي جزء منها ، وبالتالي يمكن أن يكون العراق بمثابة "الامتداد الطبيعي" للمبادرة، واستثمار هذه الميزة في دعم السعي لاعادة اعمار المناطق التي تضررت بفعل الارهاب. كون ان الاستثمار في المنافع التي تحققها المبادرة على البلدان الثلاث المحيطة بالعراق والمشكلة للمبادرة، تدفع نحو اصلاح تدريجي في اوضاع الاستثمار في البلاد مع تنويع سلة الواردات وانخفاض تكاليف الشحن.**
    4. **الاستثمار الصيني، غالبا ما يكون له اوجه عدة. فالحكومة والشركات الصينية تتصف بكونها برغماتية للغاية، وينظرون الى مصالحهم بكونها ذات اهمية قصوى، وهنا على الحكومة العراقية ان تتحمل مسؤولية الموازنة بين المصالح الصينية والمصالح الوطنية.**
    5. **بالرغم من ان الصين تعد من اكبر المستثمرين في العراق في قطاع الطاقة بالتحديد، الا ان الوضع الحالي في البلاد لا يسمح بمزيد من التواجد الصيني والاجنبي بالعموم في ذات القطاع، بسبب تفاقم الازمات الاقتصادية منها البطالة والتلوث، وخصوصا في المناطق التي تتواجد فيها شركات النفط.**
    6. **السياسة الاقتصادية الصينية مع ايران والخاضعة الى اعتبارات السياسة الامريكية تجاهها، تدفع نحو الكراهية والحذر من التنين الصيني من قبل ايران، وهو الامر الذي دفعها الى اشراك الهند في الاستثمار في ميناء "تشابهار"، مما يرجح احتمالات القلق لدى صانع القرار الصيني تجاه مستقبل الطريق العابر من خلال ايران.**
    7. **مع حاجة العراق الماسة الى الاستثمار في البنية التحتية، وتمويل ذلك الاستثمار بالقروض، وبالرغم من امتلاك الصين لصندوق سيادي كبير وتوافر القروض التي تمنحها للدائنين، الا ان هذه القروض تحمل معها مخاطر متزايدة من رد فعل عنيف، حتى في ظل ظروف اقتصادية وطنية مستقرة نسبياً، ففي كثير من حالات الاستثمار سواء في مجال الطاقة (في قيرغيزستان مثلا)، او الاستثمار في البنى التحتية (في ميانمار مثلا) او في انشاء الموانئ (في سيريلانكا مثلا) انتهت بوضع اليد على تلك المنشات الحيوية حين عجزت تلك الدول عن سداد الديون الى الصين.**
    8. **مثل عقد التسعينات من القرن الماضي الفرصة الرائدة للنمو في تثبيت الاوضاع الاقليمية لمنطقة الشرق الاوسط ، وقد استفادت الدول الكبيرة في المنطقة من الفرص التي تركها هذا العقد منها انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور جمهوريات اسيا الوسطى، واعادة الترتيبات الاقليمية سياسيا واقتصاديا بفعل النظام العالمي الجديد، في حين ان العراق فوتت عليه فرص التشابك الاقليمي التنموي بفعل العقوبات الدولية التي كانت مفروضة عليه.**
    9. **بالرغم من الاهمية الجغرافية للعراق في مبادرة الحزام والطريق، الا ان عدم قدرة العراق على التشابك الاقتصادي مع دول المنطقة، فضلا عن مقدار الضعف في التفاعل المالي والاداري واللوجستي والتعاون المشترك، فان هذا الامر سيطغى في ترتيبات الاندماج والتكامل في مبادرة الحزام والطريق.**
    10. **ستكون وجهة العراق في الاستفادة من المبادرة ثانوية وليست اساسية، وستكون هناك دول وسيطة في الربط الجغرافي البري، واكثر الدول من ناحية القرب والجدوى الاقتصادية ستكون الجمهورية الاسلامية وعبر خطوط سكك الحديد البرية، فضلا عن الموانئ الايرانية في "بندر عباس"، اذا ما تاخر العمل في ميناء الفاو الكبير والقناة الجافة.**

    **التوصيات:**

    1. **في حال الابقاء على الاوضاع الاقتصادية في البلاد على ما هي عليه، دون ان تعمل الحكومة العراقية على تحقيق نهضة في البلاد، فان السوق العراقي سيغرق في المنتجات الاجنبية رخيصة الكلفة وهو ما يعمق من دوامة الاحادية في الاقتصاد العراقي، وتزيد من هشاشة الاوضاع الاقتصادية والسياسية والامنية بل وحتى الاجتماعية. وهذا الامر سيؤثر اقليميا، في ابقاء العزلة الاقتصادية والسياسية للبلاد من دون مراعاة المصالح التجارية للبلاد.**
    2. **الاستثمار في الموقع الجغرافي للعراق، من خلال التفاف خطوط المبادرة حوله، عبر الاستفادة بالانخراط في مشاريع ثنائية مع هذه الدول لربط البنية التحتية معهم من أجل الوصول إلى الحزام والطريق دون أن تكون البلاد جزءا رسميا من المبادرة. وهذا الامر ممكن تحقيقه لان الصين تبدي مرونة تجاه البلدان غير الداخلة بصورة رسمية في المبادرة لانها تعتبرها "امتدادات طبيعية". وفي حال عدم مراعاة العراق للموقف الذي هو عليه، اي من دون تحقيق ترابط جزئي مع الدول المحيطة، فان البلاد ستكون بموقف حرج يضر مستقبلا في الاوضاع الديموغرافية، التي تزيد من عزلة العراق ليس على المستوى الدولي فحسب وانما على مستوى دول الجوار، لان هذه الدول ومن ضمنها الكويت ستعمل على الاستثمار في مشاريع استراتيجية مع الصين تهئ لها مستقبلا وضعا افضل في حال التغيير في اسس النظام الدولي القائم.**
    3. **يمكن للصين أن تساعد في تنشيط عدد من المدن الكبرى التي لم تعاني من الحرب ولكنها تتعرض الى الركود أو تهاوي الاوضاع الاقتصادية. والبصرة مثال ساطع على ذلك. حيث حقول النفط حول البصرة هي من أغنى المناطق في العراق. رغم ذلك ، لم تستفد البصرة من عوائد النفط حتى خلال سنوات الطفرة قبل عام 2014.**
    4. **يجب على الحكومة العراقية أن تدرك بان ليس كل استثمار صيني سوف يكون مناسباً لاحتياجات العراق من البنية التحتية. فعلى الرغم من أن الصناعة الصينية مناسبة جدا للمشاريع الكبيرة، لكن الصين لا تزال تتخلف عن منافسيها عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيا العالية. واليابان ، على سبيل المثال ، تقدم بديلاً مجديًا لعدد من البنى التحتية والمشاريع.**
    5. **نظام الاقراض لدى الصين لا يخضع للمعايير التي تضعها المنظمات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي او صندوق النقد الدولي، ولذلك هي عادة ما تكون قروض بشروط حكومية وتحمل في كثير من الاحيان شروط تعسفية حين العجز من السداد. وهو امر لابد ان يشخص امام صانع القرار العراقي، لان العراق يعاني اصلا من المديونية، مع مشكلة احادية الاقتصاد ، مما يجعل الدخول العرقي في مبادرة الحزام والطريق يحمل معه مخاطر ديون قد تؤدي الى رهن اوضاعه الاقتصادية الى العالم.**

    المؤهلات البرلمانية للمرأة: محاولة في التشخيص والتنميط

    حالة المرأة الجزائرية.

    د. زينة قدور (\*)

    **اولا : مشكلة الدراسة واجراءاتها المنهجية**

    1. **مشكلة الدراسة ومبررات اختيارها.**

    **يكتسب البرلمان أهمية خاصة في نطاق النظم السياسية المعاصرة، وترجع هذه الأهمية إلى أن الاداء البرلماني على مستوى التشريع والرقابة قد أصبح له تأثيرا هاما على قدرة النظام السياسي في التكيف مع المستجدات الجديدة في عالم سريع التغير الأمر الذي أدى إلى ضرورة البحث عن معايير جديدة لتقييم الأداء البرلماني.**

    **وفي هذا الاطار جاءت الاهتمام بالعنصر البشري للمؤسسة البرلمانية والذي يعد موردا مهما في الحكم على مدى قوتها، حيث ان قوة البرلمان مستمدة من قوة اعضائه. ويشكل العضو البرلماني نقطة ارتكاز في اي عملية تطويرية للعمل البرلماني من خلال تعبيراته السلوكية والادائية لما للسلوك الفردي والجماعي لأعضاء البرلمان وآدائهم من تأثير في فعالية المؤسسة البرلمانية. وينبع جانب المقاربة السلوكية من كون المؤسسات لا يمكن ان تعيش منفصلة عن الافراد وعلاقات بعضهم ببعض اذ توجد وراء آراء المؤسسات او قرارات او اعمالها مخلوقات بشرية تقرر وتعمل(عثمان الزياني،2007-2008،ص282).**

    **اضافة لذلك، فان السعي لفهم منطق اشتغال مجتمعنا يستدعي تحليل النخبة ونمط انتاجها وتداولها والمنطق الاجتماعي والسياسي لسلوكها (Michel Bauer,2000,p51) فاذا كان تأهيل العمل البرلماني يقتضي تجاوز البرلمانية الكلاسيكية الى البرلمانية العصرية، فان ذلك لا يمكن ان يتحقق الا بتوافر نخبة برلمانية مؤهلة للقيام بهذه المسؤولية بكل كفاءة وأمانة قادرة على منح الممارسة البرلمانية مدلولها الحقيقي، سواء كانت أغلبية مساندة للحكومة او معارضة بناءة تقوم بدور القوة الاقتراحية (محمد الغزالي،2006،ص261).**

    **ومع اجراء انتخابات مجلس الشعب الوطني الجزائري 2012م ارتفعت نسبة البرلمانيات الفائزات في الانتخابات مقارنة بنسبتهن في المجالس البرلمانية السابقة، ووصل عددهن الى ( 142) نائبة، وهو ما يجعل من قراءة وتحليل ومتابعة اداء البرلمانيات في المشاركة في البرلمان والعوامل التي تحد او تعيق هذا الاداء وسبل تجاوزه والارتقاء بأداءالمرأة البرلمانية.**

    **وبما ان العمل البرلماني هو متغير تابع يتذبذب ارتفاعا وانخفاضا، لذا فان البحث عن متغيرات مستقلة تقف وراء هذا التغير كانت ومنذ البداية تشكل المشكلة البحثية لهذه الدراسة، مما توجب التركيز على التراث البحثي المعني بمجال دراستنا لالتقاط هذه المتغيرات او هي كانت على الدوام محل اتفاق علمي بين الباحثين. وهكذا، فان تحليلنا لهذا البحث هو الكشف عن علاقة ارتباطية بين متغيرين، مستقل/ تابع، ورغم تعدد هذه المتغيرات -المستقلة -لكن، ولمقتضيات البحث العلمي فقد تم اختزالها في مجموعتين رئيسيتين: حيث تشير المجموعة الاولى الى تلك المتغيرات التي ترتبط بالبناء الاجتماعي، كالعمر، والحالة التعليمية، والحالة الاجتماعية...الخ، في حين تم رصد ثلاث متغيرات تنتمي للمجموعة الثانية، البناء السياسي، وهي : متغير الانتماء الحزبي، والخبرة البرلمانية.**

    1. **اهداف الدراسة.**

    **تهدف الدراسة الحالية الى التعرف على اهم المؤهلات التي تساعد المرأة في الوصول الى قبة البرلمان، والتي بدورها تساهم في تحسين اداءها التشريعي والرقابي.ـمع محاولة تنميط هذه المؤهلات وتصنيفها تصنيفا عريضا، مع وضع اولويات لهذه المؤهلات.**

    1. **تساؤلات الدراسة:**

    **تنطلق الدراسة من تساؤل فريد مؤداه : ما المؤهلات التي تساعدالمرأة في الوصل الى قبة البرلمان؟**

    1. **الاجراءات المنهجية للدراسة.**

    **انطلاقاً من طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها لمعالجة موضوع على قدر كبير من الأهمية، وبناءً على التساؤلات التي يسعى البحث للإجابة عنها، لذا فقد وضعت الخطوات الإجرائية للبحث والتي تشمل نمط الدراسة، والمناهج المستخدمة، وعينة الدراسة، وأداة جمع البيانات.**

    **فمن حيث نوع الدراسة : تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية.**

    **اما من حيث المنهج المستخدم بالدراسة : "حيث يعد تحديد المنهج خطوة هامة من خطوات البحث الاجتماعي، فمنهج البحث عملية فكرية يحددها موضوع البحث واهدافه، كما ان المنهج هو اسلوب للتفكير والعمل الذي يعتمده الباحث لتنظيم افكاره وتحليلها وعرضها، وبالتالي الوصول الى نتائج وحقائق حول الظاهرة موضوع الدراسة". ولما كان التحليل الكمي لا يعتبر هدفا بحد ذاته كما انه يعتبر مقدمة واساس للتحليل الكيفي فقد اعتمدت الدراسة الراهنة على المزاوجة بين كلا من التحليل الكمي والتحليل الكيفي باستخدام دليل تحليل اعد لهذا الغرض بهدف التعرف على الظاهرة المدروسة من خلال الرصد الكمي لمتغيراتها الرئيسية والتي كانت موضع اهتمام الدراسة. اما البيانات الكيفية فإنها تتميز بانها " غنية بالخبرة الانسانية، وتتسم بالواقعية، وبمصداقية لاغبار عليها". "والتحليل الكيفي بصفة عامة هو محاولة الكشف عن النظام الكامن في البيانات الخام، وهي عملية تنظيم للبيانات في صورة نماذج او مقولات او وحدات وصفية اساسية"**

    **اما** **عينة الدراسة التحليلة : فقد تمثلتهذه العينة في تحليل مضمون الجريدة الرسمية للجلسات العلنية للمجلس الشعبي الوطني ولقد قمنا بحصر شامل لجميع الجلسات التي انعقدت خلال فترة الدراسة .**

    **اما عينة الدراسة الميدانية: سنجري هذه الدراسة على النساء الجزائريات اللاتي شغلن منصب عضو في المجلس الشعبي الوطني الجزائري في الفترة الزمنية 2002/2017، ولقد قمنا باختيار 10 برلمانيات منبينهن واجراء مقابلات نصف موجهة معهن باعتبارهنمبحوثات يمثلن عينة الدراسة الميدانية.**

    **اداة الدراسة :**

    **اعتمدت الدراسة في اجراءاتها المنهجية على اداتين :**

    **استمارة تحليل المضمون:ولقد اتبعنا تحليل المضمون لجمع البيانات من الجريدة الرسمية للمداولات والتي تصدر عن المجلس الشعبي الوطني،اذ تم تصميم دليل لجمع المعطيات الميدانية اللازمة من محاضر الجلسات العلنيةللبرلمان، خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.**

    **المقابلات الميدانية : تعد المقابلات احدى اهم وسائل جمع البيانات في البحوث الاجتماعية لما لها من دور في تقريب الباحث من مجتمع بحثه، وكذا الوصول الى معلومات تعجز عنها الادوات البحثية الاخرى كما انها تعطي الباحث معلومات اكثر دقة وتركيز().، وقد اعتمدت الباحثة على المقابلات الفردية وهي المقابلة التي تتم بين القائم بالبحث وبين شخص واحد من المبحوثين.**

    **ثانيا : الاطار النظري الموجة للدراسة.**

    **ستعتمد الدراسة الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع والتي انيط بها مهمة تحليل وتفسير ما تسفر عن هذه الدراسة من نتائج في جانبيها النظري والميداني. وتحددت هذه الاتجاهات الكلاسيكية التي اهتمت بالمشاركة السياسية وبالتركيز على افكار العالم مونتسكيو. وكذلك مدخل الثقافة السياسية للعالم الامريكي الموند. الا اننا سنركز على طروحات بيير بورديو التي اثارها في هذا الشأن.**

    **ويعتمد فكر المدرسة النسوية الليبرالية على تفسير تقسيم الادوار بين المرأة والرجل من خلال وسائل التنشئة الاجتماعية فمن خلال الاسرة والمدرسة والاعلام والمؤسسة الدينية والسياسية يتعلم الذكور نمطاً معيناً من السلوك مثل: النظرة المادية للعالم، والتنافس، وتجنب العاطفة في حين على الجانب الاخر تخضع الاناث لتنشئة مختلفة تعمل على تطبيعهن بصورة مغايرة مثل الطاعة، الخضوع، والتعبير عن المشاعر. وتعتقد تلك المدرسة في امكانية اعادة التوصيف والترتيب لمكانة المرأة التي تأصلت بفعل مؤسسات التنشئة للقضاء على التمييز ضد النساء(Dominique& Michèle Fremy,1979,p27)() والفكرة الهامة التي توجه تللك المدرسة هي ان القيم والمعايير الثقافية يؤثران بدرجة كبيرة في سلوك الافراد كما لوكانوا عبارة عن تكوين اسفنجي يتشرب عن طريق التنشئة الاجتماعية بالقيم والمعايير فهما يتحكمان في سلوك الافراد. وبالتالي تستبعد المرأة من عديد من الانشطة التي يستحوذ عليها الرجال خاصة القدرة على صنع القرار السياسيوترفض تلك المدرسة انقسام المجتمع الى قسمين: الاول خاص بالرجال يتمتع فيه الرجال بكل المزايا من حرية وتسلط ونشاط اجتماعي وسياسي والثاني خاص بالمرأة يتم خلاله تنشئتها على التنازل والتبعية المستمرة ومن ثم تطالب المدرسة النسوية الليبرالية بالقضاء على تلك الصورة التي توارثت عبر الاجيال من خلال التنشئة الاجتماعية، لإعادة تشكيل العلاقة بين الرجل والمرأة في اطار الحقوق والواجبات المتساوية.**

    **من اشهر رواد الفكر الليبرالي مونتسكيو حيث اعطى اهتماما لأهمية المساواة السياسية بين الرجل والمرأة ورفض بشدة تفوق الرجل على المرأة لمجرد النوع وذلك في مؤلفه رسائل فارسية، وكذلك فيكتابه روح القوانين ومن اهم كتبه فصل السلطات(Christine Faure, 1985,p134-1399).**

    **وبالانتقال الى مفهوم الثقافة السياسية والذي يعتبر عالم السياسة الامريكي Almond اول من استخدم هذا المفهوم في مقالة كتبها عام 1965م ويعرفها بانها مجموعة من التوجهات السياسية والاتجاهات والانماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة، وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي(محمد زاهي، بشير المغيربي،1980، ص219). وبصفة عامة تشير الثقافة السياسية الى مجموعة المعتقدات السياسية والاحاسيس والرموز والقيم السائدة في المجتمع في فترة زمنية معينة، على هذا الاساس، فإنها على علاقة ببعض المفاهيم الاخرى مثل الايديولوجيا السياسية، والانتماء والهوية والتنشئة السياسية، والراي العام، والمواطنةـ فالثقافة السياسية، اذا هي انماط التوجه والتكيف تجاه النشاط والعمل السياسي المجتمع، فهي تعني توجهات الافراد حول واقع هذا الاداء، أي انها تعني الاداء الفعلي والمتوقع للنظام السياسي من جهة نظر المواطنين (محمد زاهي، بشير المغيربي،1980،ص219).**

    **عموما تتشكل الثقافة السياسية من مجموعة من المكونات، سواء تلك التي تتبناها الدولة او الثقافة الرسمية، وتلك السائدة لدى افراد المجتمع التي تسمى بالثقافة غير الرسمية، هذه المكونات هي المرجعية، التوجه نحو العمل السياسي، الاحساس بالهوية(السيد عليوة، منى محمود،2001، ص7)، ضمن هذا الاطار تبرز ازمت الهوية والانتماء كأزمة وسمة من سمات التخلف السياسي ، بحسب لوسيان باي، بحيث يتجه الولاء السياسي للفرد الى جماعته العرقية او الاولوية من دون الحكومة المركزية التي يفترض انها المعبر عن الدولة ككل(احمد وهبان،2000، ص17).**

    **اما الممارسة الاجتماعية والتي تعتبر الموضوع الرئيسي في سوسيولوجيا بيار بورديو وتتمثل أهمية هذه النظرية في أن بورديو عمل على تطويرها من خلال بحوثه الميدانية المتنوعة في المجتمع الجزائري، والريف الفرنسي والحاضرة الفرنسية، وظواهر الثقافة في المجتمع الحديث...الخ.**

    **لقد حاول بورديو في نظرية الممارسة أن يقدم حلاً للفجوة العميقة بين أصحاب النزعة الذاتية للعالم الاجتماعي، وأصحاب النزعة الموضوعية، وانتهى إلى أن العلاقة بين الذاتي والموضوعي علاقة جدلية متداخلة ومتشابكة ومعقدة، ومهمة عالم الاجتماع هي المحاولة الدائمة للكشف عن طبيعة هذه العلاقة، وكيف تتولد الممارسة تحت تأثير هذه العلاقة، وقد حاول بورديو توضيح كيف تتمثل الذات الفاعلة الشروط الموضوعية –البنائية- فطور مفهوم الهابيتوس وحاول الكشف عن تأثير الذوات الفاعلة في شروط الموضوعية، فطور مفهوم المجال بحيث تصبح الممارسة "محصلة العلاقة الجدلية بين الهابيتوس والمجال، او هي ناتج تفاعل الهابيتوس والمجال(Richard Harker, 1990, p15).وسنشير الى هذه المفاهيم بنوع من الاختصار.**

    **ولكي يستطيع بورديو عبور الفجوة بين هذا الشخص والنية التي تضمه، او بمعنى اخرن لكي يكتشف كنه العلاقة الجدلية بينهما او التفاعلات القائمة، قام بتفكيك البناء الاجتماعي إلى مجموعة مجالات هي التي يتعامل معها الاشخاص، ولا يتعاملون مع بناء اجتماعي كلي. وقدرة الافراد على حيازة المكانة داخل هذه المجالات المتنوعة هي قدرة محكومة بمجموعة الخبرات والاستعدادات التي يحملها هابيتوس هؤلاء الافراد. انها نظرية تعيد النظر في الممارسة باعتبارها نشاطا انسانيا يقوم بها فاعل قادر على الخلق والابتكار، مع الاحتراز والوعي بان هذه القدرة الخلاقة " ليست قدرة ذات متعالية، لكنها قدرة فاعل نشط مكافح".(بيير بورديو،2002،ص33)**

    **قدم بورديو (كما يذهب الان تورين) " عن طريق الهابيتوس إجابة لواحدة من أكثر الاسئلة إشكالية في الفلسفة والسوسيولوجيا، وهي كيف يمكن للفرد أن يمتلك الحرية وهو يقع تحت تأثير القيود والمحددات الموضوعية المختلفة (Deborah Reed-Danahay, 2005,P17).**

    **فالهابيتوس"مبدأ مولد للاستراتيجية يمكن الفاعلين من التوافق مع المواقف غير المتوقعة ودائمة التغير، هو نسق من الاستعدادات الدائمة يعمل كل لحظة وبشكل لا ارادي غالبا على استدعاء الخبرات السابقة وكافة الادراكات والتقييمات لإنجاز مهام لانهائية التنوع". وهو عبارة عن بناء ذهني ومعرفي يمكن الافراد من التعامل مع العالم الاجتماعي، وهو منتج تاريخي يتشكل خلال التنشئة الاجتماعية وبواسطة التعليم، فعبر التنشئة والتعليم يتكون لدى الفرد رأسمال نوعي مخزون يستخدمه بشكل لا ارادي أثناء الممارسات المختلفة، ويختلف مفهوم الهابيتوس عن مفهوم العادة، برغم تضمن العادة فيه، حيث أن الاخيرة توصف بالتكرارية والميكانيكية، وهي ذات طابع يعيد الانتاج بينما الهابيتوس يحمل في ذاته طاقة توليد قوية قادرة على اعادة التشكيل.(بيير بورديو،1995، ص199)**

    **وتحاول نظرية بورديو كشف المعوقات التي تحول دون الممارسة التوليدية القوية اللازمة لتغيير، وتحاول وضع الشروط اللازمة للتغلب على هذه المعوقات بتطوير مفهوم الهابيتوس، بالتركيز على هابيتوس الجماعة او الطبقة، دون أن تغفل أهمية الصراع بين الذوات الاجتماعية والشروط الموضوعية، حيث يذهب بورديو إلى أن لكل جماعة او طبقة " هابيتوس " خاصا بها " ناتج عن تماثل ظروف الوجود، الذي يؤدي الى تآلف الممارسات وانصهار الفردي في الجمعي"(Pierre Bourdieu,1990,P58. )، وهو الامر الذي يتيح للممارسات أن تكون" متماثلةموضوعيا دون أي حساب أو قصد(Pierre Bourdieu,1977,p80.)". فمثلما يحدث الصراع بين الذوات والموضوعات، فان صراعاً ينشأ بين الطبقات لحيازة القوة داخل المجالات المتنوعة في البناء الاجتماعي.**

    **وينتهي أي مستوى للصراع بالنسبة إلى بورديو الى ثلاث نتائج محتملة، هي التوافق الكامل مع الشروط الموضوعية، أو التفريق الجذري بين مصالح ومحددات الموضوع، أو الموقف السلبي(بيير بورديو وج.د. فالكونت،1998، ص93 ).**

    **وتعتبر حالة التوافق الكامل أحد المعوقات التي كشف عنها بورديو، لأنها تؤدي إلى الممارسة الاجتماعية العادية، ممارسة لا تقدمية تعبر عن هيمنة الطبقة المسيطرة، فهذه الطبقة تسعى دائما الى نزع القدرة التوليدية من هابيتوس الافراد والجماعات عن طريق التعليم، بحيث تعجز الذوات الفاعلة عن اعادة تشكيل الشروط الموضوعية التي تقع تحت تأثيرها، وهذه العملية تتم بصورة غير مباشرة، بحيث لا يلتفت اليها الافراد والجماعات، وغالبا ما يقعون في شرك التمثل اللاإرادي للشروط الموضوعية المانعة لتولد الممارسات الجديدة. وقد كشف بورديو، في ابحاثه عن نظام التعليم الفرنسي، عن أحد هذه المعوقات، فقد أثبت ان" المدارس والجامعات تلعب دوراً محافظا على التفاوتات الاجتماعية، حيث تعمل على تأكيد وتعزيز واعادة انتاج هذه التفاوتات، عن طريق فكرة مضللة عن المساواة في التعليم، لأنها تتعامل بشكل متساو مع من هم في الاصل غير متساويين (2003,P79Nicholas Hewitt,)" كما أن نظام التعليم يتبنى دائما ثقافة الطبقة أو الجماعة المسيطرة، ويحاول تشكيل هابيتوس الافراد وفقا لمعاييرها، فيعمل على ترسيخ أنماط محددة من الاستعدادات، ولمدة طويلة، من بداية مشوار التعليم وحتى دخول سوق العمل ويتصف هذا التشكل بالديمومة وقابلية الانتقال... بحيث يساهم في معاودة انتاج ثقافة الجماعة المسؤولة عن تأسيس وسياسة هذا النظام(بيير بورديو، 1994،ص49).**

    **يذهب بورديو إلى أن المجالات "تختلف فيما بينها وكل منها له قانونه الخاص المختلف عن غيره من المجالات الموجودة في الفضاء الاجتماعي، فالصراع بين الفاعلين داخل المجال السياسي يخلف عن الصراع بين الفاعلين في المجال الديني مثلا، كما أن المناصب أو المراكز داخل كل مجال تحتاج إلى رأسمال مختلف، والهابيتوس الخاص بالفاعلين المتصارعين على هذه المناصب أو المراكز مختلف كذلك، ومن ثم فان النظرية البنائية العامة لن تقود إلى تفسير وكشف عن العلاقات بين الممارسة الاجتماعية وعناصرالبناء الاجتماعي( Pierre Bourdieu, 1993,P72).**

    **ثالثا: عرض تحليلي لمحاور الدراسة:**

    **لقد عرضنا في هذا الشق من الدراسة للمؤهلات السياسية والاجتماعية التي ميزت المراة البرلمانية خلال فترة الدراسة وهي منقسمة الى قسمين، القسم الاول يضم المؤهلات السياسية والتي تتمثل في التمثيل النسبي للمراة داخل البرلمان ، التنشئة السياسية، عضوية الاحزاب، والخبرة البرلمانية، اما القسم الثاني فيضم المؤهلات الاجتماعية والمتمثلة في السن، الحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي.**

    **1. المؤهلات السياسية للمراة البرلمانية :**

    **نقصد بالمؤهلات السياسية في هذا البحث : تطور تمثيل المرأة داخل قبة البرلمان خلال الحقب التاريخية موضع الدراسة والتحليل، كذلك يشير المفهوم الى دراسة الانتماء الحزبي للسيدات البرلمانيات اللاتي تم انتخابهن على اساسها، ايضا، التنشئة السياسية، وخبرتهن البرلمانية التي يعكسها عدد المرات التي اعيد فيها انتخابهن، آخذين بنظر الاعتبار المقارنة بين الفترات التشريعية محل الدراسة.**

    1. **التمثيل النسبي في البرلمان:**

    **يشير هذا المفهوم الى الحجم والمساحة التي يحتلها كل من الرجل والمرأةداخل قبة البرلمان خلال العهداتالتشريعية موضع الدراسة والتحليل. وسينصب تحليلنا على تبيان نصيب المرأة من هذا الحجم وهذه المساحة، والمتغيرات التاريخية والقانونية التي اثرت في سير هذا التكوين، والتحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي دفعت او حالت دون تقدمه خطوة اكثر الى الامام.**

    **ورغم تواجد المرأة في البرلمان الجزائري منذ المؤتمر التأسيسي، الا ان الطفرة الكبيرة لهذا التواجد يظهر جليا في العهدتين الخامسة والسادسة، حيث بلغ (26، 30) على التوالي، ورغم هذه الزيادة الا انها لم تشكل رقما يذكر من المجموع الكلي لأعضاء البرلمان الجزائري الذي بلغ مجموع مقاعده في العهدتين 778 مقعد تمثلت المرأة منها بنسبة للعهدتين (%6.20، %7.7)على التوالي، من الجدول رقم (3) يتضح ان الزيادة في اعداد النساء في العهدة السادسة كانت طفيفة ولا زالت دون المستوى المطلوب الذي يتناسب مع حجم المرأة في المجتمع الجزائري. تجدر الاشارة الى ان هناك ثلاث برلمانيات في العهدتين تم تعينها من قبل الحكومة بمنصب وزير\***

    **اما العهدة السابعة فقد شهدت تمثيل حقيقي للمرأة حيث بلغ (142) امرأة بنسبة ( 30.73 %) ويرجع السبب في هذه القفزة النوعية للقانون الجزائري الذي فرض على الاحزاب ان تتضمن قوائم مرشحيها على العنصر النسوي. ولولا قانون الكوتا لما تمكنت المرأة من الوصول الى هذه النسبة من التمثيل وهذا ما اوضحته المبحوثة (خ.ي) في المقابلة رقم (1) حيث قالت " لايزال المجتمع الجزائري مجتمع ذكوري ولا يعترف بقدرات ودور المرأة في المجتمع، ولولا الكوتا لمااستطعنا الترشح والوصول لهذا المنصب" كما اكدت ذلك المبحوثة ( ب. ز) في المقابلة رقم (6) حيث قالت" اصبحت المرأة متعلمة ومثقفة وقادرة على تولي جمع المسؤوليات، ولهذا يجب علينا الدفاع عن جميع حقوق المرأة "**

    **جدول رقم (1)**

    |  |  |  |  |  |  |  |
    | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
    | **الخامسة** | | **السادسة** | | | **السابعة** | |
    | **رجال** | **نساء** | **رجال** | | **نساء** | **نساء** | **رجال** |
    | **363** | **26** | **359** | **30** | | **142** | **320** |
    | **%93.8** | **%6.20** | **%92.3** | **%7.7** | | **30.73%** | **69.27%** |

    **يبين نسبة التمثيل النسوي داخل قبة البرلمان**

    **ومن خلال هذه التصريحات لاحظنا انه من الصعوبة على مجتمع مثل المجتمع الجزائري ان يثق في قدرات المرأة ويوصلها الى مراكز حساسة لصنع القرار لولا قانون الكوتا النسائية والذي لم يطبق جديا الا في تشريعيات 2012 حيث وصل تمثيل المرأة داخل قبة البرلمان فعليا الى30 %.**

    1. **التنشئة السياسية:**

    **نقصد بالتنشئة السياسية الدعم الاسري الذي تتلقاه المرأة لتكون ناشطة في المجال السياسي، ونشاطها داخل الجمعيات الاهلية والاحزاب السياسية، ولقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية والمقابلات التي اجرتها الباحثة ان مجمل عينة الدراسة لها ارتباط سياسي ونشاط في الميدان لعدة سنوات سبقت دخولهن الى قبة البرلمان، فالمرأة اصبحت المحور الاساسي والعنصر الفاعل في كثير من المجلات، فأسست الاحزاب على غرار السيدة لويزة حنون الامين العام لحزب العمال، وانشاء الكثير من الجمعيات التي تعنى بحقوق المرأة، وهذا ما اكدته المبحوثة (ع.ف) حيث قالت" انا كنت انشط في المجال السياسي من عمر18 سنة وانخرطت في حزب، ولكني تلقيت الدعم من جميع افراد عائلتي "، كما اكدت ذلك العديد من المبحوثات في المقابلات رقم 9،5،3،2،1 حيث قالت انهن نشطت في العديد من جمعيات المجتمع المدني والمنظمات الطلابية في الجامعات ...الخ وبهذا اكدت المبحوثات انهن مارسن نشاطات سياسية سابقة.**

    1. **عضوية الاحزاب السياسية .**

    **تعتبر الأحزاب السياسية الشكل الأرقى للتعبير عن مصالح مختلف الطبقات والفئات التي يتكون منها المجتمع، لذلك من الطبيعي أن تشهد المجتمعات الطبقية ولادة أحزاب وتنظيمات تعبر عن مصالح مختلف الطبقات والفئات.**

    **جدول رقم ( 2)**

    **توزيع العينة حسب الانتماء الحزبي مقارنة بالرجال**

    |  |  |  |  |  |  |  |
    | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
    | **الفترة التشريعية**  **المجموعة** | **الخامسة** | | **السادسة** | | **السابعة** | |
    | **رجال** | **نساء** | **رجال** | **نساء** | **رجال** | **نساء** |
    | **ج. ت . و** | **180** | **19** | **136** | **11** | **149** | **59** |
    | **ت . و . د** | **45** | **2** | **64** | **1** | **45** | **23** |
    | **ح . م . س** | **38** | **ـــــ** | **51** | **ـــــــ** | **-** | **-** |
    | **ح . ص . و** | **42** | **1** | **ـــــ** | **ــــــ** | **-** | **-** |
    | **احرار** | **29** | **1** | **24** | **1** | **13** | **5** |
    | **حزب العمال** | **18** | **3** | **15** | **11** | **14** | **10** |
    | **ت . ث . د** | **ـــــ** | **ــــــ** | **19** | **1** | **-** | **-** |
    | **ج. و . ج** | **8** | **ــــــ** | **15** | **ــــــ** | **6** | **3** |
    | **ت .ج .خ** | **-** | **-** | **-** | **-** | **31** | **18** |
    | **ح. ق . إ** | **-** | **-** | **-** | **-** | **18** | **9** |
    | **اخرى** | **3** | **ــــــ** | **35** | **5** | **44** | **15** |
    | **مجموع** | **363** | **26** | **359** | **30** | **320** | **142** |

    **ومن خلال القاء نظرة عامة وسريعة على التمثيل النسبي للأحزاب داخل قبة البرلمان نجد انه في العهدة الخامسة 2002/ 2007م رغم مقاطعة بعض الاحزاب السياسية فقد شهدت فوز (09) احزاب سياسية بالإضافة الى قائمة حرة من اصل (24) قائمة مشاركة. وخلال العهدة 2007 / 2012م فاز (21) حزبا وقائمة حرة من اصل (25) حزبا وقائمة حرة. وقد ازداد عدد الاحزاب السياسية نتيجة تنامي ظاهرة التصدع والانشقاقات داخلها، وهذا ما حدث لكل من حركة النهضة الذي انشقت عنه حركة الاصلاح الوطني، والتجمع الوطني للثقافة الذي انبثق منه حزب الحريات والديموقراطية، وحزب العمال الذي انشق عنه الحزب الاشتراكي. وقد رافق هذا انخفاض في نسبة المشاركة، حيث وصلت في تشريعـات 2002م الى(46.17%) بالمائة، وفي تشريعات 2007م بلغت (35.67%)**

    **ان تزايد وتنوع عدد التشكيلات السياسية على مستوى البرلمان جعل من التمثيل في الانتخابات -وخاصة في انتخابات 2007 - مبعثر بشكل كبير، مما نتج عن ذلك عدم حصول أي حزب على الاغلبية البرلمانية، مما ادى ببعض الاحزاب الفاعلة في الساحة السياسية الى اللجوء الى الائتلاف الحكومي، فعقب الانتخابات التشريعية 2002م تم اللجوء الى التحالف الذي انحصر في ثلاث قوى سياسية فقط هي جبهة التحرير الوطني (199) مقعدا، والتجمع الديموقراطي الوطني (47) مقعدا، وحركة حماس بــ (38) مقعدا.**

    **وبالعودة الى الجدول السابق لنتعرف على التميل النسوي داخل هذه الاحزاب يتبين انهن يتركزن في ثلاث منها فقط، اثنان ينتميان الى ائتلاف السلطة الحاكمة وهما جبهة التحرير الوطني (89 مقعدا)، والحزب التجمع الوطني الديموقراطي (26 مقاعد)، اما الثالث فهو حزب العمال (14 مقعدا)، وهو ينتمي الى الاحزاب المعارضة. كما تبين انه ورغم الزيادة العددية الحاصلة في العهدة السادسة التي مردها بعض الاحزاب الصغيرة التي نالت (20) مقاعد في مجموعها، الا ان هذا التمثيل داخل الاحزاب الكبرى -ائتلاف السلطة -قد شهد تراجعا، ومع هذا نستثني من ذلك حزب العمال الذي وعلى ما يبدو كانت احدى خيارات التغيير لديه الاعتماد على صوت المرأة في المجتمع، وفعلا ضاعف من تمثيل المرأة داخل صفوفه الى (04) اربع مرات تقريبا.**

    **اما في تشريعيات 2012فقد بلغت نسبة المشاركة (43.14 %) حيث فاز (27) حزب و(18) قائمة حرة وشهدة هذه العهدات تنامي ظهور الاحزاب المجهرية التي حصدت من مقعد الى4 مقاعد والتي بلغ عددها (18) حزبا اما الاغلبية فكانت الاحزاب السلطة حيث كانت الاغلبية الساحقة لجبهة التحرير الوطني بحصولها على(208) مقعد من بينها (59) مقعد نسوي يليها التجمع الوطني الديمقراطي بـ (68) مقعد من بينها (23) مقعد نسوي ثم تكتل الجزائر الخضراء بـ (49 ) مقعد من بينها (18) مقعد نسوي كما شهدت هذه العهدة ظهور حزب جبهة القوى الاشتراكي والذي تفوق على حزب العمال المنشق عنه حيث تحصل على( 27) مقعد من بينها (9) مقاعد نسوية بينما حصل حزب العمال على( 24) مقعد من بينها (10) مقاعد نسوية.**

    **وخلاصة القول، ان التطبيق العملي للنظام الانتخابي في الجزائر افرز تمثيلا مبعثرا على مستوى المجلس الشعبي الوطني، مما ادى الى صعوبة تحقيق الاغلبية البرلمانية التي تميزت بالهشاشة ممثلة في ثلاث احزاب فقط وكما اشرنا اليهم سابقا، مع معارضة كثيرة العدد ومشتتة لا تمتلك أي امكانية للمبادرة او الاعتراض على مشاريع القوانين او ممارسة الرقابة على الحكومة، مع انفراد احزاب الائتلاف بإمكانية ممارسة هذه الحقوق الدستورية والقانونية. كما ان هذا الوضع اثر بشكل لافت للنظر على اداء المرأة البرلمانية**

    1. **توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير الخبرة.**

    **هو عدد المرات التي يتم فيها انتخاب عضو من اعضاء المجلس الشعبي الوطني، وتحسب الخبرة بعدد العهدات التي انتمى فيها العضو للبرلمان. وفي الغالب تكون الخبرة بإعادة الانتخاب مرة واحدة، الا انه من الحالات النادرة ان يشهد المجلس الشعبي الوطني تجاوز هذا المبدأ العام، حيث تم إعادة انتخاب بعض النواب اربع مرات منهم برلمانية واحدة وهي السيدة لويزة حنون.**

    **جدول رقم (3)**

    |  |  |  |  |  |  |
    | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
    | **مجلس واحد** | **عدد المجالس**  **الدورة التشريعية** | **مجلسان** | **ثلاث مجالس** | **اربع مجالس** | **المجموع** |
    | **23** | **2002 -2007** | **3** | **\_** | **-** | **26** |
    | **26** | **2007 - 2012** | **3** | **1** | **-** | **30** |
    | **138** | **2012-2017** | **2** | **2** | **1** | **142** |
    | **186** | **العدد** | **8** | **3** | **1** | **198** |
    | **93.94%** | **النسبة** | **4.04 %** | **1.52%** | **0.5%** | **% 100** |

    **يوضح توزيع العينة حسب الخبرة البرلمانية**

    **ويوضح الجدول (3) عدد البرلمانيات اللاتي لهن خبرة برلمانية، وكان من المتوقع ان تزداد الخبرة ويتم فيها اعادة المرأة الا ان الجدول السابق اظهرانخفاضا كبيرا في نسبة الخبرة بين البرلمانيات حيث بلغت نسبة البرلمانيات اللواتي لايمتلكن خبرة ( 93.94%) وفي الاغلب لاتتعدى خبرة البرلمانيات مجلسان بنسبة (4.04 %) اما اربع مجالس فهي حالة جد نادرة ولم تحدث الا مع السيدة لويزة حنون كما سبق وان اشرنا.**

    **واذا كان ثمة من تفسير لهذه الحالة فانه قد يعود لأسباب خاصة تتعلق بالمرأة وعدم قدرتها على تكرار التجربة، أو يتم استبعادها من قبل الأحزاب في محاولة للتغييروالتجديد تشمل كل أو جل الأعضاء رجالا ونساء. أو ربما تفشل في الحصول على الأصوات المطلوبة لإعادة انتخابها.ولقد اكدت الدراسة الميدانية تأثير متغير الخبرة البرلمانية في اداء النائبات حيث اتضح انه لعنصر الخبرة دور جوهري وتأثير مباشر على نوعية وفاعلية اداء النائبات لأنه باكتساب البرلمانية الخبرة والتجربة في العمل التشريعي تتضح امامها الكثير من الامور التي كانت مبهمة أو كانت محاطة بالغموض.**

    **2. المؤهلات الاجتماعية للمرأة البرلمانية : نقصد بالبناء الاجتماعي، جميع المتغيرات الاجتماعية التي يمكن لها أن تلعب دورا إما سلبا أو إيجابافي التأثير على أداء المرأة داخل قبة البرلمان. وهي هنا تتركز حول السن والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية.**

    **أ. توزيع البرلمانيات وفقا لمتغير السن:**

    **يعتبر متغير السن من المتغيرات الفاعلة في حياة الانسان بصورة عامة، وتتوزع تلك الفاعلية ارتفاعا وانخفاضا بالمراحل العمرية المختلفة. وقد لعبت التشريعات دورا كبيرا في مزاولة العمل السياسي والخروج منه، وتبدو نقطة المزاولة اكثر وضوحا من الاخر. وفي محاولة لهذه الدراسة الاستقصاء هذا الامر وللتحقق من الافتراض السابق فقد اخذت بوضع اجراء معين سواء تعلق الامر بكيفية تقسيم الفئة العمرية او بكيفية حساب تأثير هذا العنصر على النشاط او العمل البرلماني، وكما سيظهر لنا ذلك من خلال التحليل لمختلف المجالات التي موضع اهتمامهذه الدراسة سواء تعلق الامر بالمجال التشريعي او المجال الرقابي او تعلق الامر بجودة المنتج البرلماني او في مجال مساهمة المرأة البرلمانية العلاقات الدبلوماسية ولجان المراقبة المؤقتة.**

    **جدول رقم (4)**

    **توزيع البرلمانيات وفقا لمتغير السن**

    |  |  |  |  |  |  |
    | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
    | **الفئة العمرية**  **الدورة التشريعية** | **20/29** | **30/39** | **40/49** | **50فما فوق** | **المجموع** |
    | **2002/2007** | **-** | **3** | **17** | **6** | **26** |
    | **2008/2012** | **-** | **10** | **12** | **8** | **30** |
    | **2012/2017** | **4** | **52** | **64** | **22** | **142** |
    | **المجموع** | **4** | **65** | **93** | **36** | **198** |
    | **النسبة** | **2.02%** | **32.82%** | **46.97 %** | **18.19%** | **% 100** |

    **يوضح جدول رقم (4) توزيع مفردات البحث بحسب السن، ولا تعبر بيانات هذا الجدول عن فروق كبيرة بين أعمار البرلمانيات، حيث تركزت أعلى النسب في الفئة العمرية 40/50، وأمر طبيعي أن تستحوذ هذه الفئة على المرتبة الأولى بالنظر لعدة افتراضات : منها أن المرأة في هذا العمر تكون قد نالت على الاستقلال الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى التراخي القيمي الذي يسمح للمرأة في هذا السن من مزاولة العمل السياسي بكل حرية. ورغم هذا نجد الوضع لم يستمر طويلا إذ التراجع لهذه الفئة في الفترة التشريعية 2007/2012، أمام الفئة الشابة، وقد يعود السبب للتحولات الاجتماعية التي أدت إلى ارتفاع نسبة المتعلمات من النساء واعتماد الأحزاب على شريحة الشباب لكسب أصواتهم من هذه الفئة، اما الفترة التشريعية السابعة فقد اعادة الموازين على ماكنت عليه حيث ارتفع عدد النساء من الفئة العمرية(40-50) حيث بلغ عددهن (64) امرأة مقابل (52) امرأة للفئة العمرية (30-40) ولقد تفاوتت نسبة النساء بين هاتين الفئتين العمريتين تفاوتا بسيطا حيث بلغت (32.82%) و ) 46.97 ( % للفئتين على الترتيب ثم تلتهما الفئة العمرية فوق الخمسين بنسبة (18.19%) والفئة العمرية اقل من 30 بلغت نسبة تمثيلها (2.02%) ويعود السبب الى ان القانون الجزائري يحدد عمر المترشح بما لا يقل عن 25 سنة بالإضافة الى اعتماد الاحزاب على فئات عمرية نشطة سياسيا ولها مكانة في المجتمع.**

    **ب. توزيع البرلمانيات وفقا لمتغير الحالة الاجتماعية:**

    **نقصد بها: حالة المرأة البرلمانية من حيث كونها عزباء أم متزوجة، أم مطلقة، أم أرملة، وهذه الخصائص الاجتماعية هي سيف ذو حدين في معظمها أو كلها من حيث تأثيرها على الأداء البرلماني، فتارة تكون مبعث على الارتياح النفسي والأسري للمرأة، وتارة أخرى تكون حمل يكبل المرأة نتيجة متطلبات الحياة الأسرية ومشكلاتها، والصعوبة التي تواجهها المرأة لعدم قدرتها التوفيق بين ارتباطها الأسري ومتطلبات العمل البرلماني. وتذهب الدراسة الحالية الى الاخذ بهذا التوزيع المتفرع للحالة الاجتماعية وترفض التقسيم الثنائي مستقرة زواجيا / غير مستقرة، اذ ان الاخير مبهم، والكشف عن عناصره الفاعلة يعطينا فهما اكثر لطبيعة عمل المرأة.**

    **جدول رقم ( 5)**

    **توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية**

    |  |  |  |  |  |  |
    | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
    | **الفئة الاجتماعية**  **الدورة التشريعية** | **عزباء** | **متزوجة** | **أرملة** | **مطلقة** | **المجموع** |
    | **2002/2007** | **8** | **12** | **1** | **5** | **26** |
    | **2008/2012** | **9** | **13** | **2** | **6** | **30** |
    | **2012/2017** | **70** | **71** | **1** | **-** | **142** |
    | **المجموع** | **87** | **96** | **4** | **11** | **198** |
    | **النسبة** | **43.93%** | **48.48%** | **2.03 %** | **5.56%** | **%100** |

    **وتوزيع مفردات الدراسة وفقا للحالة الاجتماعية كما جاء في جدول رقم(5) اذ يوضح ان الغالبية(48.48 %) منهن من المتزوجات، يليها النساء العازبات وبنسبة (43.93%)، ثم المطلقات بنسبة (5.56%)، ثم الأرامل (2.03 %). وربما يفسر ارتفاع النسبة الكبيرة من المتزوجات إلى دعم وتشجيع الأزواج. والملاحظ إن نسبة التوزيع هذه حافظت -تقريبا -على مستواها في العهدات الثلاث المتتالية.**

    **ت. توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير المستوى التعليمي.**

    **تعد المؤهلات العلمية احد المؤشرات على الوعي الثقافي والسياسي للنخبة البرلمانية والتي ستنعكس بالضرورة على جدية المناقشات داخل البرلمان، ونضج الممارسة السياسية لأعضاء النخبة، اي انها تؤدي بشكل ايجابي الى ارتفاع مستويات اهتمام اعضاء البرلمان اكثر بالمناقشات البرلمانية، حيث يمكن ان يكون للأعضاء دون مستوى تعليمي لابأس به الدافع والحافز لتطور الممارسة البرلمانية().**

    **ويعرف المستوى التعليمي في هذا البحث: بانه المؤهلات العلمية التي تحصلت عليها المرأة البرلمانية. وهي تتراوح بين الامية كحد أدنى والجامعة كحد أعلى. وهذا المتغير من اسمى الفواعل ان لم يكن افضلها على الاطلاق، حيث يمكن المرأة من اداء وظيفتها التشريعية والرقابية في احسن صورة، وهو شرط- اي التحصيل العلمي- لتجاوزها مرحلة التمثيل السياسي الى مرحلة المشرع البرلماني.**

    **وعلى الرغم من الحرص الشديد على التصويت على ممثلين تتوافر فيهم شروط حسن السيرة والكفاءة الا أن واقع الحال يشير الى استمرار اعتماد الاحزاب على مؤهلات علمية بسيطة، اي دون المستوى الجامعي بنسبة (22%) في العهدة 2002/ 2207م. اما واقع الترشح للانتخابات التشريعية الاخيرة 2007 / 2012م - فهو اشد وضوحا، فرغم النسبة العالية التي احتلها الجامعيون واصحاب الشهادات ما بعد التدرج التي تمثل نسبة (44.33%) ضمن المرشحين للانتخابات التشريعية، الا ان اصحاب المستويات التعليمية الابتدائية والمتوسطة والثانوية اغلب المرشحين بنسبة (55.67%)، ومع هذا فلازال يترشح من لا مستوى تعليمي له (امي) اصلا بنسبة (1.59%). هذا المثال للحالة التعليمية للنواب المترشحين بصورة عامة، اما ما يخص المرأة البرلماني فان الوضع التعليمي تحسن نوعا ما وكما يوضحه الجدول التالي :**

    **جدول رقم ( 6)**

    **يبين توزيع العينة حسب المستوى التعليمي**

    |  |  |  |  |  |  |
    | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
    | **المستوى التعليمي**  **الدورة التشريعية** | **ابتدائي** | **متوسط** | **ثانوي** | **جامعي** | **المجموع** |
    | **2002/2007** | **3** | **5** | **8** | **10** | **26** |
    | **2008/2012** | **2** | **9** | **7** | **12** | **30** |
    | **2012/2017** | **-** | **5** | **35** | **102** | **142** |
    | **المجموع** | **5** | **19** | **50** | **124** | **198** |
    | **النسبة** | **2.53%** | **9.59%** | **25.25 %** | **62.63%** | **%100** |

    **ويتناول الجدول رقم (6) توزيع مفردات الدراسة بحسب مستوى التعليم ، ويبدوا واضحا اهتمام الاحزاب على تعليم جامعي (62.63 %) يلي ذلك كل من التعليم الثانوي (25.25%)، والمتوسط (9.59%)، ثم الابتدائي بالمرتبة الأخيرة بنسبة (2.53%). ورغم تفوق مستوى التعليم الجامعي إلا انه لازال دون المستوى المطلوب في مجتمع عرف فيه التعليم الجامعي توسعا هائلا، ويمكن تفسير ذلك في ابسط تفاسيره من مدخل قانوني، اذ يرد الى النظام الانتخابي المبني على الاقتراع النسبي على القائمة المغلقة، الذي اثر بشكل واضح جدا على نمط اختيار المرشحين، فاصبح الاهتمام منصبا على المرشح الذي يمكنه ان يجلب اكبر عدد من الاصوات على حساب الكفاءة والفاعلية.**

    **كما ان اختلاف النسب سواء من حيث المستوى الابتدائي او الثانوي او التعليم العالي مرده بالأساس الى اختلاف الاستراتيجية الانتخابية للأحزاب السياسية والى حجم المترشحين الذين تتقدم بهم الى الاستحقاقات الانتخابية على اختلاف مستوياتهم الدراسية، وحجم الفرص والامكانيات المتاحة للفوز في الانتخابات البرلمانية، بالإضافة الى حجم وقوة تمثيلية الاحزاب السياسية في مجلس النواب، الا ان الملاحظة الجوهرية هي ان هناك توجها عاما لدى الدولة والاحزاب السياسية والناخبين الى السير في اتجاه دعم اصحاب المؤهلات العلمية العالية. كما اوضحت الدراسة الميدانية اهمية المستوى العلمي واثره في اداء الوظيفية التشريعية.**

    **خاتمة.**

    **وفي نهاية هذه الدراسة، نعيد ما اسهبنا في شرحه بصورة مختصرة سواء ماتعلق منه باطاره النظري او بجانبه الميداني.**

    **\_ فمن خلال البحث المكتبي وجدنا ان هناك عدة اطر نظرية اهتمت بهذا المجال، الا انها ورغم هذا التعدد كانت قاصرة في تفسير الظاهرة السياسية بصورة عامة، ومشاركة المراة على وجه الخصوص، لذا فان الاخذ بمبدأ التوليف النظري هو الانجع في تفسير الظاهرة.**

    **\_ بينت الدراسة ان هناك نمطين من المؤهلات، النمط الاول يضم المؤهلات السياسية والتي تتمثل في التمثيل النسبي للمراة داخل البرلمان، التنشئة السياسية، عضوية الاحزاب، والخبرة البرلمانية، اما النمط الثاني في ضم المؤهلات الاجتماعية والمتمثلة في السن، الحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي.**

    **\_واظهرت الدراسة، ان التمثيل الحقيقي للمرأة لم يظهر الا في العهدة السابعة حيث بلغ (142) امرأة بنسبة (30.73%) ويرجع السبب في هذه القفزة النوعية للقانون الجزائري الذي فرض على الاحزاب ان تتضمن قوائم مرشحيها على العنصر النسوي. ولولا قانون الكوتالمات مكنت المرأة من الوصول الى هذه النسبة من التمثيل.**

    **\_ كما اظهرت الدراسة، ان التنشئة السياسية لها دور فاعل في تمكين المراة سياسيا، وبالتالي وصولها الى قبة البرلمان، حيث بينت المقابلات ان البرلمانيات انه ننشط نفي العديد من جمعيات المجتمع المدني والمنظمات الطلابية في الجامعات...الخ. وبهذا اكدت المبحوثات انه نمارس ننشاطات سياسية سابقة.**

    **\_ كما تبين ان تمثيل المراة انحصر داخل الاحزاب الكبرى، حيث كان واضحا في تشريعيات 2012 حيث كانت الاغلبية الساحقة لجبهة التحرير الوطني بحصولها على (208) مقعد من بينها (59) مقعد نسوي يليها التجمع الوطني الديمقراطي بـ(68) مقعد من بينها (23) مقعد نسوي ثم تكتل الجزائر الخضراء بـ(49) مقعد من بينها (18) مقعد نسوي كما شهدت هذه العهدة ظهور حزب جبهة القوى الاشتراكي والذي تفوق على حزب العمال المنشق عنه حيث تحصل على (27) مقعد من بينها (9) مقاعد نسوية بينما حصل حزب العمال على (24) مقعد من بينها (10) مقاعد نسوية.**

    **\_ كما اظهرت الدراسة انخفاضا كبيرا في نسبة الخبرة بين البرلمانيات حيث بلغت نسبة البرلمانيات اللواتي لايمتلكن خبرة ( 93.94%) وفي الاغلب لا تتعدى خبرة البرلمانيات مجلسان بنسبة (4.04 %) اما اربع مجالس فهي حالة جد نادرة ولمتحدث الا مع السيدة لويزة حنون.**

    **\_ واشارت الدراسة، الى هيمنة الفئة العمرية ( 40-50) حيث بلغ عددهن (64) امرأة مقابل (52) امرأة للفئة العمرية (30-40) ولقد تفاوتت نسبة النساء بين هاتين الفئتين العمريتين تفاوتا بسيطا حيث بلغت (32.82%) و(46.97 %) للفئتين على الترتيب ثم تلتهما الفئة العمرية فوق الخمسين بنسبة (18.19%) والفئة العمرية اقل من 30 بلغت نسبة تمثيلها (2.02%).**

    **\_ اما توزيع مفردات الدراسة وفقا للحالة الاجتماعية فقد اتضح ان الغالبية (48.48 %) منهن من المتزوجات، يليها النساء العازبات وبنسبة (43.93 %)، ثم المطلقات بنسبة (5.56%)، ثم الأرامل ( 2.03 %). والملاحظ إن نسبة التوزيع هذه حافظت- تقريبا-على مستواها في العهدات الثلاث المتتالية.**

    **\_ اما توزيع مفردات الدراسة بحسب مستوى التعليم، وفقد تبين اهتمام الاحزاب على التعليم جامعي (62.63 %)، يلي ذلك كل من التعليم الثانوي (25.25 %)، والمتوسط (9.59%)، ثم الابتدائي بالمرتبة الأخيرة بنسبة (2.53%).**

    **الهوامش**

    الطبقة الوسطى ودورها في الوحدة الوطنية في العراق

    قراءة نقدية لمرحلة ما بعد 2003

    أ.م.د.دهام محمد العزاوي(\*)

    **المقدمة**

    **تعد الطبقة الوسطى بمثابة البوصلة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي توجه وتضبط حركة المجتمع في انتقاله نحو الاستقرار والوحدة الوطنية ، فهي بما تحتويه من نخب علمية وثقافية ورموز ادبية وشعرية وتخصصات علمية وانسانية تعد الاكثر تأثيرا في تطور المجتمع وتنمية شخصيته، عبر الرموز والافكار والتصورات الجامعة والدافعة لخلق شعور موحد بالانتماء الى الجماعة الوطنية. وقد عد العراق عبر تاريخه وحاضره منجما للشخصيات العلمية والثقافية والتجارية والصناعية والعسكرية التي لعبت دورا في بناء مرتكزات هويته، ورفع وعي المجتمع العراقي بذاته وبقيمه وبشخصيته الجامعة، وطوال عمر الدولة العراقية الحديثة 1921 والى اليوم ظل المجتمع العراقي منتجا للكفاءات العلمية والنخب الفكرية التي لم تداهن السلطة وتتقرب الى مكاسبها، وتحملت الاقصاء والتهميش في مراحل مختلفة من حياتها، ولكنها ربحت تاريخا مشرقا في شرف المسؤولية الوطنية ، اذ لازالت مواقفهم الوطنية، وافكارهم في الوحدة والتضامن بين العراقيين، تمثل محطات مؤثرة تتناقلها الاجيال. ومع كثرة المواقف الوطنية لرجال الفكر والثقافة في العراق، الا ان قراءة تاريخ الطبقة الوسطى بامعان، يوحي بان تلك المواقف، لم تكن نابعة من موقف طبقي موحد حيال الاحداث الكبرى في تاريخ العراق، وانما من مواقف فردية او فئوية داخل الطبقة الوسطى، وتبعا لانتماءات النخب الفكرية، وميولها الايدلوجية وانعكاسا للظرف السياسي السائد انذاك، ولهذا فان الاعتقاد السائد هو ان الطبقة الوسطى لم تثبت على مواقف سياسية واجتماعية واضحة ، وكانت فريسة للنظم العراقية المتعاقبة وسياساتها في الاحتواء والاستدراج وكسب الولاء ، ولاشك ان التخلف في المجتمع العراقي في بدايات تكونه ودور الاحتلالين العثماني والبريطاني في تنمية نخب موالية، وكذلك تحالف النظام الملكي في العراق مع فئة الاقطاع والتكتلات الاقتصادية العالمية، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي وكثرة الانقلابات والتقلبات الايدلوجية للنظم الحاكمة بين الغرب الرأسمالي والشرق الاشتراكي ، والظروف المعقدة التي مر بها العراق لاحقا كالحرب العراقية الايرانية 1980-1988 ، وحرب تحرير الكويت 1990 ، وما تبعه من حصار اقتصادي دولي وسياسات استبدادية لنظام صدام حسين ، كلها لعبت دورا في تقلب ادوار الطبقة الوسطى وتآكل دورها وضعف تأثيرها حتى اذا جاء الاحتلال الامريكي للعراق 2003، كانت الطبقة الوسطى قد وصلت الى مرحلة الاعياء والعجز او ربما الشلل في وقف تداعيات الاحتلال على الوحدة الوطنية بعد ان اخذت الممارسات الطائفية والعنصرية مأخذها في تفتيت الصف الوطني واظهار العراق كدولة فاقدة لمقومات التجانس الوطني . ومع استمرار الاحتلال وتداعياته المختلفة على المواطن العراقي وعلى القوى الفكرية والثقافية المعارضة له من مثقفين واساتذة جامعات وضباط وفنانين وصحفيين وتجار وصناعيين مناوئين له، فان دور الطبقة الوسطى قد اختفى تماما لاسيما مع موجات النزوح والهجرة المتصاعدة لما تبقى من ابناء تلك الطبقة خارج العراق، اما من بقي منهم فقد ظل يتخبط بين الانزواء والصمت والاغراء، اذ مع تغوّل ممارسات ابعاد الآراء الناقدة وتصاعد الارهاب والتكفير وتغلغل تدخلات القوى الدولية والاقليمية ، فان الكثير من النخب الفكرية التي اّثرت البقاء في العراق، قد ضعف تأثيرها في الواقع الاجتماعي والسياسي خوفا من الملاحقة السلطوية وابتزاز عصابات الارهاب والجريمة، في حين ان بعضها اندفع الى الانغماس في ملذات السلطة ومغرياتها بعد ان اخذ يبرر لنفسه قدرته على اصلاح الاوضاع الفاسدة. ان هذا البحث معني بالإجابة على الدور الذي مارسته الطبقة الوسطى في الحفاظ على الوحدة الوطنية وتعزيزها بين العراقيين في مرحلة ما بعد سقوط نظام صدام حسين وهو مبني على فرضية ان دور تلك الطبقة لم يكن فاعلا ومرتقيا الى مستوى بناء الدولة المدنية والنموذج الديمقراطي المنشود بعد ان بقيت جهود ابناء الطبقة الوسطى مشتتة بحكم سطوة الاحتلال وسياسات التهميش التي مورست لتشتيت وبعثرة جهود النخبة المثقفة في مواجهة التصدع الحاصل في النسيج الوطني العراقي. ولا يشك احد في ان استعادة دور الطبقة الوسطى في احداث الحراك الوطني المنشود لا يمكن ان يتم، الا بتقوية مؤسسات الدولة المدنية وتفعيل الدستور والقوانين التي تتيح التنافس بين ابناء الوطن على اساس الكفاءة والمساواة والانتماء الوطني، وحماية التنوع والثراء في مشارب الطبقة الوسطى والتي تمثل بالقطع انعكاس لثراء المجتمع العراقي وتنوعه.**

    **ان المنهجية المعتمدة في تحليل عوامل الانقسام والتراجع في الدور الوطني للطبقة الوسطى، يستند على المنهج العلمي التحليلي وكذلك على المنهج الانطباعي المتأتي من خبرة الباحث ورصده المتواصل لمؤشرات هذه الظاهرة الاجتماعية والسياسية فضلا عن المنهج التاريخي الذي استند اليه الباحث لمعرفة تطور الطبقة الوسطى في العراق والادوار التي مارستها تاريخيا في ظل دولة ريعية ونظم شمولية وتدخلات دولية متواصلة.**

    **اولا : الطبقة الوسطى و العهد الامريكي الجديد**

    **مع دخول العراق في نفق الاحتلال الامريكي 2003، تكون مقولة وزير الخارجية الامريكي الاسبق جيمس بيكر لوزير خارجية العراق الاسبق طارق عزيز في جنيف 1990، من ان امريكا سترجع العراق الى عصر ما قبل الصناعة قد تحققت بالفعل، فثلاثة عشر عاما من الحصار والتجويع والتفكيك للبنية السياسية والاقتصادية، قد انهكت المجتمع العراقي وافرغته من مضمونه السياسي والحضاري كدولة محورية في الشرق الاوسط لها مقوماتها العلمية والاقتصادية وحضورها السياسي في المحيطين العربي والدولي، لاسيما بعد ان هاجرت اغلب كفاءاته العلمية والثقافية بحثا عن ملاذ امن او سدا لرمق العيش بعد ان جفت خيرات العراق وضاق افق الحرية السياسية فيه.(1)**

    **كانت شعارات التحرير والديمقراطية التي رفعتها الادارة الامريكية للعراق بعد سنوات الاستبداد والافقار، شفيعة لدى البعض من ان العهد الامريكي القادم سيكون عصر رفاهية وتطور وانفتاح اقتصادي وتكريس لمفاهيم التداول السلمي للسلطة في شعب تواق للانعتاق والتحرر(2)، ولكن ما ان دخلت قوات الاحتلال بغداد في 9 ابريل – نيسان 2003، حتى بدأت جيوش الظلام من فرق القتل والتخريب تجول في شوارع بغداد حرقا ونهبا وتدميرا لمؤسسات الدولة، وما ان تكرست ممارسات قوات الاحتلال في الشعب العراقي سجنا وتعذيبا وقتلا وتهجيرا، حتى ادرك اولئك المرحبون بالاحتلال ان ما حصل لم يكن الا الصفحة الثانية من استراتيجية تفكيك العراق التي رسمها صقور اليمين الامريكي الصهيوني المتطرف بقيادة جورج بوش وديك تشيني ودونالد رامسفيلد وبول وولفوتز، وعبر استراتيجية الفوضى الخلاقة التي هدفت بالأساس الى انهاء العراق كدولة وشعب عبر تفكيك نسيجه الاجتماعي وضرب وحدته الوطنية وتصفيه كفاءاته العلمية والثقافية الضامنة والمعززة لتلك الوحدة(3).**

    **ومع ان الطبقة الوسطى في العراق قد انقسمت وربما تشظت في موقفها حيال الاحتلال الامريكي، ما بين مقاوم بالبندقية والقلم وبين صامت ومنعزل وما بين مستسلم وهارب ومنغمس في مشروع الاحتلال، الا ان الذي تمخض لاحقا ان جميع هذه الاصناف لم تسلم من اذى الاحتلال وممارساته، لاسيما مع ادراك الادارة الامريكية ان الطبقة الوسطى بما تضمه من عقول وطنية يجب ان تكون كلها مشمولة بالتكميم والتحجيم، لأنها ستكون اهم عقبة امام تنفيذ استراتيجية الفوضى الخلاقة التي ستعيد تقسيم العراق وفق منطق الهويات والمكونات الاثنية بدلا من الهوية الوطنية التي سعت الطبقة الوسطى رغم ظروف القهر السياسي والحصار الاقتصادي تكريسها في عقول الاجيال العراقية وكانت ولآخر اللحظات وقبيل سقوط حكم صدام حسين، تمني النفس بقيادة مشروع التغيير السياسي برؤية وطنية بعيدة عن ادران الاحتلال وسياساته التدميرية. وازاء ادراك ادارة بوش لدور الطبقة الوسطى في مقاومة مشروعها، فقد اعدت قوات الاحتلال وبالتعاون مع بعض التنظيمات السياسية التي اشتركت في السلطة، خطة محكمة لتصفية فئات الطبقة الوسطى عبر سياسات متعددة تشمل الاعتقال والتعذيب للكفاءات المقاومة والتخويف والاجبار على الهجرة للكفاءات الممانعة والاغراء والترغيب للكفاءات الباحثة عن دور في ظل الاحتلال، وهذه السياسات ليست جديدة في قواميس المحتلين ، فتاريخ الحرب العالمية الثانية يحدثنا عن ممارسات قامت بها قوات الاحتلال الالماني النازي في بولندا ، عبر جهاز ( الغستابو ) ، الذي اعد قائمة بأسماء عشرات المثقفين البولنديين الذين لابد من تصفيتهم فور اجتياح الجيوش النازية لبولندا. ولا يستغرب فهم النازيين العميق لدور المثقفين الحاسم في مقاومة الاحتلال ، فقد شاع عن احد أعوان هتلر قوله (أضع يدي على مسدسي عندما اسمع بكلمة الثقافة)(4).**

    **هذه التجربة الالمانية لم تكن بعيدة عن ادراك ادارة الاحتلال الامريكي وخطط فرق الموت التي دربها الجيش الامريكي في هنغاريا قبيل الاحتلال على اساليب القتل و الاغتيال \* ، بعد ان سلمتها اسماء الاف الكفاءات العراقية في الطب والهندسة والفيزياء النووية والتصنيع العسكري وطياري وضباط الجيش العراقي السابق ، حيث امعنت بهم قوات الاحتلال وفرق الموت اعتقالا وتعذيبا وقتلا وتهجيرا ، حيث قتلت مئات الكفاءات من العلماء واساتذة الجامعات والصحفيون والكتاب ، ثم ختمتها بتأسيس الهيئة الوطنية لاجتثاث البعث في نيسان ابريل 2003 والتي استعيض عنها لاحقا بـ(قانون المسائلة والعدالة ) في كانون ثان 2008 ، وكانت النتيجة حل الجيش العراقي والاجهزة الامنية والادارية الاخرى وطرد منتسبيها ، وبالتالي ابعاد عشرات الاف الكفاءات العلمية عن ميدان العمل المؤسسي والمجتمعي في الجامعات والمستشفيات وميادين الطب والهندسة والرياضة والفن والتعليم ، بحجة انتماءهم لحزب البعث ، وهو ما افرغ مؤسسات الدولة من كفاءات علمية خلاقة واستبدالها بشخصيات لا تحمل خبرات علمية وادارية ولاحجة لها سوى انها قارعت النظام السابق ( 5 ) . لقد كان من نتائج سياسة الاجتثاث وحل الجيش والشرطة والاجهزة الامنية الاخرى ، ارغام الكثير من الكفاءات العلمية والفكرية على مغادرة البلد والعيش في المنافي ، بل ان بعضها وتحت ضغط العوز والحرمان والفصل من الوظيفة بات يعمل في اعمال وضيعة كبائع سكائر او ملابس او سائق تكسي ، كما ان نتائج حرب تدمير العراق كانت باهضة الثمن على الاقتصاد العراقي ، فبسببها اغلقت مئات المصانع وشرد مهندسوها ومنتسبوها وفضل اصحابها الهروب بأموالهم نحو دول اوربا وامريكا ودول الجوار العربية بحثا عن ملاذ امن ورزق مستدام(6)، ومع استمرار الاحتلال وما تلاه من حرب استنزافية ضد الارهاب والتنظيمات المتطرفة ، فقد شكلت الطبقة الوسطى النسبة الاكبر من أعداد المهاجرين العراقيين، وفي مقدمتهم حملة الشهادات العليا، وتقدر جهات أجنبية محايدة عدد الكفاءات الذين اجبروا على ترك العراق منذ احتلاله بنحو (17) ألف كفاءة علمية وثقافية وفكرية وهو ما انعكس في مرارة الواقع العلمي والمعرفي والثقافي في العراق ، حيث اختفت جودة التعليم الذي كانت تحظى به الجامعات العراقية واقصيت من تصنيف الجامعات العربية المتينة ، وساد التعليم التجاري بدل التعليم التنموي والتنويري واختفى دور المعلم والاستاذ والصحفي والمثقف القدوة وبات المشهد الاجتماعي والثقافي يعج بشخصيات الصدفة التي لمعّها الاحتلال لخدمة مشروعه في تفكيك النسيج الوطني للمجتمع العراقي .**

    **ثانيا : الفساد والارهاب واغتيال العقل العراقي :**

    **لم يكن مشروع الاحتلال الامريكي في ضرب الوحدة الوطنية لينتهي بانسحاب القوات الامريكية من العراق في 31 ديسمبر 2011 ، انما استمر ونما مع الاسس الفاسدة التي ثبتها في جذور العملية السياسية وسلوك بعض القوى التي تسلمت السلطة بعد 2003 ، فقد استمر منهج المحاصصة الطائفية والعرقية في الواقع السياسي مع ما رافقه من اقصاء للكفاءات الوطنية عبر قانون الاجتثاث فضلا عن خنق الاصوات الوطنية المعارضة وتواصل منهج تفكيك بنية المجتمع العراقي باستشراء الفساد والمحسوبية والرشوة وبيع المناصب في مؤسسات الدولة ومفاصلها الحيوية ، فصار معيار الحصول على المنصب لا يتعلق بالولاء الوطني والنزاهة والمواطنة بقدر تعلقه بالولاء الشخصي وبالعلاقات القرابية لهذا المسؤول وذاك الحزب(7). وشمل هذا الاسلوب المفاصل المهمة والحساسة في الدولة بما فيها الجيش والاجهزة الامنية الاخرى . ومع استمرار الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي والناجمة عن بيع النفط وتوزيعه كمغانم على الشعب، استمرت سياسة توظيف المال العام لخدمة بقاء الاحزاب في السلطة وبعيدا عن اي خطط تنموية وطنية لتخفيف الفقر وانهاء البطالة وتنشيط القطاع الخاص، فاستشرت ظاهرة الفساد وسرقة المال العام بعقود ومناقصات وهمية، وبقيت سياسة التوظيف المفتوح في دوائر الدولة بعيدا عن معايير المهنية والنزاهة وحاجة سوق العمل وانما معايير القرابة والمحسوبية وتوسيع الحواضن الانتخابية ، وظل منهج السيطرة على مؤسسات ووزارات الدولة الغنية كالنفط والكهرباء والمالية والصناعة والتجارة محلا للصراع بين احزاب السلطة لتقاسم مواردها، كما ان الهيمنة على المؤسسات والهيئات المستقلة بقي مستمرا لتأكيد النفوذ السياسي وامساك المزيد من اوراق الضغط ضد الخصوم السياسيين(8)، فمثلا استخدمت هيئة النزاهة لتحريك دعاوى الفساد ضد الخصوم السياسيين او لابتزاز مسؤولين اخرين فاسدين ، وبقيت هيئة المسائلة والعدالة سيفا مسلولا ضد الخصوم السياسيين وكثيرا ما تم اشهار ذلك السيف وقت الانتخابات لمنع بعض الشخصيات المناوئة من الترشح للانتخابات عبر فبركة تهم الانضمام الى حزب البعث المحظور، وبقي مجلس القضاء الاعلى من اهم المؤسسات التي اخترقتها الاحزاب السياسية للحصول على تفسيرات دستورية ملتوية تثبّت مكاسبها في السلطة. وظل الصراع الحزبي للهيمنة على مفوضية الانتخابات من اهم معالم الواقع السياسي المشوه في العراق ، اذ ان الهيمنة على تلك المؤسسة واختراقها بشخصيات حزبية موالية يعد مؤشرا على حجم التزوير والاصوات التي تجيّر لصالح هذا الحزب او ذاك في ظل ضعف رقابة المجتمع الدولي للعملية السياسية في العراق ، وضالة دور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرقابية الاخرى(9). ولعل الاهم في ذلك كله ان غالبية تلك الهيئات حجبت امام الشخصيات المهنية والكفؤة للوصول اليها ، وحتى من يصعد اليها من الكفاءات العلمية بنية الاصلاح فانه يجد نفسه بعد حين اما منغمسا في البيئة الفاسدة المحيطة بتلك المؤسسة او يتم تهديده او تصفيته او منعه من الترشح ثانية . ان استمرار منظومة الفساد وحصول تحالف عابر للهويات بين اقطاب السلطة الفاسدين اظهر من جانب اخر ، تحالفا بين الفساد والارهاب ، فالوقائع في العراق اثبتت اختراق المال السياسي للمنظومة الامنية ، وحسب تقارير منظمة الشفافية الدولية فان الفساد اذكى العنف والارهاب في العراق وعطل بناء دولة فعالة ( 10 ) ، اذ ان المال السياسي سمح لدخول عناصر مسيسة في المنظومة الامنية سواء في الجيش او قوى الامن الداخلي تغاضت عن عمليات اغتيال وتهجير ومداهمات لمناطق معينة واعتقال مواطنيها وقتلهم لدوافع غير وطنية ، وطالما وصلت التحقيقات التي تقوم بها الجهات الامنية بعد حوادث التفجيرات والاغتيال الى طريق مسدود او تم اغلاق التحقيقات بسبب الحصول على معلومات قد توصلهم لشخصيات نافذة او لشخصيات امنية مدعومة من احزاب معينة .**

    **ان كل هذا الفساد السياسي لم يكن ليحصل لو اتيح المجال للشخصيات النزيهة والوطنية من الوصول الشفاف الى مراكز السلطة والادارة والقيادة، ولكن استمرار ابعاد ما تبقى من ابناء الطبقة الوسطى ووضع العراقيل امام حصولهم على وضعهم الطبيعي هو الذي سار بالعراق من منحدر الى اخر .**

    **ثالثا : الطبقة الوسطى والازمة البنيوية للمجتمع العراقي :**

    **ان استعراضا مبسطا لما تعرضت له فئات الطبقة الوسطى من اهمال وابعاد يكشف لنا عمق الازمة البنيوية التي يعيشها المجتمع العراقي والى ضعف مساحة التاثير التي باتت تمتلكها هذه الطبقة في وقف الانهيار الحاصل في الوحدة الوطنية للشعب العراقي . وفي النقاط الاتية سوف نستعرض حجم التردي الذي حصل في قيم المجتمع العراقي والذي انعكس في ضعف دور الطبقة الوسطى في اصلاح الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي العراقي .**

    **1- الاستبداد وغياب الديمقراطية :**

    **فالديمقراطية كثقافة وسلوك ومنهج غيّب عن الحياة السياسية والاجتماعية في العراق ، فاغلب القوى السياسية العراقية العراقية لا تؤمن بالديمقراطية كوسيلة للوصول الى السلطة وانما تؤمن بقيم الغلبة والاستحواذ وبقيت في معظمها ذات تركيبة طائفية وعشائرية وقومية كما ان اغلبها لم تجري انتخابات ديمقراطية لتجديد قياداتها العليا، واستمرت تؤمن بفكرة الرمز الديني والقومي وتسير وفق رؤيته، كما انها لم تجري مراجعة فكرية وفلسفية لنظامها الداخلي وتخضعه لمنطق تغيّر الظروف والاحوال، وبقيت في تركيبتها طائفية او عشائرية او قومية عنصرية لا تقبل بانضمام الاخرين المختلفين اليها الا بشروطها ووفق نظامها الداخلي (11)، كما ان اغلب تلك القوى السياسية لا تقبل الانفتاح على الكفاءات الوطنية من ابناء الطبقة الوسطى التي تؤمن بفكر التغيير والاصلاح الثوري ، وانما تقبل الكوادر الوسطية التي تتماشى مع فكرها المبني على تغليب العلاقات غير المتكافئة بين السلطة والمواطن ، وثقافة الراي الواحد ، وسياسة تكريس المحاصصة في العمل السياسي بعيدا عن فكرة المواطنة والتداول السلمي للسلطة(12). ان غياب الديمقراطية وارتكان الاحزاب السياسية الى اليات غير شفافة في الوصول الى السلطة عبر شراء ذمم الناخبين الفقراء وعوام الناس واستثارة نعراتهم الطائفية والعشائرية وقت الانتخابات، واختلاق الازمات التي تشد الشارع وتزيد احتقانه الداخلي اصبحت من اهم اساليب بعض الاحزاب للاستمرار في الحكم، وبالقطع فان هذه الاليات لازالت اهم معوقات مشاركة الكثير من ابناء الطبقة الوسطى في العملية السياسية ودفعت الكثير منهم الى الانعزال او الصمت او الهروب خارج العراق.**

    **2- تراجع الثقافة وغياب المعلم القدوة:**

    **كان العراق يمثل احد اهم معاقل الثقافة العربية، منذ بزوغ عصر الدولة القطرية مطلع ثلاثينيات القرن الماضي، وظلت بغداد في الذاكرة العربية احدى اضلاع العواصم العربية التي تؤلف وتطبع وتقرا (فالقاهرة تؤلف وبيروت تطبع وبغداد تقرا)، ولكن هذه المقولة تبدد صداها في زمن الحصار الاقتصادي ومرحلة الاحتلال الامريكي، فأولويات العراقيين قد تبدلت، فاستبدل الكتاب، برغيف الخبز، وما كان يدخره العراقي لشراء كتاب بدأ يقتصد به لشراء سلة بيض او قطع بسيطة من الجبن واللبن، وبات لقاء العائلة للغداء على اوراق الجرائد الوقت المفضل لقراءة المقالات والتزود بالمعرفة ومن ثم رميها بالقمامة بعد انتهاء الاكل دون الاكتراث بمضمونها بعد ان غاب الوعي بالثقافة وغيّب دور المثقف. فالثقافة والاهتمام بالمثقفين ونتاجاتهم ودورهم الريادي في تمتين الوحدة الوطنية قد اختفى مع بروز اولويات تأمين لقمة العيش وظروف التهجير وانعدام الامن وتصاعد الارهاب الذي يقتل ويهجّر كل مخالف، فضلا عن تجاهل وربما حصار السلطة للمثقف المبدع، فرغم كثرة المثقفين الا ان وزارة الثقافة لم تسند لمثقف وانما اخضعت لمنطق المحاصصة السلطوية واسندت في احدى الدورات لوزير الدفاع وكالة، ونتيجة الارهاب المادي والفكري، فقد بات المثقف محاصرا بثلاثية (الممنوع والمقموع والمسكوت)، فاصبح يتهيّب من الكتابة ببعض النواحي السلبية التي يمر بها كمثقف وكانسان يعيش في هذا الوطن خوفا من اقصاءه ونفيه(13).**

    **ان غياب الثقافة وتراجع دور المثقف افقد المجتمع بوصلة الوصول الى المعرفة واستثمارها كاداة للتغيير ، والمجتمع العراقي اليوم بلا قيادة ثقافية تخلصه من ادران ماعلق به من تخلف وتراجع معرفي وانحطاط قيمي بعد ان ارتكس العراقيون الى مرجعياتهم العشائرية والطائفية والمناطقية، وباتت كتب الفتنة الاكثر رواجا بين مقتنيها، وفي هذه الصورة الثقافية المظلمة، مارست السلطة دورا سلبيا في تغييب وعي المواطن وهدم ثقافته الوطنية ، ساعدها في ذلك رجال دين متعصبون سعوا الى فرض وصايتهم على الناس بفتاوى بعيدة عن لغة العصر وروح التسامح التي يحملها الاسلام(14).**

    **كما ساعدها ايضا انكفاء الكثير من المثقفين عن ممارسة دورهم الوطني وانحدار البعض الاخر للتهافت على فتات موائد السلطة وما تجود به من نفوذ وسلطان ، فاخذ بعض هؤلاء يتحدثون عن مظلومية الماضي وأخرون يتحدثون عن مظلومية الحاضر بعيدا عن الحديث عن مظلومية الشعب العراقي بكل اطيافه، فكانوا رصيدا في صب وقود الفتنة وسرقة حلم الشعب بدولة العدالة الاجتماعية(15)، ومما ساعد كذلك في هذا التآكل الوطني غياب دور المعلم القدوة الذي ظل لعقود يمارس دور الضابط المعرفي لايقاع النشيء الجديد، والراسم لملامح هوية الطلاب الوطنية، فجيلنا جيل الستينيات والسبعينيات يتذكر ان دور المعلم لم ينحصر في التعليم وانما في التثقيف على قيم المواطنة والتسامح والمحبة، ولكن هذا الدور نجده اليوم مفقودا في الواقع التربوي وكذلك في الوسط الجامعي، بعد ان تراجع دور المعلم المدرسي والاستاذ الجامعي واخذ الكثير منهم يتمترس خلف مرجعياته الاثنية ويروج لعلويتها على المرجعية الوطنية. وبعد ان كانت المدرسة والجامعة ميدانا خصبا لتخريج المثقفين والمتعلمين اصبحت بعض الجامعات والمدارس ادوات لتجهيل المجتمع فالتدريس الجامعي بات سطحيا واخترقته الرؤى السياسية وعمداء ورؤساء الجامعات باتوا ينصّبون بناءا على معايير في غالبها غير مهنية ، وضعفت مضامين المؤتمرات العلمية ومواضيعها ومقرراتها، وفي المدارس باتت ظاهرة الهروب المدرسي مألوفة بسبب انعكاس البطالة والارهاب والتهجير على العائلة العراقية واضطرارها لتشغيل ابناءها الطلاب بعد مقتل او تهجير المعيل، كما ان ضعف مناهج التعليم اصبحت واضحة، بعد ان اخرجت الجامعات العراقية من المعايير الجامعية العربية والدولية، وقد انعكست ظاهرة الارهاب والتهجير في تدمير المدارس والمعاهد واشغال بعضها من قبل العوائل المهجرة ، كما ساهمت قلة التخصصيات المالية لقطاع التربية في تصاعد الهروب من المدارس وبالتالي ارتفاع نسبة الامية بين الشباب، حيث ذكر تقرير برنامج الغذاء العالمي وصندوق الأمم المتحدة للأطفال يونيسيف عام 2010 من أن 19% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10-14 سنة لا يذهبون حالياً إلى المدرسة، وأن نسبة الأمية بين الفتيات العراقيات تبلغ 24%, وهذا يعني أن مجمل عدد الأميين في العراق يبلغ 6 مليون إنسان، في وقت اعلنت اليونيسيف في عام 1986 ، بان العراق بات خاليا من الامية(16).**

    **3- تفشي الارهاب وتكفير المخالفين**

    **لعل غياب منهج الشراكة الحقيقية في السلطة ، واستمرار سياسة اقصاء المخالفين وعدم وجود مشروع حقيقي للمصالحة الوطنية والعفو العام ، وانتشار السلاح خارج القانون، كان من اهم عوامل تصاعد خطاب الكراهية على المستوى السياسي والاعلامي . وقد غذت سياسة التدخل الاقليمي والدولي في الشأن العراقي ، العنف والتطرف بكل الوانه ومسمياته ، وحولته ليس الى افكار وتصورات عدوانية حيال الاخر وافكاره وقيمه وانما الى اعمال ارهابية تمثلت في تفجيرات ومفخخات في احياء وقرى المخالفين وتهجيرهم وسبي نساءهم وتفجير مساجدهم وحسينياتهم وكنائسهم ومعابدهم ، وفي ظل انتشار الخطاب التحريضي الديني والاعلامي، تمدد الفكر الارهابي لاسيما بين الشباب الفقراء والعاطلين والمشردين والمتسربين من التعليم. وساهم استمرار الخطاب الاعلامي والديني غير المسؤول لقنوات وصحف واعلاميين ورجال دين بتصاعد خطاب الكراهية والتوترات الاجتماعية(17). كما ساهمت الظروف الاقتصادية من قلة فرص العمل وتفشي الفقر والتهجير وضعف التعليم وانتشار الامية والخدمات العامة والنقل والامن وتزايد الثراء غير المشروع وارتفاع نسب الوفيات من ضحايا الارهاب والامراض وسوء التغذية ، وضعف الروابط الاسرية ، في زيادة التوترات الاجتماعية وخطاب العنف والكراهية بين العراقيين(18). واليوم وبعد ان تكرس خطاب الكراهية افقيا بين الجماعات والمكونات العراقية، فانه قد اخذ ينتشر عموديا وبين ابناء الملة الواحدة والمذهب الواحد بسلوكيات عنصرية بين العشائر والقبائل، حتى تحوّل الى صدام مسلح يروح ضحيته بين فترة واخرى الكثير من العراقيين الابرياء بين جريح وقتيل مع ما يورثه من احقاد وثارات فككت نسيج المجتمع العراقي وارجعته لعصر الجاهلية الاولى وهو ما نراه بين الفينة والاخرى في صراع العشائر في جنوب العراق والتي باتت تملك اسلحة ومعدات ثقيلة تماثل ماعند الاجهزة العسكرية والامنية الرسمية، حيث تحركها مشاعر راسبة من الكراهية والحقد ضد قبائل شاركتها معاني الجيرة والوطنية لمئات السنين وبعيدا عن اي قيم اسلامية او انسانية حسب وصف المرجعية الدينية في النجف\*\*. ان الكراهية والغاء الاخر تماسست اليوم في المجتمع العراقي بل واخذت اطارا ايدلوجيا تحركه كوامن الصراع على السلطة والنفوذ وحيازة الاموال مثلما نراه مشتدا بين بعض القوى النافذة في العملية السياسية بهدف السيطرة على بعض الوزارات والمؤسسات وكذلك السيطرة على المنافذ الحدودية، ومثلما نراه ايضا في اقليم كردستان بين انصار البارزاني، وانصار حركة التغيير الكردية وهو صراع يتخذ من التنافس الحزبي ستارا له ولكنه في حقيقته صراع بدأ يتموضع على خلفيات سياسية وطبقية ومناطقية وجغرافية. وفي خضم انتشار خطاب الكراهية والتطرف في النظرة الى الاخر، يتراجع دور العقلاء من ابناء الطبقة الوسطى في اخماد الفتنة وتغليب خطاب الوسطية والاعتدال ، وهي محنة يتضاعف حجمها مع تراجع دور الثقافة والمثقفين في اخماد الحرائق التي يشعلها المتعصبون والتي باتت تشمل كل معاني الحياة وجمالياتها.**

    **4- غياب الفن والرياضة**

    **يعد الفن والرياضة في العراق من اكثر الاليات والوسائل التي توحد العراقيين وتفعل فيهم روح المواطنة وحب الوطن لاسيما في الاحتفالات والمهرجانات الشعرية والغنائية والمعارض الفنية والمباريات الدولية في مختلف الالعاب الرياضية ، وفي الوقت الذي انشغل السياسيون بصراعاتهم تواصل الفنانون والرياضيون في كسب المنجزات العربية والدولية ، فتابع غالبية العراقيين مثلا ، برنامج عرب ايدل لسنوات وصوتوا لفنانين عراقيين شباب صعدوا لمراحل متقدمة من المسابقة التي كان احد محكميها فنان العراق والعرب كاظم الساهر ، ويعتز العراقيون بالفنان العراقي العالمي نصير شمه وبانجازاته على صعيد الموسيقى العربية ، وطالما كان منتخب العراق لكرة القدم بانجازاته العربية والاسيوية مثار اعتزاز وفخر لجميع العراقيين ، ولكن بكل اسف فان التردي القيمي الذي مسّ حياة العراقيين بسبب الارهاب والاستبداد والفساد وضياع منظومة الدولة والقانون ، قد اضعف الاهتمام بالفن والرياضة وبمفردات الحياة الجمالية، فكل يوم يتم تهديم المزيد من الرموز المدنية لهوية بغداد ومدن العراق الحضارية الاخرى، واستبدالها بمظاهر لاهوتية وقبلية ، بسبب عداء بعض المتأسلمين للجمال والتمدن والحضارة، واهتمامهم بالاحتفالات الدينية التي تكرس عبودية العوام لمشروع اسلمة السلطة واستمرارها، حتى بات العداء اليوم على اشده بين انصار الاسلمة وانصار الوطنية والدولة المدنية(19).**

    **ان المتأمل لواقع الفن وجمالياته في العراق يلاحظ تغييب وتهميش واضح لكل انواع الفنون الجميلة وبما يلغي ويزيح تأثير الفن في حياة الشعب ويغتصب حقوق الفنانين ، فكلية الفنون الجميلة في جامعة بغداد باتت نشاطاتها روتينية وذات صبغة شعائرية ، والمهرجانات المسرحية والشعرية والمعارض التشكيلية والمؤتمرات العلمية حجبت ميزانياتها ، وازيح الفنانون الحقيقيون عن مواقع التاثير واستعيض عنهم بأشخاص نمطيون وليسوا من ذوي الاختصاص(20).**

    **واخذت الساحات العامة في بغداد تعج برموز وصور وتماثيل ذات دلالة دينية ، واهمل تدريس مادة التربية الفنية والتربية الرياضية في المدارس واتهم من يمارس الفن والرياضة بانه يقلد الغرب الكافر ، ويبعد الشباب عن قضايا الامة!!(21 )**

    **وفي ظل صعود هذه الصورة المتخلفة للفن والفنانين فقد هاجر اغلب الفنانين الى خارج العراق ، وما بقي منهم تقزمت نظرتهم لدور الفن في خدمة المجتمع ولم يعد امامهم الا الهجرة للبحث عن الذات ، ومن بقي منهم فهو اما يعيش الام العزلة المجتمعية او مرارة الفقر المادي او انه انخرط في علاقات مشوهة ومبطنة مع زعامات السلطة للعمل في الصحف والقنوات الفضائية التي يملكونها او القيام باعمال فنية مشروطة مما ادى الى انحدار المهنية والمصداقية والمعايير الفنية .**

    **وهو ما يمكن ملاحظته في بعض الاعمال الفنية الفاقدة للذوق الفني ففي البصرة مثلاً افتتحت الحكومة المحلية في 2014 ، نصباً عن الحرية ، سرعان ما اصبح مصدراً للتندر والنكتة بين اوساط الناس حتى نال لقب ( الباذنجانة ) ، وفي الناصرية التي تبعد اكثر 180 كم شمال البصرة ، افتتحت السلطات ايضاً نصباً للشهداء، لكنه كان بعيدا عن اي ذوق جمالي ولا ينتمي بأي شكل الى فن النحت كما يقول احد النحاتين هازئاً(22).**

    **هذا الانحدار الفني قابله انحدار في دور الرياضة المجتمعي والسياسي ، فقد خضعت الاتحادات الرياضية للمحاص ، بل ان المحاصصة وصلت لتشكيلات الفرق الرياضية وقد كانت النتيجة كارثية على سمعة العراق الرياضية حيث انحدرت النتائج ومني الجمهور العراقي بخيبات امل متلاحقة ، وقد وصف نجم كرة القدم السابق كريم صدام، اتحاد الكرة العراقي بانه بات يجسد الطائفية المناطقية، الامر الذي دعى الكثير من الرياضيين الى ابعاد الرياضة عن السياسة باعتبارها الاداة الوحيدة التي لازالت توحد العراقيين(23).**

    **اننا اليوم بحاجة الى ثورة ثقافية تصحيحية للفن والرياضة دورهما في تنشئة اجيالنا بمعنى اخر تعيد توطين الفن كقيمة عليا في المجتمع ومن خلال دعم حقيقي من مؤسسات الدولة والمجتمع المدني للفنانين ولفكرة افتتاح المسارح والمدارس الفنية واعادة الاهتمام بدروس الموسيقى والرسم والباليه في المدارس الابتدائية واعادة الاهتمام بالرياضة ودعم نشاطاتها باعتبارها اهم ادوات بناء الوحدة بين العراقيين .**

    **5- محنة الاطباء وغياب الرعاية الصحية :**

    **ان الاشارة الى هذه الفقرة من الاهمية بمكان نظرا للدور الكبير الذي يقوم به الاطباء والكوادر الطبية في معالجة اثار الواقع المنفلت في العراق ، فالعراق مليء بالنخب الطبية التي اثبتت جدارة وتميز على المستوى العالمي ، الا ان ظروف الاستبداد السياسي والحصار الاقتصادي مطلع الثمانينيات والتسعينيات ، قد دفعت الى هجرة جماعية لتلك الكوادر المتميزة ، ثم جاءت سياسات الاحتلال الامريكي وما تبعه من ممارسات تدمير للبنى التحتية واعتقال الكثير من الكوادر الطبية في زيادة معاناة العاملين في الميدان الطبي ، ولعل تصاعد الارهاب وما حصده من العراقيين قتلا وجرحا ، وانتشار الامراض المستعصية نتيجة القاء القوات الامريكية الغازات السامة والاسلحة التجريبية التي اضرت بحياة ملايين العراقيين عبر انتشار الامراض السرطانية والتشوهات الخلقية ونقص المناعة عند الاطفال اسهم ايضا في تردي الواقع الصحي في العراق ، وقد اشارت دراسة عراقية رسمية في 2010 ، الى وجود أكثر من (400) موقعاً ملوثاً بمستويات عالية من الإشعاع وسموم ديوكسين في مختلف محافظات العراق ، وأن أكثر من (143) موقعاً ملوثاً باليورانيوم ، وبعلم الحكومة العراقية التي اطلعت على تقرير فريق الكشف عن الآثار المشعة للمخلفات العسكرية في آب 2010 ( 24 )**

    **ومما يزيد الواقع الصحي تراجعا هو انتشار الفساد المالي والذي يودي بملايين الدولارات المخصصة لبناء المستشفيات والمراكز الصحية في مختلف محافظات العراق، اضافة الى انتشار عصابات الجريمة المنظمة والمنظمات الارهابية التي تقوم بخطف وابتزاز وقتل الاطباء ودفعهم للهجرة من العراق . وقد اشار د.جاسم الفلاحي وكيل وزير الصحة والبيئة، الى ان الاف الاطباء غادرو العراق منذ 2003 ، والمرحلة التي قبلها، حيث يقدر عدد الاطباء الذين غادرو العراق باكثر من 17 الف طبيب ومن مختلف التخصصات، وهم يخدمون اليوم في افضل المستشفيات الامريكية والبريطانية والغربية، ويشير الفلاحي الى انه لم يتبقى من دورته الطبية التي تخرجت من جامعة الموصل سنة 1986 والدورة التي تلتها وعددها يزيد على 450 طبيب سوى طبيب او طبيبان(25).**

    **ان هذه الكارثة الطبية تترافق مع ضعف الاجراءات الحكومية لحماية الكوادر الطبية من التهديدات بالقتل ومن الفصول العشائرية ودفع الديات اثناء موت المرضى ، ومن سلوكيات التمييز الطائفي والعشائري والعنصري لبعض مسؤولي الصحة من الاطباء المندمجون في الاحزاب السياسية، وتزداد المخاطر على الاطباء في مناطق النزاع والتوتر كمحافظة ديالى وصلاح الدين والانبار والموصل، حيث باتت المستشفيات والمراكز الصحية شبه خالية من الكوادر الطبية حيث قتل وهجر عشرات الاطباء لدوافع مختلفة. وفي الموصل التي سيطر عليها تنظيم داعش في 2014، اجبر الكثير من الاطباء على العمل وفق شروط التنظيم الارهابي مع جباية مستمرة منهم ومعاقبة المخالفين لتعليماته، وقد اورد د. كاظم المقدادي في بحث له حول ( الإدارة الرثة لنظامي الرعاية الصحية والبيئة في العراق ) تقريرا للمجلة الطبية البريطانية ذكرت فيه صعوبة العثور على أطباء عراقيين لديهم الاستعداد للعمل في مناطق معينة لأنهم يخشون على حياتهم . كما أظهر مسح شبكة معرفة العراق ( IKN ) لسنة 2011، أن جميع الأسر العراقية تقريباً (96,40%) ليس لديها تأمين صحي على الإطلاق، وأن 40% من السكان يرون خدمات الرعاية الصحية في مناطقهم سيئة أو سيئة جداً.(26) بسبب سوء ادارة المستشفيات والمراكز الصحية وتردي نظافتها وانتشار الرشوة فيها وبيع الادوية خارج المستشفيات الى الصيدليات والباعة المتجولين، اضافة الى ضعف الرقابة الصحية على العيادات الخاصة وما يقوم به الكثير من الاطباء من استغلال المرضى في عياداتهم بعيدا عن الانسانية والمهنية ، فضلا عن ادخال الادوية المنتهية الصلاحية الى المذاخر الحكومية، وقدم الاجهزة الطبية وعدم وجود اجهزة متطورة لبعض الامراض المستعصية ولاسيما جهاز كشف الاورام السرطانية (PET SCAN). ونتيجة لذلك يسعى العديد من العراقيين الآن للحصول على الرعاية الصحية في الخارج، ويلجئون بشكل متزايد إلى بيع ممتلكاتهم ومدخراتهم ، لتحمل نفقات العلاج في الهند وتركيا ولبنان والاردن ودول اوربا وامريكا، وقد اشار التقرير السنوي لوزارة الصحة العراقية لسنة 2016، الى ان عدد المرضى الذين تم ايفادهم الى خارج العراق للعلاج على نفقة الدولة قد بلغ (1696) مريضا ولمختلف الامراض، عدا عن الاف الحالات لعوائل سافرت للعلاج على نفقتها الخاصة (27)، بسبب تدهور نوعية الخدمات الصحية ونقص الكوادر الطبية، فضلا عن تصاعد اخطاء العمليات التي تودي بحياة عشرات المواطنين بسبب نقص الادوية وقلة خبرة بعض المشتغلين في المجال الطبي بل تزوير الكثيرين منهم لشهاداتهم، فقد كشف تقرير للجنة النزاهة النيابية في شباط 2012، عن وجود أكثر من (11) ألف وثيقة مزورة في وزارة الصحة الامر الذي يضع الوزارة ومكتب المفتش العام امام مسؤولية وطنية وانسانية لتنظيف القطاع الصحي من الطارئين عليه(28).**

    **ان تراجع قطاع الصحة والتردي الحاصل فيه يجري في ظل حكومات تدعي ان الإسلام هو الحل , ولكنها تتاجر بصحة أبناء العراق باهمال القطاع الصحي والغاء دور الاطباء وعدم تمكينهم من اخذ دورهم الحقيقي في رفع مستوى القطاع الطبي والرعاية الطبية واسناد الامر الى الفاسدين وفاقدي الضمير الوطني والانساني ممن رهنوا ضميرهم بالسلطة وبتجار السياسة ، ولازالت الحكومة العراقية فاقدة الرؤية في وقف نزيف الادمغة الطبية ومنع التهديدات المتفاوتة التي تواجه الاطباء والكوادر الطبية ، فضلا عن استمرار التقاعس في تحسين مستوى الخدمات الطبية ، مما يضع العراق في خارطة اسوء بلدان العالم في واقعه الصحي وعلى نحو يماثل الكثير من الدول الافريقية والاسيوية الفقيرة .**

    **الخاتمة**

    **لقد استعرض البحث الدور الذي مارسته الطبقة الوسطى في الحفاظ على الوحدة الوطنية للعراق في مرحلة مابعد الاحتلال الامريكي 2003 ، وبات واضحا مما تقدم ان عوامل الانقسام وضعف الفاعلية في دور الطبقة الوسطى في احداث الوئام الوطني والانتقال السلمي للديمقراطية اصبحت له مؤشراته الواضحة في المشهد العراقي والتي من اهمها :**

    **1- ساهم الاحتلال الامريكي وظروف القهر والاستبعاد التي رافقته وما لحقها من ظروف الاجتثاث والارهاب والاستبداد في تغييب دور الطبقة الوسطى في معالجة التصدع والتفكيك الذي اصاب الوحدة الوطنية واجبرت النسبة الاكبر من ابناءها الى مغادرة العراق تحت ظروف التهديد والارهاب والاستبداد .**

    **2- لعب تفكك الطبقة الوسطى اثرا في اضعاف موقفها من الاحتلال ومن العملية السياسية التي رافقته ، فقد تأثرت شخصيات ثقافية واجتماعية في الخطاب الطائفي والعنصري والعشائري والجهوي والمناطقي الذي ساد في حقبة ما بعد سقوط النظام السابق . وسعت الى الانضمام الى العملية السياسية طمعا بمكاسب السلطة والوجاهة السياسية ومن لم يندمج منهم فقد اثر الهجرة والانزواء .**

    **3- ضعف المبادرات الاجتماعية للطبقة الوسطى في تفعيل الحوار والمصالحة المجتمعية واستنهاض قيم التعايش المشترك بين العراقيين اعلاميا وفكريا بعد ان اخذت الاصطفافات الطائفية والعرقية والعشائرية مأخذها في تفكيك عرى الوحدة الوطنية بين العراقيين .**

    **4- انحسار دور الفكر النخبوي الناقد والمعارض لتوجهات السلطة ، وغلبة الرؤى السطحية والافكار التلفيقية على اغلب الندوات والمؤتمرات والمحاضرات التي تعقد لنقد السلطة ورصد اخطائها وهو ما يؤشر تراجع دور النخب الفكرية في تقويم اداء السلطة وتأشير مواطن الخلل في سلوكها السياسي .**

    **5- غلبة القيم المادية والربحية على اغلب توجهات ومشاريع منظمات المجتمع المدني العاملة في الميدان الاجتماعي والانساني ، حتى باتت اشبه بالداكاكين الربحية التي تنتظر عطف السلطة والمنظمات الدولية ، وانكفأت المنظمات الانسانية الحقيقية عن ممارسة دورها المنشود بفعل ضعف التمويل وغياب الدعم الحكومي والشعبي عنها .**

    **6- تراجع مساهمة التجار واصحاب رؤوس الاموال في تخفيف الفقر المتصاعد في العراق وحل ازمة البطالة والنزوح ، بمبادرات انسانية تخفف من وطأة الفقر وجنوح الشباب نحو التطرف والعنف ، ولعل هذا الامر يتصاعد في ظل ضعف مبادرات الطبقة الوسطى من اكاديميين ومثقفين ميسورين في دعم برامج تثبيت الامن الانساني في مناطق الصراع وعودة النازحين ، اذ تحتاج تلك المناطق الى مبادرات انسانية لاعادة الخدمات ووصل المقطوع من العلاقات بين العشائر والمكونات الاجتماعية المختلفة .**

    **7- انحسار دور الفن والرياضة في العقل الجمعي العراقي بسبب فتاوى التحريم وممارسات القوى الخارجة عن القانون في اجبار الناس على انتهاج اطر تقليدية في الحياة بعيدا عن الحداثة ، وقد ساهم انغماس عدد من الفنانين والرياضيين في مشاريع الاحزاب السياسية الى فقدان الدور الوطني الذي ظل يمارسه الفنان والرياضي في توحيد الجماهير وتعزيز قيم المواطنة .**

    **8- ساهم الفساد المستشري في جسد الدولة العراقية في بقاء ابواب الطبقة الوسطى مفتوحة امام دخول المارقين من الفئات الاجتماعية الهشة او طبقة السياسيين الفاسدين والذين استغلوا ضعف السلطة للاثراء من المال العام والانتساب الى الطبقة الوسطى دون مقومات اجتماعية او عائلية او مرتكزات فكرية او مهنية ، وهو ما جعل الطبقة الوسطى هجينة المعالم وفاقدة لقدرة التغيير والحراك المجتمعي .**

    **9- ساهم الخطاب الاعلامي في تكريس الاصطفافات الطائفية والعنصرية والعشائرية في المجتمع العراقي ، وكان لبعض القنوات الفضائية والبرامج والوجوه الاعلامية دورها المؤثر في تأجيج العنف الطائفي وتصعيد الارهاب الذي ذهب ضحيته الاف الابرياء .**

    **ان اعادة تفعيل دور الطبقة الوسطى لا يمكن ان يتم دون تغيير قواعد اللعبة السياسية الحالية في العراق بفسح المجال امام الشخصيات الوطنية للتنافس السياسي وفق برامج وطنية والوصول الى السلطة وبما يمكنها من استعادة الهوية الوطنية وتفعيل مرتكزات الحكم الرشيد الذي يقوم على اسس العدالة والمواطنة ودولة القانون ومحاربة الفساد والفاسدين واستنهاض دور الكفاءات العراقية وتحريضها على ممارسة دورها في البناء والتنمية ، فبدون هذا المرتكز الاساسي سيبقى دور تلك الطبقة مهمشا ويزداد ابتعادها وغربتها يوما بعد اخر عن ساحات التأثير الوطني .**

    **مصادر البحث**

    **1-عمرو ثابت ، الولايات المتحدة وسياستها تجاه العراق : الوسائل والاهداف ، منشور في مجموعة باحثين ، العراق: دراسات في السياسة والاقتصاد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي 2006 ص 37 .**

    **2- د.عبد الكريم العلوجي ، العراق : اكذوبة الديمقراطية والحرية الامريكية ، دار الكتاب العربي ، دمشق – القاهرة ، 2009 ، ص 62 .**

    **3-جون كولي ، تواطو ضد بابل : اطماع الولايات المتحدة واسرائيل في العراق ، ترجمة انطوان باسيل ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت 2006 ، ص 352 .**

    **4-نقلا عن صلاح حسن الموسوي ، صورة المثقف الملتزم ، موقع مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية في 11-11-2010 .**

    **\* بدء تأسيس فرق الموت في العراق خلال الاعوام 2004 – 2005 ، بمبادرة قادها السفير الامريكي في العراق جون نيغروبونتي ، حيث انتشرت فرق ارهابية تعمل لحساب اجندات خارجية هدفها اغتيال شخصيات وكفاءات علمية ومواطنون عاديون على اسس طائفية بهدف تشتيت انتباه المقاومة العراقية وخلق احتراب داخلي بين العراقيين )**

    **ماذا تعرف عن فرق الموت حول العالم ، موقع ساسة بوست ، تاريخ الدخول في 18-4-2017 .**

    **5-سلام عبود ، اجتثاث البعث, دراسة تحليلية تاريخية حول قضية اجتثاث البعث وصلتها بالمشروع الوطني العراقي ، موقع الحوار المتمدن في 2-9-2006 .**

    **6-د. إبراهيم الحيدري ، نمو الطبقة الوسطى وضمورها في العراق ، صحيفة المدى في 19-4-2016 .**

    **7-همام طه ، ثقافة الطائفية والفساد والغنيمة في العراق ، صحيفة العرب اللندنية في 10-8-2016 .**

    **8-همام طه ، الفساد السياسي في العراق وليد المحاصصة الطائفية وراعيها ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، عمان في 4-8-2016 .**

    **9-حمزة مصطفى ، المحاصصة الطائفية والعرقية تتقاذف كرة الهيئات المستقلة في العراق ، صحيفة الشرق الاوسط في 22 مارس اذار 2015 .**

    **10- الشفافية الدولية : الفساد بالعراق أذكى العنف وعطل بناء الدولة و23% من أبنائه يعيشون بفقر مدقع ، موقع الدى برس في 27-6-2013 .**

    **11-د.باسل حسين ، هل يمكن ان تكون هناك ديمقراطية في الاحزاب الطائفية والمذهبية ؟ العراق نموذجا ، منشور في مجموعة باحثين، الديمقراطية في الحياة السياسية للاحزاب السياسية العربية ، مركز القدس للدراسات السياسية ، عمان 2009 ص 43-44 .**

    **12-نبيل عبد الأمير الربيعي ، الرثاثة في العراق..أطلالُ دولة.. رمادُ مجتمع ، موقع عين كاوة في 20-12-2015 .**

    **13-فراس المرعب ، المثقف العراقي ... تهميش سياسي والتزام وطني ، مؤسسة بابل للثقافة والاعلام 26 / 12 / 2012 .**

    **14-د.صلاح الصاوي ، التطرف الديني : الراي الاخر ، الافاق الدولية للاعلام ، القاهرة 1993 ، ص 53 .**

    **15-نبيل عبد الأمير الربيعي ، الرثاثة في العراق..أطلالُ دولة.. رمادُ مجتمع ، موقع عين كاوة في 20-12-2015 .**

    **16- تقرير المفوضة العليا لحقوق الانسان حول اوضاع حقوق الانسان في العراق لسنة 2015 ، ص 131.**

    **17- سلام ابراهيم عطوف كبة ، اشباه المثقفين والقادسيات المليونية في العراق ، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربيhttp://www.ssrcaw.org بتاريخ 15-6-2012 .**

    **18- نبيل عبد الأمير الربيعي ، الرثاثة في العراق..أطلالُ دولة.. رمادُ مجتمع ، موقع عين كاوة في 20-12-2015**

    **\*\* حيث ذكر خطيب جمعة النجف احمد الصافي في 21-4-2017 ، انه ان الاون لوقف التصرفات اللااسلامية واللاانسانية للعشائر في اشارة الى اشتداد الصراع بينها وخروجه عن حدود الاسلام والانسانية . نقلا عن موقع السومرية في 21-4-2017 .**

    **19- المثقف والبُعد عن السياسة.. البرج العاجي أم التهميش؟! موقع النرجس تاريخ الزيارة 9-4-2014**

    **20- موقع منتدى عين كاوة ، في 4-5-2006 .**

    **21- حيدر قاسم الحجامي ، محنة الفنون في جنوب العراق ... بين التحريم والتخريب ، تقرير ميدل ايست أونلاين في 12-1-2014.**

    **22- المصدر نفسه .**

    **23- الطائفية تطل برأسها على انتخابات اتحاد كرة القدم العراقي في أربيل ن الشرق الاوسط في 24 يوليو-تموز 2010 .**

    **24- نبيل عبد الأمير الربيعي ، الرثاثة في العراق..أطلالُ دولة.. رمادُ مجتمع ، موقع عين كاوة في 20-12-2015.**

    **25- لقاء الباحث بوكيل وزير الصحة د. جاسم الفلاحي على هامش اجتماع الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في بغداد في 18-3-2017 .**

    **26- نبيل عبد الأمير الربيعي ، الرثاثة في العراق ، مصدر سبق ذكره .**

    **27- وزارة الصحة ، التقرير السنوي عن الواقع الصحي في العراق لسنة 2016 ، ص 174 .**

    **28- نبيل عبد الامير ، مصدر سبق ذكره**

    السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي

    (السعودية انموذجا )

    د. زينب عبدالله(\*)

    **الملخص :**

    **تراقب جهات سياسية وعسكرية عن كثب مجموعة الأنشطة والسياسات الصينية في منطقة الخليج العربي وحولها. وعالجت تقارير استخبارية ومختصة مسألة التوسع الصيني والمنافسة الماثلة على كل الأصعدة الاقتصادية والعسكرية والتي بدأت فعليا بالتبلور عبر الحضور السياسي المتنامي، الأمر الذي أصبح يشكل عاملا رئيسيا في الحسابات الغربية الأمريكية البريطانية خاصة، في ظل فشل سياسات الغرب تجاه أزمات العراق ولبنان وفلسطين. وتعد العلاقات الصينية مع منطقة الخليج العربي علاقات حديثة العهد نسبيا وتعتبر مصر الدولة العربية الأولى التي أقامت علاقات مع الصين ولم تقم بكين علاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي حتى عام 1990 وذلك لأنها، خلال سنوات الحرب الباردة اعتبرت منطقة الخليج منطقة بعيدة بالنسبة لمصالحها المباشرة وركزت على تأسيس وبناء علاقات قوية مع دول شمال شرق وجنوب شرق آسيا ولم تبد اهتماما حقيقيا بمسائل الطاقة حتى العام 1993 عندما أصبحت دولة مستوردة لمعظم حاجتها من الطاقة، هذا إضافة إلى الاعتبارات المحلية التي حدت من بناء علاقات في وقت مبكر ومنها خشية دول منطقة الخليج من انتشار الشيوعية ودعم الصين في تلك المرحلة للحركات الثورية والاتجاهات الراديكالية في المنطقة العربية. كل ذلك تغير الآن وخلال السنوات القليلة الماضية نمت العلاقات الصينية الخليجية بشكل قوي وخاصة في الجوانب الاقتصادية. وتعد الصين الآن ثامن أكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الذي يعتبر بدوره عصب التجارة العربية. وتسعى الصين كما هو معروف إلى تأمين ما أمكنها من مصادر الطاقة الضرورية لاقتصادها السريع النمو، وتعتبر الصين الآن ثاني أكبر مستهلك للنفط وثالث أكبر مستورد، ويشكل استهلاكها المتزايد نسبة أربعين في المائة من تزايد الاستهلاك العالمي, وإدراكًا من الصين للأهمية الاستراتيجية لدول الخليج العربي عموما, والتي تمد الصين بحوالي 50% من وارداتها النفطية والمملكة العربية السعودية على وجه التحديد والتي تمثل الممول النفطي الاول بين هذه الدول , كما وتعد هذه الدول هي الأقرب من حيث طرق النقل مقارنة بدول أمريكا اللاتينية والدول الإفريقية، وبالنظر إلى معدلات النمو المرتفعة التي حققتها وتسعى لتحقيقها الصين فإن تأمين إمدادات الطاقة يظل مسألة استراتيجية بل وأمن قومي في المقام الأول بالنظر إلى أهمية خطط التنمية بالنسبة لسياسات الحكومة الصينية داخليًا، وهو ما يفسر سياسات الصين تجاه منطقة الخليج العربي، حيث رأت أنه يجب العمل على تحقيق بيئة آمنة للمناطق التي توجد فيها منابع وطرق مرور النفط, هذا فضلا عن الاهمية الاستراتيجية والسياسية لمنطقة دول الخليج العربي وعلى وجه التحديد المملكة العربية السعودية .**

    **Abstract**

    Political and military actors are closely monitoring the range of Chinese activities and policies in and around the Arabian Gulf region. The issue of China's expansion and competition at all economic and military levels, which has already begun to evolve through the growing political presence, has been dealt with by intelligence and specialist reports, which has become a major factor in the Western American-British accounts, especially in the light of the failure of Western policies towards the crises in Iraq, Lebanon and Palestine China's relations with the Arabian Gulf region are relatively recent and Egypt is the first Arab country to have established relations with China, and Beijing has not relations with the GCC countries until 1990 because, during the cold War years, the Gulf region was regarded as a distant region for its immediate interests and focused on establishing and building strong relations with Northeast and Southeast Asian countries and did not show real interest in energy issues until 1993, when it became an importer of most of its energy needs, as well as local considerations that limited the early construction of relations, such as the fear of countries in the region of the spread of Communism and China's support at that stage for the revolutionary movements and radical tendencies in the Arab region.

    It's all changed now. Over the past few years, Sino-Gulf relations have grown strongly, especially in economic aspects. China is now the eighth largest trading partner of GCC countries, which in turn is the backbone of Arab trade. As is known, China is seeking to secure the energy resources necessary for its fast-growing economy, and China is now the second largest consumer of oil and the third largest importer, and its increasing consumption accounts for 40 percent of the world's growing consumption, and China is aware of the importance of the strategy for the Arabian Gulf countries in general, which supply China with about 50 percent of its oil imports and Saudi Arabia in particular, which represent the first oil provider among these countries, and are the closest in terms of transport routes compared to Latin American and African countries, Given the high growth rates achieved and pursued by China, securing the energy supply remains a matter of strategy and, above all, national security, given the importance of the development plans for the policies of the Chinese government domestically, which explains China's policies towards the Arabian Gulf region, where it considered that a secure environment should be worked out for areas where the sources and routes of oil are located, as well as the strategic and political importance of the Arab Gulf States region, specifically Saudi Arabia.

    **المقدمة**

    **لم تكن جمهورية الصين الشعبية في معظم مراحل تاريخها السياسي بمعزل عن دول الخليج العربي، بل ظلت دائماً على تواصل مع المنطقة من منطلق توجّهاتها وسعيها إلى تحقيق أهدافها الخارجية. ولعل السمة البارزة في السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي أنها متغيرة وليست ثابتة، اذ إنها كانت في مرحلة ما قبل انهيار الاتحاد السوفييتي متأثرة بدرجة كبيرة بالأيديولوجيا، ولكنها تغيرت تغيراً جذرياً بعد ذلك، وحتى الوقت الراهن، لتصبح أكثر تعبيراً عن المصالح الاقتصادية منها عن المصالح الأيديولوجية. وهذه النظرة هي نفسها التي كانت تحكم دول الخليج العربي تجاه الصين الشعبية، فهذه الدول ظلت لمدة طويلة تخشى الفكر الشيوعي الصيني ، بل عملت على مقاومة انتشاره في منطقتها. غير أنها اليوم تحاول قدر الإمكان استثمار علاقاتها بالصين للدفع بمصالحها الاقتصادية والسياسية.**

    **1-أهمية البحث:**

    **تكمن أهمية موضوع السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي (السعودية نموذجا)، في أن الصين تسعى من خلال سياستها الخارجية الى تأمين احتياجات الاقتصاد الصيني من الطاقة، ومن سياسة الانفتاح على مختلف دول العالم لتعزيز مكانتها الدولية، بين سياسة تأمين الاحتياجات وسياسة تعزيز المكانة الدولية، وفي ظل الواقع الدولي الراهن، والصراع الدولي على منطقة الشرق الأوسط، من الأهمية بمكان، التعرف على السياسة الخارجية الصينية وطبيعتها وتوجهاتها لما لها من تأثير على واقع المنطقة والعالم. وتأتي أهمية دراسة توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي (المملكة العربية السعودية انموذجا ) كون هذه الأخيرة هي اكثر الدول الخليجية تأثيرا , فضلا عن الى ثرواتها النفطية الهائلة وتأثيرها السياسي والأمني على دول الخليج الأخرى. وحيث يمكن ان تلعب هذه التوجهات دورا ايجابي وفاعل في دعم المصالح المشتركة بين الجانبين الصيني والخليجي.**

    **2-فرضية البحث:**

    **نظرا لما تتميز به الصين من مكانة وتاثير في سياق العلاقات والمصالح الدولية , ولما اصبحت تشكل احد ابرز دول المنافسه الاقتصاديه الدولية الامر الذي يتطلب تعزيز سياستها الخارجيه وتقوية هذه المكانه . ونظرا لما تشكله دول الخليج العربي من اهمية اقتصادية كبيرة وتحديدا في مجال الطاقه , كل ذلك تطلب من السياسة الخارجية الصينية الاخذ بنظر الاعتبار الحضور السياسي والامني في علاقتها مع هذه الدول وتحديدا المملكه العربية السعودية . وفي ضوء ذلك ينطلق البحث من فرضيه مفادها:**

    **هل ان السياسة الخارجية الصينيه تجاه دول الخليج العربي تحقق الاهداف المطلوبه بالوسائل التي تعتمدها وفي مقدمتها الوسيله الاقتصاديه كونها تعد قوة استثمارية عالميه , فضلا عن قوتها العسكريه وحضورها السياسي في الساحة الدوليه كلاعب اساسي لانها من دول الفيتو في مجلس الامن .**

    **3 - مشكلة البحث**

    **تتمحور مشكلة البحث حول إمكانية اكتفاء السياسة الخارجية الصينية بالاعتماد على المصالح الاقتصادية فقط، او انه لا بد لها من التوجه الى الانخراط السياسي والأمني في منطقة تشهد المزيد من الصراعات حول النفوذ والسيطرة وعدم الاستقرار الأمني.**

    **4- أهدف البحث:**

    **يهدف هذا البحث الى:**

    **أ-التعرف على مكانة الصين كقوة عظمى**

    **ب-معرفة توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي وطبيعتها ومحدداتها وتاثيرها في هذه الساحة**

    **5-هيكلية البحث:**

    **تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث جاء المبحث الاول بعنوان الصين كقوة عظمى وجاء بثلاثة مطالب الأول – القوة السياسية, والثاني القوة العسكرية والثالث القوة الاقتصادية وطموحات الصين على الساحة العالمية، اما المبحث الثاني فقد جاء تحت عنوان توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي تناول في ثلاثة مطالب اطار العلاقات العربية، المصلحة المشتركة الخليجية الصينية والعلاقات الخليجية الصينية، والمبحث الثالث تناول السياسة الخارجية الصينية تجاه السعودية الذي قُسِّمَ الى ثلاثة مطالب حيث جاء الاول لدراسة تاريخ العلاقات الصينية السعودية وفي جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، والثاني حاول توضيح آفاق العلاقات السعودية الصينية، والمطلب الثالث هو التحديات التي تواجه العلاقات الصينية السعودية , واخيرا الخاتمة التي تتضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحث من خلال بحثه.**

    **المبحث الاول: الصين كقوة عظمى**

    **اكدت نهاية الحرب الباردة أنه من السهل للقوة الاقتصادية أن تتحول إلى قوة عسكرية، في حين أن هناك صعوبة في تحويل القوة العسكرية إلى اقتصادية. وهكذا، فإن الدول أصبحت تعتمد على قدراتها الاقتصادية أكثر من قدراتها العسكرية في لعبة القوة الدولية، اذ أصبحت الضغوط الاقتصادية التي تمارسها الدول الكبرى على دول عالم الجنوب أكثر فاعلية نسبيا من التدخلات العسكرية () وفي ظل نمو معيار القوة الاقتصادية وتصاعد تأثيرها برزت الصين كقوة صاعدة تسعى إلى تغيير الوضع القائم في بنية النظام الدولي، والسعي نحو إقامة عالم متعدد الأقطاب لاسيما في ظل مؤشرات صعود وتزايد موارد القوة الشاملة للصين، وبالتالي لمكانتها ووضعها الدولي() .**

    **المطلب الأول: القوة الاقتصادية**

    **إن قراءة التطورات التاريخية للقوى الاقتصادية والسياسية العالمية تشير إلى أن العالم شهد تحولين رئيسيين للقوى العالمية خلال القرون الأربعة الماضية. الأول تمثل في صعود القارة الأوربية في القرن السابع عشر لتصبح قوة عظمى في العالم، والثاني تمثل في ظهور الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر، عندما أصبحت القوة الحاسمة عسكريا واقتصاديا وسياسيا، والتي تنفرد بقيادة العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في العقد الاخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين فإن العالم يشهد صعودا لقوة سياسية واقتصادية جديدة هي الصين، التي تمتلك من المقومات ما يؤهلها لتكون قوة فاعلة في مجريات الأحداث الاقتصادية و السياسية في العالم وما يجعلها مؤهلة لتغيير موازين القوى في المستقبل. لقد حقق الاقتصاد الصيني نتائج مبهرة لاسيما في معدلات النمو الحقيقي والصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبدأ هذا الاقتصاد يخطو خطوات ثابتة نحو صدارة الاقتصاد العالمي محتلا أماكن بلدان كبرى منافسة له وهذه المؤشرات جعلت بعض التحليلات والآراء تذهب إلى أن القرن الحالي سيصبح قرنا صينيا ()وقد أرست الصين بنيتها التحتية الاقتصادية تحت قيادة الرئيس الصيني الراحل "ماوتسي تونغ"، مما مكنها من تحقيق انطلاقتها الاقتصادية، ثم جاءت سياسات الإصلاح والانفتاح مع تولي "دنج شياوبينج" الحكم في عام 1978 والذي رفع شعار "الخيار الجديد بهدف بناء قاعدة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية تمكن الصين من خوض تجربة المنافسة في السوق العالمية، وقد تبنى سياسة الانفتاح على العالم الخارجي (). لقد أعلنت الصين أن الانفتاح على العالم الخارجي يعد من السياسات الرئيسية التي تتمسك بها فضلا عن جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة ولكن بالتدقيق في تفاصيل السياسات الصينية الاقتصادية يتأكد أن الصين في توجهاتها نحو اقتصاد السوق لم تتبنى السياسات التي تروق للقوى الرأسمالية الكبرى في العالم، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية اذ صيغت هذه السياسات وفق الفكر الصيني الذي حاول تهجين الرأسمالية – كما تتبناها الرؤية الأمريكية – مع تعديل الاشتراكية وعدم التشبث بها، بعدما أصبحت الصين عضوا في منظمة التجارة العالمية، وانطلقت الصين في ذلك من اعتبارها إن كلا من الرأسمالية والاشتراكية ليست عقيدة ولكنها صيغة قابلة للتطوير، ويمكن تهجينها وفق ظروف المجتمع الذي تطبق فيه ()، وقد كان ذلك واضحا في تبني الصين لسياسات التنمية متعددة السرعات، وعدم الخصخصة على الطريقة الغربية، وعدم فتح الباب على مصراعيه للاستثمار الأجنبي دون ضوابط منطقية (). إن من مؤشرات القوة الاقتصادية لدى الصين أنها تتمتع بأسرع نمو اقتصادي في العالم، وبالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في الصين عام 2010 نحو 10.3 % (). ويقول خبراء إن النفوذ المتزايد للصين يعزز التوقعات بأن الصين ستتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية وتكون أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2030 م().**

    **المطلب الثاني: الصين قوة عسكرية**

    **كانت الصين متحفظة من الناحية العسكرية وكان الاهتمام الصيني منصبا بداية على الوضع الداخلي الاقتصادي والسياسي لكن ببلوغ الاقتصاد الصيني مرحلة متقدمة من حيث التصنيع والانتاج وضعته في مصاف الدول الكبرى من حيث أرقام الدخل والادخار والاحتياطات من العملة الصعبة والتجارة الدولية، ازاء ذلك لا بد أن تواكب القوة العسكرية الصينية الوضع الاقتصادي والسياسي للبلاد، وإلا فإن الصين ستخسر موقعها الاقتصادي الذي يحتاج إلى تدعيم عسكري, مثل هذا التفكير الاستراتيجي مطلوب" ومن هذا المنطلق تسعى الصين إلى زيادة قوتها العسكرية ليس طمعا في السيطرة وبسط نفوذها في آسيا بالدرجة الأولى بقدر ما هو حماية إمداداتها الحيوية الاستراتيجية ()وعليه فإن سياسة الصين العسكرية قائمة على:**

    **- تعزيز المكانة العالمية والإقليمية للصين، والحصول على الأسلحة المتطورة تقنيا.**

    **- التعامل مع المواقف العسكرية المستقبلية الغامضة للولايات المتحدة الأميركية واليابان والهند.**

    **- الاحتفاظ بالقدرة على التهديد الجريء باستخدام القوة ضد تايوان التي تتزايد نزعتها الانفصالية وقوتها العسكرية.**

    **- تعزيز النفوذ العسكري والدبلوماسي للصين في الأراضي الاستراتيجية المجاورة التي تطالب بها الصين ، والقدرة على الوصول إليها ومنها بحر الصين الجنوبي والدفاع عن حق استخدام خطوط المواصلات الحيوية في البحار والمحيطات.**

    **- تعزيز قدرة الصين على التعامل مع الاضطرابات الاجتماعية المحلية وحالات عدم الاستقرار الحدودية لأسباب عرقية. () .**

    **ومن ناحية القدرات النووية نجد أن الصين التي دخلت النادي النووي عام 1964، تعد اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا و أنها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية و لها قوة نووية بإمكانها أن تكون رادعة للولايات المتحدة الأمريكية. ()**

    **إن صعود الصين كقوة إقليمية أو عالمية سيكون له آثار ايجابيه لاسيما مع النمو المتزايد لموارد "القوة الصلبة"، فالتقاليد الثقافية العريقه للصين في شرق آسيا ستزيد بالتأكيد من جاذبيتها الثقافية أو"القوة الناعمة" فهي ديناميكية لأن تطورها عبر العديد من القرون لم يقض على وحدتها وتماسكها الحضاري كما حدث في مناطق أخرى من العالم (). وعلى صعيد طبيعة القوة الصينية فأن الصين بالرغم من امتلاكها للعديد من عناصر القوة سواء الدبلوماسية أو الثقافية أو العسكرية فإنها ليست لديها القدرة على التأثير في النظام الدولي لأسباب عدة وهي : عدم التجانس بين ما تمتلكه من عناصر قوة على عكس الدول الغربية، والتردد في اتخاذ مواقف حاسمة تجاه القضايا الدولية، فضلاً عن إيلاء الأمن الداخلي أولوية على حساب الأمن الخارجي، وهو ما أكده الكتاب الأبيض الصادر عام 2015م بعنوان "الاستراتيجية العسكرية الصينية" والجدير بالذكر أن مياه بحر الصين الجنوبي تشهد مرور ثلث النفط العالمي وقد قامت الصين بتحويل العديد من الجزر في تلك المنطقة إلى جزر اصطناعية ومن ثم إمكانية إقامة منشآت عسكرية عليها(). ولقد كان لاتباع الصين لسياستها الجديده في تنويع مصادر امداداتها النفطيه الاثر الواضح في حصولها على بعض الخصومات الماليه من المنتجين الرئيسين مما شجعها على الإسراع في تنفيذ هذه السياسة.وعملا بهذا الاتجاه طرحت الحكومة الصينية ما سمَّته «مبادرة طريق الحرير الجديد» وتهدف هذه المبادرة إلى الإعلان عن تولي الصين لدور قيادي يهدف إلى ربط أكبر عدد من الدول باقتصادها في الأجل الطويل والدخول إلى أسواق جديدة؛ لتصريف منتجاتها في الأجلين القريب والمتوسط.(). ويتركز هذا الطريق على ثلاثة خطوط رئيسة:الاول يربط بين الصين وأوروبا مروراً بآسيا الوسطى وروسيا وكذلك يمتد من الصين إلى منطقة الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط مروراً بآسيا الوسطى وغربي آسيا. كما يبدأ الثاني من الصين ويمر بجنوب شرقي آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي.أما طريق الحرير البحري، فهو مجموعة الطرق التجارية البحرية التي ازدهرت متزامنة مع طريق الحرير البري تقريباً، وكانت تربط بين الصين ومناطق في الخليج العربي وآسيا وإفريقيا ومنها إلى أوروبا().**

    **المطلب الثالث: الصين وطموحات القوة العظمى**

    **لقد حرصت القيادة الصينية على تعظيم القوة الصينية في كافة المجالات بما يؤهلها للوصول الى مرتبة القوة العظمى وسبيلها الى ذلك بناء اقتصادي عصري دينامي التطور يسهم في تحقيق نقلة نوعية فى قدرتها الاقتصادية واستراتيجية التحول الى دولة عظمى لا يمكن أن يتحقق من خلال القوة العسكرية وحدها، بل من خلال بناء قوة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية وتحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي واكتساب الهيبة السياسية اقليميا ودوليا، كما تسعى الى تأمين سياسات عالمية تقود الى عالم متعدد الاقطاب تسوده المصالح المتبادلة عبر تعاون جماعي والعمل على احتواء بؤر التوتر الاقليمية المختلفة عبر الحوار، والابتعاد عن المواجهات العسكرية، ومتابعة التنافس السلمى مع القوى الكبرى الاخرى، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية، (). وتدعو الصين إلى إنشاء نظام دولي جديد على أساس قواعد سياسية واقتصاديه جديده على أن يفيد جميع بلدان العالم ولا سيما البلدان النامية وحماية مصالحها().**

    **المصالح المشتركة بين الصين ودول مجلس التعاون والتحديات التي تواجهها:**

    **اعلنت الصين بانها تتطلع لصياغة علاقات استراتيجية مع دول الخليج ومجلس التعاون الخليجي ولم ينعكس ذلك في التزامات محددة من جانب الصين خلال الأزمات، لكنها انتهجت سياسات منفصلة وفقًا لكل حالة على حدة  في محاولة لإيجاد توليفة من المبادئ والمصالح  بما يمكن أن يطلق عليه "سياسة إرضاء كل الأطراف ". وأصبحت الصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم وتستورد أكثر من نصف وارداتها النفطية من دول الخليج. ومن المتوقع أن تكون الصين بحلول سنة 2030 أكبر سوق للصادرات النفطية الخليجية متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. والحقيقة أن دول الخليج باتت تنظر إلى الصين كسوق ضخمة ليس فقط لصادراتها من النفط الخام، وإنما أيضاً من المنتجات البتروكيماوية والصناعات المعدنية. ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد الصيني يقف في المرتبة الثانية عالميا، وتعد الدولة الثانية بعد اليابان من حيث امتلاك الاحتياطيات النقدية والتي تقف كأكبر دولة تستحوذ على الاحتياطيات النقدية ولاسيما الدولارية، وبحلول عام 2050 سيكون الاقتصاد الصيني أكبر من اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار (43%) قياساً الى القوة الشرائية().**

    **وهذا يقودنا الى التساؤل التالي: هل لدى الصين استراتيجية تجاه دول مجلس التعاون تعكس حجم وأهمية المصالح المشتركة بين الجانبين أم أن رؤية الصين لدول المجلس هي جزء من رؤيتها للأمن الإقليمي عمومًا؟**

    **لقد باتت الصين على أعتاب مرحلة جديدة من التحول الجيوسياسي والاستراتيجي، فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية، ووضع قواعد جديدة في تعاملها مع القوى الكبرى وإبراز حضورها على المسرح الإقليمي والدولي، في الوقت الذي تراجعت فيه أهمية البعد الأيديولوجي أمام مقتضيات المصلحة الوطنية. ويتضمن المفهوم الصيني للمصلحة الوطنية مصالح أساسية كالأرض والأمن والسيادة المطلقة كأساس للعلاقات الدولية().**

    **المبحث الثاني: التوجهات الصينية تجاه دول الخليج العربي**

    **المطلب الأول: العلاقات العربية- الصينيه**

    **أقامت الجامعة العربية تمثيل لها مع الصين في العاصمه بكين بموجب اتفاقية انشاء بعثة دبلوماسية لها وقعتها مع الجانب الصيني في 14 مايو1993م وذلك رغم ان الجامعة العربية كانت قد قررت في بداية الامر استمرار اعترافها بتايوان كممثل شرعي للصين، وليس جمهورية الصين الشعبية في اغسطس 1950م، تحت ضغوط دولية مختلفة الا انها عدلت ذلك في مرحلة لاحقة، أدخل اعتراف مصر بالصين عام 1956م العلاقات العربية-الصينية الى مرحلة جديدة، في وقت كانت الدول العربيه تشدد من حصارها الدبلوماسي على الصين، كما كان بمثابة اختراق سياسي تطلعت اليه الصين منذ اوائل الخمسينات، ومن ناحية ثانية فتح الاعتراف المصري الطريق امام العديد من الدول العربية للاعتراف بالصين واقامة علاقات دبلوماسية معها، وفى المقابل قدمت الدول العربية مساهمة ايجابية في سبيل اعادة المقعد الشرعي للصين في الامم المتحدة في 30 مارس عام1956م، تضمنت العلاقات العربية الصينية منذ الاعتراف وتبادل التمثيل الدبلوماسي وحتى الان عدد من العناصر الاساسية التي يمكن عدها جوهر هذه العلاقات وهذه العناصر هي ():**

    **أ)مبدأ الصين الواحدة: ركزت الصين على أهمية استمرارية تمسك الدول العربية بمبدأ الصين الواحدة وعدم الاعتراف بتايوان،كما أدت لدول العربية دورا اساسيا فى الاعتراض على ضم تايوان الى الامم المتحدة.**

    **ب)موضوع حقوق الانسان: وقد كانت لمساندة الدول العربية للصين اثرا كبيرا فى عدم تمكن الغرب وعلى وجه التحديد الولايات المتحدة في صدور اي قرار يدين الصين فى هذه المسألة انطلاقا من تعاطف الدول العربية مع الصين، وتقارب مواقف الجانبيين تجاه هذا المسألة .**

    **ج)مساندة مواقف الصين في المحافل الدولية والهيئات الدولية: ترى الصين أن مجلس الامن الدولي يحتاج لإصلاحات مناسبة وضرورية حتى يتلائم مع التغييرات الكبيرة الى شهدها الوضع الدولي، لذلك فان أهم اولويات اصلاح مجلس الامن هي تعديل الخلل في تشكيله وزيادة تمثيل دول عالم الجنوب وفقا لمبدأ التوزيع الجغرافي المتساوي**

    **د)مساندة الصين للدول العربية في كفاحها ضد الاستعمار**

    **ه)تقديم المساعدات المالية والفنية للدول العربية:اسهمت الصين في تمويل العديد من مشروعات البنية الاساسية في الدول العربية، اذ قدم وزير خارجية الصين العديد من المبادرات لتطوير العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين (). أن الدول العربية هي المجموعة الاقليمية الوحيدة التي صدر عن منظمتها الاقليمية الجامعة العربية قرارا لتطوير العلاقات مع الصين كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين الصين والجامعة العربية في يناير 1999م لإرساء آلية المشاورات السياسية، هذا فضلا عن ان مجلس الجامعة العربية كان قد أصدر ست قرارات على سنوات مختلفة لتأكيد التعاون العربي الصيني وفيما يتعلق بفكرة اقامة منتدى للتعاون العربي الصيني، وهى فكرة طرحها السفراء العرب في بكين وتبناها مجلس الجامعة العربية عام2000م، على غرار منتديات التعاون الاخرى التي اقامتها الصين مع الجماعات او المنظمات الإقليمية، فقد تعاملت الصين مع هذا الموضوع بسياسة المراحل والتدريج وعدم التسرع في عملية التنفيذ، انطلاقا من ان ارتباطها الكامل قد يتعارض في مراحل لاحقة مع مصالحها مع الغرب واسرائيل أو قد يفرض عليها التزامات صعبة في المستقبل خاصة ان المنطقة العربية تشهد تطورات متلاحقة وضغوطا مستمرة من الغرب ()**

    **موقف الصين من قضايا لها انعكاسات مباشرة على الدول العربية:**

    **لقد كان من الضروري في موضوع بحثنا هذا ان نستعرض موجز لاهم مواقف الصين من القضايا العربية، والقضايا الاخرى التي تحتل اهتمام الدول العربية والتي من اهمها :**

    **1-قضية الشرق الاوسط:**

    **على الرغم من التأييد الصيني للموقف العربى لعملية السلام الا ان التوجه الصينى العام يسير فى اطار التحفظ وعدم التورط فى هذه المشكلة وتحقيق التوازن بين علاقاتها مع الدول العربية وعلاقاتها مع اسرائيل، ، واكدت الصين انها تؤيد على دوام عملية السلام بالمنطقة، وتدعو الى حل شامل وعادل لقضية الشرق الاوسط حسب قرارى مجلس الامن الدولى وقرارات الامم المتحدة المعنية وعلى أساس مبدأ الارض مقابل السلام().**

    **2-الارهاب: معارضة الارهاب فى شتى صوره، ودعم انشطة ضرب الارهاب وتأييد القرارت ذات الصلة التى صدرت عن الامم المتحدة ومجلس الامن الدولى.**

    **3-الحوار بين الحضارات: تؤكد الصين أنه فى ظل الوضع الدولى الراهن يجب على كل الدول ابداء تفتح الذهن والرؤية من أجل الحوار بين الحضارات وحل الخلافات والنزاعات المختلفة من خلال الوسائل السلمية، وفى هذا الاطار تشير الى ان هجمات 11 سبتمبر ضد الولايات المتحدة لا علاقة لها بأية حضارة انسانية، وأن الحرب التى يشنها المجتمع الدولى ضد الارهاب ليست صراعا بين اعراق أو اديان أو ثقافات مختلفة وانما هى حرب بين العدالة والشر بين الحضارة والهمجية.**

    **4-العولمة: ترى الصين ان الامم المتحدة تلعب دورا لا بديل له فى التعاون الدولى فى مواجهة العولمة، كما ان العولمة ليست الدواء الناجح للتنمية ولا هى الوحش الذى يسبب الكوارث وأن المواجهة الصائبة للعولمة يجب أن تكون فى تعظيم مزاياها وتجنب عيوبها.**

    **5-التعددية القطبية: ترى الصين ان التعددية القطبية تمثل قاعدة هامة للسلام العالمي لذا فانها تولى اهتماما باضفاء طابع الديمقراطي على العلاقات الدولية في عالم متعدد الاقطاب، وتؤكد أنها فى القرن الحادى والعشرين ستواصل تكثيف تبادلاتها وتعاونها مع جميع الدول الاخرى وانها ترحب بالتعاون مع جميع الشعوب من أجل نقل العالم الى قرن جديد يسوده السلام والاستقرار والنمو().وانطلاقا مما تقدم يمكننا ان نستنتج الاتي :**

    **إن العلاقات الاقتصادية الصينية- الخليجية علاقات تبادلية وثيقة، فمنطقة الخليج العربي إحدى أهم البقاع الرئيسة في العالم لتصدير الطاقة (النفط- الغاز)، والصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فمن المنطقي دعم آفاق التعاون بين الجانبين من خلال زيادة الاستثمار، ولعل ما سوف يتوج هذه العلاقات الاقتصادية هو نجاح المفاوضات الخليجية- الصينية بشأن توقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين الجانبين.() فمنذ بواكير هذا القرن اضحت دول الخليج العربية هي الأكثر حضوراً في سياسة الصين الخارجية ومع التغيرات التي تشهدها المنطقة العربية وحقيقة أن دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر استقرار سياسياً ونمواً اقتصادياً في المنطقة، ومع ما أثبتته تلك الدول من قدرة على تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت سنة 2008، ومع تنامي الدور الإقليمي لبعض دول مجلس التعاون الخليجي، واقتران ذلك بتزايد حاجة الصين إلى إمدادات آمنة للطاقة، وسعيها إلى تنويع أسواق منتجاتها في ظل انخفاض القدرة الشرائية في الأسواق التقليدية لتلك المنتجات، والتضييق عليها لأسباب مختلفة في الأسواق الأمريكية والأوربية، ومع سعي الصين إلى توسيع مصالحها العالمية، فقد جرى الاهتمام الصيني بمنطقة الخليج عموماً ودولها النفطية بخاصة().اذ ان التعاون في مجال الطاقة هو الأكثر حضوراً في العلاقات الصينية- الخليجية، وهناك تعاون اخر ومتزايد بين شركة سابك (الشركة السعودية للصناعات) وغيرها من المؤسسات والشركات الخليجية العاملة في مجال البتروكيماويات والصناعات المعدنية والشركات الصينية.().**

    **المطلب الثاني: العلاقات السياسيه والامنيه بين الصين والدول العربيه**

    **ان "أمن الخليج" يعتبر خط تماس هام لاختبار متانة العلاقات الصينية- الخليجية يتطلب من كلا الطرفين تقديراً دقيقاً لمصالحهما المشتركة، لا سّيما وأن دور الولايات المتحدة الأمريكية، اللاعب الرئيسي حتى الآن في أمن الخليج، يواجه تحديات ومعضلات جمة بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق والتهديدات المتبادلة بين ايران وأمريكا. وكغيرها من القوى الدولية أولت الصين دول الخليج العربي أهمية بالغة بالنظر إلى أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للصين، إلا إنه على الرغم من كونها إحدى القوى الدولية المهمة باعتبارها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن الدولي، فضلا عن مقوماتها الاخرى فإنها لم تستطع ترجمة مكانتها إلى نفوذ دولي وإقليمي وتقدم السياسة الصينية تجاه دول الخليج العربي نموذجًا على ذلك، اذ انها تعكس وبوضوح المعضلة الحقيقية لتلك السياسة التي تتمثل في محاولة الصين إيجاد نقطة توازن في سياستها الخارجية بين المبادئ والمصالح، ومن ثم دائمًا ما يتم تصنيف تلك السياسة ضمن "المناطق الرمادية" () وعليه فاننا يمكن ان نوجز اهم محاور تلك العلاقات بالاتجاهات الاتيه :**

    **أولا: تحدي العلاقات مع ايران**

    **وفقًا لمرتكزات ومضامين السياسة الصينية فإن علاقات الصين بالطرفين تعد " لا صفرية" بمعنى أنها تحرص على إيجاد توازن في علاقاتها بين الجانبين، فمع تعدد جوانب العلاقات الصينية-الإيرانية فإن الصين عارضت وبشكل معلن سعي إيران لتطوير طاقة نووية بعيداً عن الرقابة الدولية وهو ما يتسق مع المواقف الخليجية في هذا الشأن، ولعبت دول مجلس التعاون دورًا هامًا في تعويض الصين عن نقص النفط الإيراني كما انها قامت بتعيين تسعة دول من منطقة الشرق الأوسط(من بينها المملكة السعودية وإيران) كأعضاء مؤسسين في البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية الذي تقوده الصين. ومع أنه لم تكن هناك مواقف تصادمية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي فإن تلك الدول تنتابها نوازع الشك بشأن السياسة الصينية وخاصة عندما يرتبط الأمر بمصالح جوهرية لدول هذا المجلس في محيطها الإقليمي ومن ذلك على سبيل المثال استخدام الصين حق الفيتو مرات أربع بشأن الأزمة السورية وبغض النظر عن أسس الموقف الصيني من تلك القضية فإنه يندرج ضمن "السياسات الصينية الضبابية "تجاه القضايا الإقليمية عمومًا. ()**

    **ثانيا: تأثير السياسة الصينية في أمن دول الخليج العربي والأمن الإقليمي**

    **على الرغم مما تضمنه الخطاب الصيني الرسمي غير ذي مرة  بشأن أهمية دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة للصين فإن ذلك الخطاب لم يتم ترجمته في خطط أو استراتيجيات محددة بالنسبة لأمن منطقة الخليج العربي. وعلى مستوى الأمن الإقليمي وفي ظل تنامي ظاهرتي الإرهاب والقرصنة فقد رأت الصين أن ذلك يمثل تهديدًا مباشرًا لمصالحها في المحيط الإقليمي لدول المجلس وخاصة تهديد طرق نقل النفط. وقد حتمت الأزمات الإقليمية على الصين التدخل ولو بقدر محدود على خط التفاعل في تلك الأزمات ومن ذلك إرسال الصين سفناً حربية لإنقاذ المئات من مواطنيها ومن الأجانب في اليمن خلال شهر إبريل 2015م، ومع أهمية ما سبق فإن إسهام الصين في قضايا الأمن الإقليمي والأمن العالمي عمومًا لا يرتبط فقط بالعقيدة الدفاعية للصين ولكن بطبيعة القوة الصينية ذاتها، فضلاً عن الموقف الأمريكي بشأن سياسات الصين تجاه دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط عموماً(). ولدى صناع القرار في السياسة الخارجية الصينية فرصة سانحة لتكون لاعبًا مهمًا في قضايا أمن دول الخليج العربي في ظل مستجدات السياسة الأمريكية من ناحية، والتطور البطيء للعلاقات الأوروبية-الخليجية واستمرار ارتهان تطورها  بقضايا حقوق الإنسان من ناحية ثانية مما يعني أن توجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو تنويع تحالفاتها الدولية والآسيوية منها على نحو خاص لم يصبح ترفًا بل ضرورة حتمتها المستجدات الإقليمية والدولية الراهنة ،صحيح أنه ربما لن تتمكن الصين من التواجد عسكريًا في المنطقة ولكن هناك مستويات ومضامين متعددة للتعاون الأمني بيد أن ذلك يتوقف على ما يمكنه أن يقدمه الشريك الصيني لدول مجلس التعاون وفي هذا السياق يمكن للصين أن تقدم مبادرة للأمن البحري وخاصة أن دول الخليج أقرت تشكيل قوة بحرية خلال القمة الخليجية في ديسمبر 2014م، فضلا عن  الالتزامات الدفاعية من جانب الصين حتى ولو على مستوى التعاون الاستخباراتي().ومن ناحية ثالثة يجب على الصين الأخذ بعين الاعتبار المصالح الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي ضمن الأزمات الإقليمية الراهنة من خلال انتهاج سياسات محددة  تتوافق مع الرؤى الخليجية حتى لو تتطلب الأمر مراجعة أسس السياسة الخارجية للصين تجاه منطقه الخليج العربي والشرق الاوسط() لقد ازداد الاعتماد الصيني على الوقود المستورد في تحريك عجلة الصناعة المتسارعة وتلبية احتياجات السوق المحلية المتزايدة(), إلا أن الصين وعلى الرغم من استيرادها لخُمس احتياجها من النفط من الدول الخليجية، كانت دائمًا تتردد في الانفتاح عليها، كون ذلك يضعها بين توازنين صعبين: الأول هو توازن العلاقات الصينية/ الخليجية والعلاقات الأمريكية/ الخليجية، اذ تحرص أمريكا على إبقاء الشرق الأوسط منطقة خاضعة لنفوذها الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي ، أما الثاني فهو توازن العلاقات الصينية/ الخليجية والعلاقات الصينية/ الإيرانية، اذ إن كل تقارب مع دول الخليج يعني تنافرًا مع طهران، وكانت أهمية إيران تكمن في كونها مصدرًا لموارد الطاقة لا تتحكم فيه الولايات المتحدة الأمريكية على عكس دول الخليجوفي أعقاب موافقة إيران على تقييد برنامجها النووي ورفع العقوبات الدولية عنها؛ تغيرت خارطة التوازنات الغربية مع الشرق الأوسط بشكل كبير. في المقابل ترحب إيران بانتهاء عصر التوتر وخلق فرص للتقارب الانتقائي، فالتقارب مع أمريكا وأوروبا سيمنحها مساحة مناورة أكبر في الشرق الأوسط ويعطيها فرصة الدخول كطرف مؤثر في تحديد مآلات الملفات والقضايا المصيرية فيه. ولعبت الصين دورًا فاصلاً في إنجاح المفاوضات النووية، فقد حثت جميع الأطراف على الالتقاء في منتصف الطريق وفق مبدأ التنازل خطوة بخطوة، وتطمح بيجين إلى الاستفادة من رفع العقوبات على طهران من خلال: تفعيل خط الحرير القديم وإمكانية تصدير منتجاتها بريًا والاستفادة من قطاع الطاقة الإيراني، فإيران تملك رابع احتياطي نفط في العالم وأكبر احتياطي للغاز().**

    **المطلب الثالث: العلاقات الصينية الخليجية**

    **في الوقت الذي تتقارب فيه الولايات المتحدة مع إيران، فإنها تضعف من ثقلها في الكفة الأمريكية الخليجية؛ ما قد يجعل دول الخليج تبحث عن حليف دولي لإعادة التوازن وتمكين ثقله الإقليمي في مقابل الثقل الإيراني، وفي الوقت الذي كانت فيه الصين تتقارب بحذر مع دول الخليج، وتنظر إلى إيران كحليف نفطي معادٍ لواشنطن، فإن هذه المقاربة أصبحت أقل فاعلية، لاسيما مع دخول الاتحاد الأوروبي كمنافس على حصة النفط الإيراني، فالتقارب مع الصين أكبر مستقطب للاستثمارات الأجنبية، يفتح خيارات كبيرة أمام دول مجلس التعاون الخليجي. وتنظر دول الخليج إلى الصين، التي تستورد أكثر من نصف وارداتها النفطية من دول المجلس، إلى أنها سوق ضخمة ليس فقط للصادرات النفطية، إنما للمنتجات البتروكيماوية والصناعات المعدنية، التي أخذت تتوسع وتأخذ حيزاً كبيراً في الخطط والاستراتيجيات طويلة المدى لدول مجلس التعاون مؤخراً؛ لتنويع الموارد ومصادر الدخل().**

    **شهدت العلاقات الاقتصادية بين الدوحة وبكين تطوراً ملحوظاً ففي مارس/آذار 2011، وقعت قطر عقداً بقيمة 879 مليون دولار مع الشركة الصينية الهندسية للموانئ لإنشاء المرحلة الأولى لميناء الدوحة الجديد، وفي يناير/كانون الثاني عام 2012، منحت شركة مزايا قطر للتطوير العقاري عقداً بقيمة 130 مليون دولار إلى شركة سينوهيدرو الصينية لإنشاء مشروع قرية السدرة، في حين وافق صندوق الثروة السيادي القطري في عام 2012 على الاستثمار في أسواق رأس المال الصينية، فضلا عن إسهام جهاز قطر للاستثمار في البنك الزراعي الصيني. وفي يناير/كانون الثاني 2012، اتفقت شركة البترول الوطنية الصينية و"قطر للبترول" و"رويال دتش شل" على بناء مشروع مصفاة ومجمع للبتروكيماويات بقيمة 12.6 مليار دولار في شرقي الصين، كما أبرمت "بترو تشاينا" اتفاقية في مايو/أيار من عام 2012، لشراء 40% من حقوق الاستكشاف والإنتاج في القطاع الرابع في قطر من شركة "جي دي إف سويس قطر". وفي أغسطس/آب من عام 2012، اشترى صندوق الثروة السيادي القطري 22% من أسهم شركة سيتيك كابيتال القابضة المحدودة، بالإضافة إلى امتلاك الشركة أسهماً بقيمة مليون دولار، أي أعلى حد يمكن للمستثمر الأجنبي الحصول عليه في الصين. ومن هنا يتبين لنا ان الصين تسعى إلى رفع حجم اقتصادها إلى 4 تريليونات دولار بحلول عام 2020، وبناء عليه فهي تتوقع أن يكون لدول الخليج دور بارز في هذه الزيادة().**

    **وانطلاقا مما تقدم تبدو الفرصة متاحة لتعميق التقارب الصيني الخليجي؛ ولتكون السياسة الخارجية الصينية اكثر فعالية، مما ستكون له تأثيرات إيجابية على أكثر من صعيد، واهمها الصعيد الاقتصادي وخصوصا فيما يتعلق بملف النفط، اذ انه من الواضح بان الصين ستظفر بحليف استراتيجي لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة، بينما ستضاعف دول الخليج العربي من حصتها في سوق النفط العالمي، ولا يتوقف الأمر على الملف النفطي، حيث تعد الاستثمارات المشتركة أكبر فائدة اقتصادية يمكن أن يجنيها الطرفان.**

    **الاتفاقيات التجاريه والاستثمارات المتبادله بين الجانبين**

    **شهدت التبادلات غير النفطية بين الصين ودول الخليج العربي نمواً متزايداً، بفضل اتفاقية التجارة الحرة بين الصين ودول المجلس، حيث جعلت سياسة عدم التدخل في شؤون المنطقة العربية التي اعتمدتها الصين، حليفاً موثوقاً به أكثر من دول الغرب. وبما أن دول الخليج تمثل المصدر الأول للصين في المجال التجاري والاستثماري والنفطي، يرى مراقبون أن بكين تدرك ضرورة تعزيز استثماراتها مع منطقة الخليج العربي مستقبلاً، لضمان مصالحها الأساسية في مجالات الطاقة والتجارة والصناعة، ويرجح خبراء أنه من المحتمل أن تكون دول الخليج العربي نقطة التقاء الحزام الاقتصادي المعروف بـ"طريق الحرير" البري والبحري للقرن الـ21، الذي سيقود العلاقات الاقتصادية في العالم إلى النمو والاطراد على المدى القريب ().**

    **وما يلمسه الزائر للصين أن هناك تصنيفاً للعلاقة الاقتصادية الصينية مع أصدقائها يمكن ان تصنف كالتالي**

    **الصنف الأول: هو ما يسمى «الحليف الإستراتيجي»، من دون الدخول في تحديد أسماء الدول الداخلة في هذا التصنيف أو المرشحة للدخول فيه فإن إيران مرشحة لذلك، إذ يشهد الزائر جموعاً من رجال الأعمال الإيرانيين في المطارات والفنادق الصينية. علينا أن نشجع هذا التوجه الصيني؛ لأن الصين دولة معتدلة في كل علاقاتها ولاسيما الاقتصادية. وقد يسهم ذلك إلى تحويل إيران تدريجياً إلى دولة معتدلة. أما الصنف الثاني : فهو الدول التي تهدف الصين إلى إيجاد شراكة معها للاستفادة من استثماراتها وأسواقها وموادها الأولية. تنظر الصين إلى المملكة وبقية دول مجلس التعاون الخليجي من هذا المنظار. على المملكة العربية السعودية أن تكون واعية لهذا التصنيف والتصرف تبعاً لذلك().**

    **أن أسواق مجلس التعاون الخليجي من أكثر الأسواق انفتاحاً في العالم. كما أن التصرفات الجمركية الموحدة لدول المجلس هي من أقل التصرفات الجمركية، ومن ثم فإن توقيع اتفاق للتجارة الحرة بين دول المجلس والصين قد لا يؤثر كثيراً في حجم التجارة الحالية بين المجموعتين، ولاسيما إذا أصرت الصين على استثناء المنتجات البتروكيماوية الخمسة من أحكام هذا الاتفاق. واحتلت المجموعة العربية مكان الصدارة من حيث التبادل التجاري مع الصين وهي والسعودية وسلطنة عمان والامارات وذلك بسبب زيادة صادراتها من البترول الى الصين، اذ حقق عدد من الدول العربية فائضا في علاقاتها التجارية مع الصين، مثل السعودية وسلطنة عمان والكويت وقطر واليمن والبحرين والامارات().**

    **فعلى صعيد التعاون الكويتي الصيني في هذا القطاع فقد وقعت مؤسسة البترول الصينية عقدا مع الحكومة الكويتية قيمته400مليون دولار لبناء منشآت بترولية في الكويت عام 1995م،كما فازت شركة حفر بترول شنغلى بشاندونغ لبناء مشروع اخر فى الكويت كما قامت مؤسسة CNPC بتصدير معدات تكنولوجيا صينية خاصة بصناعة النفط الى الكويت قيمتها 39 مليون دولار اميركى، كما وقعت الكويت اتفاقية مع شركة الصين الملاحية قدرت بحوالى 60 مليون دولار لاعادة اصلاح ارصفة فى الكويت واعادة بناء معمل لتكرير البترول، وشاركت فى بناء ميناء بترولى كويتى عام 1995م،كما أصبحت بعض الشركات الكويتية شريكا فى التنقيب عن النفط والغاز لاستغلال حقول جديدة فى الصين، وهذا يتفق المسؤولون فى البلدين على ان افاق التعاون فى قطاع النفط والبتروكيماويات بين البلدين تنتظره افاق عريضة خصوصا بعد ان تستكمل الصين فى الاعوام القادمة فتح قطاع المصافى امام الشركات الاجنبية والغاء حصص استيراد النفط التى كانت تعيق الاستثمارات فى هذا القطاع، وتبدو البلدان على استعداد لفتح باب الاستثمار حيث تبدو الكويت استعدادها لفتح الطريق امام الشركات الصينية للاستثمار فى قطاع النفط فى الكويت، اما على صعيد التعاون الصينى القطرى فى قطاع النفط والبتروكيماويات فيعود الى عام 1991م واثناء اجتماعات اللجنة القطرية الصينية المشتركة للتعاون الاقتصادى والتجارى مسالة تزويد الصين بالنفط والغاز القطرى حيث يبدي الجانب القطرى استعداداه لتزويد الصين باحتياجاتها من النفط والغاز.وعلى صعيد التعاون الصينى العمانى ان عمان من اكبر الدول التي تصدر النفط للصين في الشرق الاوسط، وكانت اللجنة الاقتصادية العمانية الصينية المشتركة التي عقدت في اكتوبر عام2002م قد أكدت في اجتماعها الدوري الخامس على اهمية التعاون الاستثمار في قطاع الطاقة كما تخطط شركة النفط العماني الحكومية لفتح مكتب لها في مدينة شنغهاي، ولا يزال التعاون الصيني البحريني في قطاع النفط محدودا وذلك لضعف هذا القطاع اساس في البحرين اذا لا يتجاوز الانتاج اليومي للنفط في البحرين 40ألف برميل، ويتركز النشاط الصيني الحالي في البحرين في اعادة فتح تنشيط الابار القديمة مستخدمين تكنولوجيا صينية خاصة(). وفي تصريح أدلى به وانغ يي وزير الخارجية الصيني يقول: "ان السياسة التي تنتهجها الصين تجاه الشرق الأوسط تتمثل في تسهيل الحوارات السلمية بناء على موقف موضوعي وعادل، بدلا من السعي وراء تحقيق النفوذ أو الوكلاء." وأضاف "ان الصين صادقة ومباشرة في دفع الحوارات وذلك يحدث مزايا فريدة من نوعها ، كما إن دول الشرق الأوسط تتطلع وترحب بأن تلعب الصين دورا أكبر". وأضاف وانغ "أن الصين التي لطالما دعمت قضايا الدول العربية في الاستقلال الوطني تحافظ على إقامة روابط اقتصادية وتجارية وثيقة مع جميع الدول في المنطقة، وتعمل بشكل نشط على إرساء دعائم السلام والاستقرار في الشرق الأوسط" وأشار وزير الخارجية إلى زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى كل من السعودية ومصر وإيران، لفتح طريق جديد لتطوير علاقات مثمرة بين الصين ودول الشرق الأوسط() وضمن إطار مبادرة الحزام والطريق ستعمل الصين بشكل نشط على تعميق التعاون متبادل المنفعة في مختلف المجالات مع دول الشرق الأوسط, اذ انها تدعو كل الدول في المنطقة إلى المشاركة في تلك المبادره وبدلا من محاولة سد اي فراغ فإن الصين تأمل في بناء شبكة من الشراكات التي تحقق المنفعة المتبادلة, اذأشار الرئيس شي إلى ان على الصين والدول العربية " ان تبني السلام وتعزز التنمية والتصنيع وتدعم الاستقرار والتبادلات الشعبية في الشرق الأوسط." ()**

    **المبحث الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه السعودية**

    **المطلب الأول : تاريخ العلاقات السعودية الصينية**

    **تسير العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية بوتيرة متسارعة ومتطورة نحو مزيد من التعاون والتفاهم المشترك بينهما في مختلف المجالات بما يعود بالنفع على البلدين حتى وصلت الى شكلها الرسمي عام 1990 بعد اتفاق البلدين على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بينهما وتبادل السفراء وتنظيم اجتماعات على المستويات السياسية والاقتصادية والشبابية وغيرها. () لقد بدأت العلاقات الصينية السعودية والتي تمتد جذورها إلى نحو اربعه وسبعون عاماً حين قررت الرياض في العام 1939م تسهيل الطريق نحو علاقات سياسية مع بكين، هذا القرار استغرق ستة أعوام قبل توقيع أول معاهدة صداقة بين البلدين في الخامس عشر من نوفمبر 1946م في جدة. () ورغم غياب التواصل الدبلوماسي في الفترة الممتدة من 1949 وحتى 1979م كانت العلاقات مستمرة بين البلدين في ثلاثة اتجاهات، أولها بدء عودة أول قوافل للحجاج الصينيين في نهاية السبعينيات، وثانيهما في منتصف الثمانينيات، حيث جرت صفقات عسكرية وتجارية، تضمنت تزويد المملكة العربية السعودية بصواريخ بالستية متوسطة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية، ويبلغ مداها ثلاثة آلاف كم، وهي قادرة نظرياً على الوصول إلى معظم مناطق الشرق الأوسط، وبناء عدة منصات صواريخ في جنوب الرياض()، وفتح طريق صادرات البضائع الصينية إلى السعودية في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين(. وثالثها وليس آخرها عودة العلاقات الرسمية السياسية بين البلدين بشكل فاعل وقوي عند عقد توقيع تأسيس شراكة سياسية واتفاقية تفاهم بين الرياض وبكين في 21 يوليو 1990م, والتي رامت الى تحقيق دعم متبادل في مجال تعزيز أمن واستقرار البلدين(). وفي عام 1991 ساعدت الصين المملكة العربية السعودية على تطوير رؤوس حربية كيماوية. وفي عام 1992 ورد العديد من التقارير الأمريكية عن قيام الصين بمساعدة المملكة على تطوير قدراتها النووية. (). وفي تطور لافت لتلك العلاقات الكبيرة بين البلدين تشكلت رغبة لدى البلدين قبل 7 أعوام للتشاور حول بناء "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" وطريق "الحرير البحري" في القرن الـ20، اذ أكد الجانبان على وجود إمكانات ضخمة للتعاون العملي بين البلدين واستعدادهما لتعزيز التنسيق في السياسات الخاصة بالقوة الإنتاجية لتدعيم نقل التكنولوجيا وتطوير القطاعات وتنويع الاقتصاد.وفي عام 2008م تم الإعلان عن إقامة علاقات الصداقة الإستراتيجية بين البلدين وتطويرها بين الشعبين الصديقين، فضلا عن تعزيز التعاون الوثيق في كافة المجالات وبما يرتقى بالعلاقات إلى مستوى أعلى سواء كان على المستوى الإقليمي أوالدولي().ولعل الجانب الأهم لهذه العلاقات بين الدولتين هو تطور التبادل التجاري الذي وصل مجموعه في نهاية عام 2014 قرابة 74 بليون دولار (صادرات وواردات) اذ أصبحت الصين هي الشريك التجاري الأول للمملكة. كما أصبحت المملكة هي الشريك التجاري الأول للصين في غرب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط(). وتتصدر المملكة العربية السعودية قائمة الدول التي تزود الصين بالطاقة والتي ستكون أكبر سوق للصادرات النفطية الخليجية بحلول عام 2030، متجاوزة بذلك أمريكا واليابان، وتتجه بكين حالياً إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول الخليج من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات في مجال التجارة والصناعة والتكنولوجيا والطاقة والتعليم في حين تعمل دول الخليج العربي على الاستثمار في المصافي بالصين () وازداد حجم التعاون بين الشركات السعودية مؤخراً منها "سابك"، التي تمتلك الحكومة السعودية فيها 70% من مجموع أسهمها، وغيرها من المؤسسات والشركات الخليجية العاملة في مجال البتروكيماويات والصناعات المعدنية والشركات الصينية، فضلا عن العديد من المشروعات العملاقة ومنها مشروع إقامة مصفاة للنفط جنوبي الصين الذي تم الاتفاق عليه في عام 2012 بين مؤسسة البترول الكويتية وشركة الصين للبترول والكيماويات (سينوبك)، باستثمار بلغ 9 مليارات دولار().**

    **ومنذ بدء العلاقات بين الصين والمملكة العربية السعودية سجلت تلك العلاقات نمواً وتقدماً ملحوظاً في العلاقات بين البلدين، اذ صدر بيان مشترك بين البلدين بشأن إقامة علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة بينهما تماشياً مع الرغبة المشتركة لديهما في زيادة وتعميق التعاون في المجالات كافة، والارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة.وبالرجوع إلى العلاقات بين الصين والمملكة ، فإن البداية انطلقت باتفاق بين البلدين من خلال إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بينهما، تتضمن تبادل السفراء، وتنظيم اجتماعات على المستويات السياسية والاقتصادية والشبابية وغيرها().لكن العلاقات بين المملكة والصين تتميز عن غيرها بالتماشي مع التطور الذي يشهده العالم من حيث تنفيذ بنود الاتفاقات التي تقوم عليها العلاقات، أو تطويرها لتتواءم مع متغيرات العصر. ()**

    **إن المملكة بحكم موقعها الجغرافي وحجم اقتصادها وتطور بناها التحتية من نقل ومواصلات وقطاع بنكي متطور وعلاقاتها الاقتصادية مع بقية دول مجلس والدول العربية والإسلامية يجعلها مؤهلة أكثر من غيرها لتكون نقطة الانطلاق للقارتين الأفريقية والأوروبية. كما ان توافر الوقود الرخيص في المملكة وحاجتها إلى مزيد من الاستثمارات في الطاقة الشمسية والمنتجات المنبثقة عن البتروكيمات وغيرها وقربها من مناطق الاستهلاك ووجود الكثير من المعادن يجعلها المكان المناسب لأية استثمارات صينية خارج الصين. ومع بدأ العديد من الشركات السعودية بالامتداد خارج حدود المملكة ولاسيما في مجالات الطاقة والغذاء والخدمات الصحية, هذا اتاح نوعاً جديداً من الشراكة بين الصين والمملكة، اذ تكثف الشركات السعودية امتدادها الخارجي معتمدة على الصناعة والخبرة الفنية الصينية وهذا ما يسمى «الشراكة الثلاثية الأبعاد»(). ان اختيار المملكة للدول التي يتم رفع العلاقات معها يأتي على أسس واضحة فالاعتماد على ماضي العلاقات مع هذه الدول وحاضرها السياسي والاقتصادي واستشراف المستقبل يشكل كل ذلك حجر الزاوية الذي على أساسه تقرر الرياض المضي قدما في تلك الشراكات وما 14 اتفاقية التي وقعت مع الصين إلا دليل آخر على هذه المعايير(). وبعد خمسه وعشرون عاما من العلاقات المتطورة والتي تزداد رسوخاً يبدو أن الجانب الاقتصادي لهذه العلاقات يعد من اقوى جوانب التعاون بين الطرفين؛ وهذا ما يؤكده استمرار تطور تلك العلاقات على قواعد صلبة من التفاهم ووضوح الرؤية لنقلها إلى مراحل أكثر تقدماً وقابلية للاستمرار بما يخدم المصالح الحيوية للدولتين الصديقتين().**

    **كل تلك المعطيات والجذور التاريخية شكلت بنية تحتية قوية لتلاقي الطموحات والآمال وسرعت من توقيع الاتفاقيات وذلك خلال جلسة المباحثات بين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- في قصر اليمامة بالرياض مع فخامة الرئيس شين جين بينغ رئيس جمهورية الصين الشعبية. اذ يلاحظ أنها تغطي مختلف الجوانب الإقتصادية والسياسية والثقافية مما سينعكس إيجابا على الجوانب البحثية والمعرفية بالإضافة إلى قطاعي الطاقة والتصنيع ولم تغفل هذه الاتفاقيات الجانب السياحي. فمذكرة التفاهم حول تعزيز التعاون المشترك في شأن الحزام الاقتصادي لطريق الحرير ومبادرة طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين والتعاون في الطاقة الانتاجية ستؤدي بالطبع إلى زيادة التدفق المالي بين البلدين فالمبادرة تحيي تجربة عرفها العالم قديماً ببُعديها الاقتصادي والثقافي. () وبالطبع كان هم الإرهاب حاضرا في مباحثات الطرفين, صحيح أن الصين أعلنت عن رغبتها أن تكون جزءًا من التحالف الإسلامي العسكري لمواجهة الإرهاب الذي أعلنت عنه السعودية إلا أن ذلك يجب أن يرتبط بالتزامات محددة من جانب الصين، من ناحية اخرى يعد مجال الطاقة النووية إطارًا هامًا للتعاون بين الجانبين اذ أن توقيع السعودية والصين اتفاقية بشأن الطاقة النووية السلمية يعد تطورًا مهمًا في ظل سعي المملكة لبناء 16 مفاعلاً نوويًا خلال العشرين عامًا المقبلة بتكلفة تتجاوز 80 مليار دولار وذلك لمواجهة النمو المتزايد في الطلب على إنتاج الكهرباء بمعدل نمو سنوي يصل لنحو 8% بما يعني أن إنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية بات أمرًا ملحًا سواء بالنسبة للمملكة أو دول مجلس التعاون عمومًا،() امافيما يتعلق بسياسة الصين الخارجية، فقد باتت على أعتاب مرحلة جديدة من التحول الجيوسياسي والاستراتيجي، ووضع قواعد جديدة في تعاملها مع القوى الكبرى وإبراز حضورها على المسرح الإقليمي والدولي، في الوقت الذي تراجعت فيه أهمية البعد الأيديولوجي أمام مقتضيات المصلحة الوطنية. ويتضمن المفهوم الصيني للمصلحة الوطنية مصالح أساسية كالأرض والأمن والسيادة المطلقة كأساس للعلاقات الدولية() وعلى هذا الصعيد فقد نجحت مؤسسة الصناعة الكيماوية البترولية الصينية بتنفيذ مشروع كبير للغاز الطبيعي في المملكة السعودية العربية في يناير عام 2004، وكذلك تم توقيع مشروع استخراج البترول بين الجانبين الصيني والسعودي في أغسطس من نفس العام, كما تمت إعادة تشغيل مصنع استخراج البترول الصيني السعودي المشترك في نفس الوقت()**

    **المطلب الثاني: العلاقات الصينية السعودية وآفاقها**

    **التعاون الأمني والعسكري الصيني مع المملكة العربية السعودية**

    **التعاون الإستراتيجي السعودي الصيني الذي ينص على أن تقوم المملكة العربية السعودية بزيادة حجم صادرات النفط للصين، لكي تقوم الصين ببناء مخزون إستراتيجى. هذا دور المملكة العربية السعودية، أما دور الصين أن تقوم ببيع ونقل التكنولوجيا العسكرية للمملكة العربية السعودية لكي تبنى صناعة عسكرية خاصة استناداً على التكنولوجيا الصينية، وتهدف الصين من تشكيل هذا الحلف لتأييد سياساتها بخصوص استعادة المناطق الصينية المقتطعة منها، وخاصة جزيرة "تايوان"، بالإضافة إلى محاولة تشكيل تكتل جديد في مواجهة تكتل حلف شمال الأطلسي(). ان الشراكة بين المملكة العربيه السعودية والصين يعول عليها في توطين الوظائف والبحث العلمي وشكلت فرصة جديدة للشركات والقطاع الخاص في مد جسور خارجية ونقل مستويات الشراكة إلى مستوى أرفع يوازيه تطور جوهري في العلاقات بين البلدان وتقارب أكبر في وجهات النظر والمصالح على المستويات الدنيا المتمثلة في شبكة رجال الأعمال والشركات والقطاع الخاص، ثم على المستويات العليا المتمثلة في رعاية الدولة لهذه المصالح بتسهيل سبل الاتصال واللقاءات وعقد المؤتمرات، مما يزيد من فرص التلاقي الفعلية بين الشركات الكبرى في البلدين(). ويعد النفط والغاز الطبيعي من أهم ركائز العلاقات الاقتصادية بين الصين والمملكة، اذ ترغب المملكة في أن تحافظ الصين على مكانتها كأكبر بلد مستورد للنفط السعودي في ظل تنوع الواردات الصينية من الطاقة وثورة الغاز الصخري في الولايات المتحدة.ومن المنتظر أن يكون هناك نمو في الطلب الصيني على النفط، تماشيا مع تراجع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، كما يتوقع أن يستمر الطلب الصيني على النفط والمنتجات الكيماوية والغاز الطبيعي المسال في النمو خاصه مع تسارع عملية التحضر في الصين، وتتطلع المملكة إلى زيادة الاستثمارات في التجارة غير النفطية في الصين بما فيها التعدين والمجوهرات وتجارة التجزئة والتكنولوجيا الحيوية().ان التفكير في المستقبل في ظل تقلبات أسعار النفط ألقى بضلاله على زيارة الرئيس الصيني مما نتج عنه التالي :**

    **-توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين للتعاون في مجال الطاقة المتجددة**

    **-توقيع مذكرة تفاهم اخرى بينهمامن أجل التعاون لإقامة المفاعل النووي ذي الحرارة العالية والمبرد بالغاز**

    **- توقيعهما لمذكرة التعاون في مجال البحث والتطوير بين شركة أرامكو السعودية ومركز بحوث التطوير التابع لمجلس حكومة جمهورية الصين الشعبية. ()**

    **وعليه فان توسع مصالح الدولة ياتي من خلال دخولها في تكتلات إقليمية ودولية مبنيه على أساس مفهوم المصالح المشتركة والأهداف الواحدة دون الإخلال بخطط التنمية الداخلية ويجب على هذه التكتلات أن تنعكس واقعا على حياة المواطنين الأمنية والاقتصادية والثقافية. ()**

    **اهم التحديات في العلاقات السعودية الصينية:**

    **وهنا لا بد من إبراز عدد من التحديات اهمها:**

    **1-على رغم من انخفاض معدل النمو الاقتصادي للصين في الفترة الأخيرة إلا أنها استمرت بشراء كميات أكبر من النفط الخام لملئ خزاناتها الاحتياطية مستفيدة في ذلك من الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام. إلا أن ذلك لم ينعكس على طلبها من النفط السعودي ربما يعود ذلك الى أن هناك خصومات من بعض المنتجين الرئيسين في منطقة الخليج لعدد من الدول الآسيوية قد تكون الصين استفادت من هذه الخصومات، وهذا التصرف تجاري لا غبار عليه يجب أن يعيه المتخصصون في المملكة.**

    **2- يشتكى مستهلكون وتجار سعوديون من رداءة بعض المنتجات الصينية التي تباع في أسواق المملكة ولا شك أن المسؤولية في ذلك مشتركة فعلى كلا الجانبين ان يعيا لاهميه معالجه هذا الموضوع . ()**

    **3- إن طموح المملكة نحو تنويع قاعدتها الاقتصادية والتسهيلات التي تقدمها الدولة لتحقيق هذا الهدف ووصول الصين إلى درجات متقدمة في مجالي الصناعية والتكنولوجيا ورغبة الدولتين في اكتشاف المجالات التي تدعم رسوخ الشراكة في ما بينهما، تجعل المطالبة بزيادة الاستثمارات الصينية في المملكة أمراً ملحاً وهذا امرا لابد ان ينتبه له كلا الجانبين . ()**

    **وقد شدد الجانبان السعودي والصيني في البيان الصادر بشأن تلك الاستراتيجية على بذل الجهود لتطوير التعاون في مجالات عدة أهمها، المجال السياسي والذي يتفق فيه الجانبان على انه في ظل التطور المستمر للتعددية القطبية في العالم، والعولمة الاقتصادية يزداد الطابع الاستراتيجي والعالمي للعلاقات السعودية والصينية يوماً بعد يوم، وأصبح كلا البلدين شريكاً مهماً لبعضهما البعض على الساحة الدولية، فضلا عن أن الجانبين ينظر كل منهما إلى العلاقات بينهما بنظره استراتيجيةوطويلة المدى ويعملان بتطوير العلاقات مع الجانب الاخر كتوجه مهم في علاقاتهما الخارجية.وعليه فقدأكد الجانبان الصيني والسعودي على جوانب مشتركه وذات اهميه بينهما اهمها():**

    **-اهتمامهما بآليات التشاور بين البلدين في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات خاصه فيما يتعلق بالطاقة، لما لهأهمية في استقرار السوق البترولية للاقتصاد العالمي.**

    **- وشدد الجانبان على رفضهما القاطع للإرهاب بجميع أشكاله، وصوره التي تهدد السلام، والاستقرار في شتى أنحاء العالم، واستعدادهما لتعزيز التعاون الأمني.**

    **- كما اتفق الجانبان على أن جميع الحضارات يجب أن تتبادل الاحترام، والتسامح بما يحقق التعايش المنسجم بين مختلف الحضارات البشرية.**

    **- تاكيد الجانبان على ضرورة تفعيل دور آلية اللجنة السعودية الصينية المشتركة للتعاون في كافه المجالات وذلك لإثراء مقومات التعاون باستمرار، وتوسيع الاستثمار المتبادل، ومواصلة تعميق التعاون في مجال البنية التحتية.**

    **- أكد الجانبان على تقديرهما لإطلاق التعاون في مجالات الفضاء وإطلاق الأقمار الاصطناعية والاستخدام السلمي للطاقة النووية والطاقات الجديدة، وما حققه هذا التعاون من نتائج، ومؤكدين استعدادهما لمواصلة دفع التطور المستمر للتعاون المعني.**

    **-ولم يغيب المجال الاقتصادي عن الشراكة الاستراتيجية بين الصين والسعودية ,فقد وقع الطرفان على عدد من الاتفاقات في مختلف المجالات واضحت االمملكة العربية السعودية هي الشريك الرئيس للصين والوجهة الاولى للاستثمار من قبل الشركات الصينيه منذ نحو 13 عاماً.**

    **الخاتمة**

    **لقد اتخذت الصين في السنوات الاخيره استراتيجية خارجية جديده محورها تطوير الحوار والتنمية على المستوى الدولي، وتغليب البُعد البراغماتي على البُعد الإيديولوجي، كسياسة تتّبعها مع دول الجوار الإقليمي، وتتجنّب المواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية، وتوسيع نفوذها في العلاقات الدولية عن طريق الانخراط في التكتّلات الإقليمية الآسيوية كقمة شانغهاي ومجموعة البريكس ما سيوفّر للصـين مركــزًا إقليمـيًا مؤثـرًا، ولاسيَّما أن هذه المنظمات تتطوّر بثبات من رابطة إقتصادية إلى كيان إقليمي- دولي ذات تطلّعات سياسية واقتصادية طموحة. الامر الذي انعكس وبشكل واضح على سياستها تجاه دول الخليج العربي تجاه الدول الخليجيه بشكل عام والمملكه العربيه بشكل خاص , اذ تتجه الصين حالياً إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول الخليج من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات في مجال التجارة والصناعة والتكنولوجيا والطاقة والتعليم. وتنظر دول الخليج إلى الصين التي تستورد أكثر من نصف وارداتها النفطية من دول المجلس إلى أنها سوق ضخمة ليس فقط للصادرات النفطية إنما للمنتجات البتروكيماوية والصناعات المعدنية التي أخذت تتوسع وتأخذ حيزاً كبيراً في الخطط والاستراتيجيات طويلة المدى لدول التعاون مؤخراً .اما بالنسبه لعلاقة الصين مع المملكه العربيه السعودية في الجانب السياسي فانها تركز في مضمونها على الملفات ذات الاهميه واهمها العمل على دفع عملية السلام في الشرق الاوسط خصوصا ان الصين ترى ان السعودية تقوم بدور اقليمي محوري لحل النزاعات من خلال سياستها الهادفه الى تعزيز مفهوم حسن الجوار**

    **التوصيات**

    **وهنا لا بد لنا من التوصل الى جملة من التوصيات التي من الممكن الاستفاده منها من اجل رفد البحث العمي ومن ثم توظيف هذه التوصيات في سبيل خدمة العلاقات الدوليه , ومن اهم هذه التوصيات :**

    **أولا: التاكيد على التزام الصين بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين وان لا تستخدم أو تهدد باستخدام القوة، وترفض التشرذم والاستقطاب في العلاقات الدولية.**

    **ثانيا: انتهاج إستراتيجية الانفتاح القائمة على المنفعة المتبادلة، والحرص على تحقيق وتطوير وحماية المصالح المشتركة**

    **ثالثا: دعوة الصين إلى تسوية المشاكل والنزاعات من خلال الحوار والتشاور بروح إيجاد أرضية مشتركة مع ترك الخلافات جانبا.**

    **الهوامش**

    أثر السلطة السياسية في تطوير التنمية المستدامة في العراق(\*)

    م.د. ظفر عبد مطر التميمي

    **المقدمة :-**

    **تعد التنمية المستدامة بمختلف مفاهيمها إحدى النشاطات الحديثة والبارزة على الصعيد الدولي، إذ لوحظ اهتماما دوليا متزايداً موجهاً نحو حاجة الدول المتقدمة وتلك التي لا تزال في طور نموها إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مضمون لأجيالها القادمة ، وذلك على اثر اتجاه العالم نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة التي أضحت أكثر وضوحا شيئا فشيئا . فرغم التقدم التقني الهائل ، إلا أن ذلك لم يمنع الرفاهية البشرية من مواجهة مشاكل شتى اخطر وقعا من الحروب ذاتها ، ومن أمثلة تلك الأزمات تزايد النمو السكاني، الفقر الهائل، الاحتباس الحراري، التدهور البيئي، فقدان التنوع البيولوجي، اتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك. ولا يستثنى العراق من مجموعة الدول التي هي بحاجة ماسة للعمل بوتيرة مسرعة على مفهوم التنمية المستدامة ، للتخلص من كوارث الحروب ، والأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها على المجتمع العراقي . وبناءا على ذلك فإن التنمية المستدامة هي حلول منطقية للتعايش بين البشر وضمان المستقبل والتقليل من الكوارث المحدقة بالمجتمعات الإنسانية، شرط أن يكون ذلك في تواز تام مع عملية التطوير والنمو الاجتماعي والاقتصادي دون الإضرار بالموارد الطبيعية والبيئية. وبهذه الصيغة تكون التنمية المستدامة موجهة لفائدة المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار حاجات وحقوق الأجيال القادمة ، ولذلك تعرف بالاستدامة التيأضحت بأشكالها المختلفة خيار استراتيجي مهم وضرورة واقعية ملحة لا بديل لها.**

    **مشكلة البحث :-**

    **تتمثل مشكلة البحث في كون بلد كالعراق وخاصة بعد عام 2003 قد واجه واقعا مختلفا على كافة الأصعدة، تمخضت عنه مشاكل عدة لم يكن العراق مستعدا لها، إذ كان بوابة للعديد من المؤثرات الخارجية التي أثرت سلبا وإيجابا على العراق ومجتمعه ،وتعد التنمية المستدامة إحدى تلك المؤثرات التي لم تعتد السلطة السياسية بعد عام 2003 على التعامل معها بشكل مباشر ولم تستفد منها، رغم أن أسس التنمية المستدامة كانت قد تجذرت في العراق منذ القرن العشرين بشكل مبسط ، فكانت مفهوما غامضا إلا على القلة القليلة الواعية ، وبالتالي فان السلطة السياسية في العراق تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية للعمل بهذا المفهوم ، وإيجاد قاعدة متينة له ضمن المؤسسات الحكومية والمدنية لغرض الانتقال بالمجتمع العراقي إلى حالة أكثر تطورا في الميادين كافة .**

    **أهمية البحث :-**

    **تتمثل أهمية البحث بالوقوف على مفهوم التنمية المستدامة وأهميتها ومبادئها ودورها ودلالتها المختلفة في العراق، والعقبات التي تواجهها ،فضلا عن العلاقة بين التنمية المستدامة من جهة وقدرة السلطة السياسية على التعامل مع هذا المفهوم وتطوير سياساته من جهة أخرى، وبالتالي ضمان مستقبل معافى للأجيال القادمة التي ستكون أساسا لبناء المجتمعات .**

    **هدف البحث :-**

    **يهدف البحث إلى معرفة مدى قدرة السلطة السياسية في العراق على الأخذ بمفهوم التنمية المستدامة ومقدار ما حققته من انجاز من بعد عام 2003 ومواكبة التقدم الحاصل من استثمار لهذا المفهوم في البلدان الأخرى .**

    **فرضية البحث:-**

    **افترض البحث بان هناك تباين واضح في فهم التنمية المستدامة من قبل السلطة السياسية في العراق واندماجها مع مصطلحات أخرى مثل التحديث والتطوير، بسبب الأحداث الاستثنائية التي مر بها العراق ، وان هذا التباين اثر على قدرة ساسة العراق على فهم التغيرات الحاصلة ضمن المجتمع العراقي ، وبالتالي فانه لو كانت هناك إستراتيجية خاصة بالتنمية المستدامة تعمل ضمن المؤسسات الحكومية والمدنية ، فان ذلك سيعني تحقيق العراق لقفزة كبيرة في الواقع السياسي والاقتصادي والثقافي في مرحلة زمنية اقصر من المعتاد.**

    **منهجية البحث:-**

    **وفقا لطبيعة البحث موضوع الدراسة ، فإننا سوف نستخدم المنهج التاريخي لاستعراض التنمية المستدامة تاريخيا، فضلا عن المنهج التحليلي الوصفي ، كونه يقوم بربط الأحداث ويوضح أهميتها ويعطي أبعادا حقيقية في التفسير العلمي .**

    **هيكلية البحث:-**

    **سيتم اعتماد التقسيم التالي في بيان البحث :-**

    **المبحث الأول :-التنمية المستدامة ، المعنى والخصائص .**

    **المبحث الثاني :-عناصر التنمية المستدامة وأبعادها .**

    **المبحث الثالث:-مؤشرات التنمية المستدامة في العراق .**

    **المبحث الرابع :- الخاتمة .**

    **المبحث الأول :- التنمية المستدامة ، المعنى والخصائص .**

    **في ظل** [**التنافس العالمي**](https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A) **بين الدول للنهوض بكافة القطاعات، والتمكن من الوقوف بقوة في شتى المجالات، أضحى مفهوم التنمية أساساً لتمكين الدول سياسياً وعسكرياً واقتصاديّاً واجتماعياً وديموغرافياً، إذ تسعى الدول كافة إلى تحقيق التنمية المستدامة لنفسها بهدف الحفاظ على سيطرتها على مواردها، ومنع تدخل القوة الأخرى، مما جعل التنمية المستدامة أساساً لتحقيق الحياة الكريمة للشعوب أولاً، وللحفاظ على الاستقلالية ثانيا، والحق في صنع القرارات ثالثا .()تعني لفظة التنمية:- الحركة أو الفعل الذي يؤدي إلى النمو، والنمو هو التطور والزيادة ،إذ يشتق لفظ التنمية من فعل (نمى) بمعنى الزيادة والانتشار، والنمو قد يكون سالبا أو موجبا, وقد كانت كلمة التنمية تستعمل كمرادف لكلمة التطور كما هو الحال في ستينيات القرن العشرين، والتنمية في وقتنا الحاضر تعني عملية تغيير لمرفق عام أو نشاط خدمي يتم التخطيط له بهدف زيادته ورفعه إلى مستوى أعلى من مستواه السابق من اجل خدمة الإنسان وتحقيق آماله وغاياته،وتعد التنمية بأشكالها وأنواعها المتعددة الوسيلة الأمثل لتحقيق السعادة والرفاه الاجتماعيوفقا للدراسات الحديثة في هذا المجال .()تعرف التنمية المستدامة بمفهومها العام على أنّها :- نشاط شامل لكافة القطاعات سواء ضمن الدولة أو المنظمات ومؤسسات القطاع الخاص أو حتى الأفراد، وتشمل التنمية السياسية والعسكريّة والاقتصادية والاجتماعيّة والإنسانية والنفسية والطبيّة والتعليمية والتقنية وغيرها، وتهدف إلى رفع** [**وتحسين مستوى المعيشة**](https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9) **لدى الأفراد، وضمان معيشة أفضل للأجيال القادمة ، عن طريق الاستغلال الأمثل** [**للموارد والطاقات البشريّة**](https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9) **والمادية ، بما في ذلك المعلومات والبيانات.()**

    **إذن يمكننا كباحثين القول بان التنمية :- هي أسلوب حياة يهدف إلى الارتقاء بالإنسان نحو الأفضلعن طريق إدارة قواعد الموارد البشرية والطبيعية، بصورة تضمن تحقيق واستمرار إشباع الحاجات البشرية للأجيال الحالية وكذلك المستقبلية .**

    **وباستعراض المراحل الزمنية لمفهوم التنمية المستدامة ، فانه يمكننا القول بان المفهوم ظهر لأول مرّة في مجال زراعة الغابات في ألمانيا في عام 1713على خلفية ازدياد المخاوف من انقراض الغابات التي كانت وما تزال تمثل مورداً اقتصادياً مهماً ومصدراً أساسيا للأخشاب، بسبب انتشار قطع الأشجار الجائر والذي استمر لقرون عديدة ،فعلى سبيل المثال، في اليابان تسبب قطع الأشجار الجائر خلال الفترة 1570 و 1650 للحصول على الخشب الذي كان المصدر الرئيس للاقتصاد الياباني والوحيد لبناء البيوت في اختفاء مساحات شاسعة من الغابات، وظهور مجاعة حادة في نهاية القرن السابع عشر، هذه الظروف حتَّمت على النخب الحاكمة آنذاك إصدار القوانين والتعليمات الصارمة لتنفذيها من اجل حماية الغابات من الاندثار، عندها تم تحديد كمية الأشجار التي تقطع في كل عام بكمية الأشجار التي تنمو جديداً، بمعنى ازرع شجرة واحدة لكل شجرة تقطع، وهذا يمثل الممارسة الفعلية للتنمية المستدامة والتي بقيت محصورة في مجال زراعة الغابات على مدى القرون اللاحقة. ()**

    **انبثقت النظرية الشاملة المتكاملة للتنـمية المستدامة والتي انعكسـت منذ نهاية السـتينيات من القرن العشرين فـي نظــرية (تــوزيع ثـمار النمـو)فشملت مفـهوم التكامل الـذي يشـمل تداخـل الجوانب الاقتـصادية والاجتماعية والبيئية والتقنية، ومنذ أواسط الستينيات تم طرح شعار (ما يجب فعله هو ليس تنمية الأشياء بل تنمية الإنسان).() وشاع مصطلح التنمية المستدامة في عام 1987 في تقرير اللجنة العالمية للتنمية المستدامة الذي أعدته بعثة (بورتلاند ) والذي كان يحمل عنوان (مستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة).()كما ظهر في عام 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة، ثم تطور عام 1991 في برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ، وفي عام 1992في مؤتمر (ريودي جانيرو) تم التأكيد على ضرورة اعتماد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة كما تم تحديد أولوياتها في عام 2002 في القمة العالمية للتنمية المستدامة في (جوهانسبرغ).() فالتنمية عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته ، وهي بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته للعمل البناء واكتشاف موارد المجتمع.()ويستخدم مفهوم التنمية المستدامة الحديث ليشير إلى عمليات التغيير الايجابي في المجتمع ، ويستند إلى خطط وبرامج علمية معدة ومدروسة للوصول إلى الأهداف المرجوة. ( )**

    **أرى كباحثة في هذا الشأن ، أن التنمية المستدامة هي مرحلة متقدمة من مراحل التطور في سياسات الإدراك لدى الدول المتقدمة، والمنبثقة من حاجتها لضمان عدم التوجه بعيدا عن منجزاتها السابقة في كل الميادين، وهي لا تتم بمعزل عن المجتمعات بل إن الدول المتقدمة هذه المرة جعلت من مجتمعاتها أداة لضمان الأمن والتطور المتحققين . وهذا الأمر مفتقد في العراق، ليس فقط من ناحية اشراك المجتمع العراقي بكافة شرائحه في عملية التنمية المستدامة، ولكن أيضا من ناحية عدم إدراك السلطة السياسية لأهمية دورها الفاعل في هذا الميدان ، وبأن التنمية المستدامة وفي جزئية كبيرة منها تضمن استقرار الوضع السياسي ، وبالتالي استقرار السلطة السياسية .**

    **خصائص التنمية المستدامة:- ()**

    1. **تتميز التنمية المستدامة بكونها طويلة الأمد، إذ تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في موارد الأرض وتسعى إلى حمايتها، وتلبّي احتياجات الفرد الأساسيّة والضروريّة التي تؤدّي إلى تحسين الأوضاع الماديّة والاجتماعيّة للبشر دون الإضرار بالتنوّع الحيويّ، وهذا من أولويّاتها فعناصر البيئة منظومةٌ متكاملةٌ والحفاظ على التوازن ما بين هذه العناصر يوّفر بيئةً صحيةً للإنسان.**
    2. **تهدف للحفاظ على عناصر المحيط الحيوي ومركباته الأساسيّة، مثل: الهواء والماء ، إذ تشترط الخطط عدم** [**استنزاف الموارد الطبيعيّة**](https://mawdoo3.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%81%D8%A7%D8%B8_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9) **في المحيط الحيويّ، وذلك برسم الخطط والاستراتيجيات التي تحدّد طرق استخدام هذه الموارد مع المحافظة على قدرتها على العطاء.**
    3. **تعتمد التنمية المستدامة على التنسيق بين سلبيّات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات، إذ تعمل جميعها بانسجامٍ داخل منظومة البيئة، بما يحقّق التنمية المتواصلة المنشودة.**

    **المبحث الثاني :-عناصر التنمية المستدامة وأبعادها .**

    **إن التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر من دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء بإحتياجاتها الخاصة، وهيتنمية اجتماعية وبيئية واقتصادية متوازنة تُعنى بتحسين نوعية الحياة، مع حماية النظام الحيوي وتفترض حفظ  أصول أغراض النمو والتنمية الطبيعية في المستقبل ،وتتعداها لتشير إلى مجموعة واسعة من القضايا متعددة الجوانب لإدارة البيئة والمجتمع والاقتصاد ، وهذه العناصر الثلاثة تشكّل الركائز الأساس للتنمية المستدامة.()تعتمد الأولى على الاستخدام الرشيد لثلاث حزم من الأدوات: الأدوات التقنية، الأدوات الاجتماعية ، الأدوات الاقتصادية، ويتوقف النجاح على الجمع المتوازن بين الحزم جميعًا.()**

    **إن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام حقًا تتطلب التكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاثة مجالات رئيسة ، هي :- ()**

    **أولاً:-حفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة، من خلال إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصاديًا للحد من استنزاف الموارد، وإيقاف التلوث، وحفظ المصادر الطبيعية وتنميتها .**

    **ثانياً:-التنمية الاجتماعية ، إذ أن جميع شعوب العالم بحاجة إلى العمل والغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحية والماء ،وعلى المجتمع العالمي أن يكفل احترام النسيج الثري الذي يمثله التنوع الثقافي والاجتماعي، واحترام حقوق العمال، وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم.**

    **ثالثاً:- النمو الاقتصادي والعدالة، إن النظم الاقتصادية العالمية القائمة حاليًا بما بينها من ترابط، تستلزم نهجًا متكاملاً لتهيئة النمو المسؤول الطويل الأمد، مع ضمان عدم تخلف أي دولة أو مجتمع.**

    **أبعاد التنمية المستدامة هي :-**

    **1-البعد الاجتماعي :-**

    **في ظل أجواء يسودها الإحساس المتزايد بعدم الأمان في العصر الراهن ، عقدت الأمم المتحدة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، الدانمارك العام 1995، والموضوع الأساس هو وضع التنمية الاجتماعية في قلب الاهتمامات السياسية العالمية'، لتوجيه الانتباه العالمي نحو إيجاد حلول لمشاكل العالم الاجتماعية الرئيسة، وقد انتهى مؤتمر القمة الذي حضره ممثلو (186) بلداً منهم ( 117 ) رئيس دولة وحكومة، إلى اتفاق مهم تعهدت البلدان بموجبه بالعمل على تحقيق أهداف محددة في مجال التنمية الاجتماعية، فقد اتفقت البلدان على إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، الذي تضمّن  التزامات قطعية بالعمل بمزيد من الجد من أجل القضاء على الفقر، وتحسين الصحة والتعليم، والسعي إلى تحقيق العمالة الكاملة، كما اتفقت البلدان على برنامج عمل من مائة فقرة، يحدد الاستراتيجيات والغايات والأهداف المتعلقة بتحسين نوعية الحياة بالنسبة إلى الناس في كل مكان، أما أهمية هذا المؤتمر فتجلّت في تركيزه على الاحتياجات الأشد أهمية وإلحاحًا بالنسبة إلى الأفراد أي سبل المعيشة، والدخل والصحة والتعليم والأمن الشخصي، وعن طريق تحديد الأولويات، ورفع مؤتمر القمة المعيار العالمي لتحقيق التقدم الاجتماعي، ونبّه أيضًا المؤسسات المالية الرئيسة في العالم، إلى أن جميع الخطط الاقتصادية يجب أن تعترف بآثارها الاجتماعية ، وتتمثل التزامات التنمية الاجتماعية بما يلي:-()**

    **1-  القضاء على الفقر المطلق بحلول موعد يحدده كل بلد.**

    **2-  تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل.**

    **3-الإسراع بخطى التنمية في إفريقيا البلدان الأقل نموًا.**

    **4-  تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها.**

    **5-كفالة إدراج أهداف التنمية الاجتماعية ضمن برامج التكيف الهيكلي.**

    **6-تهيئة بيئة إقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية.**

    **7-تمكين الجميع على قدم المساواة من الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية.**

    **8-  دعم العمالة الكاملة باعتبارها أحد الأهداف الأساسية للسياسة العامة.**

    **9-  تعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية عن طريق الأمم المتحدة.**

    **2-البعد الاقتصادي :-**

    **التنمية الاقتصادية بوجه عام هي العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل، مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكلية الإنتاج ، وقد دلت التجارب والدراسات المختلفة على نظرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أن رأس المال يعدّ أحد أهم العناصر اللازمة توافرها لتحقيق القدر من التنمية، مع الأخذ في الاعتبار أهمية العناصر الأخرى ، ووفق لذلك، فإن التنمية تحتوي على عدد من العناصر أهمها:- ()**

    **أ- الشمولية، فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس على العامل الاقتصادي فقط، وإنما أيضًا الثقافي والسياسي والاجتماعي.**

    **ب- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي فترة طويلة من الزمن، وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.**

    **ج- حـدوث تحسن فـي توزيع الدخل لصـالح الطبقة الفـقيرة والتخفيف من ظاهرة الفقر.**

    **د- ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد.**

    **إن الدول غير المتقدمة تكون بحاجة إلى تنمية وليس إلى نمو فقط، لأنها ليست بحاجة إلى زيادة في إنتاجها وزيادة في كمية الإنتاجية المستخدمة وكفاءتها فحسب، وإنما أيضًا إلى تغيير جذري في بنية هياكلها الاقتصادية والاجتماعية القديمة فالنمو الاقتصادي هو معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي في إبان فترة زمنية معينة عادة تكون عامًا، كما أنه عبارة عن مجرد ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي في إبان فترة محدودة من دون أن يصاحب ذلك أي تغيرات ، في حين أن التنمية الاقتصادية تعدّ عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي في غضون فترة زمنية طويلة نسبيًا، ويتبع هذا النمو زيادة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد، ومن خلال ذلك تتحسن أوضاع المواطنين وتتزايد قدرات الاقتصاد القومي، يصاحب ذلك تغيرات ،تتمثل بزيادة التراكم الرأسمالي، وترتفع معه نسبة مستويات الكفاءة الفنية، بل الكفاءة الاقتصادية للمجتمع ككل.()**

    **أن لقضية التنمية الاقتصادية بعد مجتمعي على مستوى العالم المتقدم أو النامي، وهي تعدّ هدفًا تسعى إليه جميع الدول من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية، حتى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد التوظف الكامل من دون حدوث تضخم أو انكماش، والهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي، أي الحد من البطالة والارتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة وفق معايير صحية وتعليمية واجتماعية وكل ما يجعل منه إنسانًا صالحًا مساهمًا في تقدم وطنه ، إنها تهدف إلى رفاهية الإنسان، فهو وسيلتها وغايتها لبناء عالم أفضل يقضي على المعاناة الإنسانية، وأبرز ما تنطوي عليه عملية التنمية هو إحداث تغيير جذري في هيكلية المجتمع على المستويات الاقتصادية والاجتماعية كافة، من أجل القضاء على مسببات التخلف بالقدر الذي يعالج أسباب الفقر، ويضمن حق المحتاجين في الموارد المتاحة في المجتمع، وتوفير الضمانات الاجتماعية لهم وتقديم الرعاية الصحية ،هذه المعالجة تتضمن رؤية حول مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها والسياسات المطلوبة لتحقيقها، والواقع أن العمل على وضع برامج للتنمية الاقتصادية أو الإسراع بها يهم الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، وترى أوساط الأمم المتحدة أن العوامل الاجتماعية من أكبر الأسباب في إشعال الصراعات، ومن ثم على استراتيجيات التنمية السعي إلى تحقيق التوزيع العادل للدخول والعوائد الاقتصادية والثروات للحيلولة دون تفجّر الصراعات، وهذا هو مقصد التنمية الاقتصادية****، تتمثّل أهداف التنمية الاقتصادية بزيادة الدخل القومي والارتقاء بمستوى معيشة الإنسان وتقليل الفجوة الداخلية، مع تعديل تركيبة هيكل الاقتصاد القومي لمصلحة قطاع الصناعة والتجارة ، وتلك الأهداف هي في واقع الأمر بمنزلة علاج للمشكلات الناتجـة من الخصائص الأساسية التي تتمثل باقتصاديات الدول الفقيرة التي تعدّ دولاً منتجة للمواد الأولية وبعضها قابل للنفاد،**

    **إذ يرى الاقتصاديون أن وجود مناخ وبيئة مؤاتيين لأي نشاط اقتصادي هو نتاج لمجموعة من السياسات التي تم حصر أهمها بما يلي:- ترشيد السياسات المالية والنقدية وإدارة الدين الخارجي وخدمته، وهي عناصر رئيسة وضرورية للنمو الاقتصادي الحقيقي المستمر، فضلا عن توفير البنية التحتية من مواصلات واتصالات وطرق ومنح الإعفاءات الضريبية والجمركية بالقدر الذي لا يؤثر سلباً في الصناعات الوطنية القائمة.()**

    **أما دور الدولة في التنمية، فهو مهم بما تملكه من تفويض المجتمع لها في وضع التشريعات، وسنّ القوانين وسلامة تطبيقها، وحماية حقوق أفراد المجتمع منتجيـن كانوا أو مستهلكيـن، وكل ما يتعلق بتعبئـة الموارد المحلية، وكيفية تعبئة المدّخرات وتوجيهها للاستثمارات، وإيجاد البيئة الاجتماعية الملائمة للإنطلاق، ما يضع على كاهلها العبء الأكبر في قضية التنمية ، خلاصة القول، إن تمويل التنمية مسؤولية جماعية، ويجب عدم النظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها سياسة تقبل التأجيل، بل أنها ضرورة ملحة ، ومن الناحية الاقتصادية، فإن تمويل التنمية يعتمد على عدة مصادر هي: المدّخرات الوطنية، الاستثمارات الأجنبية، محاصيل الصادرات، الاقتراض (الدين الخارجي/ الدين الداخلي)، المنح والهبات الدوليّة.()**

    **3-البعد البيئي:-**

    **إن الكثير من الأشكال الحالية للتنمية تنحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها العالم، فالارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية كان من الأسباب التي أدت إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة.()في العام 1980، أصدر الاتحاد الدولي لصون الطبيعة وشركاءه (برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للحياة البرية) وثيقة سميت بالإستراتيجية العالمية لصون الطبيعة تضمنت بدايات لفكرة التنمية المستدامة، بمعنى التنمية التي تحافظ على العمليات البيئية العاملة في نظم الإنتاج المتجدد، أي التي تهيئ للنظم البيئية في الزراعة والمراعي والمصايد والغابات، والقدرة المتصلة على العطاء، والتي تحافظ على ثراء الأنواع وثراء التنوع الوراثي في كل نوع، وفي العام 1987 تم بموجب تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك)، دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد، وأشار التقرير ألا يكون الهم الأول تعظيم الإنتاج إلى أقصى حد، إنما يكون صون القدرة على الإنتاج في المدى الزمني الممتد.()ويمكن اعتبار صدور تقرير (نادي روما) المعنون حدود النمو الاقتصادي في عام 1972 بالبداية الأولى لظهور الوعي البيئي في غرب أوروبا ، ومن ثم انتشاره على نحو تدريجي في بقية بلدان العالم، وبعد فترة قصيرة من ذلك  سبب رفع أسعار النفط المفاجئ والكبير نسبيا من قبل منظمة أوبك في عام 1973 ، ومن ثم قطع الإمدادات النفطية على الدول الغربية التي كانت تدعم إسرائيل إبان حرب أكتوبر 1973 في حدوث صدمة عميقة في اقتصاديات الدول الأوربية، ويمثل هذان الحدثان التاريخيان نقطة تحول في الوعي المجتمعي وسياسات الطاقة والبيئة في الدول الأوربية، إذ ظهرت حركات حماية البيئة وأحزاب الخضر بجانب توجهات إستراتيجية وسياسية حكومية جديدة تشجع على ترشيد استهلاك الطاقة وحماية البيئة في مختلف المجالات وظهور نظم مبتكرة لجمع وتدوير النفايات وقوانين وإجراءات صارمة للحد من تلوث الهواء في المدن الكبيرة بسبب انبعاثات عادم السيارات ، بجانب قوانين وضوابط تقنية على جميع أنواع الصناعات للحد من تلوث الهواء وتلوث مياه الأنهار والمياه الجوفية.()**

    **وأشار المبدأ الرابع الذي أقره مؤتمر (ريودي جانيرو) العام 1992 إلى أنه:-لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثّل الحماية البيئية جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها، وتم التأكيد على هذا المعنى من خلال المبدأ الثالث إذ تم تعريف التنمية المستدامة بأنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقّق على نحو متساو الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل ، إن حياة الإنسان ورفاهيته ترتبطان بصحة بيئته، ولا يمكن لأي مجتمع أن يستمرّ من دون الغابات، مصادر المياه النظيفة، الأراضي الخصبة ورؤوس الأموال البيئية كافة التي تزوّد الموارد وتمتص المخلفات التي ينتجها الإنسان ، وفي هذا الإطار، تقدر منظمة الصحة العالمية أن نوعية البيئة السيئة تسبب (25% ) من جميع الأمراض التي يمكن الوقاية منها في العالم اليوم، وإن عددًا قليلاً من التدابير، التي يعد بعضها من المسلمات في العالم المتقدم النمو، أن يقطع شوطًا بعيدًا نحو تحسين صحة المليارات من سكان العالم النامي، وتشمل هذه التدابير زيادة إمكانات الحصول على مياه الشرب المأمونة، وتوسيع نطاق التكنولوجيات الأساسية للتخلص من النفايات، وتحسين نوعية الهواء في المناطق الحضرية.()**

    **على الرغم من علاقة الإنسان الوثيقة ببيئته، فإنه غالبًا ما يغفل حالة التدهور واستغلال تلك البيئة، ولعل اضمحلال مناطق صيد الأسماك، وفقدان الغطاء النباتي، واستمرار تراكم الملوثات والمخلفات تمثل بعض الأمثلة الواضحة على ذلك، وفي عالم ترتفع فيه مستويات الحياة ويزداد تعداد السكان، فإن تحدّي القرن الحادي والعشرين يكون في الإجابة عن السؤال الآتي كيف يعيش السكان ضمن نطاق قدرة كوكب الأرض وإمكاناته؟ هناك حاجة إلى أدوات قادرة على متابعة حركة البضائع والخدمات البيئية في الأنظمة البيئية والاقتصاديات الإنسانية .()**

    **تتأثر معدلات التنمية المستدامة بمجموعة من العوامل:-**

    **أ-  التوزيع والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .**

    **أصبحت مسألة التنمية البشرية من أولويات اهتمامات المجتمع العالمي، لأن انعدام التنمية يشكّل تهديدًا للأمن والسلم الدوليين ، وهذا الأمر يشكل خطر على مبادئ التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئيّة ، ومن أهم السمات الاقتصادية السائدة في دول العالم محدودية الموارد المتجددة وغير المتجددة، ما يؤدي إلى ضرورة البحث عن أساليب ملائمة لتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد ، وهذا يعني عدم زيادة معدلات استهلاك الموارد البترولية بمعدلات تتساوى أو تزيد عن معدلات الاحتياجات من هذه الموارد خلال الفترات أو السنوات التالية  .()**

    **ب- مدى كفاءة نظم الإدارة البيئية .**

    **إن تطبيق نظام إدارة بيئية فعّال يعمل على الحد من التلوث البيئي بالمصانع والوحدات الإنتاجية والمرافق والوحدات الخدمية زيادة حجم الإنتاج نتيجة انخفاض حجم المخلفات الهوائية والصلبة والسائلة وإعادة تدوير الجزء الذي لا يتم التخلص منه عن طريق أساليب الحد من عناصر التلوث البيئي المختلفة، كما يقوم نظام الإدارة البيئية على إعداد سياسة بيئية تهدف إلى تعديل نظام التعامل مع الخامات والموارد الطبيعية ، وهذه السياسة تؤدي إلى الحد من استخدام تلك الموارد لتخفيض حجم الملوثات الضارة، أو لاستبدال أنواع معينة من المواد والطاقة بأنواع أخرى منها واستخدام المواد والخامات والطاقة في تصنيع المنتجات الأكثر ارتباطًا بأهداف التنمية المستدامة.()**

    **المبحث الثالث:-مؤشرات التنمية المستدامة في العراق .**

    **إن التنمية المستدامة تعني استجابة التنوع الحيوي بجميع عناصره ليقابل متطلبات السكان كاستخدام الموارد لتحقيق التنمية الكاملة أو الشاملة وانجاز صيانة الموارد الحية وإنتاجيتها لكل من الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية ، إن تحقيق التنمية المستدامة في العراق بات أمرا ضروريا ملحا بضمان عوامل أساسية هي استدامة الموارد الطبيعية (الأرض والمياه) واستدامة التنوع الحيوي (الموارد النباتية والحيوانية).()وكما أن هناك اتجاهات يمكن من خلالها توجيه التنمية المستدامة وفقا لأهدافها المنشودة في العراق ، فان هناك تحديات تمثل مشاكل وعقبات تحول دون تحقيقها كالحروب والسياسات الخاطئة والمحاصصة الطائفية التي استهلكت الطاقات البشرية العراقية فضلا عن الطاقات والموارد المادية .()**

    **فالتطور الاجتماعي والاقتصادي الذي تشهده الدول المتقدمة ليس قضية اقتصادية مجردة تتعلق فقط بمسالة تراكم بمسالة تراكم رأس المال والازدهار، فالتطور يرتبط بعملية الابتكار والتقدم التكنولوجي الذي لايمكن أن ينمو إلا في ظل فلسفة الدولة الاجتماعية ووضوحها وموضوعيتها وإرادتها في تحقيق أهدافها ومنها الأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة.()**

    **وبالتأكيد فان عدم وضوح الرؤية الاقتصادية للمجتمع العراقي ومؤسساته الحكومية تعمل على تأخير عملية التنمية المستدامة. وتجعل السلطة السياسية بعيدة عن الأخذ بالمسارات الإستراتيجية التي تتطلبها عملية التنمية المستدامة.**

    **ومن الجدير بالذكر فان العوامل الداخلية والخارجية في العراق تمثل السبب الرئيس لفشل السياسات التنموية بشكل عام وسياسة التنمية المستدامة بشكل خاص، ومن هذه العوامل نذكر ما يلي :-**

    1. **التغيير الذي رافق العملية السياسية في العراق منذ عام 2003 وما تعرض له من إرهاب أدى إلى تكبد الاقتصاد العراقي خسائر جمة من دمار للبنى التحتية والممتلكات الخاصة من دور سكن ومصانع ومزارع فضلاً عن تهجير واسع للسكان وللقوى العاملة تسبب في إيقاف عملية الإنتاج الصناعي والزراعي في المناطق التي سيطرت عليها التنظيمات الإرهابية، وقدرت وزارة التخطيط العراقية حجم الأضرار التي أصابت العراق من العمليات الإرهابية خلال الفترة 2004 – 2014 بحوالي 30 مليار دولار.**

    **ب- فشل الحكومات المتعاقبة في تحقيق الاستقرار السياسي بشكل عام منذ تأسيس الدولة العراقية بسبب وجود الشرخ المجتمعي والذي استمر بعد عام 2003 بشكل خاص حتى يومنا، إذ فشلت الطبقة السياسية التقليدية في تحقيق التوافق والوئام المجتمعي وما تزال مستمرّة في الصراع على النفوذ والمال وفق عقليتها التقليدية والتي تؤمن بلعبة المعادلة الصفرية وتجد صعوبات جمة في الاعتراف بقواعد اللعبة الديمقراطية ، ولا يخفي على أحد أن الاستقرار السياسي يمثل شرطاً أساسيا ومطلقاً لدفع عجلة الاقتصاد وللتنمية الاقتصادية في جميع بلدان العالم.**

    1. **فشلت الحكومات المتعاقبة منذ عام 1963 في توفير شرط أساسي آخر للتنمية الاقتصادية المستدامة، ألا وهو وضع الشخص الصحيح في المكان الصحيح واستبدلت هذا المبدأ بمبدأ (الولاء فوق الكفاءة") منذ عام 1963 ويتم وبشكل ممنهج تهميش وتهجير العقول والكفاءات العراقية، لأنها ترفض الانضمام تحت راية الأحزاب المهيمنة على السلطة.**
    2. **الحروب العبثية التي شنها النظام السابق على كل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال الفترة 1980-1988 ومن ثم الكويت في عام 1990، وما رافقها من عقوبات دولية وفرض للتعويضات، ومن ثم الحرب التي شنها الحلفاء على العراق، والحصار الدولي الجائر الذي استمر 13 عاماً، كل تلك الأمور كبدت الاقتصاد العراقي خسائر مالية ومادية وبشرية كبيرة تقدر بمئات المليارات من الدولارات على حساب عملية التنمية الاقتصادية، وتسبب في انهيار البنية التحتية وتسارع وتيرة التدهور الاقتصادي.**

    **ه-سوء الإدارة الاقتصادية، إذ لا تزال عقلية اقتصاد رأسمالية الدولة منتشرة لدى كبار الموظفين والعقلية الريعية لدى الصغار منهم بمعنى الدولة الأبوية التي يتوجب عليها لعب دور شيخ القبيلة في توزيع المغانم وإطعام الرعية.**

    **و- النقص الشديد للكفاءات والتكنوقراط في معظم مفاصل الدولة ولأسباب معروفة أهمها الاستمرار في تطبيق قاعدة الولاء قبل الكفاءة التي ورثها العراق من النظام البائد.**

    **ز- عملت الطبقة السياسية المتنفذة ومن دون وازع أخلاقي على ترسيخ وتقنين هذا المبدأ القبلي، الذي لا يمت بأي صلة إلى مبادئ دولة المواطن المدنية التي تدعي هذه الطبقة بالسعي إلى تحقيقها.**

    **ح- انتشار ثقافة الفساد في معظم الأجهزة الحكومية ومفاصل المجتمع، فضلاً عن المحاصصة الحزبية وانعدام الرقابة والمحاسبة.**

    **إن تطوير الموارد الإنسانية الأكثر فعالية في تحقيق التنمية المستدامة في العراق يتمثّل في تحسين مستوى الصحة والتغذية والتعليم والتدريب المهني والمقدرة الإدارية، مع وجود حكومة مستقلة تتمتع بوحدة سلطة وبيئة مستقرة من الناحية السياسية. ويمكن القول إن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي هي احد الأسباب الرئيسة في عدم تطور مفهوم عملية التنمية المستدامة في العراق، إذ فشلت السلطات العراقية المتعاقبة في وضع إستراتيجية تنموية شاملة لتلبية الاحتياجات الأساسية في ميادين الصحة، التعليم، المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي، الصناعة النفطية.() علما أن مشاريع التنمية المستدامة في العراق بعد عام 2003 والتي لم تكتمل بسبب عدم استقرار العراق سياسيا، فضلا عن الأسباب المذكورة أعلاه هي:()**

    1. **خطة التنمية الخمسية .**
    2. **إستراتيجية مكافحة الفقر من وزارة التخطيط.**
    3. **إستراتيجية التربية والتعليم العالي عن وزارتي التربية والتعليم العالي.**
    4. **إستراتيجية الطاقة الوطنية عن وزارة النفط.**
    5. **إستراتيجية تنمية القطاع الخاص من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء.**
    6. **مشروع الحزام الأخضر في محافظة كربلاء.**
    7. **مشروع توليد الكهرباء من التوربينات الغازية.**

    ## **الخاتمة:**

    ## **إن العراق يواجه تحديات في مجال تطوير مؤسساته السياسية القادرة على إرشاد نموه الاجتماعي والاقتصادي في سبيل التنمية المستدامة, وعليه أن يعيد صياغة نظامه السياسي على نحو يثبت ويظهر شرعيته، ويؤمن المشاركة ويوفر حدا مقبولا من الاتفاق حول الأهداف السياسية، ويولد العوامل التي تدفع إلى التفاعل الإيجابي مع المجتمع المدني، ويشجع القادة السياسيين والمدنيين. إن المواطن في المجتمعات الإنسانية كافة يعد اللبنة الأساس في بناء دولة المستقبل، ويحتاج العراق كنظام سياسي للسعي إلى مزيد من الاهتمام بالمواطن كونه المحرك الأساس والهدف لعملية التنمية المستدامة، وهذا الأمر يتحقق من خلال إيجاد الأمن والاستقرار، عبر حزمة متنوعة من البرامج، منها: احترام حقوق الإنسان، البدء بتنشئة الطفل العراقي على قيم الحرية والمشاركة والتعايش السلمي، توفير الرفاهية وتحديث البرامج التعليمية، وتجاوز الحرمان, ضمان حرية الإعلام، احترام معايير العمل، حماية المرأة وحقوقها، توفير السكن، حماية البيئة، لعدالة في توزيع الموارد، تهيئة القدرات لمعالجة الفقر، تماسك المجتمع, إيجاد فرص العمل المطلوبة، إعطاء دور كاف لهيئات الحكم المحلي ومؤسسات المجتمع المدني، توفير بيئة صالحة سياسية وفكرية واقتصادية واجتماعية، إعادة النظر بثقافة المجتمع العراقي وصنع ثقافة بديلة مراجعة.**

    دور المرأة في مناهضة الارهاب في العراق

    م.د.آمنة محمد علي(\*)

    **ملخص البحث**

    **تعرض العراق لمخاطر كبيرة هددت وجوده ووحدة اراضيه وحياة شعبه وثقافته بسبب سيطرة الارهاب وتأسيس ماسمي بـ "الدولة الاسلامية في العراق والشام - (داعش)"، بعد احتلال الموصل في 10/6/2014 ثم السيطرة على محافظات صلاح الدين وديالى والانبار، وقد أثر الارهاب بشكل خطير على اوضاع النساء والاطفال في المناطق التي سيطر عليها أو حتى في مناطق نشاطاته المسلحة الامر الذي واجهه العراقيون بالرفض والتصدي بكل السبل وكان للمرأة العراقية دورا مهما ادته بشجاعة واقتدارأما من خلال المواجهة المسلحة أو باعلان الرفض لافعاله وعدم الرضوخ لتهديداته أو بتقديم العون للقوات العراقية التي تخوض القتال ضد الارهاب وكلها مواقف مشرفه تستحق الوقوف عندها والاشادة بها من خلال عرض موجز للشخصيات التي ساهمت في مناهضة الارهاب .**

    **المقدمـة**

    **احتلت المرأة على مر التاريخ ادوار حددتها لها الاعراف والبيئة الاجتماعية بموروثها الثقافي والحضاري، بالرغم من اضطلاعها بأدوار اخرى وكسرها للقيود الاجتماعية التي لاتزال تؤطر دورها في ادارة شؤون المنزل وتربية الأبناء، رغم أهمية هذا الدور من حيث انه يتعلق بالنشئ وتربية أجيال يسود الوطن بهم ويعلو شأنه، بقدر مايحمله هؤلاء من قيم تربوية صالحة تنبتها لديهم وتعمل على رعايتها، فتكون لها الدور الاهم في بناء منظومة اجتماعية مبنية على أُسس رصينة ومواطنين صالحين ومخلصين لوطنهم . إلا أن خروجها للعمل وسعيها للمساهمة في الفضاء العام وبمجالات كانت تعد حكرا على الرجل، منحها أدوار جديدة في الاقتصاد والسياسة والمعرفة وطور من قدراتها ونشاطها الذي لايقل أهمية عن ذلك الذي يضطلع الرجل به، جهود تصب بالنهاية أيضا في صالح الأسرة والمجتمع.**

    **ومع ماشهده العراق من إرهاب وَجدَتْ المرأة نفسها أمام ادوار أُخرى أسهمت من خلالها في التصدي له والحفاظ على أمن الأُسرة والمجتمع فالإرهاب هو الشر الذي بات يهدد أمن وسلامة البلدان، بما ترتب عنه من أحداث دامية ومدمرة وبات ظاهرة ليس في العراق فحسب بل على مستوى العالم أجمع، من حيث درجة الخطورة التي يمثلها على الأَمن القومي للدول ومجتمعاتها، فضلا عن تداعياته على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.**

    **لقد أثر الارهاب بشكلٍ كبير على أوضاع النساء في المناطق التي سيطر عليها او حتى في مناطق نشاطاته المسلحة، وكانت الفئة الأكثر تضررا هم النساء والاطفال ومن هنا باتت عملية التصدي له تستوجب مساهمة جميع فئات المجتمع، لاسيما في الحالة العراقية التي شهدت أفضع انواع الارهاب وكانت المرأة مستهدفة بشكل مباشر ، وعندما استنفر أبناء الشعب قواهم للتصدي له بشتى الوسائل وبكل فئاته، كان للنساء أيضا دوراً مهماً أشر لحالة فريدة من الشجاعة والهمة والاخلاص للوطن ، وبالرغم من أهمية ذلك الدور إلا إنه لم يأخذ المكانة التي يستحقها من البحث والتوثيق بقدر ماجرى الحديث عن دور المرأة في الارهاب من خلال اولئك اللاتي انتمين الى المجاميع الارهابية أو الحديث عن النساء من ضحايا الارهاب، لذلك ارتأينا الكتابة في هذا الموضوع والبحث فيه وتبيان دور النساء في مناهضة ومحاربة الارهاب في العراق، ورأينا فيه موضوع يستحق البحث والدراسة كونه يخالف الصورة النمطية الاجتماعية عن أدوار المرأة.**

    **إشكالية البحث : إن الارهاب الذي عانى منه العراق بات يمثل خطرا كبيرا على العراقيين بشكل عام وعلى النساء بشكل خاص، ومن هنا فإن المرأة العراقية التي استشعرت التهديد الذي يمس مجتمعها قررت التصدي له ومواجهته بطرق شتى ابتداء بحمل السلاح ضده وتقديم التضحيات الجسام وانتهاء بدعم القوات الأمنية المقاتلة ولاسيما فصائل الحشد الشعبي بكل الوسائل من تشجيع للرجال ودفعهم للقتال وتبرع بالمال وتجهيز الوجبات الغذائية وغيرها .**

    **فرضية البحث : يفترض البحث إن مساهمة المرأة في مناهضة الارهاب كان له دور في الانتصار عليه ودفع خطره عن العراق بلداً وشعباً فضلا عن اظهار الجانب المشرق لدور المرأة المشرف في الدفاع عن الارض والمقدسات.**

    **وتثير اشكالية البحث جملة من التساؤلات حول ماهية الارهاب وأسباب نشأته وظهوره ؟ ومتى وكيف ظهر في العراق ؟ وماهي الأضرار التي تسبب بها؟ وكيف جرى التصدي له ؟ وما هي الادوار التي ادتها النساء في مناهضته والتصدي له؟ وماهو تأثير هذه المواقف على واقع المواجهة مع الارهاب؟**

    **هيكلية البحث : يتضمن البحث ثلاث مباحث يتناول الاول التعريف بالارهاب اصطلاحا ثم ظاهرة الارهاب والارهاب التكفيري في تسلسل زمني ، في حين يعرج المبحث الثاني على الإرهاب في العراق وجرائمه ضد الشعب العراقي وبالأخص المرأة ، ويتناول المبحث الثالث: المرأة العراقية في مواجهة الإرهاب بالمواجهة المسلحة ورفض الخضوع لقوانينه وارهابه أوباستنهاض همم الرجال للتضحية في سبيل الوطن أو من خلال دعم ومساندة القوات العسكرية العراقية ثم يطرح بعض الحلول لمعالجة مشكلة الإرهاب.**

    **المبحث الاول – الإرهاب المصطلح والظاهرة**

    **المطلب الاول : تعريف الإرهاب**

    **الإرهاب بمفهومه الإصطلاحي لم يكن متداولاً إلاَّ في المدة الأخيرة، فكلمة إرهاب باللغة العربية تقابلها (Terrorisme ) باللغة الفرنسیة و (Terrorism) باللغة الإنجليزية، وهي كلها مشتقة من الكلمة اللاتينية ( Terrere) التي تعني أَرْعَبَ وأَرْهَبَ وَأَفْزعَ . وتنطلق الخلافات حول التعريف الإصطلاحي للإرهاب من التفسيرات المختلفة له باِختلاف المفاهيم الفلسفية والسياسية والإجتماعية، والمتَّفق عليه أن مصطلح الإرهاب أوجدته الدول الغربية واستعملته بقوّة خاصة في الحقبة الإستعمارية لوصف المقاومين والحركات التحررية (1). ومن حيث الدلالة فإن مفردة الارهاب\* تدل على عنف موجه ضد جهة ما أو جهات متعددة، إلا أن هذا العنف قد لاينظر اليه بصفة إجرام وذلك يتعلق بطبيعة أهدافه ومسبباته وما يترتب عنه من نتائج هذا الأمر أدى الى الاختلاف في وجهات النظر حول توصيفه مما أدى الى عدم تمكن الأمم المتحدة من وضع تعريف موحد للظاهرة (2)، فقد اُستخدمت مفردة الارهاب بطریقة انتقائیة، وهو ما يؤكده الفیلسوف الفرنسي جاك دريدا ( derrida.J ) بقوله " كلما إِزداد المفهوم غموضًا كَّلما أصبح عرضة للتطویع الإنتهازي... فقد تؤدي الصياغة الغامضة المتعمدة لهذا المفهوم إلى النسبية الكاملة، إذ جرت الإشادة بإرهابيين وعدّهم مكافحين من أجل الحرية، في سیاق المقاومة ضد الاحتلال السوفيتي في أفغانستان على سبیل المثال، وجرى التندید بهم بوصفهم إرهابیین في سياق آخر" وانه يمكن لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) أن يقدم نفسه كجيش من مقاتلي المقاومة ويصف أعداءه بأنهم "إرهابيون" (3) وفي جانب آخر قد تستولي جهة ما على السلطة من خلال أساليب تتضمن عنفا ارهابيا، وينظر اليها ( من قبل جماعة من الشعب) على انها محررة للبلاد. وقد يحصل زعماؤه ايضا على اعتراف المجتمع الدولي بصفتهم قادة شرعيين . فالمسألة المتعلقة بكيف "يدخل الناس ضمن دائرة الارهاب ويخرجون منها " لاتزال بحاجة الى المزيد من التوضيحات . وضمن النقاشات الحامية، تأتي حقيقة ما اذا كان يجب شجب "إرهاب الدولة" أيضا (4) إلا انه وفيما يخص مجال بحثنا يمكن ان نأخذ بعض النماذج من تلك التعريفات المتعددة والتي بحسب الباحث اليكسي شميد في كتابه Political Terrorism) ) يوجود منها نحو 109 تعريف لمصطلح الارهاب (5) .**

    **1- وفقا للقانون الدولي؛ يشمل الإرهاب الهجمات على الدبلوماسيين ، وأخذ رهائن ، والاختطاف ، وبعض اشكال تبييض الاموال ، والاعتداء على السفن البحرية والطيران المدني (6) ، وفعل الإرهاب من وجهة النظر القانونية يعد جريمة.**

    **2- وفي الولايات المتحدة الامريكية تم وضع قانون مكافحة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من ايلول سبتمبر 2001، اذ عرفه القانون الفدرالي "بأنه الاستخدام غير القانوني للقوة او العنف ضد الاشخاص او الممتلكات لتهديد أو إجبار الحكومة أو المدنيين أو أي قطاع آخر من الناس أو لتعزيز أهداف سياسية أو اجتماعية" (7) .**

    **3- اما القانون البريطاني فقد عرف الإرهاب بانه" استخدام العنف لأهداف سياسية ويشمل أي استخدام للعنف بهدف ترويع الشعب أو أي قطاع " (8).**

    **6- ويعرف ايضاً بانه كل عمل أو وسيلة يستخدم القوة المادية والنفسية لإشاعة الذعر والهلع وإزهاق ارواح الناس الأبرياء، ويجردهم من أرضهم وممتلكاتهم، ويعرضهم للابادة الجماعية بدون وجه حق أو أي مسوغ قانوني أو شريعة سماوية يقوم به فرد أو جماعة أو دولة بهدف تحقيق أغراض سياسية أو غير سياسية (9).**

    **ومن خلال ماسبق يتضح بأن الهدف السياسي للارهاب يكتسب شبه إجماع من الفقهاء، حينما يتم تعريفه كاستراتيجية عنف منظمة تهدف الى احداث أثر معين غالبا مايكون سياسيا، فضلا عن المحور الاخر للتعاريف وهو العنف المفزع الذي يصاحب العمل الإرهابي . لقد حاولت الامم المتحدة لاكثر من 30 عاما، اقرار تعريف يمكن ان يحظى بتصديق اجماعي من اعضاء الجمعية العامة ولكنها فشلت في ذلك مرارا بسبب عوامل سياسية في الغالب. ومعظم هذه العوامل يلخصها المثل العتيق القائل " المقاتل من أجل الحرية من وجهة نظر البعض، إرهابي من وجهة نظر البعض الاخر" وللاسف هذا المفهوم كان في اغلب الاوقات يشرعن للعنف والإرهاب ومن خلاله ارتكبت أكثر أعمال العنف شناعة وتبقى حقيقة ان تاريخ البشرية هو سلسلة من قصص الحرب أكثر منه سرد لقرون من السلام (10).**

    **إن صعوبة تعريف الإرهاب تكمن غموضه، فهو حالة معقدة متعددة الأشكال يصعب السيطرة عليها وتتسبب في اضرار فادحة تتجاوز التوقعات ، أنها حالة من الحرب الكونية المدمرة التي تهدد الحياة الإنسانية وتزعزع السلم الأهلي وتعطل التعايش بين الشعوب والحضارات والأديان. وإن عالمنا المعاصر يقدم لنا صورة حية ومتنوعة الجوانب والدلالات التي تجسد ظاهرة الإرهاب بما هو تشدد عنيف وتجلي للقوة العمياء التي يمكن رصدها وتتبعها في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع (11) .**

    **المطلب الثاني : ظاهرة الإرهاب**

    **اصبح الإرهاب اليوم ظاهرة، بمعنى انه حدث غير عادي يمكن ملاحظته ورصده وظاهرة الارهاب هي حدث متفاعل مع جملة من العناصر، منها عنصرالمكان الذي يتجلى فعلها فيه فتؤثر فيه وتتاثر به، والاسباب التي أدت الى ظهورها سواء كانت ناتجة عن صراعات بين فئات اجتماعية مختلفه أم بفعل اجرامي تقوده منظمات وعصابات وجهات عالمية مختلفه، الى جانب أسباب سياسية اقتصادية واجتماعية، وقد يكون العنف المصنف كإرهاب مرتبط بمجموعة افراد ، اوقد يكون حالة عامة . وعندما تزداد وتيرة العنف وتتعدد اساليبه ومصادر تمويله عندئذٍ يمكن وصفه بأنه اصبح ظاهرة وقد يتجاوز حدودو دول معينة فيصبح ظاهرة تهدد العالم باسره.**

    **يتناول المطلب جانبان من جوانب ظاهرة الارهاب، هي انواع الإرهاب بحسب الجهة المنفذة له ثم نبذة تاريخية عن الموجات الإرهابية.**

    **أولا : يمكن تصنيف الإرهاب بحسب الجهة التي تقوم به وهي : (12)**

    **1- الإرهاب المحلي ؛ وهو الذي تقوم به جهة محددة وضمن نطاق الدولة التي ينتمي لها الجناة والضحايا اي لديهم هوية وطنية مشتركة أو بمعنى آخر يمتلكون جنسية الدولة التي مورس فيها الفعل الإرهابي وتكون نتائج ذلك العمل محصورة ضمن حدود تلك الدولة .**

    **2- الإرهاب الإقليمي وهو الذي تمارسه إحدى الدول ضد دولة أو مجموعة من الدول في رقعة جغرافية محددة وتؤثر نتائجه على العلاقات بينها، وقد عد الإرهاب ولوقت طويل مشكلة إقليمية حادة، يمكن أن تؤدي الى تغيير في الوضع السياسي والامني في نطاق جغرافي معين .**

    **3- الإرهاب الدولي: وهو نوع من العنف ينتج عن مجموعة من السياسات والافعال التي يقوم بها نظام سياسي معين يهدف من خلالها الى نشر الرعب بين المواطنين من أجل إخضاعهم لسلطتة ، أو أن يوجه ضد مواطنين في دول أخرى للوصول الى غايات لايمكن تحقيقها من خلال الطرق المشروعة. فعندما تمارس السلطة تعسفا ضد المواطنين ضمن البلد الواحد يسمى بالإرهاب القمعي أو الإرهاب القهري، أما على المستوى الخارجي كالعمليات التي تنفذها وحدات عسكرية ضد المدنيين في دولة أخرى هذا النوع يطلق عليه بالإرهاب العسكري، واحيانا يكون غير مباشر من خلال دعم الجماعات الإرهابية في بعض الدول، وتمويلها وتسليحها وتدريبها في معسكرات خاصة وبعد ذلك يتم تصديرهم إلى الخارج، أو تأمين المأوى لهم بعد عملياتهم.**

    **4- إرهاب الأفراد أو الجماعات أو المنظمات الخاصة: يعد إرهاب الشركات والمشروعات، من ابرز انواع هذا الإرهاب كونه يتم من قبل مجاميع اجرامية منظمة تزاول تجارة إجرامية في السلع والخدمات غير المشروعة، لذا فقد تلجأ الى ممارسات ارهابية ضد المنافسين لها في من اجل دفعهم للتخلي عن مجال العمل وصولا الى هيمنتها على السوق واحيانا تعمد الى استخدام العنف ضد السلطات الحكومية، وكل من يحاول التصدي لها وعرقلة انشطتها.**

    **5- إرهاب الذئاب المنفرده ويعني مصطلح “الذئاب المنفردة” قيام شخص او أشخاص، غير منظمين، أي يعملون بحرية دون الخضوع الى تنظيم هرمي، في التزود بالتعليمات لأجل القيام بأعمال إرهابية، وإنما يكون من خلال قيام الإرهابي ، بالعمل منفردا في التخطيط والتنفيذ ضمن مايمتلكه من امكانيات (13) وقد شاع هذا المصطلح منذ عام 1990 عندما دعا العنصريان الأميركيان ألكس كيرتس وتوم متذغر، الخلايا الفردية والصغيرة، إلى العمل في الخفاء وبسرية تامة، بدلاً من العمل ضمن منظمات لها هويتها المعروفة والتي تمارس الارهاب وتنشره ومنذ ذلك الحين شهدت الولايات المتحدة هجمات عنصرية تقوم بها تلك الجهات بشكل منفرد (14).**

    **ثانيا – الإرهاب التكفيري (الموجات الأربعة للإرهاب)**

    **الإرهاب بوصفه صورة من صور العنف التي عرفها المجتمع الدولي حقيقة تاريخية وقد تطور مع تطور المجتمعات والعلاقات الاجتماعية المختلفة، وفي ظل تطور وسائل الاتصالات والمعلومات تضاعفت خطورته وتعدى الحدود الجغرافية للدول وتحول الى ظاهرة وبات يمثل دائما أحد التحديات المهمة إذ إنه نتاج لجملة من العوامل التي تساهم في نشأته وتفاقمه منها ما يرتبط بالبيئة الجغرافية والسياسية والتركيبة الاجتماعية المحيطة بمناطق تمركز هذه التنظيمات، الى جانب المنطلقات الفكريه والبنية العقائديه والتنظيميه فضلا عن التنافس والصراع التنظيمي(15)، ومن خلال ماذكر من عوامل مؤثرة في الإرهاب فإنه ينمو ويشتد فعله ثم يخفت لمدة من الزمن بفعل عمليات مضادة له على المستوى الدولي والوطني والإقليمي للدولة التي تعاني منه وقد جرى تصنيف ذلك الصعود والهبوط في نشاط الجماعات الإرهابية التكفيرية بالموجات الأربعة وهي (16):**

    **الموجة الاولى : شملت المدة الزمنية التي بدأت في ثمانينات القرن الماضي، وتشكلت نواة الجماعة الاولى عندما جرى تجنيد متطوعين مسلمين من دول مختلفة للقتال ضد الاحتلال السوفيتي لأفغانستان تحت مسمى الجهاد من قبل الولايات المتحدة وباكستان من الذين يحملون عقيدة متشددة ، وأطلق على تلك المجاميع المسلحة بالمجاهدين، وقد اعلنت ذلك المرشحة للرئاسة الامريكية هيلاري كلينتون في كتابها (الخيارات الصعبه) وتحدثت به على وسائل الإعلام بقولها إن :” الذين نحاربهم الآن هم من قمنا بتمويلهم منذ 20 عاماً، لمحاربة الاتحاد السوفيتي ”وعند انتهاء الاحتلال السوفيتي لأفغانستان عاد هؤلاء المقاتلين وقد ازدادوا تشددا لإوطانهم، وبدأوا بمهاجمة الإنظمة التي عدّوها غير إسلامية في حقبة التسعينات من القرن الماضي (17).**

    **الموجة الثانية : خلال عقد من الزمن نمت وتطورت قدرات تلك الجماعات التي اطلقت على نفسها قاعدة الجهاد الاسلامي، وباتت أكثر فتكا وكانت هجماتها مروعة مستهدفة العدو القريب والبعيد كما تصفهم وذلك لجذب القوى الغربية إلى مواجهة عنيفة ومباشرة . اذ تعرضت الولايات المتحدة الامريكية الى أكبر هجوم ارهابي لم يسبق له مثيل في تاريخها ، من قبل تنظيم القاعدة وعد الأكثر أهمية وخطورة بسبب شراسة الهجمة الارهابية ونتائجها التي وصفت من قبل الكثير من خبراء السياسة بأنها زلزال رسم حداً فاصلاً ولحظة تحولٍ وقطيعة في التاريخ ، ونهاية حقبة كاملة وبداية عهدٍ جديدٍ كما وصف ذلك الرئيس الامريكي جورج بوش(18)، ومن هنا يمكن القول بأن تلك الهجمات مثلت ذروة تلك الموجة وكان من نتائجها إعلان الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب واحتلال افغانستان عام 2002 إلا أن ذلك لم ينهي وجود تلك الجماعات وانما قلص منه بشكل آني ومرحلي .**

    **الموجة الثالثة : وهي الموجة التي تلت ، احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية سنة 2003 وما ترتب عليه من تبعات وأحداث استغلتها المجاميع الارهابية لتعاود نشاطها رافعة لواء التكفير لكل من يخالفها، فاستهدفت فئات عدة من المجتمع العراقي بمزاعم وحجج تنطلق من الفكر السلفي التكفيري الذي توجهه باتجاهات سياسية، في وقت كان البناء للقدرات الأمنية العراقية هشاً وغير متكامل وكان نتيجتها إحداث فوضى وضحايا تحت مسميات طائفية وتكفيرية وتاسيس ماأطلق عليه الدولة الاسلامية في بلاد الرافدين، وبات الخطر الأمني يتهدد العراق ودول جواره والعالم أيضا، جراء تحول العراق لمركز إقليمي لشبكة القاعدة التي انتشر نفوذها خلال العامين 2005- 2006 في محافظات عدة فيه ويقودها الاردني ابو مصعب الزرقاوي وهو احد أبرز المطلوبين بجهاز المخابرات العامة والمخابرات الامريكية، الذي استطاع استقطاب الالاف من الشباب العربي للعمل في شبكته (19) وبعد مواجهتها من قبل القوات الامنية العراقية وبمساعدة اطراف كانت تتعاطف مع تلك المجاميع وتراجعت عنهم والتي أطلق عليها بالصحوات تم إضعاف القاعدة وتحجيم قدراتها وقتل الزرقاوي في قصف امريكي في حزيران – يونيو 2006.**

    **الموجة الرابعة : وهي التي ساهم فيها الربيع العربي سنة 2011 عندما أحداث فجوة أمنية في الدول التي شملها بسبب انهيار نظم سياسية وتشكيل أُخرى مما أتاح الفرصة للخلايا النائمة للتنظيمات الإرهابية من تنظيم صفوفها والانطلاق في أعمال إرهابية أكثر شراسة وعنفا بعد أن صقلتها المعارك السابقة وبات لدى قادتها الخبرة القتالية والمكر وانعدام القيم الإنسانية(20).**

    **إن الموجة الرابعة تعد الأخطر على الإطلاق فلقد أنضم عشرات الآلاف من المجندين لها وفي الوقت نفسه توسع تنظيم مايسمى الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) في العديد من مناطق النزاع الأخرى وجند الإرهابيين ضمن المجتمعات الغربية كما يتبين من الهجمات في باريس وبروكسل وسان بيرناردو ،لقد جعلت موجة المد الرابعة من خطر الإرهاب فى المنطقة ليس خطرا رئيسيا فحسب، بل هو الخطر الرئيسى على الأمن القومى لعدد من دول الإقليم. ذلك أن 99% من الهجمات التى نفذتها التنظيمات التكفيرية الإرهابية بمسمياتها المختلفة، استهدفت أهدافا لـ (العدو القريب)، وخلال عام 2013 فقط شهدت المنطقة العربية وحدها 3800 حادث إرهابى، من بين 9800 حادثة على مستوى العالم، أى بنسبة 40 % تقريبا. أما فى العام 2014 فقد وقع حوالى 13.463 ألف اعتداء إرهابي، أسفرت عن وفاة أكثر من 32.700 ألف إنسان وإصابة أكثر من 34.700 ألف آخرين. إلى جانب اختطاف أكثر من 9400 شخص أو أخذهم كرهائن. هذا يعنى أن عدد الاعتداءات الإرهابية زاد خلال عام 2014 بنسبة 35%، وأن إجمالى عدد الخسائر زاد بنسبة 81% مقارنة بعام 2013(21).**

    **المبحث الثاني- الارهاب في العراق : نشأته وتطوره**

    **بعد احداث 11ايلول سبتمبر 2001 توجهت السياسة الامريكية نحو ما أطلقت عليه (الحرب ) على الإرهاب اي انها ومن خلال سعيها لمنع وقوع عمليات إرهابية فإنها تتخذ مبدأ الحرب الاستباقية، بمعنى انها تحتاط مسبقا لمخاطر قد تقع، لذا حدد الرئيس الامريكي السابق جورج بوش الحرب على الارهاب ونشر الحرية كهدفين أمريكيين مهمين في العراق\* وكان من ضمن ماأعلنه في خطابه عن حالة الاتحاد في كانون الثاني / يناير 2003 جملة من الامور حول العراق ومنا ماتحدث عنه حول علاقة النظام السابق بالإرهاب وإنه كان يتعاون مع القاعدة مما يشكل خطرا على الأمن القومي الأمريكي فكان احتلال العراق في 9 نيسان 2003 .**

    **المطلب الاول - العقد الاول بعد الاحتلال :**

    **أعلن الرئيس الامريكي السابق جوج بوش انتهاء العمليات العسكرية الكبرى يوم الاول من ايار من العام 2003 وصدرت قرارات من الحاكم المدني بول برايمر بحل الجيش العراقي وقوى الأمن مما أدى الى تقويض وتفكيك هذه المؤسسات وخاصة الجيش والشرطة وحرس الحدود وشرطة النجدة ، الأمر الذي تسبب في فراغ أمني وتوفير أرض خصبة لقوى الإرهاب لممارسة نشاطاتها الاجرامية بحجج ومسوغات لم تعد اليوم تنطلي على أحد، بعد أن شهد العالم أجمع فداحة ما ارتكبته من جرائم تلك الزمر الارهابية، ونخص بالذكر تنظيم داعش عندما استولى على محافظات عراقية عدة، والخراب والدمار الذي تسبب به.**

    **وكان إعلان امريكا بأنها دولة محتلة للعراق قد أثار نقمة شعبية ضدها وحفز الكثيرين، لحمل السلاح ضد الجيش الامريكي بوصفه جيش احتلال ومن جانب آخر تسببت الاخطاء التي ارتكبها الجيش الامريكي ضد المدنيين والممارسات التعسفية تجاه من يعارض الاحتلال وسياسة الفوضى الخلاقة\*\* بجو من التشنج والكراهية ضده (22) ، وكان لعمليات الحجز والاعتقال واستخدام وسائل التعذيب بشكل منهجي ومنظم لاسيما في سجن ابو غريب الى جانب القتل العشوائي للمدنيين ومنها ماجرى في 11نيسان 2003 عندما قصفت قوات امريكية منزل رئيس عشيرة الدليم في مدينة الرمادي متسببة باستشهاد22 من افراد عائلته بحجة الاشتباه باختباء شخص مطلوب في بيته، وفي 28 نيسان 2003 اطلق جنود امريكيون النار على جمهور من المحتجين في الفلوجة فقتلوا 13 مدني بينهم اطفال (23)، كل ذلك وغيره كثير كان له أثر في إثارة النقمة في مناطق متعددة وتوفير فرصة ذهبية للغرباء عن العراق ومن يسمون انفسهم مجاهدين لمحاربة الولايات المتحدة.**

    **وفي أجواء من العداء للوجود الامريكي والفتاوى الدينية لشيوخ في محافظات عدة، فضلا عن فتاوى انطلقت من دول عربية ضد وجود القوات الأمريكية بصفة قوات احتلال، انطلقت الدعوات في الداخل والخارج لمقاومة المحتل، فضلا عن القوات الامنية العراقية التي تشكلت بعد 2003، راح ضحيتها ايضا الكثير من المدنيين\* ، وتشكلت فصائل من مقاتلين عراقيين حصلوا على السلاح الموروث عن العهد السابق، زيادة على ماتم إدخاله الى العراق بسبب ترك القوات الامريكية للحدود مفتوحة من غير أجهزة رقابية، والتي أتاحت دخول أعداد كبيرة من المقاتلين العرب أيضا، من الذين استجابوا للفتاوى التكفيرية وانضموا الى تلك التشكيلات، الى جانب انضمام مقاتلين من منظمات ارهابية في افغانستان واوروبا وجنسيات أخرى من المتطرفين التكفيريين، الذين استغلوا مسألة المقاومة ضد الجيش الامريكي لتحقيق مآرب خاصة بهم ووجد البعض منهم في هذا الامر فرصة لتصفية حساباتهم مع الولايات المتحدة الامريكية ، الى جانب التوظيف الديني لهذه المسألة بأن الامر جهاد ومن يقتل أو يقوم بعملية انتحارية يذهب الى الجنة. ودخلت القاعدة الى العراق وتمكنت من إيجاد بعض المتعاطفين معها، وقام الاردني ابو مصعب الزرقاوي بتاسيس" القاعدة في بلاد الرافدين"وتبنى المسؤولية عن بعض من أكثر التفجيرات وعمليات القتل الوحشي(24).**

    **وتعددت وتوسعت الفتاوي وتطور الامر ليصبح جميع من في الحكومة ودوائر الدولة مستهدفون. ثم تطور ليتخذ صبغة طائفية متشددة وتكفير لكل من يختلف عن فكر تلك الجماعات التي سميت ارهابية بسبب هول مااقترفته من إجرام وتدمير للبنى التحتية وإبادة لبعض الرموز الدينية للطوائف الأخرى في العراق، كالمراقد المقدسة والجوامع والكنائس وحتى الاسواق والمقاهي فضلا عن دوائر الدولة والمدارس والجامعات والوزارات والشواخص التاريخية، وكانت التضحيات التي قدمها العراقيون كبيرة جدا باحداث دامية وابشع وسائل القتل والترهيب، وبات العراق اكبر ساحة للإرهاب وتحولت ساحاته وشوارعه الى مسرحاً للعمليات الإرهابية (بالخطف والقتل والعجلات المفخخة والعبوات والاحزمة الناسفة)(25) التي شوهت كل معالم الحياة به\*\*. وكان لدول الجوار والدول الاقليمية دورٌ كبير في تفاقم مشكلة الإرهاب في العراق، من خلال تسهيل دخوله عبر اراضيها فضلا عن قيام بعضها بتمويله واسناده بفتاوى القتل والتكفير.**

    **وفي سعي الحكومة العراقية والقوات الامريكية لضرب الإرهاب فإن العراق اصبح ساحة مركزية للحرب على الإرهاب، وهو ماردده كثيرا الرئيس الامريكي السابق بوش الإبن في تصريحاته التي أشار فيها الى أن العراق اصبح الجبهة الرئيسة لمحاربة الارهاب، منها (خطابه بتاريخ 21آذار2006 ) مع العلم إن الدوائر الامريكية كانت لديها توقعات مسبقه من خلال التقارير الاستخبارية لديها قبل الحرب بأن نفوذ تنظيم القاعدة سيزداد في العراق، مما يثير التساؤل حول أسباب ترك الحدود العراقية مفتوحة ليمر منها هؤلاء الارهابيين (26).**

    **ومع الاحداث الخطيرة التي عاشها العراق في ظل أعتى أنواع الإرهاب قامت الولايات المتحدة بزيادة عدد قواتها المسلحة في العراق عام 2007 ضمن ماعرف (استراتيجية زيادة القوات) من أجل تحقيق الاستراتيجية القومية للنصر في العراق، بدعوى إقامة عراق ديمقراطي يدعم حكم القانون ويحترم حقوق شعبه ويوفر له الأمن ويكون شريكا في الحرب على الإرهاب، وهكذا اطلقت الحكومة العراقية عملية كبرى في بغداد تحت عنوان خطة فرض القانون في شباط من العام 2007 واستطاعت ان تحقق نتائج ملموسة على الارض وتحول بعض من كانوا معارضين للنظام ويحملون السلاح ضده الى قوات تحارب الإرهاب الى جانب القوات الامنية العراقية تحت مسمى (مجالس الصحوات) وكل ذلك أسهم في تراجع كبير للقاعدة في العراق(27) وبدأت حالة من الاستقرار الجزئي وشهد العراق اجتماع القمة العربية في بغداد سنة 2012.**

    **المطلب الثاني : واقع المرأة في ظل سيطرة داعش**

    **كان الوضع العام في الموصل مطلع شهر حزيران من عام 2014 يوحي بالترقب والحذر بالنسبة للاجهزة الامنية العراقية بناء على تهديدات أطلقتها عدة جماعات ارهابية متحالفة، وهو ماصرح به القادة العسكريين\* ، فعندما تم القبض على مجموعة ارهابية واستجوابهم اتضح بأن هناك هجوما وشيكا على مدينة الموصل(28) وبالرغم من محاولات الدفاع عن المدينة فانها سقطت بيد الارهاب يوم 10/6/2014 ، لاسباب عدة لامجال لذكرها، وفي حين تتابع سقوط المحافظات (صلاح الدين والانبار وديالى ) فان التركيز انصب على الموصل بسبب جعلها عاصمة لداعش فضلا عن ماجرى فيها من جرائم ضد المدنيين من الفئات الاجتماعية من غير المسلمين ومن الشيعة والسنة الذين تعدهم داعش مرتدين، في حين شهدت المحافظات الاخرى جرائم ارهابية همجية وبشعه كثيرة ضد المنتسبين للقوات الامنية العراقية ومنها (مجزرة سبايكر) والصحوات وعوائلهم ومنها (مجزرة البونمر) او من طالته يد الارهاب لسبب او لاخر.**

    **بمجرد استيلاء داعش الارهابي على المدن والقرى في تلك المحافظات قام بتنفيذ اعمال وحشية وابادة جماعية لجميع الفئات الاجتماعية ابتداءا بالمسلمين الشيعة والطوائف والاديان من غير المسلمين السنة وقام بتهجير المسيحيين والشبك والايزيديين وسبى نساؤهم وفتح اسواق للنخاسة لبيعهن فيها كعبيد هن واطفالهن ، وقتل كل من وقع بين يديه من الرجال ومصادرة بيوتهم وممتلكاتهم، وفتح مراكز لبيعها باقل الاثمان فضلا عن المواشي التي تميز الشبك بتربيتها ، وترافق مع ذلك موجة نزوح كبيرة في تلك المدن لاسيما مدينة الموصل، مما دعا المنتمين للتنظيم الارهابي للاستيلاء على البيوت التي هجرها اهلها والسكن فيها مع اسرهم، وجرى تصنيف من تكفرهم داعش الى نوعين، الاول ؛ المشدد عليهم وهم اربع فئات فئة الكفار الاصليين واغلبهم من الايزيدية والفئة الثانية هم الكفار من أهل الكتاب وأغلبهم من المسيحيين وفئة الكفار المرتدين واغلبهم من الشرطة والصحوات وقوى الامن والسياسيين وبعض السُنة وفئة الكفار من المسلمين الشيعة وتطلق عليهم (الروافض) (29)، وكان تنظيم داعش قد اصدر عند دخوله للموصل وثيقة تأسيسية تحت عنوان وثيقة المدينة أفردت جزءاً خاصاً للمرأة ، وأكدت من خلاله على ضرورة الحشمة ولبس الجلباب والنقاب وعدم الخروج من البيت الا مع محرم حتى عند ذهاب الطالبة الى الجامعة لايسمح للسيارة التي تقلها بالذهاب الى الجامعة الا في حال رافقها محرم، وحددوا اسواق خاصة يحق للمرأة دخولها مع محرم تديرها نساء، وهكذا باقي الامور التي تمتهن انسانية المرأة وتلغي وجودها كانسان، وفقدانها الحرية التي تعتز بها، ناهيك عن أعمال البطش والتنكيل والقتل لكل من لاينصاع لاوامر التنظيم.**

    **كما اصدر وثيقة ثانية توضح الدور الذي يجب أن تضطلع المرأة به في التنظيم من خلال معيشتها اليومية والذي يسئ الى المرأة عندما يفرض على الفتيات الزواج المبكر ( ابتداء من سن التاسعة ) وارتداء النقاب الكامل وقد تم نشرها بالعربية من قبل الجناح الإعلامي لكتائب الخنساء التابعة له والمتكون من النساء فقط، تحت عنوان "المرأة في الدولة الإسلامية.. بيان ودراسة حالة"، هذه الوثيقة تتكون من مقدمة وثلاثة اقسام ، يتناول القسم الاول منها رسالة المسلمين في الحياة والثاني يخص المرأة في الدولة الاسلامية أما الثالث فيقارن بين المرأة بحسب رؤية الدولة الاسلامية والنساء الاخريات من العربيات والغربيات مع تأكيد الوثيقة على أن دور المرأة بتنظيم "داعش" يكمن في الأساس في كونها ربة منزل وزوجة وأم، فهي تلزم بيتها لا تخرج منه إلا للضرورة القصوى(30) .**

    **إن مايطلق عليها (كتيبة الخنساء) تعد النموذج الأبرز لدور المرأة داخل ذلك التنظيم فمع إن المرأة في ظل دولة الخلافة لا يحق لها أن تخرج دون محرم أو أن تكشف عن وجهها أو كفيها، إلا أنه اتاح للمرأة الداعشية أن تقوم بنفسها بعمليات الاعتقال والتعذيب التي تمارس ضد النساء اللاتي يخرجن عن قواعد التنظيم. وفي ظل الانهيار التام لاجهزة الدولة العراقية والتي يمكنها حماية النساء، فإن داعش اصبح الحاكم الفعلي على المناطق التي سيطر عليها فقام بفتح اربعة سجون تديرها نساء في الحي العربي وتلعفر وحي 17تموز . واتبع اساليب همجية في التعامل مع المواطنين ذكور واناث (31).**

    **وقد اقترن اجرام داعش بما اصاب الطائفة الايزيدية من قتل وسبي ونهب الممتلكات فعند هجوم داعش على جبل سنجار فر الى الجبال مايقارب من ثلاثون الف ايزيدي وعانوا من الارهاق ونقص المياه والطعام اذ توفي عدد كبير منهم لاسيما الاطفال، فيما اختطف داعش اعداد كبيرة من الناجين منهم وكان العدد الكلي للإناث والذكور الذين اختطفهم تنظيم داعش عام 2014، يبلغ (6417) شخص من بينهم أطفال، منهم (3548) مختطفة، أما المختطفين الذكور، فقد بلغ عددهم (2869) مختطف(32)، وقد وثّق "مشروع صوت وصورة" لقناة الميادين(278)حالة زواج اجباري من مقاتلين أجانب، لنساء أغلبهن دون سن الثامنة عشر، حيث لجأت بعض الفتيات اللواتي اجبرن على الزواج من عناصر التنظيم الى الهرب ليلة الزواج أو الانتحار (33) ومن هنا يمكن القول بأن الانتهاكات كانت من أهم الاسباب التي دفعت النساء لحمل السلاح الى جانب المعاملات اللاإنسانية للمرأة داخل المناطق التي سيطر عليها التنظيم\* ، وكانت تلك الافعال موضع استنكار من قبل أهالي الموصل الذين تعاطفوا مع الضحايا وصدرت عن البعض منهم أعمال انسانية، كشراء النساء الايزيديات من داعش وايصالهن الى مناطق آمنة خارج الموصل. ومن المؤكد ان الكلام أسهل بكثير من العيش في ظل تلك الاجواء الجحيمية ، عندئذ يكون الدفاع عن كرامة وانسانية المرأة واسرتها ومجتمعها والموت في سبيل ذلك أهون بكثير من العيش تحت راية الجماعات الارهابية.**

    **إن ماشهدته المرأة من اهوال الارهاب والتهديد وعدم الشعور بالامان، وطريقة تعامل داعش مع النساء التي تحط من كرامتهن الى جانب الدفاع عن الارض والعرض والمقدسات، من اهم اسباب حملهن للسلاح والتصدي للارهاب ودفع الاذى عن المواطنين في المناطق التي تهددت بدخول الارهاب اليها، فمن هن اولئك النسوة اللواتي وقفن بوجه الارهاب ؟**

    **المبحث الثالث: المرأة العراقية في مواجهة الارهاب**

    **كثر الحديث والكتابات عن النساء في تنظيم داعش اللواتي يقمن باعمال قتالية وانتحارية، ونساء اخريات هن ضحايا داعش من الذين أما قتلن أو أُخِذنَ سبايا ، ولكن هناك مجموعة اخرى من النساء قل الحديث عنهن، رغم أهمية الادوار التي قمن بها في التصدي لداعش، وقدمن اروع صور البطولة للمرأة العراقية المقاتلة في الدفاع عن قيمها ومقدساتها، واصبحن نموذجا وقدوة لكل النساء ليس للعراق فحسب بل للعام اجمع.**

    **المطلب الاول: نساء في المواجهات المسلحة:**

    **احتل داعش محافظات نينوى وصلاح الدين والانبار وديالى باستثناء بعض المناطق منها مثل قضاء سامراء ونواحي الضلوعيه والعلم وامرلي في صلاح الدين. وعانى أهل المناطق اشد المعاناة ، كانت أعلى درجات الوقوف بوجه الارهاب هي بحمل السلاح والمشاركة بالقتال ضده فمن هؤلاء النسوة اللاتي قاتلن داعش :**

    **1- الشيخه أُميّه : هي ابنة الشيخ ناجي الجباره شيخ عشيرة الجبور أم لاربعة ابناء، من مواليد1974 في مدينة تكريت ناحية (العلم) شمال شرق محافظة صلاح الدين، من اسرة كريمة تحمل قيم الشجاعة والوطنية ، اكملت دراستها ثم التحقت في إحدى المدارس الابتدائيه في ناحية العلم لتمارس عملها كمعلمة، ثم درست القانون في جامعة تكريت وتخرجت سنة 2011 لتصبح حقوقية ، كما انها كانت ناشطة في مجال المجتمع المدني وشغلت منصب مديرة منظمة (المرأة العراقية والعربية) وشاركت في العديد من الورش والمؤتمرات العملية حول العنف الأسري والعنف ضد الأطفال وشاركت في حملة إغاثة النازحين في الفيضانات والحروب الى جانب عملها في الهلال الاحمر وكانت توصل المساعدات بشخصها إلى النازحين وهي احدى المؤسسات لمنظمة نساء بلا حدود في بغداد الى جانب عملها كمستشارة محافظ صلاح الدين لشؤون المرأة والرعاية الاجتماعية، قدمت أسرتها العديد من الشهداء في التصدي للارهاب ومنهم تنظيم القاعدة الارهابي وكان في مقدمة الشهداء والدها ناجي الجباره ، وقد استشهدت أميه في 22/6/2014 ، لتعطي صورة مشرفة عن قوة وشجاعة المرأة العراقية بعد ان حاول الاعلام كسر صورة المرأة العراقية ووصفها بالضعف خائفة وسبيه .**

    **رفضت أُميّه الذل والخنوع للإرهابيين، وهي القائلة: نحن أحفاد حمورابي فكيف نسمح لبلدنا أن يكون بلدا تحكمه شريعة الغاب؟. وجاءت فرصتها حينما حملت السلاح إلى جانب مقاتلي العشائر من قبيلة الجبور الذين انبروا للدفاع عن أرضهم، في التصدي لداعش وواجهتم بالسلاح فاضطر العدو الى فرض حصارا شديدا على الناحية ، في 22 حزيران 2014 اندلعت اشتباكات مسلحة حامية بين قوة مشتركة من القوات الامنية العراقية وأبناء العشائر ضد الإرهابيين. وفي مواجهة بدت ثأرية لأبيها ولعشيرتها، تمكنت أميه من قتل ثلاثة من مسلحي داعش قبل أن تستشهد بطلقة قناص داعشية(34) لتكون في صف الشهداء من اسرتها الى جانب والدها الذي قتله ارهاب القاعدة عام 2006، اثناء عودته من الحج، وعمها الشهيد عبدالله جباره الذي استشهد خلال الهجوم على مجلس محافظة صلاح الدين 2012 مع اثنين من اخوتها استشهدا أيضا على ايدي قوى الارهاب . ومع اشتداد الهجوم على الناحية اضطر سكانها الى الاتفاق مع التنظيم الارهابي على دخولها مقابل تعهده بعدم المساس بعناصر الاجهزة الأمنية فيها(35) .**

    **تنتمي اميه الجبارة الى ائتلاف العراقية الحرة ، وحازت على تقدير نساء صلاح الدين لاهتمامها بقضايا المرأة في المحافظة والدفع باتجاه تعزيز دور النساء في المجتمع. تميزت الشهيدة اميه بصفات فريدة جعلتها تتفرد في شخصيتها بما تتمتع به من قوة شخصية واعتماد على النفس والتمسك بالقيم والمبادىء النبيلة فضلا عن جرأتها وسعة افقها وطموحها ودماثة خلقها وحبها لابناء مدينتها والسعي لخدمتهم كل هذه الصفات منحتها القدرة على المواجهة مع الارهاب والتضحية بالنفس وقد أعلنت مديرية شؤون العشائر العراقية، عن تكريم الشهيدة أميه الجباره بمنحها هوية شيوخ العشائر، وهي عادة ما تُمنح لشيوخ العشائر الرجال. وأشار مدير شؤون العشائر في وزارة الداخلية اللواء مارد الحسون، إن أميه هي أول امرأة في تاريخ العراق تمنح هذه الهوية، تقديرًا لدورها البطولي في التصدي للارهاب ، ان بطولة هذه المرأة وثباتها وقتالها حتى الاستشهاد جعل منها مصدر للقوة واستنهاض همم الرجال ايضا (36) وكانت تقف في الخطوط الامامية للمعركة وتقوم بالهتاف والاهازيج الوطنية مع ابناء عمومتها وتشد من عزيمتهم واصرارهم (37).**

    **2- نساء آمرلي : واجهت ناحية امرلي الواقعة في (قضاء طوز خورماتو) خطر كبير في ظل غياب الرجال وانشغالهم في جبهات القتال ضد داعش، الامر الذي دفع بالنساء للمشاركة في الدفاع عن مدينتهم تحت قيادة (أم محمد الطائي زوجة العقيد مصطفى الطائي) على ساتر المواجهة مع (داعش) ، والتصدي كما تقول لمن جاءوا لتنفيذ مخطط طائفي لتمزيق وحدة العراق وشعبه. وقد دعت أم محمد المرجعية الدينية للسماح لهن بالجهاد أسوة بالرجال.**

    **تمكنت أم محمد من تدريب النساء على استخدام الاسلحة (الرشاشات والرمانات اليدوية) واتفقن جميعا انه في حال وصل اليهن الدواعش بعد استشهاد آخر الرجال يقمن بتفجير انفسهن فأما العيش بشرف أو الموت بشرف، ولايسمحن لعصابة داعش ان تجعل منهن سبايا.**

    **وقد تعرضت المدينة التي تبلغ نفوسها قرابه 15 الف نسمه، لحصار قاسي فرضه داعش فلا طعام ولاماء ولامواد طبية ومايصل اليهم من مساعدات بواسطة طيران الجيش قليل جدا، وذلك بسبب خطورة المكان على الطائرات التي قد تتعرض الى اسقاطها من قبل الاعداء ومع استمرار الحصار لعدة شهور توقفت النساء عن ارضاع اطفالهن من شدة الجوع والعطش مما حدا بهن الى طحن الرز وخلطه بحليب الابقار الذي هو قليل ايضا ليوزع على الرضع.**

    **آمرلي لم تسقط بيد الارهاب بفضل الدفاع المستميت من أهلها ومن القرى المحيطة بها(38)، لقد‭ ‬تسابقت‭ ‬نساء‭ ‬آمرلي‭ ‬مع‭ ‬رجالها‭ ‬الى‭ ‬حمل‭ ‬السلاح‭ ‬والذود‭ ‬عن‭ ‬مدينتهن وفضلن الثبات ‭ ‬,والاستشهاد على الخضوع ‬والذلة‭ ‬وتم فك الحصار عنها من قبل‭ ‬الجيش‭ ‬وأفواج‭ ‬المتطوعين‭ ‬واندحر‭ ‬تنظيم‭ ‬داعش‭ ‬الإرهابي (39).‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬ ‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬**

    **وهناك الكثير من النساء اللواتي لم يذكرن في الاعلام ولكن جرى تداول اسمائهن بين الناس في مناطقهن مثل: ‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬**

    **- أم مؤيد الفهداوية، وهي من محافظة الانبار منطقة الحامضيه، أمرأة في السبعينات من عمرها لم يمنعها كبر سنها من حمل السلاح ومحاربة الارهاب، مع أولادها خلال عمليات تحرير المحافظة من سيطرة داعش، وكانت تردد على أسماع المقاتلين هتافات حماسية ضد داعش(40).**

    **- الشهيدة نزهة مجيد القيسي ( أم أحمد) في قرية البعيجي من مدينة بيجي شمال تكريت ايضا لم يمنعها كبر سنها من حمل السلاح بوجه الارهاب بعد ان تخطت الستين من عمرها، ورفضت الخضوع والذلة فواجهت اعتى المجرمين بشجاعة ووصفتهم بالخوارج فقاموا باعدامها رميا بالرصاص دون مراعاة لكونها امرأة كبيرة السن (41) . تكمل الحاجة نزهة مجيد القيسي في قرية البعيجي شمال شرق تكريت**

    **- الشهيدة فطيم الشمري من ناحية ربيعة في محافظة نينوى من عشيرة ألبو فراج من اهالي الانبار التي استشهدت في مواجهة مع ارهابيين مرتدين الزي العسكري وكانوا يحاولون اعتقال شقيقها، مما دعاها الى اطلاق النار عليهم من خلال سلاح رشاش بشكل كثيف فاوقعت فيهم اصابات بالغة، فردوا عليها باطلاق نار من اسلحتهم لتنال شرف الشهادة مضرجة بالدماء في ساحة بيتها،(42) ولتثبت لهم وللعالم أجمع، ان المرأة العراقية لاتخشى الموت دفاعا عن اهلها وعرضها وارضها ولتكشف إجرامهم امام العالم اجمع .**

    **3- فرق قتالية نسوية**

    **أ- في محافظة ديالى تحت عنوان تنظيم بنات العراق الذي ضم اكثر من 200 إمرأة من اللواتي حملن السلاح لمقاتلة الارهاب ، وتحدثت سجى قدوري مسؤولة ادارة ملف التنظيم بالمحافظة حول الروح القتالية لدى فريقها مشيرة الى انهن ثابتات وليس امامهن الا واحد من امرين اما النصر او الشهادة وان القتال ضد التنظيمات الارهابية شرف وعنوان للوطنية ، وكان لفصيل بنات العراق الذي تأسس غداة محاربة القاعدة نهاية 2007 دور كبير في كشف خيوط العديد من الخلايا الانتحارية النسائية واعتقال افرادها (43) .**

    **ب- شكلت عشرات الفتيات الإيزيديات كتيبة عسكرية نسائية والتحقن بقوات البيشمركة لتلقي التدريبات العسكرية الملائمة من أجل الوقوف في وجه داعش وما يشكل من خطر، وبالاخص على النساء الإيزيديات اللواتي تعرضن للخطف والإتجار بهن (44). وتتمتع المقاتلات الإيزيديات بحماسة كبيرة ومعنويات عالية وأظهرن استعدادا وجاهزية لخوض القتال ضد تنظيم "داعش" الارهابي، وأكدت المقاتلات أن الهدف الرئيسي من تشكيل هذه "الكتيبة النسوية" هو إثبات حضور المرأة الإيزيدية للمشاركة في القتال ضد "داعش" وطرد عناصره من مناطق الإيزيديين، ومن بين أفراد الكتيبة الإيزيدية المقاتلة سيفي خلف، البالغة من العمر 28 عاما، التي تلقت بجانب عشرات الفتيات تدريبات عسكرية على الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، وتقول خلف إن خطف آلاف النساء الإيزيديات وبيعهن في الأسواق وجرائم القتل الجماعي، التي يقترفها ارهابيو "داعش" هي التي حفزتها على حمل السلاح ضمن القوات الكردية. وتقول مسؤولة الكتيبة النسوية الإيزيدية خاتي شنكالي "الكتيبة العسكرية تتألف من 500 متطوعة إيزيدية، فهي مدربة وقادرة على الدفاع عن مناطقها، وتوكل إلى تلك القوة النسوية مهام المراقبة ورصد تحركات ارهابيي "داعش" بالتناوب (45).**

    **جـ- في محافظة الانبار، اذ اعلن مجلس عشائر الانبار عن تطوع اكثر من 50 إمرأة في تنظيم نسوي اطلق عليه اسم بنات الحق والهدف من تشكيلها محاربة عصابات داعش التي دمرت المدينة وهجرت عوائلها الى المحافظات الاخرى والتي تشكل خطرا على العراق بأجمعه، وهن نساء عازمات على الوقوف بقوة بوجه اي خطر يهدد محافظتهن(46) .**

    **المطلب الثاني: مناهضة الارهاب ودعم القوات العسكرية**

    **1- الشهيدة سميرة‭ ‬صالح‭ ‬النعيمي : محامية من محافظة الموصل كان قد اعتقلها تنظيم داعش بسبب انتقادها لممارساته على صفحتها في الفيسبوك، اذ وصفت تدمير الاماكن ذات الاهمية الدينية والثقافية بانه عملا بربريا وهمجيا، بعد أن شهدت كما شاهد العالم كله عمليات التدمير الممنهج لكل معالم الحضارة في الموصل على يد داعش.‬‬‬‬‬‬‬‬**

    **وبعد أن خضعت لتعذيب وحشي في المعتقل تمت ادانتها من قبل مايسمى بالمحكمة الشرعية بتهمة الردة ، ثم جرى اعدامها من قبل عناصر ارهابية تابعة لداعش أمام مبنى محافظة الموصل في شهر ايلول من عام 2014، وعندما استلمت عائلتها الجسد الطاهر وجدوه يحمل الكثير من اثار التعذيب، وعند استفسارهم عن سبب هذا التعذيب ابلغوهم بأنها رفضت مايسمونها التوبة والعودة عن تصريحاتها التي نشرتها على مواقع التواصل الاجتماعي.**

    **ولم يسمح لعائلتها باقامة العزاء ودفنت تحت الثرى بصمت وتحت مراقبة عناصر داعش ، لقد غادرت هذه الدنيا بشجاعة نادرة ووقوفها بوجه الطغاة وثباتها على مبادئها ولم يرهبها التعذيب والموت ، فارادت ان تستنهض بموقفها شجاعة الاخرين ليدافعوا عن اهلهم وبلدهم وحضارتهم ليصبح الموت أهون من العيش في ظل الأرهاب.**

    **عرفت الشهيدة سميرة النعيمي بجهودها في مجال الدفاع عن حقوق الانسان الى جانب مساهماتها في الانشطة الانسانية ومساعدة المتعففين والايتام وذوي الاحتياجات الخاصة وقد أثارت عملية اعدامها موجة من الاستنكار والادانة في الداخل والخارج ، اذ وصف الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة هذا العمل الوحشي بانه تأكيد لهمجية الارهاب باستهدافه للنساء والاشخاص الضغفاء والعزل في حين كان لهذه المرأة الشامخة وقع أهم في شحذ الهمم وتشجيع الرجال والنساء على مناهضة الظلم والارهاب وعدم الخضوع له (47)  .‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬**

    **2- أم قصي: هي عليه صالح خلف من محافظة صلاح الدين التي اتسم دورها بشجاعة فائقة وانسانية متميزة عندما اخفت في بيتها مجموعة من العسكريين الذين يلاحقهم ارهابيوا داعش وخاطرت بحياتها وحياة عائلتها ، فلم يرهبها بطش العصابة الارهابية ولم يثنها عن ماتعتقده من مسؤولية في انقاذ حياة هؤلاء الشباب الذين جاؤوا من محافظات عدة ليدافعوا عن أهلهم في هذه المحافظات التي ابتليت بالارهاب.**

    **فاقاموا في بيتها وتحت رعايتها كأم حنونة مضحية من أجل ابنائها ثم بعد ان توفرت فرصة لاخراجهم من موقع الخطر استطاعت بعد قيامها بتمويه سيطرات التفتيش التابعة لداعش وجعلهم متخفين بين ابنائها وبناتها من اخراجهم الى منطقة امنة خارج نفوذ داعش (48).**

    **تم تكريمها من قبل زوجة الرئيس الأمريكي ميلانيا ترامب بجائزة أشجع نساء العالم، التي تصدر عن وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها واحدة من أشجع عشر نساء اخترن على مستوى العالم في عام 2018، وهي جائزة تمنحها الخارجية الأمريكية للنساء اللواتي أظهرن شجاعة وقيادة استثنائية وأسهمن في تحقيق السلام والعدالة والحفاظ على حقوق الإنسان (49).**

    **وكان رئيس الوزراء السابق ، حيدر العبادي، قد منح أم قصي في تموز/ يوليو 2015، "وسام الوطن"، كما تم تكريمها من قبل وزارة الثقافة العراقية في 10/3/2019 بإقامة تمثال لها (50) واطلق عليها لقب أم العراقيين**

    **3- نساء كثيرات من عوائل مقاتلي الحشد الشعبي أما انضممن للحشد أو اصبحن ظهيرا له في تمويله وجمع التبرعات وتزويده بالمؤونة والطعام الذي يحتاجه وايصالها الى مناطق متقدمة من مواقع القتال ومنهم نذكر:**

    **- أم جاسم: من محافظة ذي قار التي انضمت مع أبنائها إلى فصائل الحشد الشعبي، وكانت مهمتها الطبخ وتقديم الطعام للمقاتلين في مناطق العمليات العسكرية. ثم تطور الأمر إلى حمل السلاح ومحاولة دعم المقاتلين نفسيا عند اشتداد المعارك. ونجت أم جاسم لأكثر من مرة من الموت المحقق بسبب سقوط قذائف الهاون بالقرب منها.**

    **يقول القيادي في هيئة الحشد الشعبي كريم النوري إنه "رغم الأسماء العديدة التي وردت لنساء حملن السلاح ضد التنظيم لكن عدد النساء اللواتي دعمن القوات المسلحة بطرق أخرى، سواء كانت مادية أم معنوية، أكبر بكثير". كما توجد العشرات ممن عملن في الطبابة لعلاج جرحى العمليات العسكرية، فضلا عن الإعلاميات اللواتي تواجدن في الخطوط الأمامية للمعارك، ونقلن بطولات القوات العراقية التي تقاتل التنظيم الارهابي". ويتابع النوري "ولا ننسى الكثير من النساء المتطوعات في مجالات مهمة مثل طبخ الطعام لأفراد القوات الأمنية، وتضميد الجرحى كل هذه المساهمات تعطي زخما للمقاتل ودعما معنويا مهما" (51).**

    **الخاتمـة والتوصيات**

    **في خضم الاحداث الخطيرة التي عانى العراق منها بلدا وشعبا بسبب الارهاب ، كان للمرأة العراقية دور في في مناهضة الارهاب والتصدي له، لاسيما في المناطق التي سيطر عليها داعش أو التي تهددت باقتحامه لها، دور تجسدت فيه التضحيات والمواقف البطولية التي اسهمت في دحر الارهاب وهزيمته ، في وقت كان العالم كله مشغول بالحديث عن قوة التنظيم الارهابي وعن اعداده التي قيل انها بعشرات الالوف ومنهم المتطوعين من دول عدة، والمخاطر المتوقعة على العراق وشعبه ومقدساته وحضارته وخيراته، انها تضحيات تستحق الذكر، ومن حقنا كعراقيين ان نفخر بهذه النماذج المشرفة لنساء العراق وأن تخلد اسمائهن في التاريخ ويشار الى قدرة المرأة العراقية وأهمية دورها في جميع المجالات وتحت كل الظروف، انه دور يوازي أهمية دور الرجل ولايقل عنه .**

    **لقد ادت هؤلاء النسوة وغيرهن ممن لم يتسع المجال لذكرهن ادوار استنهضت فيها همم الرجال فتحقق الانتصار على الارهاب وعودة الاراضي والمدن التي استباحها الى حضن الوطن وافشال كل المخططات التي استهدفت وحدة وسلامة الاراضي العراقية .**

    **إن الشجاعة والحكمة التي اظهرتها النساء في مواجهة الارهاب سلطت الضوء على قدرات المرأة العراقية ومايمكن أن تُسهم به في المجالات كافة، اذ ان النساء اللواتي ناهضن الارهاب، برغم كونهن من مستويات اجتماعية وفكرية مختلفة الا انهن جميعا وقفن بوجه مايتهدد العراق وشعبه ودافعن عنه بنفس القوة كل من موقعها، وان هذا النصر الذي تحقق بتضحيات وجهود كبيرة، لابد من الحفاظ عليه ومنع السقوط في فخ الارهاب من جديد، اذ لايكفي الجهد العسكري مهما كان كبيرا للقضاء على مخاطر الارهاب وتهديده، بل لابد من وسائل واجراءات وقائية أخرى نذكر منها:**

    **1- تقييم الدور الذي ادته النسوة اللاتي تصدين للارهاب من خلال نصب تذكاري لهن فضلا عن ادراجه في المناهج الدراسية لتكون اؤلئك النسوة قدوة للاجيال القادمة.**

    **2- بعد أن شهد العالم شجاعة وكفاءة المرأة العراقية ، لابد أن تأخذ استحقاقها وان يكون لها دور اكبر في صنع القرار ورسم الاستراتيجيات الخاصة بأمن البلد والمجتمع.**

    **3- التأكيد على القيم العليا في المجتمع والاهتمام بتنشأة الاجيال على تلك القيم والتي تمنح الانسان احترام الذات وحب الوطن والمواطنة الصالحة.**

    **4- العمل على التقريب بين مختلف الفئات والطوائف الاجتماعية العراقية تحت مظلة الوطن وضمن الهوية الشاملة وليس الهويات الفرعية.**

    **5- ضرورة التوعية والتثقيف بمخاطر التطرف والانحراف الفكري لاسيما بين فئة الشباب.**

    **6- مراجعة الأسباب التي أدت الى وجود التنظيمات الارهابية من الداخل، من خلال تلافي الاخطاء، وتصحيح مسار العملية السياسية، ومعالجة المشكلات الاقتصادية، وزيادة الاجراءات الرقابية، في متابعة الجهات التي تشيع ثقافة العنف والكراهية والتطرف، وزيادة الجهد الاستخباري .**

    **7- العمل على تجفيف تمويل الارهاب، فبدون الاموال لايمكن للارهاب الاستمرار، وذلك بمراقبة مصادر تمويله سواء كانت داخلية أم من دول أخرى ومحاسبة تلك الجهات .**

    **8- الاستفادة من التجربة القاسية التي مر العراق بها ، والعمل على تحصين الواقع الامني ودعوة ابناء المجتمع ليكونوا مساهمين في مراقبة الظواهر التي تبعث على الشك والريبة وتنمية الاحساس بالأمن الوطني، كون ذلك في مصلحة الوطن والمواطن .**

    **9 - ضرورة التنسيق الامني والمعلوماتي بين دول الاقليم والدول الاخرى، لمنع تسلل الارهابيين، وان لايسمح بأن يكون اي بلد نقطة انطلاق للنشاطات الارهابية، وبعكسه فإن ضعف التنسيق والتعارض مع مصالح تلك الدول، يتسبب بتصاعد قدرة هذه التنظيمات في التوسع والانتشار.**

    **The role of woman in combating terrorism in Iraq**

    **Instructor Doctor : Amenah M.Ali**

    **Abstract**

    Iraq faced a massive dangerous that threatened its existence, territorial integrity, the lives of its people and culture because of the domination of terrorism and the formation of the Islamic State of Iraq and Shamm, after the occupation of Mosul on 10/6/2014 and then take the control of the provinces Salahuddin, Diyala, Anbar Terrorism has seriously affected the situation of women and children in the areas that has controlled or even in areas of its armed activities, which Iraqis have faced by refusing and confronting by all ways. Iraqi women have played an important and courageous role in the armed confrontation Or declaring the rejection of his actions and not to acquiescence to his threats or by helping the Iraqi forces fighting against terrorism, all their attitudes are Pride and deserves to evaluate and praise by a brief presentation of the characters who contributed by opposition the terrorism.

    **المصادر**

    **1- بودن زكريا، اثر ا̦تهدیدات الإرهابیة في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري و استراتیجیات مواجهتها، مذكرة مقدمة لنیل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولیة، كلیة الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2010- 2014 ، ص53، نسخة الكترونية.**

    **\* ويعني الرهبة في اللغة العربية . وقد عرّف معجم الاكاديمية الفرنسية المنشورعام 1964 هذه المفردة بـ "رعب ، خوف شديد، اضطراب عنيف" واخافة الاخر وفي القاموس العربي فإن كلمة الإرهاب مشتقة من الفعل رَهَّبَ ، یُرَهّبُ ، رَهْبَةً، رُهْبًا ورَهَبًا ومعناه خَافَ خَوْفًا وخَائفًا ویقول أَرْهَبَهُ أي أَخَافَه و أَفْزَعَهُ ، المصدر: المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية - مجمع اللغة العربية ، ط4 - القاهرة 2004ص 376. وقد وردت بعدة مواضع في القرآن الكريم ، نذكر منها : أ - بمعنى إخافة الاعداء وترهيبهم وبث الذعر بينهم ، قال تعالى في سورة الانفال آية(60) " تُرْهبُونَ بِهِ عَدُوَّ الله وَعَدُوَّكَمْ ..."**

    **ب- بمعنى الاخافة أو التخويف من غضب الله ووجوب طاعته ، في قوله تعالى في سورة البقرة آية(40) "... أوفُوا بِعَهدِ كُم أُوفِ بِعَهْدِ ي وإِیَّايَ فَارْهَبُونْ ..."**

    **2- جيري سمبسون، الارهاب والقانون: المقاربات الدولية في الماضي والحاضر، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي – الكتاب السنوي2003،معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1- بيروت، كانون الثاني - يناير 2004 ص100.**

    **3- yrille BRET, Pierre VERLUISE, Attentat de Strasbourg : les défis structurels du terrorisme, la revue geopolitique, le12 décembre2018,https://www.diploweb.com/Le-defi-du-terrorisme.**

    **4- اليسون ج.ك.بايلز، المقدمة: اتجاهات وتحديات في الأمن الدولي، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي الكتاب السنوي 2003،معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الاولى ، كانون الثاني - يناير 2004 ، ص76.**

    **5 - د. عبد الحسين شعبان ، التطرف والارهاب : اشكاليات نظرية وتحديات عملية، بحث منشور على مجلة مراصد – مكتبة الاسكندرية كانون الاول /ديسمبر/2017 ،ص15.**

    **6- جيري سمبسون ، مصدر سبق ذكره ،ص100.**

    **7- اياد خلف محمد جويهد ، التدابير الوقائية من الارهاب في التشريع العراقي والمواثيق الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد السابع والعشرون، ايلول 2009، ص153، انظر ايضا :**

    **ROBERT A . PAPE - The strategic logic of suicide terroris , American political science review-vol.no97.3-2003-p9.**

    **8- المصدر نفسه.**

    **9- ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ،دار النهضة العربية ،بيروت 2008، ص77.**

    **10- سبستيان جوركا ، الاصولية الدينية والارهاب ،بحث من كتاب " العولمة في القرن الحادي والعشرين : مامدى ترابطية العالم ؟مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، ابوظبي2009، ص234 – 235.**

    **11- المصدر نفسه، ص 234 – 235.**

    **12- قادة دنون الميلود ، جريمة الإهاب الدولي وأثرها على الأمن القومي ، رسالة ماجستيرفي الحقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة عبد حميد ابن باديس – مستغانم – الجزائر ، السنة 2017-2018، ص 18-21 نسخة الكترونية.**

    **13- الذئاب المنفردة” لا تزال الإستراتيجية المفضلة لدى تنظيم داعش، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، مقالة منشورة بتاريخ 2018-12-17على الرابط:https://www.europarabct.com**

    **14- ذئب منفرد، مقالة من موسوعة ويكيبيديا، على الرابطhttps://ar.wikipedia.org**

    **15- كارل بيلدت: الموجة الرابعة للإرهاب الجهادي مقالة منشورة في 7/5/2016،على الرابط:**

    **https://zahma.cairolive.com**

    **16- محمد جمعة، موجة المد الرابعة : تصاعد مخاطر الإرهاب على أمن دول الإقليم ، الاهرام 7 يوليو 2015 السنة 139 العدد 46964منشور على شبكة الانترنيت ، على الرابط**

    **http://www.ahram.org.eg/NewsQ/413052.aspx .**

    **17- هيلاري كلينتون تعترف بأنهم من صنعوا القاعدة ، متوفر على شبكة الانترنيت ، على الرابط**

    **https://www.youtube.com**

    **18- السيد ولد أباه ،عالم مابعد 11 سبتمبر 2001: الاشكالات الفكرية والاستراتيجية ،الدار العربية للعلوم ، ط1 – بيروت 2004 م ، ص11.**

    **19- آمال وهاب عبد الله ، العراق والجوار العربي : حسابات التوازن ، وخصوصية التفاعل ، شروط الاندماج ،المجلة السياسية والدولية ، السنة الخامسة – العدد الحادي والعشرون – 2012، ص268.**

    **20- محمد جمعه ، مصدر سبق ذكره.**

    **21- المصدر نفسه.**

    **\* اطلع نائب وزير الدفاع وولفويتز مجلة فانتي فير في ايار من العام 2003 بأنه كانت هناك مبررات اخرى للحرب على العراق، غير ماذكر عن اسلحة الدمار الشامل قائلا: "الحقيقة هي اننا رسونا – لاعتبارات تتعلق كثيرا بطبيعة البروقراطية الحكومية – على القضية الوحيدة التي كان في امكان الجميع الاتفاق في شأنها وهي اسلحة الدمار الشامل باعتبارها الدافع الاساسي ... إلا انه كانت هناك على الدوام ثلاثة اهتمامات جوهرية . احدهاهو اسلحة الدمار الشامل والثاني هو دعم الارهاب والثالث هو المعاملة التعسفية للشعب العراقي من قبل النظام الحاكم" ينظر: بيتر وغالبريت، نهاية العراق ، الدار العربية للعلوم- ناشرون ط1- بيروت 2007، ص93.**

    **\*\* ترى نظرية الفوضى الخلاقة أن الاستقرار في العالم العربي يشكل عائقا أمام تقدم الولايات المتحدة في المنطقة ، كون العالم العربي عالم عقائدي وغني بالنفط والموارد الطبيعية، وبالتالي فهو يشكل تهديدا مباشرا لها لاسيما اذا استطاعت هذه الدول ان تمتلك الاسلحة النووية وان تمتلك القوة الاقتصادية والامنية. وينادي اقطاب نظرية الفوضى الخلاقة باستخدام القوة العسكرية لتغيير الانظمة ، وتتبنى سياسة التهديد بالقوة التي تساهم في تفجير الأمن الداخلي للعالم العربي وتشجيع وتأجيج المشاعر الطائفية وتوظيفها في خلق الفوضى . ينظر د. نديم منصوري، الثورات العربية بين المطامح والمطامع : قراءة تحليلية ، منتدى المعارف، ط1– بيروت 2012، ص35.**

    **22- د. طالب حسين حافظ ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد 41تموز/ يوليو2009 ، ص113.**

    **23 - بيتر وغالبريت، مصدر سبق ذكره، ص200 .**

    **\* من ارهاب القاعدة في الاشهر الاولى للاحتلال كان الهجوم على السفارة الأردنية في بغداد وبسببه استشهد 11 شخصا وجرح 50آخرين، والهجوم على مقر الأمم المتحدة ببغداد الذي راح ضحيته 22 من الشهداء من بينهم مبعوث الأمم المتحدة، وجرح 102 آخرين ، واستشهاد 125 شخصا في انفجار سيارة ملغومة بالنجف من بينهم الزعيم الشيعي آية الله محمد باقر الحكيم، لتتوالى بعد ذلك عمليات الخطف والقتل والتفجير بالسيارات المفخخة والعبوات والاحزمة الناسفة وغيرها من صور القتل والتنكيل بالشعب العراقي، المصدر: صحيفة الوسط ،العدد 336 - الخميس 07 أغسطس 2003م الموافق 09 جمادى الآخرة 1424هـ ،انظر ايضا تسلسل زمني لأهم الاحداث في العراق، تقرير منشور في 28/4/ 2014 على موقع http://www.bbc.com**

    **24- بيتر وغالبريت، مصدر سبق ذكره ، ص201.**

    **25- علي جاسم ، أسباب نشاة الارهاب في العراق، ورقة بحثية منشورة في 14 تشرين الثاني 2013، في مجلة سطور على موقع: http://www.sutuur.com**

    **\*\* بلغت اعداد الشهداء في العراق بسبب الاعمال الارهابية لغاية عام 2015 مايزيد على 182271 شهيد. المصدر: زياد الحيدري ،"يونامي" تكشف عن أعداد الضحايا العراقيين منذ بداية 2003، تقرير منشور على الرابط**

    **http://www.rudaw.net**

    **26- طالب حسين حافظ، تطور الاستراتيجية الامريكية في العراق 2003-2007،منشور ضمن كتاب الاستراتيجية الامريكية في العراق وتداعياتها، المؤلف من قبل مجموعة من الاساتذة والباحثين في مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات العدد(25) دار الصنوبر للطباعة، بغداد 2008 ، ص268.**

    **27- المصدر نفسه ، ص 277.**

    **\* وهما الفريق اول ركن المتقاعد علي غيدان قائد القوات البرية ، والفريق الركن المتقاعد مهدي الغراوي قائد عمليات نينوى، ينظر ، مقابلة مع الفريق ركن المتقاعد علي غيدان قائد القوات البرية على قناة الاتجاه في برنامج مكاشفه ؟في 24/6/ 2017 ، متوفر على شبكة الانترنيت ، على الرابط https://www.youtube.com/watch?k**

    **28- المصدر نفسه .**

    **29- مجموعة باحثين، تنظيم الدولة المكنى(داعش) ، التشكل والخطاب والممارسة، ج2 المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ط1- الدوحه، ت2/ نوفمبر 2018، متوفر على شبكة الانترنيت ، على موقع**

    **https://bookstore.dohainstitute.org**

    **30- وثيقة من 10000 كلمة...دستور نساء داعش، مقالة منشورة على شبكة الانترنيت في 7/2/2015، على الرابط https://www.alarabiya.net .**

    **31- المصدر نفسه.**

    **32- تقرير من قناة سبوتنيك بعنوان حقائق جديدة... شقيقات إيزيديات "سبايا يروين فظاعات الاغتصاب على يد "داعش" منشور في 18/3/2018،على موقع اخبار العراق ، على الرابط**

    **https://www.iraqakhbar.com/908783 .**

    **33- محمد علوش ،نساء داعش ،مقالة منشورة على شبكة الانترنيت في 14/10/2017، على موقع قناة الميادين ، على الرابط http://www.almayadeen.net**

    **\* ومنها التغريم والرجم والقتل المباشر والجلد في الساحات العامّة، وقد تكون مُنفّذة حُكم القتل طفلة قاصرة. ومن الممارسات البشعة ايضا، وضع المخالفات لأوامر التنظيم في أقفاص حديدية معلقة في الجو أو منصوبة في المقابر وتحتوي على جماجم وعظام. واستعمال "العضاضة" وهي عبارة عن قطعة حديدة ذات اسنان، تضغط على صدور النساء، ما يتسبب بجروح عميقة وحالات إغماء، ينظر ، المصدر نفسه.**

    **34- أمية الجبارة.. جوهرة عراقية من ناحية العلم، مقالة منشورة في اذار/ مارس 2018 على صحيفة الصباح الجديد، ، على الرابط http://newsabah.com/newspaper/149999**

    **35- مجموعة باحثين ، مصدر سبق ذكره.**

    **36- أمية الجبارة .. جوهرة عراقية من ناحية العلم ، مصدر سبق ذكره .**

    **37- احمد الصافي، فارسة العَلَم أمية الجبارة ، صحيفة الزمان ، العدد 1452، في 1/4/2015.**

    **38- نساء آمرلي يفضلن "الشهادة" على الخضوع للإرهابيين برغم كل ما يهددهن وأطفالهن من جوع وعطش، مقالة منشورة في 24/8/2014،على صحيفة المدى برس، على الرابط http://almadapress.com.**

    **39- قصص البطولة والتضحية - نساء‭ ‬العراق‭ ‬يسطرن‭ ‬مواقف‭ ‬بطولية‭ ‬في‭ ‬مقاتلة‭ ‬داعش ، مقالة منشورة على شبكة الانترنيت في 6/10/2015، على موقع أسرة‭ ‬يونيباث- UNIPATH (صحيفة عسكرية صادرة عن الولايات المتحدة الامريكية) .‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬على الرابط http://centcom.unipath-magazine.com‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬**

    **40- علي قيس ، من كل الطوائف.. عراقيات قاتلن داعش ،مقال منشورعلى شبكة الانترنيت بتاريخ 21/3/ ٢٠١٧، على موقع ارفع صوتك الرابط https://www.irfaasawtak.com**

    **41- في عقدها السبعين..(أم أحمد) تحمل سلاحا بيد على داعش وتطعم بأخرى القوات الامنية، مقال منشورعلى شبكة الانترنيت بتاريخ 21/2/2015، على موقع قناة الغدير الفضائية وعلى الرابط ،**

    **http://alghadeer.tv/news/detail/23691/**

    **42- المصدر نفسه.**

    **43- اكثر من 200 امرأة من بنات العراق بديالى يحملن السلاح لمواجهة “داعش،صحيفة الخبر اليوم في 14/6/2014، على موقع http://alkhabrelyoum.com**

    **44- أول كتيبة عسكرية لنساء ايزيديات، تقرير منشور على شبكة الانترنيت في 26/6/2016، على موقع قناة RT على الرابط https://arabic.rt.com**

    **45- المصدرنفسه.**

    **46- على خطى الكرديات.. "بنات الحق" أول تنظيم نسائي بالأنبار لقتال داعش، صحيفة دنيا الوطن في 16/11/2014 نسخة الكترونية. https://www.alwatanvoice.com**

    **47- قصص البطولة والتضحية - نساء‭ ‬العراق‭ ‬يسطرن‭ ‬مواقف‭ ‬بطولية‭ ‬في‭ ‬مقاتلة‭ ‬داعش ، أسرة‭ ‬يونيباث- UNIPATH ، مصدر سبق ذكره ‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬‬**

    **48- ام قصي تروي قصة حمايتها لـ25 طالبا من سبايكر، مقالة منشورة على شبكة الانترنيت ، على الغد برس في 31/7/2018، على الرابط https://www.alghadpress.com**

    **49 – الخبر من موقع عربي 21 في 23/3/2018، متوفر على شبكة الانترنيت ، على الرابط،https://arabi21.com**

    **50- وزير الثقافة يزيح الستار عن تمثال “أم قصي” ، متوفر على شبكة الانترنيت ، على موقع بغداد بوست ، على الرابط، https://www.thebaghdadpost.com**

    **51- علي قيس، مصدر سبق ذكره.**

    مكانة سوريا في المدرك الاستراتيجي الروسي بعد عام 2000

    م. أحمد محمود عبد المجيد(\*)

    **الملخص :**

    **بعد وصول الرئيس (فلاديمير بوتين) إلى السلطة في روسيا الاتحادية عام 2000، اخذت العلاقات الروسية-السورية تشهد تطوراً ملحوظاً في جميع الأصعدة، إذ إن روسيا وجدت في علاقاتها هذه؛ بوابة للتحكم بمجريات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط وبالذات منطقة (المشرق العربي) التي تعتبر سوريا أهم دول تلك المنطقة التي تتمتع بموقع جغرافي مميز يساهم في عودة الدور الروسي إلى الساحة الدولية، لكون المنطقة ذات تأثير كبير في توازن القوى الدولية.**

    **أن العامل الاستراتيجي هو أساس التوجه الروسي نحو سوريا، وذلك أن الأخيرة حليف استراتيجي وموطئ قدم لروسيا في المنطقة العربية، من حيث وجود القاعدة البحرية الروسية في ميناء اللاذقية.**

    **إن الأزمة السورية التي لها تاثير على مستقبل التوازنات الاقليمية، تعبر عن حالة ضبابية تتشابك فيها المواقف الدولية، ما بين قوى داعمة للنظام السوري كروسيا وإيران وقوى معارضة للنظام السوري مثل أمريكا والغرب، إلا أن مجريات الحداث كشفت نجاح الدور الروسي في ترسيخ مدركه الاستراتيجي للتمدد والهيمنة في المنطقة، غير أن مستقبل سوريا سيبقى معتمداً صيغة توافقية بين القوى الاقليمية الفاعلة في النظام الاقليمي وبين القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي.**

    **المقدمة :**

    **شكل وصول الرئيس (فلاديمير بوتين) إلى السلطة في روسيا الاتحادية عام 2000 نقطة تحول مهمة في مسار السياسة الخارجية الروسية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وفشل تقاربها من الغرب، ليتم صياغة مبادئ أساسية للسياسة الخارجية الروسية تحدد من خلالها توجهاتها الاستراتيجية، من أجل ظهور روسيا الاتحادية؛ دولة قوية ومؤثرة ليس على الساحة الاقليمية فحسب؛ أنما على الساحة الدولية أيضاً، من أجل أضعاف الهيمنة الأمريكية في جميع انحاء العالم وتشكيل نظام دولي يكون لروسيا دور التحكم في مجريات الأحداث الاقليمية والدولية.**

    **إن الاهتمام الروسي بالمنطقة العربية والمشرق العربي (سوريا) بالذات باعتبارها متغير أساس في استراتيجيات القوى الاقليمية والدولية وخاصة روسيا ؛ بعدِّها(سوريا)أحدى بوابات النفوذ الروسي في المنطقة؛ ذات التاثير الكبير في التوازنات الدولية، ولها تأثير على المصالح والأمن القومي الروسي.**

    **ان أحداث الأزمة السورية عبرت عن حالة ضبابية تتشابك فيها التوازنات الإقليمية وتتباين فيها المواقف الدولية، بحيث اصبحت سوريا مسرحاً للمنافسة الدولية بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة، حيث يسعى كل طرف إلى كسب نفوذه والحفاظ على دوره في المنطقة العربية والحفاظ عليه؛ وان أهمية الموضوع، تكمن بأنه من المواضيع الأكثر إثارة على الصعيدين الاقليمي والدولي، خاصة بعد أحداث (الربيع العربي) ووصولها إلى سوريا، وأن طول الأزمة السورية وصمود النظام السوري في مجابهته للأزمة، تكشف نجاح الدور الروسي في ترسيخ مدركه الاستراتيجي الداعي إلى التمدد والنفوذ في المنطقة من بوابة (سوريا) بكل ما تحمله من مفاتيح التأثير والمساومة والمبادلة.**

    **أن فرضية الدراسة تنطلق من فرضية مؤداها ((أثبتت وقائع التاريخ أهمية سوريا في الاستراتيجية الروسية، وأن الموقف الروسي من الأزمة السورية الداعم للنظام السوري (بشار الأسد) اصبح دعامة اساسية في مصير ومستقبل سوريا، ولا يمكن تحصين الوجود الروسي في المنطقة وبقائه بدون هذا الدعم الواضع للنظام السوري)) وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي والذي بدا متسقاً مع أفكاره هدفاً اكاديمياً، فضلا عن منهج التحليل النظمي، نظراً لكثافة الأحداث والمعطيات المرتبطة بالموضوع وفي ضوء هذه الفرضية والمنهجية تحددت هيكلية البحث على ثلاثة مباحث مع تمهيد وخاتمة.**

    **تمهيد : (إطار نظري ومفاهيمي للدراسة)**

    **المبحث الأول : مقومات الإدراك الروسي لمكانة سوريا الاستراتيجية.**

    **المبحث الثاني : المتغيرات المؤثرة في التوجه الاستراتيجي الروسي حيال سوريا.**

    **المبحث الثالث : المدرك الاستراتيجي الروسي ومستقبل الأزمة السورية (سيناريوهات محتملة).**

    **وخاتمة للموضوع.**

    **تمهيد (إطار نظري ومفاهيمي للدراسة) :**

    **من سجايا البحث العلمي الاقرار بحقيقة ثابتة مفادها، إن لكل علم مفاهيمه واصطلاحاته الواضحة والمفهومة، تستخدم لتفسير الظواهر والتطورات التي ترافق هذا العلم وتحليلها، لذلك يتوجب توضيح بعض المفاهيم الاساسية التي تحتاجها الدراسة والتي تحتاج فرزها عن غيرها من المفاهيم المرادفة لها والتي استعيرت من علوم أخرى، ولهذا قمنا بتقسيم الإطار النظري والمفاهيم على فقرتين أساسيتين هما:**

    **أولاً : مفهوم المكانة والمفاهيم المقاربة لها.**

    **ثانياً: مفهوم الإدراك والإدراك الاستراتيجي .**

    **أولاً : مفهوم المكانة والمفاهيم المقاربة لها :**

    **المكانة في اللغة تعني(المنزلة التي يتحلى بها صاحب المكانة)، وقد وردت في معاجم اللغة العربية لتعطي معاني كثيرة منها (المنزلة ورفقة الشأن وتعني أيضاً الهيبة والحظوة والموقع) (). أما المكانة في الاصطلاح فقد وردت في القرآن الكريم في أكثر من سورة، كما في قوله تعالى ((إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا))()، أي بمعنى أن الله أعطى الإنسان كل ما يحتاج إليه للوصول إلى غرضه من أسباب العلم والقدرة والتصرف والقوة().احتل مفهوم (المكانة) حيزاً مهماً في مختلف العلوم الإنسانية، تبعاً لما يمثله من مقترب فهم لتبرير الكثير من(السلوكيات) ففي(علم الاجتماع)، أكد علماؤه على أن المكانة ترتبط بمفهوم الهيبة والنفوذ داخل المجتمع(). أما في(علم السياسة)، فأن الأدبيات السياسية تربط بين مفهوم المكانة وتأثير العوامل الجغرافية (الموقع الجغرافي-التضاريس-المساحة) على السياسة الخارجية للدولة ومن ثم تحديد مستوى المكانة بشكل مباشر أو غير مباشر(). أما عن الأدبيات الاستراتيجية فأن مفهوم المكانة مرتبط مع مواهب صانعي السياسة والقيادة العسكرية على المستوى القومي، فضلاً عن امكانات الدولة وقدراتها().أما عن المفاهيم المقاربة لمفهوم (المكانة) فتتمثل بالآتي:**

    1. **مفهوم (الدور)، والذي يعني لغة (الحركة في بيئة معينة أو في محيط معين)():**

    **ويعد الدور من مكونات السياسة الخارجية للدولة وهو يعني الوظيفة الرئيسة التي تقوم بها الدولة في الخارج سعياً لتحقيق أهداف سياستها الخارجية().**

    **إن مقاربة (المكانة) من مفهوم (الدور) يتمثل بدلالة أن مكانة الدولة تتوقف على دورها وقدرتها في انجاز مهامتها في ضوء احساسها بقيم الالتزام والمسؤولية واللذان يعدان من معايير الوجود والأداء معاً().**

    1. **مفهوم (الوظيفة) في اللغة (ما يُقدر للإنسان في كل يوم من رزق أو طعام) وتعني (الالتزام بالشيء) ().**

    **أن مقاربة (المكانة) مع (الوظيفة) هو أن الدول ذات المكانة الاقتصادية العالمية تشعر ببعض الالتزام والمسؤولية نحو الدول الضعيفة اقتصادياً وتقدم لها بعض المنح والمساعدات كاليابان مثلاً().**

    1. **مفهوم (المركز)، يعرف المركز الاجتماعي لطائفة من الاشخاص بأنه (الوضع الذي تبدو فيه تلك الطائفة، والوظائف التي تؤديها والهيبة التي ترنو إليها، على وفق سلم القيم والقواعد النافذة) ().**

    **أما عن المقاربة ما بين (المكانة) و(المركز) بأن لكل مركز دور محدد ينطلق من مكانة ذلك اللاعب في النظام الدولي والذي يحدد سلوكه تجاه اللاعبين الأخرين().**

    1. **مفهوم (النفوذ)، في اللغة تعني (التأثير والسلطة) ()، كما أنه يعرف بـ(القدرة على جعل الأخرين أن يفعلوا ما نريده) وهو مرادف لمصطلح القوة باستثناء العقوبات().**

    **في السابق ارتبط مفهوم (النفوذ) مع مفهوم القوة التي اتبعته الدول الاستعمارية لايجاد مناطق نفوذ لها في المستعمرات، أما اليوم فأن ممارسة النفوذ لا تحتاج إلى القوة أو التهديد بها، وأنما هناك مفهوم (التأثير) بديل عن (القوة)، فأصبح نفوذ دولة معينة يتمثل بقدرتها على ممارسة التأثير في شخص دولي معين().**

    **ثانياً : مفهوم الإدراك والإدراك الاستراتيجي :**

    **يحظى مفهوم الإدراك والإدراك الاستراتيجي أهمية كبيرة في الدراسات والبحوث الاستراتيجية، نظراً لأهميته هذه؛ سوف نتناول الإطار النظري لمفهومي الإدراك والإدراك الاستراتيجي كما هو أدناه:**

    1. **مفهوم (الإدراك) : الادراك في اللغة يعني (بلوغ الشيء) أي لحقه وبلغه وناله(). وقد ذكر الادراك في القرآن الكريم في قوله تعالى : ((لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ))().**

    **والاشياء المدركة هي التصورات والمعاني القائمة في مجال الحس والادراك، لكن الادراك يختلف عن (الاحساس)، فالظاهرة النفسية التي تحصل في ذات المدرك، عند تأثير اعضاء الحس، تشتمل على وجهين احدهما انفعالي والأخر عقلي().أما عن الادراك في السياسة، فأنها (الطريقة التي يرى بها (صانع القرار) العالم المحيط به، ويتم ذلك عن طريق استقبال المعلومات وتنظيمها وتفسيرها، وتكوين مفاهيم ومعاني المواقف) ().**

    1. **مفهوم (الإدراك الاستراتيجي)، وهو الطريقة الأكثر ابداعاً وثراءاً للتفكير؛ لأنه يقوم على مجموعة من الرؤى التي تقوم على اتباع إطار منهجي يفهم الحاضر بصورة جيدة، ليتجه بعد ذلك نحو المستقبل، بما يحقق توجهاً فاعلاً ومتوازناً بين الأهداف والقدرات للدولة().**

    **ويتميز الادراك الاستراتيجي، بأنه يتصل بعملية صنع واتخاذ القرار في الدولة، وما تمثله هذه العملية من صعوبة وتعقيد فضلاً عما تتطلبه من وعي بالظروف المحيطة وبالوسائل المتاحة والأهداف المرجوة، لذا فان الادراك يتوخى الفهم الصحيح للبيئة ومن ثم وضع الأسس المناسبة، وفي حالة اخفاق هذا الادراك تتأثر أهداف الدولة ومصالحها لا محالة().ومن المفاهيم المرتبطة بالعملية الادراكية هو (السلوك الادراكي)، وأن السلوك له عدة مفاهيم يمكن تقسيمها على ثلاثة مجاميع():**

    **المجموعة الأولى : السلوك باعتباره (الفعل الصادر عن أي كيان سواء كان داخلياً أو خارجياً).**

    **المجموعة الثانية : السلوك، بأعتباره (الاستجابة وردود الافعال).**

    **المجموعة الثالثة : السلوك، باعتباره (تفاعلاً مع المؤثرات والمدركات والتصرفات وتأثيرات البيئة).**

    **ولكي نفهم طبيعة سلوك صناع القرار في المواقف المختلفة، يجب فهم طبيعة ادراكهم للعالم الذي يعيشون فيه وهذا ما نسميه بـ(المدرك)، وأن الإدراك الاستراتيجي يمكن صانع القرار من استغلال الفرص وتجنب التهديدات وزيادة نقاط قوة الدولة من أجل تجاوز نقاط ضعفها، وأن الادراك الاستراتيجي مرتبط بالاهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، ولكن بالتفكير العقلاني وعلى اساس القياس بين الامكانيات والاهداف().وهذا ما سنعمد إلى تحليله في موضوع دراستنا هذه.**

    **المبحث الأول : مقومات الإدراك الروسي لماكنة سوريا الاستراتيجية**

    **لا مراء بأن سوريا وضعاً ومكانة، تحتل أهمية استراتيجية بالنسبة لروسيا، وذلك لموقعها الجغرافي المميز في قلب العالم العربي، ونظراً لتلك الأهمية، سنبحث هنا في مقومات الاستراتيجية لسوريا، التي مثلت مقومات جذب لروسيا كي تدرك أهميتها الاستراتيجية، وذلك عبر المطالب الآتية :**

    **المطلب الأول : المقوم الجغرافي وتسويق مكانة سوريا الاستراتيجية.**

    **المطلب الثاني : المقوم الاقتصادي وتعزيز مكانة سوريا في المدرك الاستراتيجي الروسي.**

    **المطلب الثالث : المقوم الأمني-العسكري ومكانة سوريا الاستراتيجية في المدرك الاستراتيجي الروسي.**

    **المطلب الأول : المقوم الجغرافي وتسويق مكانة سوريا الاستراتيجية**

    **يعد الشرق الأوسط بشكل عام وسوريا بشكل خاص من المناطق المهمة والحيوية، التي تحظى بأهمية جغرافية واقتصادية وعسكرية واجتماعية وثقافية، إذ يمكن توظيفها استراتيجياً لتحقيق أهداف واسعة، وأن المنطقة كانت ولم تزل محط اطماع وصراع القوى العظمى والكبرى حفاظاًعلى ايجاد موطئ قدم فيها().**

    **تعد سوريا من دول المشرق العربي التي تمثل نقطة التقاء القارات الثلاث افريقيا واسيا وأوروبا، وهذا الموقع جعلها تحتل مركزاً استراتيجياً مهماً أهلها لكي تكون محط أنظار العالم().أخذت سوريا مكانتها الاستراتيجية بحكم توسطها في عالم البحار(البحر المتوسط، المحيط الهندي، الخليج العربين بحر قزوين والبحر الاسود) وانهار النيل ودجلة والفرات()وقد اتاح لها هذا الموقع مكانة واهتمام القوى الدولية والاقليمية(). وقد ازدادت أهمية سوريا بعد الاحتلال الصهيوني لفلسطين وتهديده لقناة السويس وميناء العقبة الاردني()حيث بقيت الدولة العربية القائدة في المواجهة مع إسرائيل،الأمر الذي جعل التسوية الشاملة للقضايا العربية - الإسرائيلية بحاجة إلى الدعم أو القبول السوري،وقدأكد ذلك مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق(هنري كيسنجر)بالقول(أنه لا يمكن تحقيق السلام إلا من خلال سوريا)().أن الإدراك الروسي لموقع سوريا الاستراتيجي في ضوء القرب الجغرافي (المشرق العربي) والذي يقع ضمن منطقة المياه الدافئة التي طالما سعت إليها روسيا ومن قبلها الاتحاد السوفيتي السابق من أجل الوصول إليها، وإقامة قواعد عسكرية روسية فيها، لخدمة مصالحها().يضاف الى ذلك امكانية توظيف الأهمية الجغرافية لسوريا ضمن منطقة المشرق العربي كجزء من منطقة الشرق الاوسط لاستعادة الدور الروسي ومواجهة النفوذ الأمريكي المتمركز في هذه المنطقة التي تمثل قلب العالم وفيه يتقرر مراكز التوازنات والقوى الدولية().**

    **وفي ضوء ذلك فإن روسيا ترى أنه من أجل كسر الهيمنة الأمريكية على العالم ومن أجل ظهورها كقطب مؤثر في السياسة الدولية؛ تعمل على مواجهة ومزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية في المشرق العربي (سوريا) وغيرها من المناطق الأخرى، بالقدر الذي ينهك امريكا استراتيجيا لإعادة حساب موازين القوى العالمية، بالشكل الذي يناسب حجمها وامكاناتها().**

    **المطلب الثاني: المقوم الاقتصادي وتعزيز مكانة سوريا في المدرك الاستراتيجي الروسي**

    **يقصد بالمقوم الاقتصادي، الموارد الطبيعية والبشرية التي تتوافر لدى الدولة كالبترول والغاز وبعض المعادن والموارد الغذائية، وان توفر تلك المقومات يمكن الدولة من الانخراط في علاقات خارجية مكثفة، إلا أن سوريا تتميز بقلة مقوماتها الاقتصادية، ما عدا توافرها على بعض المنتجات الزراعية التي مكنها من الدخول في علاقات تجارية محدودة().وفي ضوء ذلك الواقع الاقتصادي السوري المتدهور، اتجه صانع القرار السوري ومنذ عقد الثمانينات من القرن الماضي لاتباع (سياسة الانفتاح على الخارج) وكانت روسيا الاتحادية أول الدول الكبرى التي حرصت منذ تسلم الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) الرئاسة عام 2000 على العمل على تقوية روابطها الاقتصادية مع سوريا واعادة احياء الاتفاقيات التجارية المبرمة بين البلدين بداية عقد التسعينات من القرن الماضي(). وكان عام 2005 المحطة المهمة في تطور العلاقات الاقتصادية بين روسيا وسوريا، وذلك خلال زيارة الرئيس السوري (بشار الأسد) إلى روسيا، وخلال الزيارة تم الغاء (73%) من الديون الروسية على سوريا والبالغة (13) مليار دولار، والتي كانت العقبة الرئيسية في تطور السياسة الاقتصادية الروسية تجاه سوريا().بعد هذه الزيارة اخذت العلاقات الاقتصادية تنمو بصورة واضحة وعلى جميع الاصعدة الاقتصادية؛ ففي الجانب النفطي وقعت شركة (تات نفط) الروسية اتفاقية مع الجانب السوري لاستكشاف وتطوير حقول النفط والغاز في سوريا(). أما في جانب التجارة البينية بين البلدين، فقد وصلت الصادرات الروسية إلى سوريا لاعلى مستوياتها عام 2011 وبلغت (1.94) مليار دولار، في حين بلغت الواردات الروسية من سوريا في نفس العام حوالي (48.8) مليون دولار، بما يدل على كبر واهمية حجم التجارة الروسية مع سوريا والتي تشكل (20%) من حجم التجارة الروسية مع الدول العربية().ومع اندلاع الاحتجاجات داخل سوريا عام 2011 والمواجهات المسلحة التي تبعتها، نجد أن مؤشرات التراجع في المشاريع الاستثمارية الروسية داخل سوريا وكذلك حركة التبادل التجاري بين البلدين، جعل التعاون الاقتصادي الروسي السوري مرهون بأمرين الأول مدى تعقد أو انفراج الأزمة السورية، والثاني اثر العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا، وبالتالي فأن الأمر يتعلق بهذين الأمرين اللذان يقفان عقبة أمام العلاقات الاقتصادية الروسية-السورية التي ازدهرت بداية القرن الحالي وبالتحديد عام 2005.**

    **المطلب الثالث: المقوم الأمني-العسكري ومكانة سوريا الاستراتيجية في المدرك الاستراتيجي الروسي**

    **إن التوجهات العسكرية الروسية تجاه سوريا، قد اتخذت أكثر من شكل، أولها : تجهيز سوريا بالأسلحة والمعدات العسكرية عبر صفقات بمليارات الدولارات حتى عدت سوريا البلد الأول في منطقة المشرق العربي خاصة والشرق الأوسط عامة المستورد للأسلحة والمعدات الروسية منذ عام 2000 وحتى الوقت، فخلال زيارة الرئيس السوري (بشار الأسد) إلى روسيا عام 2005 تم توقيع عدة عقود عسكرية لشراء طائرات مقاتلة من طراز (Mig-29) و (Mig-31E) وكذلك منظومات دفاع جوي من طراز (SAM) و (Strelets) ، وقد بدأت تنفيذ تلك الصفقات بداية العام 2006، مع الحرص السوري على تهدئة المخاوف الإسرائيلية تجاه هذه الصفقات لكي لا تصل إلى جهات أخرى().ثاني توجهات روسيا العسكرية تجاه سوريا فقد تمثل بالتعاون العسكري الأمني الذي اقتصر على تقديم الدعم اللوجستي للقوات السورية قبل عام 2011، ليتحول بعد ذلك إلى تعاون عملي على أرض الواقع، وهنا نلاحظ بأن انطلاق الاحتجاجات منتصف أذار 2011 في سوريا، واشتداد المواجهات المسلحة بين قوات النظام السوري وبين عناصر المعارضة المسلحة، دفعت روسيا إلى تزويد النظام السوري بالأسلحة والمعدات العسكرية بقيمة (960) مليون دولار، شملت صفقات بيع أسلحة ومعدات ثقيلة وأنظمة صواريخ وطائرات من طراز (YAK-130S)().وقد تمثل الدعم العسكري والأمني الروسي اللوجستي لسوريا خلال أزمتها من خلال ارسال المستشارين الأمنيين لمساعدة القوات النظامية السورية في إدارة المعارك على الأرض، وارسالها المدربين المتخصصين في مجال مكافحة الارهاب واتقان أساليب حرب المدن، فضلاً عن تزويد سوريا بأجهزة استخبارية وأمنية تكشف تحركات الإرهابيين واعدادهم().ان الخطوة الأهم في الدعم اللوجستي العسكري والأمني للنظام السوري خلال الأزمة السورية هو أرسال روسيا لقوات عسكرية ومعدات إلى سوريا وبالتحديد إلى مطار حميميم العسكري ليكون بمثابة قاعدة عسكرية روسية في ذلك المطار الذي يبعد (22) كم جنوب مدينة اللاذقية السورية الساحلية، والعمل على توسيع مدارج المطار وتأهيله لاستقبال طائرات شحن كبيرة، وتجهيزه بمساكن متنقلة لإقامة الجنود().أما ثالث اشكال التوجهات العسكرية الروسية تجاه سوريا فيتمثل بتوقيع الاتفاقيات بين البلدين بخصوص تواجد القواعد البحرية والجوية الروسية في الأراضي السورية ولمدة زمنية غير محددة في إطار التعاون العسكري بينهما الذي يعود إلى أيام الاتحاد السوفيتي السابق حين وقع الطرفان عام 1963 على اتفاق يجعل(ميناء طرطوس) السوري على البحر المتوسط مركزاً للدعم المادي والتقني للاسطول البحري السوفيتي، والذي تبعته اتفاقية عام 1971 بخصوص أقامة قاعدة عسكرية بحرية في تلك المدينة الساحلية لتكون مركزاً دائماً للأسطول البحري السوفيتي-الروسي().ومع تولي (فلاديمير بوتين) الرئاسة في روسيا عام 2000 تم اعادة التأكيد على أهمية الوجود العسكري الروسي في البحر المتوسط، وتم وضع الخطط اللازمة لتطوير القاعدة البحرية في (ميناء طرطوس السوري)، ليتم استقبال القطع البحرية العسكرية الروسية بصورة دورية بين فترة وأخرى، ومع اندلاع الأزمة السورية عام 2011 شهدت القاعدة البحرية في ذلك الميناء سلسلة مناورات ضخمة بالذخيرة الحية بداية أيلول 2015 أمام الساحل السوري().وفي تطور لاحق للتعاون الأمني ومكملاً للتدخل العسكري الروسي في سوريا، أعلنت روسيا في 3 تشرين الأول 2015، عن بدء العمل بتحالف رباعي\* يضم بالاضافة اليها كل من سوريا والعراق وايران، يكون مقره في العاصمة العراقية بغداد، والذي أثبتت الأيام اللاحقة نجاح العمليات العسكرية الروسية وبالاشتراك مع القوات النظامية السورية من تحقيق تقدم ملحوظ في غرب وشمال غرب سوريا ومن ثمَّ فأن هذه الأشكال الثلاثة للتوجهات العسكرية-الأمنية الروسية تجاه سوريا تفسر مدى متانة وأهمية العلاقات والروابط العسكرية بين البلدين، وبما يخدم مصلحة الطرفين.**

    **المبحث الثاني: المتغيرات المؤثرة في التوجه الاستراتيجي الروسي حيال سوريا**

    **عند صياغة أي دولة لسياستها تجاه الدول الأخرى، فأن هناك جملة متغيرات مؤثرة في هذه السياسة، والتي يمكن تبويبها في إطار المتغيرات الداخلية، والخارجية التي تؤثر بمجموعها في مدركات صانع القرار، وتدفع بالضرورة إلى توجيه السلوك السياسي الخارجي للدولة بالاتجاه الذي تحدده هذه المتغيرات.**

    **وبقدر تعلق الأمر بموضوع الدراسة، فسيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:**

    **المطلب الأول : المتغيرات الداخلية المؤثرة في التوجه الاستراتيجي الروسي حيال سوريا.**

    **المطلب الثاني : المتغيرات الخارجية المؤثرة في التوجه الاستراتيجي الروسي حيال سوريا.**

    **المطلب الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في التوجه الاستراتيجي الروسي حيال سوريا**

    **تلعب المتغيرات الداخلية دوراً كبيراً ومؤثراً في صياغة السياسة الخارجية الروسية على الرغم من اختلاف الآراء حول حجم هذا التأثير ومداه، إلا أن هذه المتغيرات يبقى لها أثرها في توجهات صانع القرار السياسي الروسي، ويمكن تصنيف هذه المتغيرات إلى ثلاثة أصناف وهي :**

    **أولاً : المتغير الجغرافي :**

    **يعد الموقع الجغرافي أحد العوامل المادية المؤثرة في السياسة الخارجية وفي تكييف سياسة البلد الخارجية وأحد العوامل المؤثرة في سلوك صانعي القرار().وبذلك أصبح الموقع الجغرافي عنصراً مهماً ومؤثراً في قوة الدولة، فالموقع الجغرافي الذي تحتله الدولة على خريطة العالم ونوعية موقعها سواء أكانت برية أم بحرية تؤثر في توجهاتها في السياسة الخارجية().وبقدر تعلق الموضوع بموقع روسيا الجغرافي، فأن روسيا تقع في منطقة قلب اليابسة في العالم القديم()، أي موقع قاري لكل ما يحمله من مميزات أو أسباب للقوة أو الضعف، إلا أنه بالوقت نفسه ليس بالموقع المثالي لها، لأنه موقع محروم من التأثير للبحار والموانئ الجيدة التي تطل على البحار الدافئة(). ولهذا فهي تهدف في سياستها دائماً إلى ايجاد منافذ على البحار الدافئة في البحر المتوسط والمحيط الهندي لعدم صلاحية سواحلها الشمالية للملاحة إذ تتجمد في الشتاء، وتبعد كثيراً عن التجمعات السكانية في العالم().على الرغم من افتقار (روسيا) إلى موقع جغرافي مهم على الممرات البحرية العالمية الكبرى، إلا أنها تتمتع بمساحة شاسعة من سطح الكرة الأرضية تقدر بـ(17.075.200كم2)، وهي مساحة تكاد أن تعادل ضعف مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، وسبعة أضعاف دول الاتحاد الأوربي().إن مساحة (روسيا) اعطت قوة وتأثير في سياستها الخارجية على النحو الآتي:**

    1. **سيطرتها على العديد من المصادر الاقتصادية المتنوعة (التنوع المناخي والزراعي) وتطور صناعتها لامتلاكها مصادر معدنية متنوعة().**
    2. **عملت المساحة الشاسعة على زيادة قوة الدولة الروسية من ناحية الاستراتيجية العسكرية (بعد استراتيجي، عمق عسكري، حرية المناورة) وبالتالي ضمان النصر في نهاية الحرب().**
    3. **تحقيق الأمن القومي الروسي (أي نقل المراكز الصناعية والسياسية والعسكرية) إلى أطراف المدن لتقليل خسائرها خلال الحروب().**

    **إن روسيا الاتحادية وبعد تقليص حدودها الجغرافية، وخسارة أقاليم شكلت دولاً كانت في الماضي ضمن الحدود السياسية للاتحاد السوفيتي السابق، اصبحت دول الجوار القريب تمثل اليوم مصدراً للقلق الأمني، ومن ثم فإن روسيا الاتحادية تعد الاضطراب الأمني في دول الجوار القريب أو دول الاتحاد السوفيتي السابق تشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي الروسي().وفي ضوء ما تقدم، يتضح لنا أن المتغير الجغرافي يعد متغير أساسياً لا يمكن أن يغفله صانع القرار السياسي الخارجي الروسي في توجهاته حيال سوريا ومنطقة الشرق الأوسط ذات المياه الدافئة.**

    **ثانياً: المتغير الاقتصادي :**

    **تتأثر السياسة الخارجية لأي دولة بمدى قوة اقتصادها وفاعليته، حيث إن القاعدة الاقتصادية للدولة تلعب دوراً كبيراً في تحديد حركة الدولة في محيطها الاقليمي والدولي، وبالحديث عن الاقتصاد الروسي، فإنه وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي ورثت (روسيا الاتحادية) مؤسسات تعاني من ضعف الانتاجية والفساد والتضخم والعجز المالي، فضلاً عن الديون المترتبة على روسيا بسبب فشل السياسات السوفيتية السابقة (البروسترويكا – المصارحة – المكاشفة (الغلاسنون)، والتي أوصلت الديون الروسية الاجمالية حتى عام 2000 ما يقارب (175) مليار دولار().وبعد تولي الرئيس الروسي الحالي (فلاديمير بوتين) الحكم عام 2000 تم اتخاذ جملة اجراءات اصلاحية شاملة في محاولة لاستعادة جزء من المكانة الدولية للاتحاد السوفيتي السابق واعادة هيبة الدولة الروسية واصلاح اقتصادها وهيكلته، وكان من بين تلك الاجراءات التي اتخذها الرئيس (بوتين) في مجال اعادة الثقة بالاقتصاد الروسي النقاط الاتية():**

    1. **وضع البرامج الاقتصادية الكفيلة بأنعاش الاقتصاد الروسي مثل تخفيض الرسوم والضرائب لدى متوسطي وصغار رجال الأعمال.**
    2. **تطبيق اجراءات صارمة لمكافحة الفساد من خلال تشريع قوانين تضبط العلاقة بين موظفي الدولة ورجال الاعمال.**
    3. **اعتماد برامج تتعلق بالجانب الاجتماعي من أجل طمأنة الطبقة الوسطى الناشئة بأن هناك قوانين تدعم نشاط الحكومة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.**
    4. **توجيه الدعوة للمستثمرين الدوليين والتعامل معهم بوصفهم شركاء مهمين، خاصة في مجال النفط مثل شركتي (Exon Mobile) و (British Ptrolum) النفطيتين.**
    5. **دمج شركات القطاع الخاص العاملة في مجال (الدفاع) لتحويلها إلى ملكية تسيطر عليها الدولة.**

    **إلى جانب تلك الاجراءات الداخلية التي اتخذها (بوتين) لإعادة بناء الاقتصاد الروسي، كان هناك عامل خارجي مهم ساعده في ذلك وهو (الارتفاع في اسعار الطاقة عالمياً-النفط والغاز) بعد الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، بحيث اصبح هناك ازدياد في الطلب العالمي على مصادر الطاقة خاصة داخل الدول الصناعية منها.أما عن مؤشرات النمو الاقتصادي الروسي بعد عام 2000 (وصول بوتين للحكم) فأن المؤشرات ايجابية، بحيث نما الاقتصاد الروسي خلال المدة (2000-2008) بمعدل (7%) سنوياً، و عاد ارتفاعه عام 2010 بمقدار (4.5%) سنوياً بعد انخفاضه عام 2009 الذي وصل بمقدار سالب(7.8) بسبب الأزمة المالية العالمية التي ضربت اقتصاديات دول العالم المختلفة، ومنها الاقتصاد الروسي().ومن جانب آخر، سعت روسيا إلى الدخول في عدد من المنظمات الاقليمية والدولية، من أجل دعم مكانتها الاقتصادية، مثل انضمامها إلى مجموعة الدول الثمان (G8)، ومنظمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC)، وانضمامها إلى منظمة شنغهاي للتعاون(SCO) ().أما فيما يتعلق بتأثير العامل الاقتصادي بالتوجه الروسي تجاه دول المشرق العربي وبالتحديد (سوريا)، فان روسيا ومنذ عام 200، اخذت تستخدم الاقتصاد كبوصلة لتوجهاتها نحو دول العالم، وأن دول المنطقة لا تخلو من الفرص الاستثمارية التي تسعى روسيا لتحقيقها ، وإن اختلفت من بلد إلى أخر.وبقدر تعلق الأمر بسوريا، فإنها تعد أحد شركاء روسيا التجاريين والاقتصاديين في المنطقة العربية، فالمشاريع الروسية التي جرى تنفيذها في سوريا في العقد الأول من القرن الحالي بلغ حجمها (19.4) مليار دولار، وتم الاتفاق على زيادة حجم التبادل الثنائي بينهما عام 2011، لكن الاحداث التي شهدتها سوريا أدت إلى تراجع التبادل بينهما().**

    **ثالثاً : المتغير العسكري :**

    **يقصد بالمتغير العسكري، مدى قدرة وقابلية الدولة على استعمال قوتها العسكرية، أو التلويح باستعمالها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية().وبالحديث عن روسيا ومدى تأثير المتغير العسكري في سياستها الخارجية، يمكن القول إن المؤسسة العسكرية الروسية التي ورثتها روسيا عن الاتحاد السوفيتي السابق، قد تعرضت إلى الكثير من النكبات والنكسات الصعبة، حيث أن الظروف الاقتصادية الصعبة وافلاس الخزينة المركزية، سببت انخفاض الميزانية الخاصة بالمؤسسة العسكرية بنحو الثلثين، وانكماش عدد الجيش الروسي من (3) ملايين عنصر إلى (1.247) مليون عنصر، لعدم القدرة على دفع رواتب الجيش().يضاف إلى تلك النكبات، تعرض الجيش الروسي خلال حرب الشيشان الأولى (1994-1996) والثانية (1999-2004) لهزيمة أدت إلى فقدان قيمة وهيبة المؤسسة العسكرية الروسية()، يضاف إلى ذلك قيام الحرب (الروسية-الجورجية) في آب 2008، وبالرغم من النصر الذي حققته روسيا على القوات الجورجية، إلا أن الحرب كشفت عن الخلل الكبير الذي تعاني منه المعدات والأسلحة الروسية المتهالكة، وافتقارها إلى التقنية والتكنولوجية العسكرية الحديثة، كما أنها كشفت عن الخلل في بنية وهيكلية المؤسسة العسكرية وعن الخلل في تجهيز وتدريب الجنود().بالمقابل بدأت خطوات الاصلاح والتحديث في المؤسسة العسكرية الروسية عام(2008) فترة رئاسة (ديميتري ميدفيدف) الذي أعلن عند بدأ عملية التحديث الشاملة في عام 2011 والتي تستمر لمدة (9) سنوات لتنتهي بحلول عام 2020().**

    **وفي شباط 2010 صادق الرئيس الروسي آنذاك (ميدفيدف) على العقيدة العسكرية المعدلة عام 2004\*، إضافة إلى بعض المبادئ لعقيدة عام 2000 فترة حكم الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين)().**

    **أما عن دور المتغير العسكري في التوجهات الروسية أزاء منطقة المشرق العربي وبالتحديد (سوريا) موضوع دراستنا، فأن هذا الدور يمكن التطرق إليه من خلال عدد من الجوانب، منها جانب مبيعات الأسلحة الروسية لدول المشرق العربي خاصة وانها تمر بحالة عدم الاستقرار الداخلي وحالة حرب مع الارهاب، الأمر الذي يجعل هذه الدول بحاجة إلى الأسلحة وبالذات ظروف كل من (العراق وسوريا)، والتي اعتمدت فيما سبق على الاتحاد السوفيتي السابق في الحصول على الأسلحة والمعدات، ومع وصول الرئيس (بوتين) إلى السلطة في روسيا واتباعه اسلوب المرونة في التعامل مع الدول الحليفة والصديقة، وهنا نذكر تنازل روسيا عن (73%) من ديونها المترتبة على سوريا عام 2005 على أثر زيارة الرئيس السوري (بشار الأسد) إلى موسكو، مقابل السماح لها بأن يكون لها قواعد بحرية في مينائي طرطوس واللاذقية السوريين().إن مرونة التعامل الروسي مع دول المشرق العربي (سوريا) ساهمت في عودتها لسوق السلاح، ومن ثمَّ جعل سياسة روسيا مقبولة لدى دول منطقة المشرق العربي، بهدف ايجاد موطئ قدم لها مع دول المنطقة التي تعتبر منطقة نفوذ غربية، وبالشكل الذي يجعلها تملك نفوذاً وأن كان بسيطاً، ولكنه من المحتمل ان يكون قابل للزيادة مستقبلاً().ومن الجوانب الأخرى للمتغير العسكري في التوجه الاستراتيجي الروسي تجاه سوريا ودول المشرق العربي، هو عملية إعادة تأسيس وجود عسكري روسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهنا إشارة إلى التواجد الروسي في ميناء طرطوس منذ عام 2006 بحجة تطوير محطات الخدمة البحرية السابقة في ذلك الميناء الذي يرون فيه المسؤولين الروس بوابة استراتيجية للبحرية الروسية بأتجاه البحر المتوسط وكذلك في أماكن بحرية أخرى كالمحيط الأطلسي والبحر الأحمر والقرن الافريقي، ولموازنة التواجد والنشاط البحري الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط().**

    **خلاصة القول أن المتغير العسكري في التوجه الروسي تجاه المشرق العربي (سوريا) يتمثل في قسمه الأكبر تسويق الأسلحة والمعدات لهذه الدول، من أجل لعب دور مميز على الصعيد العسكري البحري في المنطقة، ذلك أن سوريا هي من الدول الرئيسة المستوردة للسلاح الروسي، وعلى روسيا أن تحافظ وتعمل على تعزيز علاقاتها مع دول المنطقة (المشرق العربي)، وبما يحقق أهدافها ومصالحها بالدرجة الأولى من جهة ومصالح دول المنطقة من جهة أخرى.**

    **المطلب الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في التوجه الاستراتيجي الروسي حيال سوريا**

    **المتغيرات الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية لأي دولة، هي تلك المتغيرات الناشئة من البيئة الخارجية للدولة، أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع دولة أخرى().ونظراً لأهمية منطقة المشرق العربي، من حيث الموقع الجغرافي وما تحويه من موارد، وأهمية في السياسة الدولية، فإن عدداً من الدول الاقليمية والعالمية تسعى إلى أن يكون لها نوعاً من النفوذ أو التأثير أو السيطرة داخل هذه المنطقة يخدم مصالحها.**

    **انطلاقاً من ذلك، فإن التوجهات الروسية تجاه منطقة المشرق العربي (سوريا) تتأثر بالعديد من المتغيرات الاقليمية والدولية، نظراً لوجود مصالح لدول أخرى ذات نفوذ –وأن كان متبايناً؛ ولفهم المتغيرات الخارجية المؤثرة في التوجهات الروسية حيال (سوريا)؛ سيتم التطرق إلى تأثير كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وإسرائيل، لكونها تمتلك تأثير واضح، سنوضحها على النحو الاتي:**

    **أولاً : المتغير الأمريكي :-**

    **بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينات من القرن الماضي، وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب دولي مهيمن على السياسة العالمية، عبر انتشار قواتها العسكرية حول العالم بما يخدم مصالحها ويجعلها تتحكم في مجريات الاحداث السياسية على الساحة العالمية، ومنها احداث منطقة المشرق العربي، التي تحظى بأهمية كبيرة لدى الولايات المتحدة، لوجود جملة مصالح يمكن اجمالها بـ():**

    1. **مصالح امنية تتعلق بمكافحة الارهاب.**
    2. **مصالح اقتصادية تتعلق بضمان حصولها على النفط.**
    3. **الحفاظ على الانظمة الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية.**
    4. **الحفاظ على أمن إسرائيل.**
    5. **تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ضمن تنفيذ سياساتها اتجاه المنطقة.**

    **وفي ضوء تلك المصالح الأمريكية فانها ترفض أي دور لأي دولة أو قوى أخرى في المشرق العربي ما لم يتفق مع مصالحها، وعليه فأن التوجهات الروسية حيال منطقة المشرق العربي (سوريا) سوف تتصادم مع المصالح الأمريكية، مما يجعلنا نقدم نظرة سريعة لطبيعة العلاقات بين الجانبين، تلك التي تراوحت بين الانفراج والتفاهم حيناً وبالتوتر أحياناً أخرى.وخلال العقد الأول من القرن الحالي (الحادي والعشرين) تميزت العلاقات الأمريكية-الروسية بتأرجح واضح بين التفاهم الذي بدا ستراتيجياً في القليل من الحالات، والتناقض الكبير في كثير من الحالات الأخرى، على مستوى التفاهم المشترك بين الجانبين فأن الأمر يتعلق بتقديم روسيا دعمها للولايات المتحدة في محاربة الارهاب لا سيما في حربها على افغانستان عام 2001(). وإن الموقف الروسي هذا لم يكن الهدف منه أحداث تقارب مع الولايات المتحدة فقط، بقدر تعلق الأمر باستغلال محاربة الإرهاب من أجل القضاء على الحركات الانفصالية في الشيشان دون أن توجه لها انتقادات من الغرب وامريكا بخصوص سلوكيات روسيا مع الحركات الانفصالية تلك.أما عن مستوى الاختلاف والتناقض في العلاقات الأمريكية الروسية بشان عدد من القضايا الدولية التي سببت توتر العلاقات بين الجانبين أهمها:**

    1. **الاستياء الروسي من تشجيع أمريكا للثورات الملونة داخل الأنظمة الموالية لروسيا التي تعدها روسيا دول ضمن مجالها الحيوي().**
    2. **رفض روسيا عامي (2002-2003) منح امريكا حق استعمال القوة ضد العراق داخل مجلس الأمن.**
    3. **التباين الواضح في وجهات النظر بين الجانبين فيما يخص كوريا الشمالية وإيران بخصوص الملف النووي في كلا البلدين (من حيث استعمال القوة أو فرض العقوبات).**
    4. **محاولة أمريكا نصب دفاعات ومنظومات مضادة للصواريخ البالستية في بعض دول أوربا الشرقية، الأمر الذي عدته روسيا تهديداً لأمنها القومي().**
    5. **قيام الحرب الروسية-الجورجية عام 2008، واحتلال روسيا لأجزاء من الأراضي الجورجية، الأمر الذي أعدته أمريكا بمثابة ضربة قاصمة للنظام الجورجي الموالي لها().**

    **وكان لقيام ثورات الربيع العربي أثرها في رسم مسار العلاقات الروسية-الأمريكية، وكان للأزمة في سوريا الدور الأكبر في ذلك، نظراً لاختلاف وجهات النظر بين الطرفين، ثم جاءت الأزمة الاوكرانية في بدايات عام 2014 وضم روسيا للقرم لتزيد هذه العلاقات تعقيداً، والتي أثرت على ايقاف التعاون بين روسيا والغرب ولاسيما امريكا في عدد من القضايا. وبقدر تعلق الأمر بدور المتغير الأمريكي في التوجهات الروسية حيال سوريا، فأن الولايات المتحدة ومن أجل تحقيق مصالحها في منطقة المشرق العربي قد عمدت إلى تطبيق سياسات ومشاريع تخدم مصالحها دون الاكتراث لمصالح القوى الأخرى. ومن بين المشاريع الأمريكية في المنطقة العربية مشروع ((الشرق الأوسط الكبير)) الذي طرحه الرئيس الأمريكي الأسبق (بوش الابن) عام 2004 بهدف البدء بالتغيير والاصلاح في منطقة الشرق الأوسط، وكانت دول المشرق العربي هي من الدول الرئيسة المشمولة بهذا المشروع().كما أن الولايات المتحدة استطاعت ومن خلال نفوذها أن تقف كمعرقل أمام السياسة الروسية تجاه كل دولة من دول المشرق العربي، وبقدر تعلق الأمر (بسوريا) التي تعد الحليف الرئيس لروسيا وأحد الدول المعارضة للولايات المتحدة في المشرق العربي، فقد سعت الإدارة الأمريكية ومنذ مدة طويلة إلى العمل على أضعاف هذا النظام، ومارست في سبيل ذلك ضغوطاً دولية كثيرة واتبعت سياسات فرضت عليه من خلالها عزلة دولية، نتيجة معارضته لها وتهديده لأمن إسرائيل، وأنه مع مرور الزمن سيصبح البوابة لزيادة النفوذ الروسي في المنطقة. ومع اندلاع الأزمة السورية عام 2011 والدعم الروسي القوي للنظام السوري، مقابل الرغبة الأمريكية بأسقاط هذا النظام، أصبح الصراع في سوريا يمثل صراع أرادة بين الولايات المتحدة الساعية إلى تغيير النظام، وروسيا التي تعمل على بقائه ودعمه بالأسلحة والمعدات والخبراء العسكريين في عملياته العسكرية، على اعتبار أن سقوط النظام السوري يمثل ضربة موجعة التي ستوجه لروسيا والتي ستفقدها القسم الأكبر من نفوذها في المشرق العربي.ومن أجل اضعاف الدعم الروسي لسوريا، عمدت الولايات المتحدة على إثارة أو استغلال الأحداث في أوكرانيا عام 2014، من أجل المساومة والتفاوض بين الجانبين، على اعتبار أن أوكرانيا هي العمق الاستراتيجي لروسيا في أوربا، وان الولايات المتحدة سوف تقدم تعهد (امريكي-أوربي) بحل المسألة الاوكرانية مقابل ايقاف روسيا دعمها للنظام السوري، وبذلك سيتم تحييد الدور الروسي في سوريا من جهة، واسقاط النظام السوري عبر البوابة الاوكرانية من جهة أخرى().وعلى الرغم من هذا التقاطع في السياسات بين روسيا والولايات المتحدة، إلا إن ذلك لم يمنع من العمل سوية في بعض جوانب الأزمة السورية، ومن هنا تعاون البلدين من أجل نزع أسلحة النظام السوري الكيمياوية، لذا فإن السياسة الأمريكية تجاه سوريا أثرت وستؤثر في التوجهات الروسية بطريقة أو بأخرى، من أجل منع سوريا أن تكون موطأ قدم للنفوذ الروسي في المنطقة.**

    **ثانياً : المتغير التركي :**

    **تعد تركيا من الدول الاقليمية ذات التأثير في الشؤون السياسية والاقتصادية في منطقة المشرق العربي، نظراً لإمكانياتها التي تمتلكها والذي أهلها للعب هذا الدور().أما ما يخص دور المتغير التركي في التوجهات الروسية حيال (سوريا)، يمكن القول أن هذا الدور كان متماشياً وداعماً للتوجهات الروسية، إنطلاقاً من الادراك الروسي بأن توثيق التعاون مع تركيا يسهم في دعم الدور الروسي في منطقة المشرق العربي، كون (تركيا) الجسر الواصل بين الشرق والغرب().ومع بدء التظاهرات المطالبة بالإصلاح في سوريا في أذار 2011، ومن ثم تحولها إلى أزمة وصراع داخلي مسلح، بدأ المتغير التركي يؤثر في السياسة الروسية تجاه دول المشرق العربي، نظراً للامتدادات اللاحقة لهذه الأزمة على بقية دول المشرق العربي، وأن الدور التركي في الأزمة تمثل بدعم المعارضة السورية من خلال السماح لها بعقد مؤتمراتها في تركيا، واحتضانها للقيادات العسكرية المنشقة عن الجيش السوري ().إن تلك السياسات والمواقف التركية تجاه سوريا تتعارض مع التوجهات الروسية التي تساند وبشدة النظام السوري وتعارض العمل على اسقاطه، لأن ذلك يعني فقدان روسيا لحليفها الاستراتيجي في المشرق العربي، وبالتالي فقدان النفوذ والتأثير الذي تمتلكه، وتعده كنوع من إعادة حضورها السياسي على الساحة الدولية. لذا فأن المتغير التركي في التوجهات الروسية تجاه دول المشرق العربي (سوريا) يكاد ينحصر بالأزمة السورية، لكون الصراع في سوريا اصبح صراع ارادات بين الدول الكبرى، وأن من يحسم الصراع لصالحه سيكون له حضوراً كبيراً في قضايا دولية أخرى.**

    **ثالثاً : المتغير الإسرائيلي :**

    **تعد إسرائيل من الدول المؤثرة في منطقة المشرق العربي، لكونها دولة ديمقراطية وذات اقتصاد مستقر وقدرات عسكرية متطورة، وتحظى بدعم الولايات المتحدة والعديد من الدول الأخرى ولاسيما الأوربية منها، وأنها استطاعت أن تقيم علاقات مع بعض الدول العربية كالأردن ومصر والمغرب وموريتانيا.**

    **هدف إسرائيل في المنطقة العربية هو اتباع جميع الوسائل والأساليب من أجل اضعاف الدول العربية، ولاسيما تلك التي تبنت الدفاع عن القضية الفلسطينية كالعراق وسوريا، مسخرة نفوذها في دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة والدول الغربية من أجل أن يبقى ميزان القوى لصالحها في المنطقة().**

    **وانطلاقاً من ذلك عملت إسرائيل على التأثير في السياسة الروسية تجاه دول المشرق العربي بشكل يخدم مصالحها وأهدافها، مستغلة في ذلك تقارب العلاقات الإسرائيلية-الروسية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية من جهة، ومن خلال استغلال دوائر النفوذ الإسرائيلي المؤثرة على صناع القرار الروسي من ناحية أخرى().ولهذا استطاعت إسرائيل الضغط على روسا بشان صفقة صواريخ الـ(S-300) وصفقة طائرات الـ(Mig-31) المقاتلة(). والأسباب وراء هذا التجميد هو أن روسيا تمسك بالعصا من الوسط في مجال الموازنة بين مبيعاتها من الأسلحة لسوريا وبين علاقاتها مع إسرائيل، ففي الوقت الذي باعت فيه روسيا وبكميات قليلة بعض الصواريخ المضادة للطائرات من نوع (SAM)، ومن أجل التخفيف من حدة المخاوف الإسرائيلية من هذه المبيعات لإدراك صناع القرار الروس أهمية العلاقات مع إسرائيل، حيث صرح مدير الاكاديمية الروسية للقضايا الجيو-سياسية (ايفانشوف) قائلاً : ((إن موسكو لدى تنفيذها أي تعاون عسكري مع حلفائها كسوريا وإيران، فأنها تأخذ بنظر الحسبان إسرائيل وأمنها، لأن روسيا تبقي عينها على إسرائيل لوجود نحو مليون شخص ناطقين باللغة الروسية تحاول موسكو الاستفادة منهم ومن خبراتهم..)) (). وهناك أسباب أخرى لخضوع روسيا للضغوط الإسرائيلية، هو حجم التجارة الروسية-الإسرائيلية الذي يفوق بدرجة كبيرة حجم التجارة الروسية مع سوريا، فضلاً عن ضعف سوريا من توفير العملة الصعبة الذي يجعل من بيع الأسلحة لها أمراً مشكوكاً به من الناحية الاقتصادية().**

    **وفي ضوء ما تقدم يمكن القول ان إسرائيل تلعب دوراً في التوجهات الروسية حيال سوريا حيث تؤثر تلك التوجهات على الأمن القومي الاسرائيلي، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وفي القضايا التي تكون إسرائيل طرفاً فيها، ويبدو أن إسرائيل نجحت في التأثير بهذه التوجهات بما يحافظ على أمنها ومصالحها وتفوقها العسكري في المنطقة.وعليه؛ يمكن القول بأن التوجهات الاستراتيجية الروسية حيال سوريا، خضعت لعدد من المتغيرات (الداخلية والخارجية) التي أدت دوراً مؤثراً في هذه التوجهات، فقد سخرت (روسيا) المتغيرات الداخلية من امكانيات (جغرافية واقتصادية وعسكرية) بما يسهم في تسريع الانفتاح الروسي على المشرق العربي (سوريا)، ولكن هذا الانفتاح واجهته متغيرات خارجية تمثلت بتطابق مصالح وسياسات بعض الدول الاقليمية والدولية مع هذا الانفتاح في بعض الاحيان، وبتقاطعها في احيان أخرى.**

    **المبحث الثالث: المدرك الاستراتيجي الروسي ومستقبل الأزمة السورية (سيناريوهات محتملة)**

    **لا شك إن استمرار الأزمة السورية وتعقد مشاهدها، انتج واقعاً جيوستراتيجياً معقداً في المنطقة العربية، برر احتدام التنافس الدولي بين روسيا والولايات المتحدة من جهة والتنافس الاقليمي بين تركيا وإيران من جهة ثانية، وقد ساهمت المرونة في النظام الدولي في اكتساب الاطراف الاقليمية الشرق أوسطية ادواراً أكثر فعالية، حتى بدأ للمتطلع أن أي قراءة مستقبلية للأزمة السورية مرتبط مباشرة بمستقبل التوازنات الاقليمية وادائها الاستراتيجي ومعاملات التبادل السلوكية حيال الاحداث. وفي خضم تلك المعطيات يبرز دور المدرك الاستراتيجي الروسي حيال سوريا وازمتها، كون روسيا حليفاً اثبتت احداث الأزمة حيويته ودوره في رسم مستقبل سوريا مكانة ونظاماً().وهناك من يرى بأن أطالة أمد الصراع الداخلي في سوريا زاد احتمالية أن يتحرك إلى صراع خارجي تتورط فيه دول الجوار أكثر فأكثر، أي أن الأزمة السورية أخذت تعبر الحدود وتُصَدِر الصراع خارج حدود سوريا، كما حدث مع تصارع السنة والعلويين في شوارع طرابلس اللبنانية().وإذا ما حاولنا تحديد رؤية متقدمة لنهاية الأزمة السورية، فإننا نصطدم بسيناريوهات متعددة، تمثل مخارج لإدارة الأزمة منها:**

    **السيناريو الأول (تغيير النظام) : هذا السيناريو يستلزم كنتيجة حصول تفكك في بنية النظام السياسية والامنية والاقتصادية، كما حدث في تونس ومصر، وهو ما لم يحدث لحد هذه اللحظة، حيث البنية السياسية والاقتصادية ما تزال متماسكة نسبياً بفعل الدعم الروسي والايراني الذي يتلقاه النظام السوري، إما عن البنية العسكرية(الأمنية) فعلى الرغم من الخلل الذي شهدته هذه البنية،إلا أن الجيش العربي السوري ما زال صامداً(). وهكذا بدا صمود النظام متجاوزاً لرؤيته كشأن داخلي فقط،وهنا نذكر فائدة مثلث التحالف (الروسي-السوري-الايراني) خلال سني الأزمة في هذا الصمود، لاسيما وأن سوريا الحليف الأول لإيران، وأن الأخيرة تحظى باهتمام (روسيا الاتحادية) على المستوى السياسي والاقتصادي والاستراتيجي، والأهم أن روسيا الاتحادية تستعمل إيران ورقة مهمة وقوية تتعامل بها مع الولايات المتحدة، ولاسيما فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي، إذ إن القضية السورية تعد بمثابة المدخل الرئيس للوقوف بوجه الهيمنة الأمريكية واعادة الاعتبار للدور الروسي المتعاظم في العلاقات الدولية.**

    **أما بخصوص تغيير النظام السوري، فأن الموقف الروسي منذ بداية الأزمة ضد التدخل العسكري الخارجي لتغيير النظام كما حصل في حالة ليبيا، وقد عبر عن ذلك الرئيس الروسي (بوتين) في سلسلة المقالات التي كتبها في الصحف الروسية قبيل الانتخابات الرئاسية لعام 2012 التي انتهت بفوزه().**

    **والملاحظ على الموقف الروسي من دعم النظام السوري ورفض تغييره أن هناك جملة اسباب وراء ذلك الموقف وهي():**

    1. **امتلاك سوريا أخر قاعدة بحرية لروسيا الاتحادية خارج جمهورية الاتحاد السوفيتي السابق.**
    2. **هناك مخاوف من أن تغيير النظام السياسي في سوريا يحقق مكاسب للولايات المتحدة على حساب روسيا الاتحادية.**
    3. **أن سوريا أفضل بيئة لتحريك الاقتصاد الروسي والتبادل التجاري في كافة المجالات.**
    4. **تخوف روسيا من صعود التيارات الاسلامية المتشددة للحكم في سوريا في حالة تغيير النظام السوري.**

    **هذه العوامل ساعدت ودفعت روسيا الاتحادية لتكون جنباً إلى جنب مع النظام السوري ودعمه للوقوف بوجه التغيير، فمن مصلحتها أن يبقى النظام لأطول مدة ممكنة.**

    **أما السيناريو الثاني:(الحل السياسي) : يفترض هذا السيناريو انتزاع السلطة من النظام السياسي (بشار الأسد) بصورة تدريجية، بما في ذلك التحكم في الاجهزة الأمنية والقوات العسكرية، ويؤدي إلى انتخابات تحت اشراف دولي ستكون نتيجتها الاكيدة فوز المعارضة.**

    **إن هذا السيناريو هو الاسلوب الذي تفضله كل من الولايات المتحدة ودول حلف المشال الاطلسي على غرار (النموذج اليمني)، وأن الغرب وامريكا يقدمون هذا الاسلوب بعيداً عن اسلوب الحرب العسكرية على غرار حربي افغانستان والعراق().أما عن الموقف الروسي من هذا الاسلوب كسيناريو مستقبلي للازمة السورية، فانها مع تطور الاحداث في سوريا وجدت في هذا الاسلوب الحل الأمثل ورافضة في الوقت ذاته أي تدخل دولي في سوريا، وهنا رحبت روسيا بجهود الجامعة العربية عبر ارسال بعثة مراقبين عرب للوقوف على حقيقة الاحداث والذهاب نحو تسوية الأزمة سلمياً().**

    **إن سيناريو (الحل السياسي) للأزمة السورية تقف أمامه جملة ايضاحات كابحة لمشهد التسوية، لا يمكن التهرب منها وأنها حاضرة في الوعي السياسي، نظراً لمدلولات هذه الايضاحات وتاثيراتها على مشهد التسوية، ومنها :**

    1. **أن (روسيا) تهدف من خلال طرح نفسها وسيط لاجراء الحوار ما بين النظام والمعارضة، إلى تعزيز مواقفها السياسية أكثر من العمل على ايجاد حل واقعي للوضع المأزوم().**
    2. **غياب الرؤية السياسية لوضع حل ناجع، وانحسار التاثير الروسي والايراني على مجريات الأحداث في سوريا وعدم قابلية البنية الداخلية الولوج في مناخ (حل ضبابي) لا يضمن لها مكاسب تذكر().**
    3. **المعادلة الأمنية في سوريا تتسم بتداخل كبير بين مفهومي (الأمن الاقليمي) و (الأمن الدولي) وتتجاوز أهميتها الاستراتيجية حدود المنطقة العربية().**
    4. **التعارض في غايات ومصالح الفاعليين الدوليين والاقليميين، مما أنعكس سلباً على استراتيجية المعالجة، بسبب تسارع الاحداث ودخول متغيرات طارئة، مما يؤكد عدم نضوج مناخ التقارب المرتهن بظروف ومعطيات اقليمية ودولية().**

    **أما السيناريو الثالث (تقسيم سوريا) : هذا السيناريو يتوافق مع الاستراتيجية الأمريكية المعروفة لإعادة رسم خريطة المنطقة وتقسيم دول المنطقة إلى دويلات صغيرة متحاربة ومضطربة، يقودها الصراع الطائفي لاستنزاف قدراتها البشرية والاقتصادية، وبقدر تعليق الموضوع بسوريا.**

    **تشير الأحداث الجارية في سوريا إلى ظهور الهويات الفرعية والانقسام الطائفي والعرقي().**

    **إن أية قراءة لمثل هذا المشهد، ستفرز الكثير من التداعيات الاقليمية السلبية على دول الجوار السوري (تركيا-لبنان-العراق)، فضلاً عن احتمال وقوع عمليات تهجير قسري للسكان، وربما مجازر، قد تصل لعملية تطهير عرقي في سبيل تحقيق وحدة طائفية في المنطقة كما حدث في البلقان().**

    **إن ثمار مشهد (التقسيم) ستكون لا محالة في مصلحة امريكا وإسرائيل، لأن سوريا (موحدة) تمثل تهديداً استراتيجياً للنفوذ الغربي (الامريكي) ولإسرائيل في المنطقة، وادراكا لصعوبة ترويض سوريا منذ زمن طويل، فأنهم سيسعون إلى تقسيمها كحل دائم للمنطقة، يحفظ أمن إسرائيل ويرسخ الهيمنة الأمريكية().**

    **ان الموقف الروسي من مشهد (التقسيم)، فأنه يمثل بداية النهاية للنفوذ الروسي في سوريا، إذ أن سقوط النظام السوري وتولي الحكم من لدن سلطة راديكالية اسلامية (سنية) تدعمها قطر والسعودية، سيفتح الباب امام ظهور القاعدة بشكل رسمي في الدول الغربية، لأن روسيا ترى في الثورات العربية أنها تمهد الطريق لوصول الإسلاميين إلى السلطة، وهذا سيحد من دخول (روسيا) إلى المنطقة وخاصة أنها عانت كثيراً في حربها على الارهاب والتطرف على يد الإسلاميين في شمال القوقاز(). وبذلك فهي تقف امام التدخل العسكري الدولي في سوريا، خوفاً من أن يستخدم ضدها مستقبلاً.وبالتالي فأن روسيا ترفض سيناريو (التقسيم) وتؤكد دعهما لبقاء النظام السوري (بشار الأسد) لوجود جملة أهداف سوف نوضحها في المشهد التالي.**

    **أما السيناريو الرابع والاخير فهو(بقاء النظام السوري) : أن هذا السيناريو يبين أن نتيجة الدعم الدولي والاقليمي القوي للنظام (بشار الأسد) والذي اسهم في تحقيق تقدم مستمر على الأرض، وتمكينه من القضاء على المعارضة بشقيها السياسي والعسكري، مما يؤدي في النهاية لحسم الأزمة السورية لصالح النظام السوري (بشار الأسد) (). وأن بقاء النظام في السلطة محتفظاً بقوته يعد من أفضل السيناريوهات، لأنه يؤدي إلى الحد من نفوذ الجماعات الارهابية، ويعمل على حماية البلاد من الانزلاق في نفق مظلم يؤدي إلى تفتيت البلاد ويحولها إلى دويلات صغيرة().أما عن الموقف الروسي من هذه السيناريو (بقاء النظام السوري) فأن الدعم الروسي للنظام السوري منذ انطلاق الثورة منتصف آذار 2011 وحتى الوقت الحاضر يؤكد لنا رغبة روسيا في بقاء النظام، لوجود جملة اسباب وراء هذا الموقف من بقاء النظام وهي:**

    1. **كبر حجم المصالح الاقتصادية الروسية في سوريا، حيث قدرت الاستثمارات الروسية في سوريا قبل انطلاق الأزمة السورية بـ(20) مليار دولار.**
    2. **متانة العلاقات ما بين البلدين التي تعود إلى أيام الاتحاد السوفيتي السابق().**
    3. **خشية روسيا من فقدان حليفها الرئيس في المنطقة بعد أن فقدت شريكاً رئيساً في ليبيا.**
    4. **أن تكرار التدخل الخارجي الدولي الذي حصل في ليبيا مع أحداث سوريا سوف يفتح الباب لتدخلات عسكرية غربية في المنطقة المحيطة من روسيا.**
    5. **انتشار القواعد الروسية في سوريا (ميناء طرطوس واللاذقية) وأهمية ذلك التواجد سياسياً وعسكرياً.**
    6. **ادراك روسيا بأن سوريا تعد حلقة وصل تربطها مع حركات مناوئة للولايات المتحدة مثل(حركة حماس الفلسطينية) و(حزب الله اللبناني) وامكانيتها من توظيف تلك الحركات كورقة ضغط ضد امريكا.**
    7. **ترى روسيا بأن تغيير النظام السوري يعني تغيير النظام الايراني وبالتالي فقدان حلفائها الوحيدين في منطقة الشرق الأوسط والذي سوف يؤثر حتماً على دورها في المنطقة.**
    8. **خشية روسيا من سقوط النظام السوري ووصول جماعات موالية للمعارضة السورية ذات اصول راديكالية اسلامية، تسبب زعزعة الاوضاع في الداخل الروسي أو مناطق النفوذ الروسية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.**
    9. **ضمان احتكار تصديرالغاز الطبيعي لأوربا،حيث أن سقوط النظام السوري سوف يفسح المجال لدولة( قطر) لتصدير الغاز لاوربا كبديل عن الغاز الروسي الذي تستخدمه كورقة ضغط على أوربا().**
    10. **إرسال رسالة للولايات المتحدة وحلفائها، بأن عصر الهيمنة الأمريكية قد انتهى، وأن الحضور الروسي على الساحة الدولية قد عاد كقوى عظمى.**

    **وفي ضوء السيناريوهات الاربعة السابقة لمستقبل الأزمة السورية، نجد بأن سيناريو (بقاء النظام السوري) هو السيناريو الارجح للمدة المنظورة على الأقل، نتيجة الدعم المالي والعسكري واللوجستي المقدم من روسيا وإيران، لضمان مصالحهما في المنطقة، أيضاً التصريحات التي يدلي بها المسؤولون الدوليون ولاسيما الممثل الدائم للأمين العام للأمم المتحدة (دي ميستورا)، التي تبين ان بقاء النظام السوري شرط اساسي في المرحلة المقبلة، وأن التفاهم الروسي-الأمريكي حول السلاح الكيميائي يوضح أن هناك تفاهماً بين القوى الكبرى حول نهاية الأزمة السورية، وإعطاء دور أكبر لروسيا لحل أزمات الشرق الأوسط.**

    **وعلى هذا الاساس يظهر (لروسيا) موقع مميز في مستقبل سوريا سواء برحيل (الأسد) أو بقائه، وذلك عن طريق الحفاظ على الأراضي السورية المسيطر عليها من لدن (بشار الأسد) بمساعدة روسيا وإيران.**

    **الخاتمة :**

    **لقد توصلنا مما سبق من بحث وتحليل؛ إلى الأفكار والاستنتاجات الاتية:**

    1. **تشغل العلاقات الروسية-السورية مساحة مهمة في بانوراما العلاقات الروسية-العربية عموما، وأن روسيا تسعى في علاقاتها مع سوريا ترسيخ دورها في التحكم بمجريات الاحداث وقيام التغيير، وأن الموقف الروسي من الأزمة السورية منذ بداية الاحداث يعارض أي تدخل عسكري خارجي يسبب خلل باستقرار المنطقة.**
    2. **تتميز الاستراتيجية الروسية حيال سوريا بأنها ذات سياسة ثابتة، وأنها محل اتفاق كبير بين مؤسسات صناعة القرار الاستراتيجي الروسي، على انها(سوريا) أحدى البوابات التي يمكن من خلالها العودة إلى الساحة الدولية، كونها تقع في منطقة المشرق العربي التي هي جزء رئيسي من منطقة الشرق الأوسط، ذات التأثير الكبير في توازن القوى الدولية.**
    3. **أن العامل الاستراتيجي هو الأساس في التوجه الروسي نحو سوريا، ذلك أن الأخيرة حليفاً استراتيجياً وموطئ قدم لروسيا في المنطقة العربية، نظراً لوجود القاعدة البحرية الروسية في ميناء اللاذقية بما يؤمن لها وجوداً عسكرياً متقدماً في المنطقة بما له من تأثير في التوازنات الدولية، وقد ازدادت هذه الأهمية مع اندلاع الاحتجاجات في سوريا ومن ثم دخول روسيا على خط الأزمة السورية بشكل مباشر عبر نشر قواتها العسكرية على الأرض السورية والقيام بتنفيذ ضربات جوية، مما أعطى أهمية كبير للدور الروسي في المنطقة واثبات قدرته على موازنة الدور الأمريكي والدول المتحالفة معها.**
    4. **لقد بدا للمتطلع إن أية قراءة لمستقبل الأزمة السورية مرتبط مباشرة بمستقبل التوازنات الاقليمية وادائها الاستراتيجي ومعاملات التبادل السلوكية حيال الاحداث، وضمن هذه المبادلة يبرز دور المدرك الاستراتيجي الروسي حيال سوريا وأزمتها، بوصف (روسيا) قطباً اثبتت احداث الأزمة حيويته في رسم مستقبل سوريا مكانةَ ونظاماً.**
    5. **أن الأزمة السورية عبرت عن وجود حالة ضبابية تتشابك فيها التوازنات الاقليمية وتتباين فيها المواقف الدولية، ففي الوقت الذي وقفت فيه (روسيا) مع النظام السوري (بشار الأسد) لأنه حليفها في المنطقة، تدخلت الولايات المتحدة إلى جانب المعارضة السورية، في محاولة لاسقاط النظام السوري، وكذلك الحال بالنسبة للتحالف الاوربي وقواه الفاعلة لاسيما (فرنسا وبريطانيا) اللتين كانتا ضد النظام السوري وأن الأزمة السورية هي جزء من بانروما التحديات التي تعج بها المنطقة (الربيع العربي).**
    6. **تعد إيران حليفاً مهماً لروسيا، وأن من بين الاسباب التي تدفع روسيا للتدخل في الأزمة السورية هو تقوية النفوذ الايراني في سوريا، وما كان لروسيا في هذه الأزمة إلا ان توفر الغطاء الدولي لإيران لتعزيز نفوذها ليس في سوريا فحسب، وانما في منطقة الشرق الاوسط.**
    7. **ابدت الأزمة السورية كجزء من تداعيات ما يسمى (الربيع العربي) نقطة الانعطاف في زيادة اختلال توازن القوى وتزايد العزلة الاقليمية على إسرائيل في ظل تراجع الدور الأمريكي في المنطقة، وبعد خسارة إسرائيل علاقاتها مع تركيا ومن ثم مصر بعد سقوط نظام (حسني مبارك)، وصمود النظام السوري في مجابهته للأزمة، بحيث نجح الدور الروسي في ترسيخ مدركه الاستراتيجي الداعي للتمدد والهيمنة من بوابة سوريا بكل ما تحمله من مفاتيح التأثير والمساومة والمبادلة دون اسقاط الخيار الداعي إلى ان مستقبل سوريا، سيبقى معتمداً صيغة توافقية بين القوى الاقليمية الفاعلة في النظام الاقليمي وبين القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي.**

    **Abstract**

    After the arrival of President Vladimir Putin to power in the Russian Federation in 2000, Russian-Syrian relations have witnessed a remarkable development at all levels. Russia has found in its relations a gate to control events in the Middle East region, Syria is the most important country in this region, which enjoys a distinct geographic location contributes to the return of the Russian role to the international arena, because the region has a significant influence in the balance of international forces.

    That the strategic factor is the basis of the Russian orientation towards Syria, the latter is a strategic ally and a haven for Russia in the Arab region, in terms of the presence of the Russian naval base in the port of Latakia.

    The Syrian crisis, which has an impact on the future of regional balances, reflects a misty situation in which international positions are intertwined between forces supporting the Syrian regime such as Russia, Iran and opposing forces of the Syrian regime such as America and the West. However, the events of modernity revealed the success of the Russian role in establishing the strategic awareness of expansion and hegemony In the region, but the future of Syria will remain dependent on a compromise formula between the regional powers active in the regional system and the major powers in the international system.

    **المصادر و الهوامش**

    استراتيجية البعد الإنساني للأمن الوطني

    م. حيدر زهير جاسم م.م. عقيل حسين عباس

    **مقدمة**

    **لا شك ان ظهور معيار الأمن الإنساني اعطى الأولوية لأمن الأفراد على الأمن الوطني كونه ينظر الى التحديات الرئيسة التي يواجهها الفرد في توفير احتياجاته الأساسية من المأكل والمأوى والامن والملبس وغيرها على انها تهديدات اكثر تأثيرا على امن الافراد، بمعنى أخر ان النظر الى الفقر والمجاعة والتشرد والخوف من المجهول هي تهديدات ذات وقع كبير على نفوس الافراد ولها الأولوية في معالجتها عند الحديث عن الامن الوطني، فلا يتحقق هذا الأخير بوجود هذه المهددات على حياة الافراد، لذلك اصبح من اللازم الاهتمام بالتنمية المستدامة كاستراتيجية وظيفية لضمان الأمن الانساني. ومن ثم فإن تطبيق معايير الأمن الوطني مع اخذ الاعتبار بالمتطلبات الأساسية لأمن الافراد يضفي على هذه العملية بعدا إنسانيا يحقق كفاءة معيار الأمن الانساني وهذا يتطلب تسخير جهود كافة المؤسسات الفاعلة لتحقيق التوفيق بين متطلبات الامن الانساني واليات الأمن الوطني.**

    1. **حدود البحث وأهدافه**

    **تسعى هذه الدراسة الى توضيح دور البعد الإنساني في تحقيق الامن الوطني، فهذا الأخير يعتمد على مجموعة من الاليات والبرامج والسياسيات التي تهدف الى التصدي للتهديدات والتحديات التي تواجه كيان الدولة سواء من تلك القادمة من الخارج او التي تنبع من الداخل والتي معظمها ناتجة عن غياب كامل للبعد الإنساني عند تنفيذ السياسات الوطنية، وهذا الامر يجعل من تلك السياسات غير فاعلة ولا تغير في الواقع شيئا، وتبقى مجرد الية لاستنزاف الموارد والأموال دون أي حلول للمشكلات الأمنية، لذا سنحاول في هذه الدراسة ان نبين دور البعد الإنساني وكيف يساهم في تحقيق الامن الوطني وبكلفٍ اقل.**

    1. **مشكلة البحث**

    **تكمن مشكلة الدراسة في كيفية معالجة الامن الوطني الذي يعاني من العديد من الاختلالات وعدم نجاعة الإجراءات الحكومية للدول في تحقيق الاستقرار الداخلي بسبب ابتعادها عن الجانب الإنساني وعدم الالتفات اليه عند صياغة الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الامن، وهذا أدى الى عدم فاعلية هذه الخطط والبرامج، مما يجعل الدولة امام ازمة امن تطول جميع القطاعات الامنية الأخرى وتؤثر سلبا على الأداء التنفيذي للمؤسسات الحكومية العامة والخاصة.**

    1. **فرضية البحث**

    **تنطلق الدراسة من فرضية مفادها، انه كلما راعت المؤسسات الوطنية الجانب الإنساني في تطبيق سياسات الامن الوطني، كلما انعكس ذلك إيجابا على تحقيق الامن والاستقرار المجتمعي، ومن ثم يقلل من كلف الاموال التي تنفق في سبيل تحقيقه.**

    1. **مناهج البحث**

    **اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي اللذان يعنيان بالتحليل والمقدرة على التعامل مع البيانات والمعلومات والنظريات وملاحظة الظواهر للوصول الى مبادئ عامة تؤطر عملية البحث وتحدد معالم المشكلات التي تتعامل معها ومن ثم تقدم الخيارات والحلول لمعالجتها.**

    1. **هيكلية الدراسة**

    **تم تقسيم الدراسة الى خمسة محاور رئيسة، شمل المحور الأول الاحتياج الإنساني للأمن والمبادئ التي يقوم عليها، اما المحور الثاني العلاقة بين البعد الإنساني والامن الوطني، في حين كان المحور الثالث البعد الإنساني يحقق الامن الوطني، اما المحور الرابع بمن نبدأ في تحقيق الامن الوطني بالجانب الإنساني ام بالجانب الأمني؟، اما المحور الخامس كلف تحقيق الامن الوطني في ظل سيادة نهج البعد الإنساني. انتهاءً بالخاتمة والنتائج والتوصيات.**

    1. **مفاهيم ومصطلحات البحث**

    **أ-مفهوم الإنسانية: الإنسانية هي مصدر صناعيّ من كلمة إنسان، وهي ما يُميِّز الإنسان من خصائص وصفات، تجعله بدورها يختلف عن بقيّة أنواع الكائنات الحيّة، ويمكن القول إنّ الإنسانيّة هي ما يُضادّ البهيميّة أو الحيوانيّة. كما أنّه يمكن تعريفها بأنّها ما يتميَّز به المرء من الأعمال الصالحة التي يقوم بها. وهي من وجهة نظر الفلاسفة تعني: (الحياة، والنُّطْق، والموت). والإنسانيّة هي ما يُعبِّر عن هدف الأخلاق، كما أنّها أساس فكرة الواجب عند الإنسان. كما أنّها مجموع الصفات التي تُكوِّن كائناً اجتماعيّاً يتطوَّر مع مرور الزمن.()**

    **ب-مفهوم الامن تشير معاجم اللغة الى ان كلمة امن تعني الشعور بالاطمئنان وعدم الخوف، ومن الطبيعي في ضوء هذا المدلول اللغوي للكلمة ان يعني الامن عند الفرد العادي هو غياب التهديد والعنف والمخاطر التي تهدد حقوقه.() واذا نظرنا مفهوم الامن الوطني سنجده يتألف من:()**

    * **الامن سمة متغيرة اذ ان يتغير بالمكان والزمان ونوع القضية الأمنية، اذ ان لكل دولة مفهومها الخاص للأمن سواء كان متعلق بعوامل داخلية او خارجية.**
    * **للأمن ثلاث محاور وهي: تأمين كيان الدولة من أي تهديد داخلي او خارجي، وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الرضا المجتمعي او اغلبيته وعدم بروز اتجاهات تعارضه بالقوة المسلحة.**
    * **ان للأمن عدة مستويات مثل ( امن الدولة، امن المؤسسات، والنظام السياسي، امن المجتمع، امن الفرد ... الخ).**
    * **ان للأمن مفهوم مرن أي انه يتكيف مع الظروف.**
    * **مفهوم الامن مفهوم نسبي، يمكن ان يستهلك كل موارد الدولة لحفظه، ويمكن الاكتفاء بالحد الضروري لحفظ مصالح الدولة.**
    * **ان هناك علاقة بين الامن والتهديد اذ لا يمكن دراسة واحد دون الاخر.**

    **جـ-مفهوم الحماية والتمكين**

    **إن حماية وتمكين الافراد هما حجران أساسيان لتحقيق هدف الأمن الوطني. لذا تعرف الحماية والتمكين بالآتي:()**

    **-الحماية هي "استراتيجيات، أنشأتها الدول ، والوكالات الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ، (لحماية) الناس من الأخطار". وهو يشير إلى القواعد والعمليات والمؤسسات اللازمة لحماية الناس من التهديدات الحرجة والواسعة الانتشار. والحماية تعني نهج "من أعلى لأسفل". (أي يبدأ من الدولة نزولا الى الافراد) وهي تعترف بأن الناس يواجهون تهديدات خارجة عن سيطرتهم (مثل الكوارث الطبيعية والأزمات المالية والصراعات). لذا، يتطلب أمن الإنسان حماية الناس بطريقة منهجية وشاملة وقائية. تتحمل الدول المسؤولية الأساسية عن تنفيذ مثل هذا الهيكل الوقائي. وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية. والمجتمع المدني والفاعلين غير الحكوميين.**

    **-يتم تعريف التمكين على أنه "استراتيجيات التي تمكّن الناس من تطوير مقاومتهم للأوضاع الصعبة ويعني التمكين نهج "من القاعدة إلى القمة". أي انه يهدف إلى تطوير قدرات الأفراد والمجتمعات على اتخاذ قرارات مستنيرة والتصرف نيابة عنهم. إن تمكين الناس لا يمكّنهم من تطوير إمكاناتهم الكاملة فحسب، بل يسمح لهم أيضًا بإيجاد الطرق والمشاركة في الحلول لضمان الأمن الإنساني لأنفسهم وللآخرين.**

    **اذن فإن الحماية والتمكين يعزز كل منهما الآخر ولا يمكن معالجتهما بمعزل، كلاهما مطلوب في جميع حالات انعدام الأمن الوطني ببعده الانساني تقريبًا.**

    **المحور الاول/ الاحتياج الإنساني للأمن والمبادئ التي يقوم عليها**

    **الامن حاجة إنسانية فطرية، فالإنسان يبحث عن الامن في كل تصرفاته سواء كان لتلك التصرفات اثارا تعود على الروح او على الجسد، فهو يتعبد ويتغذى ويطلب العلم ويعمل ويستثمر أمواله ويكون اسره ويمارس هواياته ليشعر بالأمن. ويدافع عن حقوقه المادية والمعنوية ويشارك في المظاهرات والاعمال السياسية والمطالبات الاجتماعية وقد يقاتل أيضا طلبا للأمن. لذا كان امن الانسان غاية كل الأديان والمعتقدات والفلسفات، وظل على مر العصور مطلبا أساسيا لجميع الاجناس والدول. فحياة الانسان وكرامته وما يؤدي الى صيانتها ليست مجالا للمساومة، فالأصل انها نهايات السعي الدنيوي في هذه الحياة ووسائل بلوغ ما يرجوه اغلب البشر بعد الممات، ولقد أتت نصوص دساتير الدول ومواثيقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية على اختلاف صيغها لتؤكد بصفة رئيسية المسؤولية المشتركة لكل عناصر المجتمع عن العناية بهذا المطلب الإنساني الهام.()**

    **لقد حدث تغيير حاسم في خطابات التنمية مع ظهور قاعدة للأمن ترتبط بالبعد الانساني تعطي الأولوية للأفراد على الأمن الوطني وتصور الفقر باعتباره التهديد الحقيقي لأمن الأفراد.()**

    **اشارت تقارير التنمية البشرية لا سيما تقرير عام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن الأفراد يجب أن يكونوا مرجع الأمن بدلاً من الدول لأن أمن الدولة أصبح أقل عرضة للخطر، بينما يعاني الأفراد حتى من ممارسات دولهم() ويدعم هذا الادعاء حقيقة تناقص حالات الحرب بين الدول وزيادة الحروب داخلها خلال التسعينيات. ولذلك، تعلن هذه التقارير عن أن تعريف الأمن من حيث "الضمانات ضد خطر حدوث محرقة نووية" أصبح في حقبة ما بعد الحرب الباردة على وشك الحدوث. لذلك شددت التقارير على جانبين من جوانب الأمن البشري: السلامة من مثل هذه التهديدات النووية وما تخلفه من أوضاع تهدد الامن الانساني كالجوع والأمراض .... الخ، ومن ثم فإنها تقترح(التقارير) تحقيق الأمن ببعده الانساني من حيث الضمانات بمعالجة التهديدات المجتمعية التي تربك الامن كالفقر العالمي والقضايا الامنية التي تعبر الحدود الدولية وتستقطب الفقراء الذين ينخرطون في ممارستها لكونها تمثل مصدر دخل سهل الحصول ومغري لهم كالمخدرات، والهجرة غير القانونية والإرهاب". ولضمان الأمن يجب التركيز على الفرد عن طريق بناء ذاته وتوفير العيش الكريم الذي يضمن له مصدر دخل مناسب يلبي متطلباته الاساسية، من خلال التنمية البشرية.**

    **إن مفهوم الأمن الانساني، كما يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مبني على أربع خصائص أساسية: (عالمية، ترابط المكونات، الوقاية بدلاً من الحماية، ومركزة على الناس). ووفقاً لصياغة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن التنمية البشرية والأمن الانساني هما شرطان مسبقان للسلام ويعزز كل منهما الآخر. إن تعريف التنمية البشرية "عملية لتوسيع نطاق خيارات الناس" ، يجادل بأن الأمن الإنساني يدل على قدرة الناس على ممارسة هذه الخيارات بأمان وحرية ومع الثقة النسبية التي ستدعمها تلك الخيارات. هنا تمكين الناس هو جانب حاسم في أن الأفراد يجب أن تكون قادرة، والسماح، لتحمل المسؤولية والفرص لإتمان على حياتهم ولذلك، فإن الأمن الانساني هو في الأساس مفهوم وقائي ومتكامل يشمل كل فرد يُقصد به الضمان. ومن ثم، يمكن تعريفه على نطاق واسع على أنه يحتوي على مكونات متعددة تقع ضمن فئتين: التحرر من الخوف والتحرر من العوز.()**

    **المحور الثاني/ علاقة البعد الإنساني بالأمن الوطني**

    **هنالك ارتباط وثيق بين البعد الإنساني والأمن الوطني ويمكن توضيح ذلك من خلال ثلاثة حقائق رئيسة وكالاتي:**

    **الحقيقة الأولى ان البعد الانساني يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الحياة الكريمة، فالحياة الإنسانية الكريمة تقوم على ركائز يفترض ان تتوفر في واقع الوطن الامن. ومن اهم تلك الركائز، قدرة الانسان على اشباع احتياجاته الأساسية كالغذاء والدواء والكساء والعلم، فهذه مواد حياته التي لا يصلح او يكون بقاؤه بدونها، وعموما يمكن اشباع هذه الاحتياجات من خلال أربعة طرق، الأولى والثانية تحفظان للإنسان كرامته، وهما العمل ورعاية الدولة، والثالثة والرابعة تفقدان الانسان كرامته ويؤديان الى شعوره بالدونية والخجل، وهما الاعتماد على احسان الاخرين والكسب غير المشروع. ويأتي الامن الوطني كعامل حاسم في تمكين الفرد من الاستجابة لاحتياجاته الأساسية بالطرق التي تبقى على كرامته ولا تمتهنها. فكلما زاد شعور الدولة بالأمن كلما توفرت فيها فرص العمل الذي يناسب الفرد ويحقق اماله ويسد حاجاته من ناحية، وكانت الدولة من ناحية أخرى مهيأة ماديا وادبيا للقيام بواجب صيانة ذاته من تعرضها للآفات. ومن ذلك رعايته بما يلزم لبقائه عزيزا إذا تعذر عمله بصورة كريمة.()**

    **ومن الركائز المهمة التي تقوم عليها الحياة الكريمة وتتأثر وجودا وعدما بمدى ما تنعم به الدولة من امن في مجالات الامن الوطني المختلفة هو تحرر الفرد من القيود غير المشروعة على حقوقه الشخصية المادية والمعنوية. فهذا التحرر من اهم مقتضيات انسانيته، وتأمينه يمثل في الواقع اهم واجبات الدول لذا عنيت الدولة الحديثة –نظريا على الأقل- بتأكيد هذا الواجب في قوانينها وتوضيح سبل رعايته. بل ان دول العالم المعاصر اعترافا منها بهذا الواجب اتفقت منذ ما يزيد على 60 عاما على ميثاق عالمي يؤكد قيمة الانسان ويحرم التعدي على حقوقه (ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الانسان).()**

    **ان رعاية حقوق الفرد المادية والمعنوية تشمل القيام بكل ما يلزم لحماية شخصه ضد الاعتداءات أيا كان نوعها ومصدرها وهذا يقتضي منع أي ممارسات بلا استثناء، تدل او تؤدي الى انتهاك حرماته الطبيعية والقانونية: كالتجسس عليه او تقييد حرياته الشخصية الدستورية وايذائه بغير وجه حق، او احتقاره او مصادرة ممتلكاته او منعه من العمل وطلب العلم تعذيبه او سجنه او معاقبته بدون سبب او تعريضه الى التمييز العنصري في أي من المجالات الإنسانية ..... الخ. فهذه لوازم ومؤشرات الحياة الإنسانية الكريمة. وهي تكون أكثر ظهورا واستقرارا في أطار الواقع عندما تتميز الدولة بمستوى عال من الامن الوطني.()**

    **الحقيقة الثانية الدالة على البعد الإنساني للأمن الوطني، هي انه شرط أساسي لمضاعفة جهود الفرد من اجل بلوغ طاقاته الإنتاجية وتحقيق ذاته، ولا شك ان قوة اندفاع الفرد في اتجاه مضاعفة جهوده ترتبط بقدرته على تمييز مصالحه الحقيقية وما يخدمها، ومهارة التمييز هذه مكتسبة تنمو وتضمحل في الفرد بأثر عوامل من أهمها عامل الامن الوطني، وتفسير ذلك ان الدولة التي تنعم بأمن وطني شامل وتعيش في ظل ظروف إيجابية وتغيب فيها او تقل المعوقات التي تحول دون ادراك هذه المهارة فهي ستكون اقرب الى التقدم الفكري والفني الذي من ابرز اثاره وفرة فرص تبادل الخبرات بين الافراد والمؤسسات مما يسمح للفرد من الحصول على معارف ومهارات جديدة يعزز بها ويطور من خلالها قدراته، وهذا سيؤدي بالتأكيد الى زيادة ثقة الفرد بنفسه وسيادة الروح الإيجابية لديه. ()**

    **الحقيقة الثالثة تتعلق بحق الفرد في توجيه ما فضل من طاقاته ووقته عقب استيفاء احتياجات بقائه الأساسية للاستجابة لتلك المتطلبات التي تكتمل بها سعادته، فكما تبين من خلال الحقيقة الأولى عندما تأمن تتلاشى فيها –كأثر مباشر الهموم الإنسانية المتعلقة بطلب العيش الكريم وتأمين الحقوق الشخصية، وبتلاشي تلك الهموم يبدأ الفرد في الاهتمام بما يحقق له المتعة كممارسة الأنشطة الترويجية التي يهواها. كما يزول بتلاشي تلك الهموم أعظم ما يشغل الفرد عن التفكير الإيجابي ومن ثم يتجاوز سعيه الى مرحلة النفع المتعدي الذي تشعر النفس بحصوله بالسعادة والرضى وراحة الضمير. ولعل من أعظم ما يحصل به النفع المتعدي ويبعث في نفس الانسان الشعور بالرضا والسعادة هو ان يستطيع الاسهام في خدمة هويته الحضارية بشكل فعال، ومن الطبيعي ان يختلف الافراد في الأنشطة التي يميلون اليها ويسهمون بواسطتها في خدمة هويتهم الحضارية بحسب فروقهم الفردية كالثقافة والمستوى الفكري والقدرات والسن والجنس والطباع فقد يميل بعضهم مثلا الى العمل الخيري الذي تحث عليه التعاليم العليا في المجتمع، بينما قد يميل اخرون الى ممارسة مهنة إضافية يحتاجها المجتمع... الخ، وايً كان نوع النشاط الذي يميل اليه الفرد في وقت فراغه فأنه في الدول الامنة يكون في الغالب منبثقا من هويته الحضارية التي يريد ذلك الفرد خدمتها وتأكيد تميزها.()**

    **المحور الثالث/ البعد الإنساني يحقق الامن الوطني**

    **يتزايد اعتماد الأمن على البعد الإنساني كمبدأ لتوجيه السياسات الداخلية والخارجية، فضلا عن أداة سياسية للبرمجة في مجالات الأمن والتنمية والعمل الإنساني. وتكمن قوة وجاذبية البعد الإنساني في الامن الوطني كأداة تشغيلية للتحليل والشرح والبرمجة في العناصر التالية:**

    1. **البعد الإنساني للأمن الوطني إطار للحماية والتمكين**

    **يستمد الأمن الوطني في بعده الإنساني الكثير من قوته من إطار السياسة المزدوجة الذي تستند إلى ركيزتي الدعم والتمكين المتبادلين ويقدم تفعيل هذا الإطار نهجًا هجينًا من خلال الاتي:()**

    * **يجمع بين القواعد والعمليات والمؤسسات من القمة إلى القاعدة، بما في ذلك إرساء سيادة القانون والحوكمة الرشيدة والمساءلة وأدوات الحماية الاجتماعية مع التركيز من أسفل إلى أعلى ، حيث تدعم العمليات الديمقراطية الدور الهام للأفراد والمجتمعات المحلية كفاعلين في تحديد و تنفيذ حرياتهم الأساسية.**
    * **يساعد على تحديد الثغرات الموجودة في البنية التحتية للأمن ويكتشف طرقًا للتخفيف من أثر عجز الأمن الحالي.**
    * **يضمن استدامة البرامج والسياسات كحماية وتمكين يتم إدخالها بطريقة منهجية وقائية مع نظرة إلى الاستقرار على المدى الطويل.**
    * **يعزز قدرة الافراد على التصرف نيابة عنهم.**
    * **يعزز قدرة الأفراد والمجتمعات على مقاومة ظروف انعدام الأمن.**
    * **يشجع على العمليات التشاركية**
    1. **البعد الإنساني للأمن الوطني شامل**

    **يتناول البعد الإنساني للأمن الوطني النطاق الكامل لعدم الامن الانساني. وهو يعترف بالطابع متعدد الأبعاد للتهديدات الأمنية - بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، الصراعات العنيفة والإفقار الشديد - فضلاً عن ترابطها (سواء قطاعياً أو جغرافياً). على وجه الخصوص، كأسلوب تشغيلي، ويقوم البعد الإنساني للأمن الوطني ضمن هذا الإطار الشامل بالآتي: ()**

    * **يعزو أهمية متساوية إلى الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين جميع الافراد.**
    * **يضع قواعد رئيسة لا ينبغي أن تهدد حياة أي شخص أو بقائه أو كرامته**
    * **يوفر إطارًا عمليًا لتحديد التهديدات واسعة النطاق في حالات الأزمات المعينة**
    * **يعالج التهديدات داخل الحدود وعبرها.**
    * **يشجع التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف**
    1. **البعد الإنساني للأمن الوطني متعدد القطاعات**

    **ان التماسك بين المدخلات والسياسات المختلفة من أجل تجنب الأضرار السلبية هو امر ضروري، تحقيقا لهذه الغاية ، يضع البعد الإنساني للأمن الوطني جدول أعمال حقيقي متعدد القطاعات والذي:()**

    * **يلتقط التأثير النهائي لتدخلات التنمية أو الإغاثة على رفاهية الإنسان وكرامته.**
    * **يوفر إطارًا عمليًا لتقييم العوامل الخارجية الإيجابية والسلبية للتدخلات المدعومة من خلال السياسات والبرامج والمشروعات.**
    * **يمكن الحلول الشاملة والمتكاملة من مجالات حقوق الإنسان والتنمية والأمن بطريقة مشتركة**
    * **يساعد على ضمان اتساق السياسات والتنسيق عبر ميادين ومذاهب منفصلة تقليديًا.**
    * **يسمح بمشاركة المعرفة والتعلم الموجه نحو تحقيق النتائج.**
    1. **البعد الإنساني للأمن الوطني محدد السياق**

    **يختلف انعدام الأمن اختلافاً كبيراً بين البلدان والمجتمعات. تعتمد كل من أسبابها وتعبيراتها على تفاعل معقد من العوامل الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية. لذلك، فإن معالجة انعدام الأمن لدى الناس تتطلب دائمًا مواصفات لالتقاط التغيرات عبر الوقت والسياقات. يوفر البعد الإنساني للأمن الوطني بوصفه نهجا واسع النطاق وقابل للتطبيق على نطاق عالمي، إطارًا ديناميكيًا من خلال الاتي: ()**

    * **يعالج أنواعًا مختلفة من انعدام الأمن حيث تظهر هذه الأمور في سياقات محددة.**
    * **يبنى على العمليات التي تستند إلى تصورات الشعوب الخاصة للخوف والضعف.**
    * **يحدد الاحتياجات الملموسة للمواطنين تحت الضغط.**
    * **يمكن من تطوير حلول أكثر ملاءمة مدمجة في الواقع المحلي**
    * **يكشف النقاب عن عدم التوافق بين السياسات المحلية والدولية ويساعد على تحديد الاحتياجات الأمنية ذات الأولوية على المستوى المحلي.**
    * **ينظر إلى تأثير التطورات العالمية على المجتمعات المختلفة.**
    * **يستقطب البيئات الأمنية الدولية والإقليمية والدولية المتغيرة بسرعة.**
    1. **البعد الإنساني للأمن الوطني يركز على الوقاية**

    **تمثل الوقاية أحد اهم العناصر المميزة للبعد الإنساني للأمن الوطني من أجل تقليل آثار انعدام الأمن، وإيجاد حلول طويلة الأجل، وبناء القدرات البشرية للاضطلاع بالوقاية. في هذا الصدد يقوم البعد الإنساني للأمن الوطني بالآتي: ()**

    * **يعالج الأسباب الجذرية لعدم الأمان لدى الافراد.**
    * **يشدد على الوقاية المبكرة بدلاً من التدخل المتأخر ويقلل تكلفة تحقق الامن الوطني**
    * **يشجع الاستراتيجيات المعنية بوضع آليات للوقاية، والتخفيف من الآثار الضارة عند حدوث الانتكاسات، وفي النهاية مساعدة الضحايا على التأقلم.**
    1. **البعد الإنساني للأمن الوطني يعمل على إقامة الشراكات والتعاون**

    **مع تركيزه على ترابط التهديدات، يتطلب البعد الإنساني للأمن الوطني تطوير شبكة مترابطة من أصحاب المصلحة المتعددين، والاستفادة من الخبرات والموارد لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في القطاعين الخاص والعام على المستوى المحلي وكذلك الإقليمية والدولية. ومن ثم يمكن للأمن الوطني أن يؤدي إلى إقامة التآزر والشراكات التي تستفيد من المزايا المقارنة ويساعد في تمكين الأفراد والمجتمعات من التصرف نيابة عنهم. ()**

    **مما تقدم يمكن القول ان التحليلات المستندة إلى البعد الإنساني للأمن الوطني يمكن ان تكون ذات أهمية واسعة من خلال تقديم سرد شامل وسياق محدد للاحتياجات الملموسة للأفراد والعوامل التي تعرض أمنهم للخطر ويمكن استخدام المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال هذه التحليلات في تقييم الترتيبات والسياسات المؤسسية القائمة، لتجنب الوقوع في إشكالات وتهديدات على الافراد وتطال احتياجاته الأساسية، وهذا سينعكس على الامن الوطني، فضلاً عن ذلك فأن هذه التحليلات يمكن ان تعطينا مؤشرا او معيار لتقييم الاثار المترتبة على الأداء الحكومي للدولة في تطبيق إجراءاتها وممارساتها في بحثها عن امنها الوطني.**

    **المحور الرابع/ بمن نبدأ في تحقيق الامن الوطني بالجانب الإنساني ام بالجانب الأمني؟**

    **تم طرح هذا التساؤل في سياق الدراسة من اجل توضيح ان هناك اسبقية ضرورية عند تحقيق وصيانة الامن الوطني للدول، وقد اوضحنا أعلاه مدى الترابط بين الامن والجانب الإنساني، وكيف يمكن ان يتحقق الامن الوطني للدول في حال تناوله الجانب الإنساني في استراتيجياتها الأمنية، لذا أصبحنا نتحدث عن مفهوم يحمل الامن والإنسانية الذي جاء من خلال دمج عدة مفاهيم مختلفة تؤدي الى تحقيق الامن الوطني وهي:()**

    1. **مفهوم التنمية البشرية. وقد دعا التقرير الأول لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1990 إلى اتباع نهج يركز على الافراد في جميع أشكال التنمية. وبناءً على ذلك، كان هناك طلب بمواصلة تطوير الإنتاج الوطني وتأثيره على التنمية البشرية والامن الوطني.**
    2. **هو المفهوم الذي يستند إليه الأمن الانساني وهو التنمية المستدامة بوصفها استراتيجية إنمائية طويلة الأجل وضرورية تحقق الامن الوطني.**
    3. **مسؤولية الحماية. هذا يستعرض التوترات بين المطالبة بحقوق الإنسان العالمية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة. إذا كانت الدولة غير قادرة على الوفاء بالتزامها بحماية مواطنيها، أو إذا أصبحت الدولة نفسها خطراً، فإن المسؤولية عن الحماية يتم نقلها من الدولة ذات السيادة إلى المجتمع الدولي.**

    **من المثير للاهتمام بشكل خاص هو الصلة بين الأمن الوطني والجانب الانساني. من أجل تحسين التمييز بين المفاهيم، يعد الامن "شرط ضروري ولكنه غير كافٍ" للتنمية البشرية، مع اقتراح مفاده "إذا كان الأمن الوطني يمكن أن يغطي التهديدات الأكثر إلحاحًا، فإن التنمية وارتباطها بالجانب الانساني ستعالج بعد ذلك الرفاهية المجتمعية، لذلك هناك سبعة ابعاد للأمن الوطني والتي تركز على الانسان وتستهدفه كعامل رئيس فيها:()**

    **• الأمن الاقتصادي - ضمان حصول كل فرد على الحد الأدنى من الدخل المطلوب. • الأمن الغذائي - ضمان الوصول المادي والاقتصادي إلى المواد الغذائية الأساسية. • الأمن الصحي - ضمان الحد الأدنى من الحماية من الأمراض وأنماط الحياة غير الصحية. • الأمن البيئي - حماية الناس من ويلات الطبيعة على المدى القصير والطويل، والتهديدات التي من صنع الإنسان في الطبيعة ، وتدهور البيئة الطبيعية. • الأمن الشخصي - حماية الأشخاص من العنف الجسدي. • أمن المجتمع - حماية الناس من فقدان العلاقات والقيم التقليدية ومن العنف الطائفي والعرقي. • الأمن السياسي - ضمان أن يعيش الناس في مجتمع يكرم حقوقهم الإنسانية الأساسية .**

    **هذا يعني ان القيم الإنسانية والجانب الإنساني يجب ان يكون سابق للجانب الأمني في تحقيق الامن الوطني، لان مراعاة المتطلبات الاساسية للافراد في المجتمعات هو جزء كبير من تحقيق الامن الوطني والاستقرار المجتمعي، هذا يقودنا القول ان اندماج الامن بالإنسانية ترتبط بمجموعتين من الديناميات وهي:()**

    **الأولى: هناك حاجة إلى الأمن الانساني استجابة لتعقيد التهديدات الأمنية القديمة والجديدة على حد سواء - من الفقر المزمن والمستمر إلى العنف العرقي ، والاتجار بالبشر ، وتغير المناخ ، والأوبئة الصحية ، والإرهاب الدولي ، والانكماش الاقتصادي والمالي المفاجئ. وتميل مثل هذه التهديدات إلى اكتساب أبعاد عبر الوطنية وتتجاوز المفاهيم التقليدية للأمن التي تركز على الاعتداءات العسكرية الخارجية وحدها.**

    **الثانية: إن الأمن الانساني مطلوب كنهج شامل يستخدم النطاق الواسع من الفرص الجديدة للتصدي لمثل هذه التهديدات بطريقة متكاملة. لا يمكن معالجة تهديدات الأمن الوطني من خلال الآليات التقليدية وحدها. وبدلاً من ذلك، فإنها تتطلب إجماعًا جديدًا يعترف بالترابط بين التنمية وحقوق الإنسان (البعد الانساني).**

    **ومن ثم يصبح الامن الوطني ببعده الانساني يعني:()**

    * **الابتعاد عن المفاهيم التقليدية للأمن التي تركز على الدولة والتي تركز في المقام الأول على سلامة الدول من العدوان العسكري، إلى التركيز على أمن الأفراد وحمايتهم وتمكينهم.**
    * **جذب الانتباه إلى عدد كبير من التهديدات التي تتخلل مختلف جوانب الحياة البشرية، وبالتالي تسليط الضوء على العلاقة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.**
    * **الترويج لنهج جديد متكامل ومنسق يركز على الافراد للنهوض بالسلام والأمن والتنمية داخل الأمم وفيما بينها.**

    **وبهذا المعنى للامن ينبغي ان يشمل الخصائص الاتية عند تناول أي استراتيجية امنية وطنية وهي: ()**

    1. **يتمحور حول الافراد: كمفهوم محوره الإنسان، يضع الأمن الوطني الفرد في "مركز التحليل". ومن ثم، فإنه يأخذ في الاعتبار مجموعة واسعة من الظروف التي تهدد البقاء على قيد الحياة، وسبل العيش والكرامة، ويحدد العتبة التي تهدد حياة الإنسان على نحو لا يمكن تحمله.**
    2. **متعدد القطاعات: يعتمد الأمن الوطني ببعده الانساني أيضًا على فهم متعدد القطاعات لعدم الأمان. ولذلك، فإن الأمن الوطني يستلزم فهماً واسعاً للتهديدات ويشمل أسباب انعدام الأمن المتعلقة على سبيل المثال بالأمن الاقتصادي والغذائي والصحي والبيئي والشخصي والمجتمعي والسياسي.**
    3. **شامل: ينطوي الأمن الوطني ببعده الإنساني على مناهج شاملة تؤكد على الحاجة إلى استجابات تعاونية ومتعددة القطاعات تجمع بين أجندات الذين يتعاملون مع الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. "ويجب أن تكون هناك استجابة أقوى وأكثر تكاملاً من المجتمعات والدول حول العالم.**
    4. **وأخيرا وقائي، فعند معالجة المخاطر والأسباب الجذرية لعدم الأمان، فإن الأمن الوطني ببعده الانساني موجه نحو الوقاية، ويقدم تركيزاً مزدوجاً على الحماية والتمكين.**

    **المحور الخامس/ كلف تحقيق الامن الوطني في ظل سيادة نهج البعد الإنساني**

    **ان الامن الوطني للدول يتطلب تسخير موارد وإمكانات مالية ومادية ضخمة، يمكن ان توظف بالشكل الصحيح اذا ما تم استثمارها في مجالات أخرى -غير عسكرية- متعددة تحقق الغاية نفسها التي وضعت من خلالها وباقل الكلف. فالدول حينما تسعى لتحقيق امنها الوطني تهدف الى ديمومة استقراره بشتى الوسائل والطرق المتاحة، وهذا من الممكن ان يستنزف تلك الموارد المالية والمادية دون معالجة غياب او عدم استقرار الامن الوطني، لان الدول تنفق الأموال بشراء السلاح والمعدات العسكرية والأمنية اعتقادا منها ان تستطيع ان تضبط امنها من خلالها، الامر الذي يجعل من توجهات الحكومات ينساق الى هذه الخيار وسيستبعد كافة الخيارات الأخرى، ومن ثم يقود حكومات الدول نحو مزيدا من الانفاق غير الضروري وقد يغرقها في ديون لدول أخرى تهدد امنها الوطني وسيادتها.**

    **فمثلا ارتفع الانفاق العسكري العالمي على الامن الى 1.7 ترليون دولار بزيادة 1.1 % عن العام 2016،() وإذا هذه الأموال التي تنفق سنويا لو تم توظيفها في قطاعات الخدمات والتنمية البشرية لساهمت مساهمة كبيرة في القضاء على الفقر العالمي ولقضت على مختلف اشكال التهديد والإرهاب الذي تخشاه الدول في العالم عن طريق توفير فرص العمل والمشاريع الإنمائية والخدمية التي ستستقطب الكثير من العاطلين عن العمل الذي يعدون العامل الرئيس في اخلال الامن. كما ان الاستمرار في التوجه نحو التسليح يجعل من تجارة السلاح سائدة في محيط العلاقات الدولية وستساهم بإيجاد أجيال تتقبل بالعنف كثقافة لها، فضلا عن استخدام الأسلحة كهواية بسبب تطبعهم من خلال نمو مصانع الأسلحة التي ستستقطب ايدي عاملة كبيرة يكون شغلها الشاغل التعرف على أحدث تكنولوجيا السلاح، لا بل يسعون الى تجربتها في ميادين مختلفة، ناهيك من الأموال الطائلة التي ستستثمر في هذا المجال، ومن ثم تكون الدولة هنا سببا في اختلال الامن الوطني بدلا من تحقيقه.**

    **جدول (1) يوضح مقارنة بين حجم الانفاق على الامن وبين الانفاق على التنمية والتطوير لدول مختارة ومدى استقرار امنها الوطني ورضى المجتمع لعام 2017**

    |  |  |  |  |  |  |
    | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
    | **الدولة** | **انفاقها على الامن بالدولار** | **انفاقها على البحث والتنمية بالدولار** | **موازنتها المالية**  **بالدولار** | **مدى استقرار امنها الوطني** | **مدى رضى المجتمع** |
    | **اليابان** | **43 مليار** | **168.6 مليار** | **831 مليار** | **مستقر جدا** | **راضي جدا** |
    | **المانيا** | **38 مليار** | **118.5 مليار** | **348.5 مليار** | **مستقر** | **راضي** |
    | **السودان** | **1.8 مليار دولار** | **355 مليون** | **19 مليار دولار** | **غير مستقر** | **غير راضي** |

    **الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:**

    **1-John F. Sargent Jr, Global Research and Development Expenditures: Fact Sheet, Congressional Research Service, 7-5700, Washington, June 27, 2018, p.2.**

    **2-The Statistics Portal, Leading countries by gross research and development (R&D) expenditure worldwide in 2018 (in billion U.S. dollars, published on link:**

    **https://www.statista.com/statistics/732247/worldwide-research-and-development-gross-expenditure-top-countries/**

    **3-البنك الدولي، الانفاق العسكري لدول العالم، نشر على الرابط الرسمي:**

    **https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?end=2017&locations=DE&start=1960**

    **نلاحظ من الدول أعلاه ان الدول التي تنفق أموالها على البحث والتنمية تكون أكثر استقرارا من ناحية امنها الوطني ويكون مجتمعاتها أكثر رضى على أداء حكوماتها، لان هذه الدول اعادت توجيه نفقاتها باتجاهات تعمل على الاهتمام بالجانب الإنساني والفرد هنا مركز اهتمامها فتقلل نفقات الدفاع والامن مقابل زيادة نفقات البحث والتنمية التي بدورها تحقق الامن الوطني لهذه الدول، على عكس الدول التي تذهب الى انفاق أموالها في الدفاع وعسكرة المجتمع وتبقى في دوامة البحث عن الامن الذي لا تحصده بسبب سياساتها الأمنية الخاطئة.**

    **الخاتمة**

    **يعد توظيف البعد الإنساني في كافة اليات وسياسات الدولة عاملا مهما في تحقيق الامن الوطني في كل الدول، فالدول تنفق مليارات الدولارات سعيا منها لتحقيق الامن عن طريق شراء الأسلحة والمعدات العسكرية وخوض الحروب وتجنيد الافراد واستحداث أجهزة وعمليات وفرق عسكرية، لكنها لا تحقق الهدف المطلوب في اغلب الأحيان، فاذا اعتمدنا قاعدة الفعل ورد الفعل نرى ان هذه الإجراءات التي تمارس القوة تقابل في الاتجاه المعاكس رد فعل لهذه القوة، أي بمعنى اخر تقوم الجماعات المسلحة والارهابية مثلا بزيادة زخم قوتها لموازنة التأثير القادم من الاخر، وهذا بدوره يؤدي الى استدامة الحروب والصراعات بسبب تمسك كل طرف في حججه وغاياته من خلال استخدامات تلك القوة، ومن ثم يغيب الامن والاستقرار وان كان بنسب متفاوتة بين دولة وأخرى، لذا وضحت هذه الدراسة دور البعد الإنساني الذي انطلق من التعرف على الحاجات الإنسانية التي تجعل الجماعات والافراد ينزعون نحو أدوات القوة لتحقيقها، فالتركيز على تلك المطالب وتلبيتها سيقابل برد فعل يتسم بالمرونة والإنسانية (اذا طبقت قاعدة الفعل ورد الفعل) ويسهم بتحقيق الامن والاستقرار بأبسط الكلف مقارنة بما ينفق على أدوات القوة العسكرية، وهذا الامر هو غاية كل الحكومات تجاه شعوبها الا وهو تحقيق الامن الشامل.**

    **النتائج والتوصيات**

    **من خلال ما تقدم يمكن التوصل الى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن تناولها بالآتي:**

    **1- النتائج**

    * **ان الامن الوطني والجانب الإنساني مترابطان، فتحقيق الامن الوطني يجب ان يراعي المتطلبات الإنسانية قبل وضع أي خطة او استراتيجية وطنية تهدف الى تحقيق الامن.**
    * **لا يتحقق الامن الوطني من دون البعد الإنساني، فإهمال البعد الإنساني سيعمل على إنفاق أموال وتسخير موارد لغرض تعزيز المتطلبات الأمنية كالأسلحة ومرفقاتها بصورة مبالغ فيها دون تحقيق الامن.**
    * **ان مراعاة الجانب الإنساني وتلبية متطلبات الافراد والمواطنين من مستلزمات الحياة الكريمة كالغذاء والملبس والسكن والتعليم ... الخ يساهم مساهمة كبيرة في تحقيق الامن الوطني، لان الحاجة هي من تخلق الجريمة وتهدد الامن الوطني.**
    * **ان مراعاة البعد الإنساني عند وضع الخطط والاستراتيجيات الأمنية، تقلل الكلف المادية والمالية لتحقيق الامن الوطني، فاتجاه الدول نحو تسخير الأموال والموارد في تحقيق المتطلبات الإنسانية لمواطنيها اقل بكثير فيما لو سخرت هذه الأموال والموارد للتسليح، ومن ثم تحقيق الامن الوطني بكلف قليلة وبشكل أكثر فاعلية.**
    * **ان توفير الحياة الكريمة للأفراد هو اهم أساس من أسس الامن الوطني، لأنه بهذا سيكون المجتمع مشبع من ناحية متطلبات الحياة الأساسية، وهذا الإشباع سينعكس على الامن الوطني، فتقل الجريمة كالسرقة والقتل وتهديد حياة المواطنين... الخ، ومن ثم سيصل المجتمع تلقائيا الى حياة الرفاهية، التي تصل اليها المجتمعات بعد القضاء على مظاهر الفقر والجوع، وبانتهاء هذه الظواهر سيكون بعدها تمهيد لحياة الرفاهية التي تعني خلو المجتمعات من أي جانب يهدد استقرار الامن الوطني وحرية الافراد واستثمار أوقات فراغهم في الترفيه والتسلية بعد اشباع الحاجات الأساسية.**
    * **ان وصول المجتمعات الى حياة الرفاهية، تجعل من افرادها يدينون بالولاء الوطني التام لدولهم، ومن ثم يصبح من الصعوبة بمكان التأثير عليهم من الخارج، وهذا يجعل الروح الوطنية والانتماء الوطني يسمو فوق كل الانتماءات الأخرى، لا بل حتى فوق الانتماءات الدينية والمذهبية، وهذا هو جل اهتمام وهدف السياسات الأمنية لكل الدول حينما تسعى لتحقيق امنها الوطني.**

    **2-التوصيات**

    * **عدم اهمال البعد الإنساني في أي استراتيجية امنية تسعى الى تحقيق الامن الوطني.**
    * **ان أي مجتمع او دولة تسعى الى تحقيق الامن الوطني يجب ان تبدأ بالقضاء على المسببات المجتمعية التي تهدد الامن، وهي الفقر والحاجة الماسة لمتطلبات الحياة الإنسانية، لذا نوصي بمعالجة هذه المظاهر قبل الشروع في أي خطة امنية.**
    * **نوصي بتسخير الأموال والموارد التي تنفق على الجانب الأمني المتعلق بالأسلحة والمعدات العسكرية، وانفاقها على معالجة افة الفقر والجوع، والاهتمام بالتنمية البشرية كعامل يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. لان الأموال التي تصرف في المعدات العسكرية والامنية، ممن الممكن لها ان تحقق الامن الوطني بصورة أفضل فيما لو انفقت في التنمية ومعالجة مظاهر الجوع والفقر والمتطلبات الاجتماعية الأخرى كالتعليم، والصحة، ...الخ.**
    * **تعزيز الروح الوطنية لدى الافراد في المجتمع، وذلك بالالتفات الى تحقيق رغبات الافراد وتطلعاتهم المستقبلية، لان ذلك سيحقق الاستقرار المجتمعي ويشعر بالمواطنين ان هناك من ينصت لهم، وسيقوي الترابط بين الحكومة والافراد ويشكلون معا حائط صد امام التهديدات الداخلية والخارجية.**
    * **نوصي بالاستعانة بالمراكز البحثية والجامعية لما لها من دور رئيس في تشخيص المشكلات التي تهدد الامن الوطني وتضع الحلول لها.**

    **الهوامش**

    **Turkey's strategic motives**

    **for Iraq after the changing**

    **of the political system in 2003**

    **Asst. Prof. Hussain.M.Teryo Al-Shebane**

    **Abstract.** This research deals with aspects related to the strategic reasons of Turkey, which exploit the basic components of the power factors in Iraq and its objectives after 2003. This strategy is somewhat characterized by interest in the Middle East, especially Iraq, as well as the Turkish economy and the strategic and democratic interests in the region. The State has adopted a strategic doctrine that is embodied in the diagnosis of risks and the identification of ways of coping with them, as well as the choice of means to achieve them by providing an appropriate approach to behavior in normal circumstances and measuring the usefulness of this approach.

    Therefore, Iraq remains important in its basic components, which determine the impact on the process of international reaction, political and economic, which is a catalyst for the strategies of neighboring countries to achieve their strategic ambitions, including Turkey in particular.

    Turkey began after changing the political system in Iraq to seek to exploit these conditions to achieve its ambitions and goals set in its general strategy to achieve the interests of Great Turkey. The interest in all elements of Iraqi power became a target of the Turkish strategy to achieve its ambitions. The Iraqi politician who exploited him to intervene in political affairs and exploit them to achieve their strategic interests.

    **ملخص البحث**

    **يتناول هذا البحث الجوانب المتعلقة بالأسباب الاستراتيجية التركية التي تستغل المكونات الأساسية لعوامل القوة في العراق وأهدافها بعد عام 2003. وتتميز هذه الاستراتيجية إلى حد ما بالاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط ، وخاصة العراق ، وكذلك بالاقتصاد التركي والمصالح الاستراتيجية والديمقراطية في المنطقة. فتبنت الدولة عقيدة إستراتيجية تجسدت في تشخيص المخاطر وتحديد طرق مواجهتها ، وكذلك اختيار الوسائل لتحقيقها من خلال توفير نهج مناسب للسلوك في الظروف العادية وقياس مدى فائدة هذا النهج .**

    **لذا يبقى العراق مهما في مكوناته الأساسية ، وهي العوامل التي تحدد التأثير على عملية رد الفعل الدولي والسياسي والاقتصادي ، وهو حافز لاستراتيجيات الدول المجاورة في تحقيق طموحاتها الاستراتيجية ومنها تركيا على وجه الخصوص.**

    **فبدأت تركيا بعد تغيير النظام السياسي في العراق الى السعي في استغلال تلك الظروف لتحقيق طموحاتها واهدافها المرسومة ضمن استراتيجتها العامة لتحقيق مصالح تركيا العظمى ، فبدأ الاهتمام بكل مقومات القوة العراقية واصبحت هدفاً للاستراتيجية التركية لتحقيق طموحاتها ،فأهتمت بإستغلال الموقع الجغرافي والجذور التاريخية المشتركة والفوضى في تغيير النظام السياسي العراقي الذي استغلته في التدخل في الشؤون السياسية واستغلالها لتحقيق مصالحها الاستراتيجية.**

    ***Importance of research***

    The importance of research is to know the variables affecting the Turkish strategy which contributed to stimulate their aspirations and interests to achieve their goals and objectives through the exploitation of those circumstances and the basic elements of the sources of Iraq from the other hand the Turkish decision-maker looked to exploit the circumstances of Iraq after the political change in 2003 to exploit the Turkish economic and military capabilities and all the sources of its power in the recruitment and serve interests by diagnosing the weaknesses of Iraq after the change of the political system in 2003.

    ***the problem***

    There is a problem of uncertainty as to the strategic dynamics of Turkey towards Iraq and the driving drivers of Turkish political behavior after the political system changed after 2003

    From this problem we ask a set of questions:

    -1 What are the dynamics of the Turkish strategy towards Iraq after 2003 ?

    -2 What is the status of the geographical variable in the Turkish strategy towards Iraq?

    -3 Has the turbulent political process contributed to motivating the Turkish decision-maker to intervene in the affairs of Iraq ?

    -4 Has the ethnic and national variable been used in the Turkish strategy to achieve its objectives and

    interests ?

    ***Hypothesis***

    The Turkish decision maker has several incentives through which he seeks to employ all the political variables and Economic, ethnic and geopolitical factors as the main drivers of the Turkish strategy towards Iraq after 2003.

    ***Introduction*:**

    Every state builds strategies from a number of alternatives and choices, but their crucial choice and the final decision depend on the adopted strategic doctrine and on the nature of the goals that deal with it. Turkey has adopted an independent policy during the events that preceded the occupation of Iraq by the United States of America, an independent policy although their linked by military strategy, as well as the two parties worked together to abide by the necessities of the partnership agreement in addition to their link within the NATO. Although turkey’s long-time membership in the NATO, but it has developed its relations with the Arab countries for its economic interests and its correlation with the religious heritage as it adopted part of its decision independency relating to the religious heritage such as its stand in the nonparticipating in the occupation of Iraq in 2003.

    But, after the risk of the Iraqi political as a result of the occupation and the controlling of the US on the events in Iraq, Turkey endeavored to follow a new policy characterizes by the political, economic and military cooperation in order to achieve its interests and purposes. Throughout the past decade, Turkey became more vital regional activist and a large part of this vitality focused on the Middle East not as a main choice in the directions of the Turkish political policy but likely as response to the realized security challenges and the economic need and also the future regional role, as well as the Turkish decision makers see that the middle east is a region for gaining expected opportunities an achieving its strategic motivations through the new political policy of the Development and Al-Adalh Party as it came to treat the security issues and the challenges that surround its national interests.

    whether these challenges are inside Turkey; such as the Kurds; or those resulted from the nature of the problems in the region which, by their results, the cast shadows on the Turkey’s interests and its political future as the disputes among the neighboring countries as well as the growing of the separation tendencies of national nature that affect its security and national stability.

    Therefore, the Turkey’s strategy featured, to some extent, towards the Middle East region, especially towards Iraq, by the Turkish self motivations and outcomes to crystallize its aims and interests in the region.

    Every state when makes its strategy have number of alternatives and choices to make that strategy, but its crucial choice and the final decision depend on its adopted strategic doctrine and the nature of the goals that deals with. The role of this doctrine embodied in the diagnosing the whole risks and defining the techniques to face them as well as choosing the instrument to achieve them by providing the suitable approach to conduct in the normal conditions and measuring the benefit range of this doctrine through studying the events and their expectations and the range of the sufficient and active readiness to fulfill their aims , and determining the possible reaction factors to build the strategic track towards the factors of the opposite power and hire them to serve the state’s strategic doctrine and achieving its goals as well.

    The importance of Iraq is in its essential constituents, which define the nature of the changeable circumstances that affect the process of the international, political and economic reaction and others through make it as an incentive for the motivations of the neighboring countries in achieving their strategic ambitions.

    Through the development of the Strategy concept from the military to the geopolitical, economic and political aspect, Iraq acquires its significance from these aspects, which rarely are existed in one country. But this significance remains worthless without the sufficient harnessing to support the state’s policy and strategic ambition. Although, the changes after 2003 and the new orientation for the Iraqi state, but it did not use sufficiently all the state’s important constituents to maintain it and to limit the motivations of the other countries including the neighboring geographical countries, including Turkey, that exploited the changes and their consequences as a base for their interventions and endeavoring to achieve their ambitions through exploit and use the power factors for their self directions.

    As Iraq has large and essential constituents of power factors, from one side, and the events consequences, from another side, to be as incentive for the motivations of the Turkish decision maker to exploit and employ them for his strategic interest, which are the Iraq’s geographical location, Iraqi power factors and the Kurdish issue and its effects on the Turkish strategic thinking to be one of the important motives towards Iraq as well as the motives of the historical and ethnic issues as issues of Kirkuk and Mosul, in addition to Iraq’s important economic aspect and the high need to take care of it and to react with it as it has effective force; such as the oil; and a factor of exploitation for the destructed infrastructure in all the Iraqi sectors following 2003, which constituted an active factor for the Turkish motives to exploit and use it to serve its future goals, moreover, the political stand after the events of 2003 and its large influence in determining the nature of the political relation with Turkey that has made the decision maker rushes to be interested in it and react with it.

    The first topic : *Geographical Location and Iraqi Power Factors*

    The power and significance of the state emerge from two sides, the first side is out of the human will, which relates to geography, wealth and the natural sources. The second side is made by human being, which relates to the economics, politics and the military capabilities. As geography studies the earth as it is the home of the human being, hence it studies the reaction with human beings and the way which it conduct to be supporter or hinder to the other power factor of his made(). This make us understand that the geography is a factor of the state’s power factors, and this power established on the base of fundamentals fed the geographical factor with the significance, which in its turn reflected on the strategic significance of the state to Iraq as geographic description for it and as analyzing the factors of its geographic power that give it the importance.

    Iraq is situated in the south-west of Asia in the area comprising the Arabian Peninsula, which is the midpoint of three continents, Europe, Asia and AfricaThe location is a constant factor of the geography, but its importance is changing, either to lose its importance or acquired a new importance according to the ongoing events().

    In terms of the location of Iraq for neighboring countries, the strategic importance of Iraq, which gave it this location, stems from two points, first, the nature of the relation with the neighboring countries, and second, the nature and sensitivity of the region. For the first factor, Iraq lies between two circles, the first is the direct neighborhood countries, namely Iran, Syria, Jordan, Saudi Arabia and Kuwait, as Iraq is the center of these States, the Second is the regional circle, which represents the rest of the Gulf States and Israel, Egypt, Lebanon, Palestine and Yemen(). The importance that reflected on the political side, is that Iraq could for a period of time to be a balance factor in the region between countries diverse in their force within political competition between the two circles and even among the parties of the same circle. Iraq had played the role of the barrier to the expansion of states at the expense of others, for example, the difference factor between the Arab Gulf states and Iran, gave Iraq; in terms of his location; an advantage in imposing itself, since it is in contact with Iran as the driving force in the region, so, Iraq was a counterbalance to the region(). In terms of the second point, the sensitivity of the region was because of the attitudes and political ambitions for the countries of the region, particularly that the location of Iraq its neighborhood to countries with different nationalities, making the existing policy, whether to the Arab countries or non-Arab based on the basis of no confidence, and thus the conflict been going on in this area about the interests of those States and other countries outside the region.

    In respect of the marine location, it helps to determine the nature of the interests of the State and the economic and political situations. The states that overlook the seas or bays, their importance are based on the importance of the coast of a state, as not all of the seas or bays are of equal importance. But for Iraq, despite being a semi-confined, but its view of the Arabian Gulf has earned strategic importance stems from the importance of the Arabian Gulf which has geo-strategic advantages, such as having the largest reserves of oil in it, the communication link between the Indian Ocean and the Mediterranean Sea, as well as the nature of the states littoral and near of it, and their political, economic and military activities, which added special importance to the Arabian Gulf in the International Strategies(). Moreover, Iraq has won such importance stemming from the importance of the Arabian Gulf. Iraq also benefited from its commercial ports, which are main source of import, as well as major center for export of oil and Iraqi raw materials().

    *Iraqi Economy and Turkish Strategic Motives*

    Torkut Ozal, the former Turkish Prime Minister, and many Turkish politicians emphasized that (the Turkey's openness to the Arab countries at this time came to purely economic motives, because the Arab countries is primarily a consumer market). it is clear that Turkey launched in its orientations towards the Arab region and Iraq in particular for many reasons, including, that the Arab region represents a large market could export its food, consumptive and industrial products, as well as the dynamic of the region in terms of its oil resources and the abundance of financial returns, which will enable Turkey to hold numbers of diverse projects and investments, particularly reconstruction projects in Iraq that achieve for Turkey; under the government’s plans of the Al-Adalh and Development Party; an opportunity to develop its economy that is growing from inflation and unemployment and economic stagnation, which resulted in social and political pressures as well as to the Turkey's inadequacy of mineral resources, especially the lack of oil, which led turkey to import them and Iraq is a vital part of that for its importance in the Turkish strategic realization be cause Iraq provides many factors enables Turkey to achieve its economic interests.

    The Turkish economy suffering from the energy crisis, which depends on 84% of the oil entering from abroad(). And any one who is familiar with the details of the economic cooperation between Turkey and Arab countries including Iraq, will see that turkey tries to exceed one of its most important economic crisis, namely getting the oil, and is seeking to take advantage of the Arab oil which is characterized by many advantages. Therefore, the officials in Turkey attempt to make the term "Water State" is equal to the term "Oil State" and they proposed and planned to swap water with oil as well as marketing the water and make it a commodity which they exchange with the rest of the Arab countries and the neighboring countries, including Iraq, the matter which will result in economic and political influences at the same time.

    In addition, Iraq has huge wealth and oil is first of them, which is about (11%) of the total world’s oil reserves, and this rate is increasing due to due to suspension of drilling for oil since 1991. as well as, Iraq’s oil reserve alone represents fourfold of the American oil reserve, furthermore the Iraqi oil is, in accordance with the technical standards, the best oil types in the world and the average of its production cost is the lower in the world which it between (1-2) Dollars, in addition, the rate of the Iraqi oil production to the oil reserve is the lowest rate in the world which reflects the huge potential abilities for this oil which regards source for production and export to the consumption markets that are increasingly asking for oil. Moreover, Iraq’s oil reserve is (113) billion barrels, which makes Iraq the second state after Saudi Arabia in terms of the oil reserves bulk. The U.S. Department of Energy estimates the Iraqi oil reserve at (220) billion barrels, which is equal to 10% of the world’s total oil reserve, and these reserves made Iraq the focus of many countries, including Turkey, which began to compete with each others in order to ensure a stake in the Iraq’s oil.

    Turkey is one of the oil-poor countries in the middle east which indicates the weak point in the Turkish power factors. In general, Turkey imported the oil from other countries within the 1990’s during the economic sanctions on Iraq which constituted huge financial burden on the Turkish budget, for example, we note that the Turkish oil bill in 2006 reached (29) billion dollars and its consumption of gas reached (30) billion M3, which indicates that turkey imports all its needs of oil and gas.

    Of all, it is clear that oil is a top priority for Turkey to achieve its strategic goals through the transition to developing economy and changing the economic structure by investing all the potential opportunities in the Arab region and particularly Iraq after 2003 and the relating changes in the infrastructures and the imbalance in the economic structure in Iraq which will be a real motive for the Turkey’s strategic attention.

    Therefore, in the Turkish strategic doctrine, Iraq has large importance through providing Turkey with oil in addition to minimize the financial burden due to importing the oil from countries far away from Turkey.

    The states attempt to acquire markets, because in the disadvantage of the price competition, their share in the international trade will increase and this is regards the base of their active and effective survival in the competition with the other countries. This is mean, that the strength of the state is measured through the market position besides the technological advance. So, the turkey's Endeavour to gain position in the European and Arab markets, especially in Iraq after the occupation, is a clear goal for its motives to back up its competitive position and also a strategic demand for the Turkish decision makers. Therefore, the Iraqi markets became an important part in the Turkish future realization, because Iraq’s market is large and consumptive one.

    Therefore, we can say, that Iraq represents an important state to the turkey's economy, especially if we know that the trade bulk before 1990 represented half of the trade bulk with all the Arab countries, because Iraq has the first grade to the relative importance of the Turkish imports with the Arab countries, which was between (43.4%) and (33.8%) within the period 1981- 1984. this rate increased to its higher level by (51.5%), but it decreased during the war in 1991 and then during the economic sanctions on Iraq().

    But, after the collapse of the political regime in Iraq after 2003 as a result of the American occupation which issued a resolution to lift the economic sanctions on Iraq, in addition to the large need of the Iraqis markets, turkey returned again to play a significant economic role in Iraq.

    The devastation of the Iraq's infrastructures after the war in 2003 and the disability of its economy in recover the needs of markets, in addition to the geographical nearness of the Iraqi's market to turkey which attempted to give attention to these markets through its many goals as:

    1. Turkey's willingness to provide the Iraqi markets with the industrial commodities and the production technologies as wells to encourage the Turkish agricultural exports as a result of Iraqi's disability to achieve the self-sufficiency of foods in future. In addition to the turkey's ambition to be the food basket for the region after the completion of its giant agricultural and water projects().
    2. Turkey is try to be bridge to transport the European goods to Iraq and the Arab gulf or a commercial center to re-exporting the European products, which leads to a type of exchangeable link between the Turkish imports from the European union and its exports to the Arab region and vise versa.
    3. The real lacks in the economic supports and financial loans to turkey from the western countries and the international finance institutions, in addition the European group imposed, since the mid seventies of the last century, big limits on its markets to face the Turkish agricultural exports for technical considerations and proprietary commercial reasons directed basically to the interest of the group of the European states group(). Moreover, if the subject of the economic supports from the western countries link to the political aspect, so, this direction is not exist with Iraq or the Arab Gulf countries, therefore, Turkey has attempt to strengthen its relations with the Arab countries and to push towards employing all the opportunities that serve the Turkish economy.
    4. From the Turkey’s view, the Iraqi markets are a suitable place for the Turkish exporting industries, because these markets are near and high consumptive as well as they depend on the import for the non-integration of the Iraqi economic infrastructures since 2003 till now and they are enlarging due to the oil prosperity.
    5. Turkey is attempt, through activation its foreign trade with Iraq, to find additional entry point across the Arab Gulf countries enhancing its economical programs, namely, the amortization of loans and inflation, deficit in the trade balance and unemployment, which the Erdogan’s government succeeded in recover the failures of the Turkish economy through those programs.
    6. Turkey endeavors to go out of the traditional to the modern economy based on industry, so, the important industry requirements are in Iraq by its oil and markets.

    The basic point to the direct foreign investment is its roll in technology transition and skills development. then, the efforts of the growing countries that encouraging the investment flow aiming at benefit from the technology and administrative knowledge of the foreign companies(). the Iraqi economy is distinguished by the lowness of technical and administrative levels in drawing and carrying out the development policies, which affected the bureaucracy occurrence and flubbing the administrative cadre as well as to the weakness of the productive level. So, the technology can be entered to Iraq by the investment that increasing the skills and efficiency of the labor force throw the contact with the foreign companies ,this matter will lift the prosperity of the Iraqi citizens and its turn on the development of the eternal commercial exchange. As the foreign investment helps improving the production quality and interring new products, which will motivate the local markets towards the growth which motivating the national investment for the competition(). Moreover, the Iraqi economy greatly depended on the foreign treaty, which is more affected by the international changes. In addition, if the local markets prospered, they will encourage additional investors to come to Iraq with there capitals().

    For the direct foreign investment, it has big benefits to the Iraqi economy, lift the level of the labor force and enhance the technological innovation operation which lift the production rate and the competition among the local companies(). As well as speeding the skills and expertise of the foreign companies .the foreign investment ,throw its characteristics(),can participate in recovering the Iraqi economy which is depend on the oil in gaining financial surplus to develop the other sectors that make the economy subject to the changing in oil prices, as well as to the increasing the production and grow the levels of the economy especially in the agriculture and industrial economy which make it an important throw the lack of the agricultural sector to its features to export some products and the rezone is the weakness of the finance resource.

    *The second topic :Historical and Ethnic Motives in Turkish Strategy towards Iraq*

    First : Historical Motives to Mosul Issue

    The looking forward and the adherence with it, is one of the strategic motives priorities to the Turkish decision makers in the behavior of the Turkish state towards the neighboring Arab countries and Iraq in particular. So, since the establishment of the modern Turkish state after the world war I, that issue became serious and important problem facing Iraq and Syria as it is a pressure point always ready whenever turkey wants, or its placing be subject to the regional and international conditions, as well as it constitutes a threat from a non-Arab state. this is what we see as regards the issue of Mosul, which started after collapse of the Ottoman Empire and establishing the modern Turkish state as well as the establishment of the Iraqi kingdom under the British mandate on the wake of the war which ended by signing the Mortdos Truce on the 30th of October 1918(), as the allies states dictated their conditions on the collapsed state to evacuate all of the strategic points in the region such as the ports and some cities in Iraq, Syria and North Africa. Indeed, the allies intervened in all the important areas and signed agreements, first of them was Sykes-Picot Agreement, which signed by the allies’ representatives to divide the areas of the Ottoman Empire. Therefore, these areas were divided as follows: whereas France took Syria and south of Anatolia including Mosul, while Jordan and Palestine plus Baghdad and Basra gone to Britain. But, when these agreements approved, Britain was thinking to make France as a barrier between the Russian and British empires the latter agreed to give Mosul to France, but the break out of the Bolshevik revolution and the withdraw of Russia from the affairs of the Middle East made Britain controlling to compose alone the east empire a matter that gave Mosul great attention as a result of the exploration of oil.

    Thus, the allies with their great efforts tried to singe agreement with the modern turkey responding to the requirements of new stage, which is the modifying the northern borders line of Mosul and make it pass south Amadiya district. Then, the treaty of Lausanne had been signed,1923, between Britain, France, Italy, Japan, Greece, Romania, Yugoslavia and Turkey, and that some of points in the treaty stipulated to solve part of the issue of Mosul. But, the conference did not defined the belonging of this city although the direct negotiations between the foreign affairs ministers of Britain (Kozon) and Turkey (Esmat Inonu) which led to put that issue before the conferrers committee to give the two parties an opportunity to express their view points. Thus, the Turkish delegation representative (Esmat Bash) said “If we failed in this negotiation, then we directly offer the problem on the specialized regional committee of the League of Nations. Moreover, Turkey was concerned of losing the city of dispute; Mosul; which has geostrategic importance in addition to its fertile soil that rich in oil and agricultural features as well as it constitutes a bridge to control the Kurdistan region, for that, Turkey insisted on its view point and its attempt to control Mosul. Britain as well, give its practical deep attention to Mosul in the light of Turkey’s bad economic conditions, and its realization of the necessity to expand its controlling areas to include the Kurdistan region. In the other side, that the searching for a solution to the issue of Mosul was for Britain Interests because the British minister of foreign affairs was the main shareholder in the Turkish Company of Petroleum (TCP), which was the investor company in Mosul’s oil fields, as he attempted to recover this city to Iraq which was under the mandate of his government.()

    Finally, the committee of the league of Nations concluded that “all the territories of Mosul which lies on the Brussels Line have geographical features and can be added to Iraq, as well as if the national constituents are taken into consideration, then they must be as the critical factor to establish an independent Kurdish state”. But, the Turkish government rejected such result, hence, the issue finally was referred to the International Court of Justice in Hague which decided in one consent to fix the boarders to ensure the national sovereignty, but turkey also rejected the court’s decision, the , as a result, the court cancelled the tri-member committee headed by ( a Swedish) to fix the Brussels Line formally().

    The tri-talks were held by England, Iraq and Turkey on July 1926. In this treaty, turkey recognized of the borders line drawn by the League of Nations on December 1925, as well as, Turkey agreed to receive 10% of the Mosul’s oil revenues for 25 years. So, the problem had been resolved in this way by the consent of all the disputed parties.

    From all the above mentioned, we are see clear explanation about the Turkish goals since the international dispute on Mosul in 1923 till the present and at deferent levels (), which is renewing the old pretensions to add Mosul and Kirkuk to the Turkish Territories.

    So, the year 1990 was a standard to demonstrate clearly the Turkish goals which led to confused tension in the Iraqi-Turkish relations till the present time (). In general, these tensions are about the following points ():

    1. The Turkish Triangle Region is one of the distinguished regional factors in respect of the American aggression on Iraq.
    2. Using the minority subject on the level of the international political systems to obtain political and strategic acquisitions as part of the Turkish pressure on Iraq.
    3. Dedicating and supporting the division of Iraq to establish a buffer security region.
    4. Stressing the historical allegations which flashed back to the events of the world war I.

    *Second : Turkey and the Intervention in the North of Iraq*:

    The Turkish prime minister; Turkut Ozal; stressed that “the Turkish lands are enough, and we are not seeking for ventures, as that will make us lose our economic interests there”, he replying on the allegations of the Turkish newspapers of that turkey has intentions and plans to move militarily towards north of Iraq and occupy it in order to not fall totally in the hands of the Iraqi Kurds and the Iranian forces who gained some victories in March 1988 over the Iraqi forces (), and controlled (1400 Km.) of the Kurdistan region, about (120 Km.) from Kirkuk(). Moreover, the news about the probability of Turkish moving towards north of Iraq had repeated in a less degree, as well as the Turkish formal denial of these news also repeated with keenness of turkey on the safety and integrity of the Iraqi territories, when Turkut Ozal stressed the denial of the trueness of these news in 01/04/1988, saying “Turkey has no intentions to involve in any way in the dispute between Iraq and Iran, and these news are absolutely not true because the turkey’s territories are enough, as well as we do not seek on adventures because this will make us lose our economic interests there, then thrown turkey in such adventure will be worse from losing these interests”. Meanwhile, the security and secret meetings were held continuously, such as the meeting; in (Eye Braga Airport) at the end of 1980; between (William Tafft), National Security adviser, during his visit to turkey, and the Turkish National Security minister (Ibrahim Turk) by the presence of the American ambassador to Ankara. That matter was cleared through the Turkish press statements which mentioned that (William Tafft) was carrying plan to occupy Kirkuk and Mosul(). In addition, the International and Herald Tribune Magazines printed the Turkish map included Kirkuk and Mosul, as well as some of the Torranic Turkish levels printed new maps for Turkey also included Kirkuk and Mosul as part of the Turkish territories, even some of the Turkish Generals, such as Farouk Gossoon Turk, in an interview with Turkish magazine in March 1988, said “That America attempts to push turkey to occupy Kirkuk and Mosul for keeping its interests in the region and the Gulf, but turkey will pay expensively for such movement(). And in first half of 1988, (Pal Hanz), one of the American intelligence officials, visited Turkey and made clear the Amerces attention of this matter when he mentioned “that Kirkuk's issue do not relate only to Turkey, but it is the issue of NATO, and Turkey must not move alone in this matter”().

    Therefore, Turkey encouraged to intervene military in the north of Iraq attempting to achieve its dream by American support, but after August 1991, the Turkish government abandoned its obligations to Iraq and announced its totally support to the western only against Iraq launching from the Turkish dream of regaining what the Kamalism loose and renewing the old allegations of that Mosul is part of the Turkish homeland according to the Turkish national convention in 1920().

    Therefore, Turkish did not wait to expose its future projects about the old designs, and starting types of threats from line to time, to cut off this city from Iraq and add it to the Turkish state in the likeness of the Syrian territory of Eskandarona; currently Hatai; so, the problem of Mosul is a new serious crisis occurred in the middle east on the wake of the world war I.

    The Turks had showed their motives to control the region of Mosul-Kirkuk although their acceptance the resolution of the Nations League in 1926 which stipulated to keep this region with the orders of Iraq, and the events proved that they did not forget the subject and waiting for the opportunity to find the instrument that help them to achieve their pretentions as well as to ruin their relations with Iraq and its higher national interests. perhaps, the recent developments in this respect is the promises of the former Turkish president, Suleiman Demirel, in the consideration of that "the region of Mosul–Kirkuk is still as a property of turkey and the security necessity depends on re-defining the borders with Iraq() by declared pretext, to pursuit the PKK members up to Iraqi strategic regions, namely, Mosul and Kirkuk, which means the turkeys practical Endeavour to revive and through using the negativity of the international community towards repeated aggressions on the north of Iraq, which will give it legal right to continuo its military operations in expandable size and transferable goal from the purchasing operations into new geopolitics fact within the Iraqis borders. In another world, these aggression warn the probability of Turkish moving if finds, regional and international suitable conditions in future to cut off the region of Mosul-Kirkuk which rich in oil and contains the Turkmen minority, without much caring of the consequences and potential reaction to the movement in the likeness of what it made during its intrusion north of Cyprus in 1974. the political Turkish behavior reflects against Iraq by series of positions and acts of crossing and contrary not only with the correct march of what should be the Iraqi–Turkish relation, but also with the defined fundamentals of the Turkish foreign policy which established on the base of the six principles of the Turkish leader (Mustafa Ataturk, at the beginning of 1920s().

    This trueness was admitted by the Turkish professor (Arseen Keijo Oglo); in University of Biosphere–Istanbul; verifying that through the development in 1990s as he said "That the recent development forced turkey to decline from some its principles, first of all the Turkish involvement in north of Iraq which is a violation of one of its principles of foreign policy that stipulated not to intervene in the internal policy of Arab countries, and second, to exploit its intervention in the north of Iraq to achieve its strategic goals represented by thy historical designs, namely, Mosul and Kirkuk".

    Therefore, we can draw the Turkish strategy about that as follows():

    1. To intervene in the pretext to support on of the Kurdish group in the north of Iraq by mobilizing the army of the Iraqi borders as a clear signal to invade the north of Iraq and achieving its strategic goal of cut off Mosul and Kirkuk.
    2. The military leadership put a strategy through preparing the army to high in training operations threat, which defined its axis in order to achieve its goal easily.
    3. Prepare an operations theatre in terms of roads building ,bridges erections and define the axis and ways to use them in any invasion operation to add and occupy the north of Iraq().
    4. To review the military force in front of the Kurdish group to show them the necessity to follow in the direction of the Turkish policy and do not opposite it.
    5. Margining militarily the role of Kurdistan labor party (PKK) in the north of Iraq and minimize its threat on the Turkish security in the north of Iraq().
    6. Plans of the Turkish institution to occupy north of Iraq in order to occupy the oil sources in Kirkuk and Mosul.

    Moreover, the Turkish newspaper of Huriat, mentioned on 04/02/1991 during the aggression on Iraq, that "Ozal’s Confederal Map according to the Turkish imagine is basically contains three regions of equal right, namely, Arabic – Turkish –Turkmens.

    The Kurdish region contains Sulaimaniyah and Erbil, and the Turkish regain includes Kirkuk and Mosul, while the Arabic region has the rest of Iraq().

    Since, there is conformity between the American and Turkish strategies do not prevent such that, as their dividing strategies restrict to grasp the rich of oil north region whether directly or indirectly by establishing minor state of Turkmens ,which their plan described as the north Cyprus model().

    Whereas the announced goal for any military operation is allegations of emancipation of the Iraqi Turkmen from the hands of states under the justifications of the real purpose is dividing Iraq and make a new region contains oil wealth, and, in the same time, to blow fatally the Kurdish antinomy project before it be strong and became as a postulate. So, the Kurdish movement is the spearhead of the imperial–Zionist invasion after the Turkish–Israeli alliance in respect of the middle east region, as well as it is regarded on essential factor in the American military strategy, and showing the turkeys expanding designs towards Iraq and aiming at control the two oil cities ,Mosul and Kirkuk().

    Consequently, we see that Turkish strategy built its motives on implied aviaries based on historical allegations about the belonging of Mosul and the attempts of abiding by the projects of imposing the guardianship on the Iraqi Turkmen. As we see that the Turkish officials demonstrate themselves not abiding by this allegations but in the same time they over looking and encouraging these projects in the north of Iraq as it uses this subject from time to time sometimes through the journal interviews and sometimes through the officials Toranic statements after the occupation of Iraq in 2003.

    *Third : Issue of Kirkuk*

    Kirkuk is known as it is a city of multi ethnic regions and nationalities, Kurdish, Arabic, Turkmens and Chaldeans, and the information called (Minor Iraq). After 2003, Kirkuk became the polarization center to the national and international aspirations and the core for internal political conflict as well as an external ambition in the strategy of the neighboring countries including turkey through different allegations as part of the Turkish state safety through it became accepting the thought of independent Kurdish entity in the north of Iraq, but it can not accept the existent of independent Kurdish state dominating the energy sources, adding Kirkuk because turkey regards Kirkuk part of its historical heritage was from it after the world war 1and the collapse of the ottoman empire. Moreover, the Kurds insistence to add Kirkuk to the Kurdistan region is a source of great concern for turkey, where the Kurds politician insist on that through their repeated statements and political stands towards the government in Baghdad, whereas, Masoud Barazani during his visit to Ankara mentioned that (“if any one, any regime or any system wants to continuo The Arabization or suppressing against the people of Kirkuk, then we will defend and light for their rights”, and he added “our stand is that Kirkuk is part of Kurdistan but it is not Iraqi city, and the encouraging of coexistence and brotherhood must be priority forever and we work in this way, as well as that Kirkuk is the heart of the Kurdish identity and we relate it to the end ,now we depend on the negotiation and if the installed Arabs did not leave the city, then we will drive them away by force)().

    In addition, the prime minister, Erdogan, said that "Kirkuk is a city in which all the ethnicities can inhabit there, and we with the unity of the Iraq's territories but against any ethnic group plans to dominate the other ethnic group"( ).

    Turkey has used the Turkmens as main intervention pretext to protect its vital interests in the north of Iraq exploiting the anger and anxiety of the Turkmens from the Kurdish invasion to excite the leavings inside turkey which support the military intervention.

    Further more, turkey started its attention about the Turkmen issue ten years ago after the civil war in Kurdistan, and this attention took ideological range for the right forces in the country, and this dos not mean that turkeys attention is artificial, but it was used, and the Turks kept silent about the Turkmens during Saddam’s regime and the Arabization period, as they did not take any distinguished action, but today, the matter has respond to the Turkish people and there is real pressure for this. moreover, the Turkmen front was the main instrument in the turkeys hand to open the Turkmen file and intervene through it, as it is an organization was established by the Turkish Security Systems in the mid of 1990s with finance of the Turkish government. The Iraqi Turkmen Front (ITF)(♦) attempted to gather the Turkmens under one roof through expressing their fears and calling for Turkey to intervene. As well as, the supporters of the ITF have an ambition to take position, at least as the Kurds position, in the frame of the Iraqi permanent government, whereas, if the Kurds gained a region, then the Turkmens also have to gain the same thing().

    Even before the war, there was Turkish Military existence in the north of Iraq, as it was a source of much resentment from the two parties as regards the separation between the Turkish parties or following the Kurdistani Labour Party and stopping its activities. As well as, and during October 2003, a new opportunity appeared when the security situation in Iraq deteriorated and the United States endeavored with the neighbor countries to send troops to help the stability so the Turkish parliament agreed to send

    (15.000) troops, but this suggestion angered the Kurdish leaders including the foreign affairs minister, Hoshiar Zibari, who accused Turkey of planning for occupy the oil fields in Mosul and Kirkuk().

    The price for the existence of the Turkish special forces in the north of Iraq; which send to protect the Turkmens; is indeed aim to prevent establishing a Kurdish state and limits the activity of the PKK which is supports by the north of Iraq. The other side is that, the important changes in the Turkish international stance; in the light of the developed relations with the European Union and the middle east states; seem non-encouraging for wide Turkish military involvement unless the Iraqi government demands that; which is unlikeable to be; so, the resolution of sending troops to Iraq would anger the Turkey’s ally, the U.S.A., through the resentment of the Kurdish leaders and also threatening the Turkey’s growing relations with the European Union. Nevertheless, the Turkish troops and usage of Turkmens and Kirkuk’s issue give justification to the threats of the military intervention, as well as achieving the strategic motives about the Kirkuk’s issue and the endeavor to add it as the future capital to the Kurdish state which is rejected by Turkey for its fear of the Kurdish issue future and its influence on Turkey.

    *Fourth : Kurdish Issue and the Turkish Strategic Motive*

    The Kurdistan region had acquired special importance since the end of the world war I 1918 due to its geographical location among turkey, Iraq and Iran. And its importance increased after the world war II. While, the colonial forces used the Kurds for their interests in the region. So, the states; where the Kurds inhabit in; were adhered to that the Kurdish issue do not become as a threatening factor to their security and stability, although, all of these states agreed that the Kurdish areas are part of their national territory, but they differ in their view to the Kurds and in the way of dealing with them.

    As regards Turkey, it worked to erase the national personality of Kurds, denied their rights and it called the Kurds in turkey as (Turks of mountain), as well as preventing them of using their Kurdish language … etc., which are enough indicators to expose the real view to the Kurds in Turkey. So, turkey was and still looking in sensitivity at all the matters that give the Kurds any national rights in any country especially the neighboring countries.

    The Kurdish problem was one of incurable problems to the regime in turkey. The historic root for the problem as it is accompanied the modern history of turkey and the suppression of the regime to the demand of Kurdish nationality by the military force, has complicated the problem and finishing the capability of polarizing of national unity in the country through the endeavor of the Turkish regime to maintain the political and geographical unity of turkey.

    The Turkish regime could till now and by force, resisted the Kurdish movements demanding for separation, especially the PKK. Moreover, the Turkish Kurds still influence by the situations of Iraqi Kurds especially after the declaration of the autonomy law for Kurdistan of Iraq in 1970, as there was clear increasing in the activity of the Turkish Kurds led to including three territories of the Kurdish inhabitants majority out of 11 territories governed by the marshal law on 26 April 1971after the military coup in turkey in march 1971. The same thing happened when the marshal law announced in April 1979, as included 13 territories, contained 11 territories in east of turkey where the Kurdish majority().

    Yet, the western ally hostile on Iraq in 1991, which followed by the intervention in the north of Iraq under the pretext of establishing a security zone for the Kurds, had clear reflection on the Turkish Kurds activity especially as regards the operations of the Kurdistani Labour Party, may be for their believe in benefiting from the situation and pull the same states to back up their separation demands just like the Iraqi Kurds.

    From the other side, we find the rapid political activity in turkey to embrace the situation in the north of Iraq, and turkey regarding itself concerned of this situation and of the Kurds in general to reveal that it depend son them in order to perform its role in the region, therefore, turkey offered itself as a guardian to them, but it suppressed apparently every Kurdish movement in turkey. Indeed, the turkey’s activity was aiming at achieve more than one goal; although all of these goals lead finally to one essential and important goal which is the not allowing for the Kurds to separate and then establish their own state on turkey’s territories. This is what Suleiman Demirel expressed when he said “If the Kurds separate, then the Turkish state will collapse”().

    We can say, that the turkey’s endeavor to unsettle the north of Iraq, came through three motives, first, to end the situation of autonomy in order to not be the same thing in turkey, second, turkey wanted to contain the Iraqi Kurds to be under its control and influence just like what it wanted about the problem of Mosul, and third, turkey could be benefited from the power exhaustion to booth Iraq and Kurds at least if it failed to achieve the first two goals partly or to totally. Third, turkey must realize the dimension of the globalization of the Kurdish issue. because it will not be for its interest neither in the short term nor in the long time. It is, in the short term will raise increasing and continuous problem to turkey, and such problems have started indeed, and they had further ranges due to the nature of confrontation with the regime, as well as, these problems became wider than before in terms of their spreading in deep regions inside turkey not to mention the eastern regions which became lacking for the stability other than what the Turkish authorities planning for these regions. More over, for the long term, that the globalizing of the issue could be wider to include the Kurdish issue in turkey or use it to exert pressure on turkey by the major states at least, or to intervene in its internal affairs.

    As regards Iraq, the security considerations to turkey are of compound nature, as they imply dimensions related to Turkish Kurds and their regional ambitions a well as the military activities to the PKK() as effective factor on the Turkish decision maker whether in respect of the internal changes and the goals that must be achieved by the Turkish elites for the stability of the political secular regime in turkey, and developing its community to the European standards, or what are regarded as limits to the Turkish foreign policy in its regional movement towards the region, or the implied problem concerning the human rights and the non-respect of the minorities in turkey as one of the obstacles which it faces to complete its march towards the European membership.

    From the other side, the Kurdish issue in Iraq also affected and still affects the Turkish decision maker().

    Therefore, Turkey; after the cooperation and agreement signed with Iraq in 1980s to prevent the separation of Kurds from Iraq and turkey, and then establishing their political entity; started to change its manner of dealing with the Iraqi Kurds, when the central government in Baghdad lost its control over the north of Iraq, whereas turkey engrossed in the Iraqi Kurdish matter partly or totally driven by number of considerations, which are():

    1. To fined political mechanisms through the understanding between Ankara and the Kurdish groups to surround the PKK members and prevent them from crossing inside turkey as the north of Iraq became an important base for training and existence of the PKK members.
    2. To monitor the changes in the north of Iraq especially what regards the two main groups by switching the cooperation with them, once with the Democratic Party of Kurdistan, and once with the National Union Party, and sometimes plays the mandatory role between them.
    3. To intervene at any time to prevent the establishing of a Kurdish political entity because that is regarded as nucleus of Kurdish state in the heart of the Turkish state.
    4. To posses pressure factor on Iraq to achieve its goals, some of them related to the Kurdish issue to prevent carrying out a political agreement between the Iraqi government and the Kurdish groups(), or what are relate to other points such as the intervention for the Iraqi Turkmens’ interest especially that Ankara was shelter and support their political organizations, and also to gain assignments in the issue of Tigris and Euphrates water or to obtain oil supplies and commercial cooperation with low conditions from Iraq.

    Although Demirel’s efforts as (the protector) of Kurds and a mediator between Talabani and Barazani especially in the negotiations which led to sign Slobby’s Agreement, when Demirel intervene personally at the last moment to abort this agreement between them on 23 July 1994 which stipulated the approval of the draft constitution for independent Kurdish state in the north of Iraq, as the Turkish foreign affairs minister said about that “That this draft will lead to the end of every thing”().

    Indeed, that the Turkish stand rejecting the idea of Kurdish state is emerge from the disability of the Turkish leaders and elites to accept the coexistence idea with an independent Kurdish state in the north of Iraq, which will complicate the Kurdish issue for Turkey, and threatens the positions and rights of the Iraqi Turkmens as well as to the economic damages.

    Moreover, that the establishment of a Kurdish state in the north of Iraq; including Kirkuk as its economic center; will lead to ten years of instability due to the oil possessing and the economic success to such entity, and will be an attraction point to the Turkish Kurds because they; some of them support Masoud Barazani, leader of the Democratic Party of Kurdistan; will increasingly tend towards their Kurdish brothers in Iraq when the economic significance for them increases through the trade and investment of oil, as well as, the prosperity in the north of Iraq will constitute clear contrast with the poverty in the south of Turkey. In other words, the fear is, that the Kurdish success will raise feelings of separation in south of Turkey.

    Consequently, for all the above-mentioned reasons, the establishment of Kurdish state, including Kirkuk, is regards a red line to Turkey because it in conclusion will lead to emancipation demands in the Turkish regions of Kurdish inhabitants majority or may encourage some of Turkey’s Kurds to be more insistent in their demand for in dependency.

    *The third topic : Political Turkish Motives towards Iraq after 2003*

    The Turkish foreign policy which dealing with the Arab world; especially with the neighboring countries; during the second half of the past century, launched through several principles constituted, in total, the general characteristics of the Turkish foreign policy from the view point of the Turkish supreme interests in peace adopting and the stability in the middle east. These principles are():

    1. To refrain from involving in the conflicts of the region countries.
    2. To give attention to the Arab interests especially the security matter. So, Turkey, seeks to not hit the Arab security interests in its alliance with the west.
    3. The nonintervention in the internal affairs of the Arab states such as the political developments and changing their political systems.
    4. To give the priority to its dual relations wit the Arab countries, and to avoid the collective dealings with them.
    5. To break the inconsistency between the constitutional secularism of the Turkish state and the positive involvement besides the Arab countries in the international Islamic activities as the Islamic Conference Organization.

    But, at the end of the cold war, the adherence in these principles began to be gradually sluggish, and the Turkish policy tended to achieve attention towards the Arab countries.

    In the mid of these circumstances and the historical changes, Turkey witnessed, internally at least, important events represented by the winning of the Al-Adalh party in the parliamentary elections which took place on the 03rd of November 2002, and assuming the political authority alone in the parliament and the government as well. The maker of this victory was the party’s leader, Rejeb Tayyip Erdogan.

    In addition, the arrival of the Al-Adalh party alone to the government, was not an ordinary event, because its ruling period achieved crucial constitutional and social and external transformations revised the arrangement of the Turkey’s priorities and defined its options, which constituted coup on the internal equilibriums and the foreign policies.

    Moreover, basic change had happened, not only in the tactical directions, but even in the fundamentals of the adopted policy. And, this is the first time in turkey a party assumed the power bears, in previous, different visions on the turkey’s position and estate in the regional and international levels. From that, Iraq entered into the priorities of the new Turkish policy, because the occupation of Iraq made new proceeded reality in the middle east region, which have two conclusions; First, the destruction of a central state; Iraq; for the first time in the middle east, and since the establishment of the state-nation after the world war I, so, turkey is regarded as a model of central state in the region and it feels of dander from the expanding of this tend.

    Secondly, is the establishment formally of a Kurdish federal entity northern Iraq, which has been stipulated in the constitution of Iraq, and this entity has all the recitals of the independent state which represents, according to Ankara’s strategies, a vital danger on its integrity exceeds the risk of PKK, even that Rejeb Tayyip Erdogan announced, on the 09th of January, 2007, that dividing of Iraq is very dangerous matter and unacceptable, and Iraq has priority for the Turkey and the European Union too().

    For the political developments in Iraq ,although the turkeys welcoming of the political operation developments and the participating of the political powers in it, especially the parliament elections in 2005 and the referendum on the permanent constitution on 15 November 2005, but they made what turkey consider, unfair for the Turkmens rights and their role in the political operation whether in the government or in the constitution wording especially the excluding the Iraqi Turkmen front that supported by turkey. in addition to the repeating warnings on Kirkuk and the Kurds at tempts to change its demographic situation for wording nor adding it to Kurdistan region(). Moreover, the Turkish government criticized the new constitution implications about the federalism based on ethnic and sectarian differences, which was rejected by turkey, as it is represent allocation to allow crystallizes to a nucleus of independent Kurdish state in the north of Iraq enhancing the ambitions of the Turkish Kurds to gain their national rights.

    From the mention above, it is clear that the Turkish stand about the gulf war II and the occupation of Iraq and its consequences has governed by several considerations as mentioned in previous but the important thing is the absence of realization to the Turkish decision makers for the trueness of that the united states can fight Iraq without turkeys support. But, when the American existence in Iraq became a matter of fact, turkey started to repair its alliance relation with Washington attempting to be near from the Iraqi issue by different mechanisms such as responding to the American administration request to send Turkish troops for security keeping in Iraq, which is did not be, and rendering the logistic support to the American forces by the Turkish companies in Iraq, in addition to support the Turkmen organizations (Iraqi Turkmen Front) and embrace the Turkmens in general.

    In the wake of the American can statement on the end of the main military operations in Iraq. and after what was clear that the armed resistance increasing was in force and in organizing, the united state began searching for allies bear consequences of war with it. So, the U.S.A. endeavored to repair its relation with turkey after the latter letting down during the war. In this regard, the American forces leader in the middle east, John Abi Zaid, visited turkey on July 2003, who talk to the Turks, saying “since the Korean war, we are together, so let us be so now, we committed faults in Iraq and Turkey is an essential element in the region, in addition, we need for turkey, and welcome not succeed without it, we call you to sit and negotiate about Iraq”(), as well as during Abdullah gulls visit to Washington, the American administration requested formally for turkey to provide troops in the international peace keeping force by (12.000) soldiers to control the region of Sunni majority situated at the north of Baghdad, referring that this will give a last opportunity to Ankara to prove its reliability.

    In that regard, and on august 2005, the Turkish's parliament approved to send (15.000) Turkish troops to Iraq according to the American offer against financial supports of about (8.5) billion dollars in the way of banking securities to help turkey facing its economic crisis ,as well as giving it a vital role in drawing the political future in Iraq. Consequently, Abdullah gull asserted that “our troops are not occupation forces, when we want to Kosovo and Afghanistan, we carried out our mission, we want to render humanitarian services in the field of electricity and water, and not to perform the Jendarme role in Iraq.

    It seems that the Turkish leaders enthusiasm, whether they are in the government or in the military institutions, has the desire to achieve the following goals:

    1. To repair the cracks of the Turkish– American relations following the refusal of the Turkish General Assembly to allow to the American forces to deploy in the Turkish land during the invasion of Iraq.
    2. To ensure huge portion in the operation of reconstruction of Iraq.
    3. To give turkey (a word) in the current and future authority in Iraq.
    4. To enhance the Turkish international and regional influence by existence of Turkish forces in the north of Arab Gulf.

    But, the Turkish resolution to involve in the so –called (international peace keeping force in Iraq) raised heavy Turkish– Iraqi and regional critics to turkey, as follows:

    * *In Turkey*: The resolution in contrary with the Turkish public opinion, when the Turks refused, through demonstrations which included the cities, sending the Turkish forces to Iraq, and these critics came from different political streams.
    * *In Iraq*: the resolution faced total rejection from the Transitional Governing Council as well as the Kurds who saw that the existence of the Turkish forces in any where in Iraq, even far away from their regions, enabling the Turkmen minority at their expense in the north.
    * *In the Region*: the Turkish resolution, which identical to the American request, seemed that Ankara would be an axis in the regional polices, a matter which raised regional rejections most of them the Iranian rejection to the existence of Turkish forces in Iraq, which means the existence of another competitive part in the political arrangement in Iraq. Aw well as the Iranian demanded from the Turks to not adopt this step unless the consultancy with the neighboring countries to Iraq, and Hussein Mosawi, secretary of the Iranian Security Council, warned that “the integrity of Iraq is a red line to Iran, an it is ready to fight for preventing the division of Iraq. For Syria, it refused any foreign intervention in Iraq whether it is Turkish or other one, as well as it requested from Turkey to stop thinking in this subject because it will enlarge the problems in Iraq rather than resolves it and threatening the its regional unity and prolonging the period of occupation.

    In the light of that, and due to that the political risks, after the internal and external refusal to send Turkish troops to Iraq, became more realized to the Turkish decision maker, which forced turkey to suspend its resolution about its military participating in Iraq, then to cancel it in total.

    Although turkey lost the historical opportunity to exist militarily in Iraq, so, it did not lost the instrument to approximate the Iraqi Subject regionally. As Turkey worked with its partners, neighboring states to Iraq, to revive and activate the meetings mechanism of the Iraq’s neighbor countries, as Ankara participated in Damascus’s meeting with the participation of Egypt in 2003, which held after Turkey pulled its resolution to send forces to Iraq and the increasing of the security chaos and the instability, as well as to the fears of that Iraq had became the base for Alqaeda Network and the other groups. From here, the role of the countries that they must take has emerged to prevent the enter and exit the infiltrators from and to Iraq. Turkey has keened; such as Iran for the People's Mojahedin Organization; to ensure that the final statement of Damascus’s meeting should refers to the PKK Organization within the condemnation to the organized role to some of the terrorist groups in Iraq and the neighboring countries.

    Turkey also participated in the fifth consultative meeting for the Iraq's neighbor states held in Kuwait in 2004 to discuss the situation in Iraq. In this meeting, Turkey aimed to confirm its commitment to a regional mechanism that will allow it to contribute in setting the standards for dealing with the Iraqi situation and developments.

    Iraq is, without doubt, one of the core files to determine the nature of the relation between Turkey and Iraq's Arab neighbors and Iran. Everyone now knows that one of the reasons why Turkey not to take part in the occupation of Iraq is that the war will not occur without it, because Ankara was fear of the change the map of Iraq actually, in the case of occupation. Indeed, an event of what Turkey feared occurred and the federal Kurdish has become true for the first time as a reference to the Kurds of the region, as that the Turkish Kurds demand a system resembles the U.S. system, which is not up to the federal level but no less the self-government.

    In the frame of the rejection of ethnic and sectarian division, Turkey identified its political position from Iraq, it called first to the reconsidering to the central of state, and the government in Baghdad must be the central referent to the State and not the government of provinces, also stresses the territorial integrity of Iraq. In this context, Turkey stood with all those opposed to federal or completion of the Kurdish state by annexing Kirkuk to it. Hence the great Turkish opening emerged on the political forces and Iraqi forces, for example, Sayyid Muqtada al-Sadr and the former Prime Minister Ibrahim al-Jaafari, and Tareq al-Hashemi, present Vice-President of the Republic.

    The motives of foreign policy of Turkey towards Iraq has become of great importance in their direct impact on the Turkish aspiration strategist and its domestic, regional and international goals. It may be noted the level of relation that arrived in recent years to the highest levels, such as the latest visit of the Minister of Foreign Affairs Davut Oglu that attest on the strategist cooperation in all areas such as combating terrorism, eradicating the PKK, strengthening of economic relations, developing the cooperation in energy and Turkey's role in the transfer of Iraqi natural gas to the world through the Nabucco project, as well as to the oil exploration and deepening of the political cooperation, which has become evident from the frequent visits from both sides.

    *Conclusions*

    1. The choice with regard to the intervention in respect of the international relations has always been between a solo intervention and the group intervention Or between find the circumstances in which intervention is less acceptable or to work to stop the conditions of the intervention is more acceptable, and the key differences between these cases is the nature of the international system and the international circumstances and the issue of intervention. Since the principle of the prohibition of the intervention in the internal affairs of the States is still one of the basic and stable principles in the international law and the UN Charter, despite what is the reality of international relations witnessing of contradiction with those principles, and because the current situation underlines the increasing intervention of the United States in the affairs of other countries, especially after the international changes that the world has seen, which encouraged some countries including Turkey to stimulate its motives by exploitation of the events in Iraq and over its change in the political system by the hands of the United States through seeking to intervene in the political and internal affairs of Iraq to serve its international and regional aspirations and interests.
    2. the developments progressing of the Kurdish current events in Turkey is an example on the, failure of the policies and procedures of successive political regimes in their attempts to dissolve and absorb the ethnic minorities. And the enforcement of the Turkish political system to recognize the Kurdish identity and give them the right to self-determination may be difficult for the authorities to take it, and the main constraint is the political ideology adopted by the Turkish Constitution that all citizens are Turks, regardless of their ethnic or religious or sectarian belongings. As well as, The Turkish system sees that any simple national rights of the minorities (especially the Kurds); similar to Kurds in Iraq and rights they gained in the Iraqi state; is a split in the unity of the Turkish nation or separation stimulates the fragmentation of the State.
    3. The attention of the Justice and Development Party in its new strategy focused on the revitalizing the Turkish economy and maximizing the Turkey strategic weight within the Western alliance and about the Arab world and the geographical neighbors countries. As well as, it focused on the damage of the hostility with Iraq before the occupation which delivered a burden on Turkey and led to economic losses currently estimated at 60 billion dollars as well as the social cost of the boycott and its negative effects, also the loss of crucial gains from a pipeline Kirkuk oil-Iyomr Tallec with a capacity of 70.9 million tons, and this line ensures revenues to Turkey up to 350 million dollars a year in addition to obtain low-price oil, which encouraged the Turkish decision-maker to direct and rush to interest in Iraq's affairs and take advantage of current circumstances.
    4. Turkey attempted to ensure a wide participation of Turkish companies in Iraq's reconstruction after the normalization of relations with it and the achieving the security and stability there. And part of this aspiration has fulfilled through the participation of Turkish companies in Kurdistan region.
    5. The removal of the Kurdistani Labor Party (PKK) from the equation, which is the source of instability, would boost the confidence between Ankara and the various Kurdish parties in visions and aspirations and this will give the Turkish government the confidence they need to develop political and economic ties followed with the Kurdish leaders in northern Iraq. Through that relation, Turkey become in a better position to exercise a positive role in what happens to the issue of Kirkuk, and this will protect Turkey's interests more effectively and better than the threats of military intervention which would not only lead to instability.
    6. The Turkish policy towards the Kurds appears contradictory and always putting its interests and aspirations in any solution. Whereas Turkey fights the Turkish Kurds and calls them the terrorist groups, but it deals with Iraq's Kurds and establish ties with them in a way that serve their interests in economic and political aspects as well as assists them to eradicate their Kurdish brothers of the PKK.

    Henry Kissinger; Strategic Fundamentals; translated by Hazim Talib, Baghdad, 1997,

    2- Dr. Mohammed Azhar Saeed Al-Samak, Gwopolitics, Basics and Applications, Directorate of Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, Iraq, 1988,

    1. 3- Taha Al-Hashimi, Geography of Iraq, Al-Kashaf Press, Beirut, 2nd Edition, 1939,

    Mustafa Ulwi, The Strategic Position of Iraq, Overall Strength of Iraq in the Light of Current Development.

    1. Ahmed Ibrahim Mahmoud, Strategic Competition Between Iraq and Iran in the Region, Int. Policy Magazine, No. 136, 1999,

    Sabah Mahmoud, the Goo-politic Conflict in the Arabian Gulf, Al-Saadoun Press, Baghdad, 1986,

    Dr. Taha Al-Hashimi, Ibid.,

    D. Fadhil Al-Chalabi, Arab-Turkish Dialogue, Al-Muntada Magazine, Ref. 128, Amman. Jordan.

    Rawaa Zaki Al-Taweel, Turkey's Trade between Europe and the Arab Homeland, Al-Sharq Al-Awsat, Ref. 113, 2004,

    Abduljabar Abed Mustafa, International Changes and the Future Horizons to the Arab- Turkish Relations, Turkish Studies Center, University of Mosul, 1995,

    1. Mani’ Habash & Abduljabbar Aboud, Turkish Economic Direction, The Economist, Ref. 06, Gulf Studies Center, University of Basra, 1993,

    Dr. Omar Al-Beili, Direct Role of the Foreign Private Investment in Supporing the Technology Ability for Arab Countries, Arabic Affairs Magazine, Ref. 79, none, 1994,

    Global Investment Report, Non-National Companies and the Market Structure and Competition Policy, INUNCTAD, U. N., New York, 1996,

    Atif Sabri, Ibid.,

    William M. Lberg, Foreign Direct Investment and Development Balancing costs and Benefits, INUNCTAD-International Monetary and Financial Issuer Ror the 1990s, volune XI, U. N. Geneva-Newyork, 1999:

    1. Hanaa Abdulghafar, Direct Foreign Investment and the International trade-(China as example)-, Beit Al-Hikmah, Baghdad, 2002,

    Dr. Fadhil Hussein, Mosul Problem-Study in the Iraqi-British-Turkish Diplomacy, Baghdad, Ashbilia Press, 1997,

    Jarjees Hassan, Turkey in the American Strategy After the Overthrow of the Shah, University of Mosul, 1990,

    Jarjees Hassan, Turkey in the American Strategy After the Overthrow of the Shah, Ibid.,

    Dr. Abduljabar Abd Mustafa: Regional Turkish Policy and its Reflections on the Iraqi National Security, Strategic Studies Magazine, Baghdad, Ref. 4 & 5, 1988,

    (Ansat): Ankara stresses “that it has historical interests in the north of Iraq”- quoted from Babel New paper, Baghdad, Ref. 3433, 24 August, 2002,

    Ibrahim Khaleel Ahmed: Military Intervention o f Turkey in the North of Iraq-its Goals- Stands of the States of it, Rafidain Magazine, Mosul, Ref. 27, 1988,

    Nabeel Mohammed Saleem: Iraqi- Turkish Relations, Ibid., Compare with Abdulkareem Ali Jaber: Turkish Press and the positions towards Iraq during Umm Al-Ma’arik; unpublished M.A. Thesis in Information, College of Arts, University of Baghdad, 1992,

    1. Jalal Abdullah Mo’awadh: Turkey and the Arab National Security, Ibid., See also: Jalal Abdullah Mo’awadh: Decision Making in Turkey, Ibid.,

    Jarjees Hassan: Turkey in the American Strategic after the Fall of Shah, Ibid.,

    Ibid.,

    Iranian News paper of “Kihan”, 25/05/1988.

    Raad Abduljaleel, National Unity and the Minority Problem in the Third world, Ibid.,

    1. Abdullah Moawadh, Decision Making in Turkey, Ibid.,

    Jalal Younis Al-Jaleel, Turkish National Security Council and the Political Decision, Afaq Arabia Magazine, Baghdad, Ministry of Culture and Information, Dar Ashou’oun Athqafiayah, Ref. 1 & 2, 1999,

    Strategic Estimations: the Kurds and their Role in Division Scheme, Cairo, Addar AlArabiyah for Studies and Publication, Ref. 11, 1995,

    1. Saleh Ahmed Khalaf: the Intervention in the North of Iraq- the Goals and Dimentions, Ibid.,

    Ibid., P. 101, for more details,, See: Ouni Abdulrahman Al-Sab’awi: the Influence of the Kurdish Issue on the Iraqi-Turkish Relations, book of Khalil Ali Murad & Others, the Kurdish Issue and its Influence on the Neighbor Countries, Turkish Studies Center, University of Mosul, 1994,

    34-Strategic Estimations: Turkish-American Conspiracy for Dividing of Iraq, Cairo, Addar AlArabiyah for Studies and Publication, Ref. 124 & 125, 2000,

    1. Strategic Estimations: Turkish-American Conspiracy for Dividing of Iraq, Ibid.,

    Jarjees Hassan: Turkey in the American Strategic after the Fall of Shah, Ibid.,

    Translated by: Creiz Group from French, Article of Oliver Weber, 23 Dec., 2004.

    Interview with Creiz Group on 27 Oct., 2002.

    * 1. The Iraqi Turkmen Front (ITF) established on May 1995, and Transformed to an Alliance, during the International Turkmen Conference in Erbil on October 2002, which included four Turkmen parties, and its obtain the financial and moral support from the Turkish security systems till the present.

    Interview of Creiz Group with Omet Ozdag, Ankara, 28 Oct., 2004.

    Economist Magazine, 09 Oct., 2004.

    Berch Prerero: Turkey in Crisis, Zed Press, London, 1982,

    1. Salah Saadallah: Kurdish Issue in Turkey, Al-safeer PRESS,Baghdad, 1991,

    Dr. Wesal Najeeb: Turkish Kurdistani Labours Party (PKK), Strategic Studies, International Studies Center, Baghdad, 2007,

    About the expansions of the Kurdish influence in the two states, See: Salah Saadallah, Ibid., P. 57. and the following

    Dr. Ibrahim Khalil Al-Alaf, “Turkey between the PKK and the Foreign Hammer Forces”, in: a Group of Researchers, “Kurdish Issue in Turkey and its Influence on the Neighbors Countries”, Turkish Studies Center, University of Mosul, 1995,

    Jalal Talbani, Leader of Patriotic Union of Kurdistan, referred to that Tareq Aziz, Deputy Prime Minister and the Foreign Affairs Minister, informed him that the reason behind the non achieving the agreement of 1984 between the Kurdish groups and the Iraqi Government are the Turkut Ozal’s pressures to prevent this agreement. See: the Interview between Tareq Aziz with Ghassan Sherbel, Alwasat Magazine, Ref.: 25, 23/11/1998,

    Jalal Abdullah Mo’awadh, Decision-Making in Turkey.

    Jalal Abdullah Mo’awadh, Turkey and the Arab National Security-Water and Minorities Policy, ref.: 160, 1992,

    Kemal Kirisci: Between Egypt and Middle East, the Traces for Nation of Turkish Policy, International Affairs, Vol.: 8, No. 1.

    Hameed Faris Hassan: Turkish Foreign Policy after the Cold War, Baghdad, 2006,

    Ahmed Al-Nu’eimi: Iraqi-Turkish Relations and the Motive and Future, Political Sciences Magazine, Baghdad, Ref. 29, 2004,

    Ibid.,

    Al-Ahram Center for Strategic and Political Studies: Ara-Turkish Relations, Ref. 4, Cairo,

    سبل مواجهة الإرهاب الفكري في العراق(\*)

    م كاظم جعفر شريف(\*) م م محمد جبار أتويه(\*\*)

    **ABSTRACT**

    If the terrorist crimes are severe in their materialism and their results, the terrorist ideas do not deviate from these characteristics. They do not remain within the limits of freedom of expression, but rather go out to produce a new pattern. From terrorism, is marketed to the recipients and imposed on them by certain means, and techniques are becoming widespread and not entirely controllable. If Iraq has achieved a qualitative victory over terrorist groups and imposed a new security equation on the ground, it is not possible to eliminate the final form of terrorist crimes in isolation from the removal of terrorist thought from the minds and the elimination of terrorist minds need to establish strong educational foundations and the preparation of curricula capable of Building a space for religious, ethnic and national tolerance. The crime of terrorism - before it turned into a materialistic behavior - was a terrorist ideology, nestled in consciences, grew in the hearts, fed on ideological tables that stigmatized its sectarianism, fed by the media, To turn into serious crimes decriminalized to the owners and the bombing of displacement and rape against their partners in citizenship and humanity. Hence the problem of this research and the importance of the subject, how can Iraq's constitutional authority and institutions and universities to achieve victory over intellectual terrorism?, And what are the chances of success? The difficulties it faces and the ways to deal with it legally and technically.

    **الملخص**

    **لا يمكن العلاج أية ظاهرة سلبية في المجتمع بمعزل عن الوقوف على جذورها الاساسية ومعالجتها من الأساس وإذا كانت الجرائم الارهابية تتسم بالشدة في مادياتها ونتائجها فإن الأفكار الارهابية لا تحيد عن هذه السمات فهي لا تبقى عند حدود حرية التعبير بل تخرج عنها لتنتج نمطاً جديداً من الإرهاب يتم تسويقه الى المتلقين وفرضه عليهم بوسائل معينة وتقنيات باتت واسعة الانتشار غير قابلة للسيطرة عليها كلياً . وإذا كان العراق قد حقق إنتصاراً نوعياً على المجموعات الإرهابية وفرض معادلة أمنية جديدة على الأرض من خلال فصائل الحشد الشعبي والجيش والقوى الأمنية الاخرى الإ أنه لا يمكن القضاء بالصورة النهائية على الجرائم الإرهابية بمعزل عن قلع الفكر الإرهابي، فالجريمة الإرهابية قبل أن تتحول الى سلوك مادي كانت عقيدة إرهابية تعشعشت في الضمائر ونمت في القلوب وتغذت على موائد فكرية مقيتة شحنتها الطائفية وغذتها الأموال ودفعتها وسائل الإعلام الى الفضاء الخارجي لتتحول الى جرائم خطيرة أباحت لأصحابها التفجير والتهجير والإغتصاب بحق شركائهم في المواطنة والإنسانية. ومن هنا تبرز أهمية الموضوع ، فكيف يمكن للعراق سلطة ومؤسسات أن تحقق النصر على الإرهاب الفكري وما فرص نجاحه والصعوبات التي تواجهه وسبل معالجته تشريعياً وتقنياً.**

    **المقدمة**

    **تمثل ظاهرة الارهاب تهديداً حقيقياً للسلم والامن الدوليين، وتشكل إحدى التحديات الخطيرة التي تواجه المجتمع الدولي فلم يعد العالم بشرقه وغربه اليوم بمنأى عن آثاره ومآسيه بالتوازي مع ثورة تقنيات الاتصالات وإرتفاع عدد التنظيمات الارهابية وشبكاتها بين الافراد والجماعات وإذا كان القضاء على هذه التنظيمات بالحرب الميدانية بحاجة الى إعداد العدة مادياً وعسكرياً مع تعزيز التعاون الدولي في مختلف المجالات وهذا بحد ذاته ليس مستحيلاً ولكنه ليس بالأمر اليسير فالحرب على الأرهاب الدولي تنوء بحملها دولة لوحدها في ظل تنامي الدعم الذي تتلقاه هذه التنظيمات من دوائر متعددة سراً وعلانية . وفي قبال ذلك كله لا يمكن تحقيق النصر التام على التنظيمات الارهابية والقضاء على الجريمة الارهابية كلياً بمعزل عن القضاء على الأفكار الأرهابية فالجريمة الارهابية وليدة عقيدة إرهابية عاشت في الأذهان وتأججت في الصدور حتى خرجت على شكل أفعال إجرامية في الواقع الخارجي. ومن هنا تبرز أهمية هذا الموضوع في الوقت الذي يحقق العراق إنتصاراً باهراً على تنظيم داعش الذي كان ضارباً جذوره في مساحة بلغت أكثر من ثلث جغرافيته. وجاء هذا الانتصار بفضل دماء الشهداء الذين لبوا نداء الوطن والمقدسات لينقض الحسابات ويقلب المعادلات وليعيد الى الوطن وحدته ولحمته. وإذا كانت الدراسات الأمنية والعسكرية إرتكزت على استراتيجية الحرب ضد داعش وتوازنات القوى في حسابات الربح والخسارة في معركة شرسة خاضتها فصائل الحشد الشعبي والقوات الامنية فإن مثل هذه الدراسات قلما تعتكف على أسس هذه الظاهرة الاجرامية وعمقها الفكري. ومن الأهمية بمكان أن تنهض مؤسسات الدولة كافة في برامجها لخوض الحرب مجدداً مع إرهاب الفكر اليوم بعد إنطواء صفحة داعش في العراق وهذا يمثل تحدٍ يجب الالتفات اليه والعمل على إيجاد مقدماته الموضوعية وصولاً الى الغاية المنشودة في هذا المجال.**

    **ومن هنا جاءت هذه الدراسة التي إتبعت المنهج التحليلي والمقارن لتثير إشكالية رئيسية تتمثل بماهية الارهاب الفكري وحدود علاقته بحرية التعبير ومدى إمكانية عدّ هذا النمط من الإرهاب جريمة في القانون العراقي وكيف تتم مواجهته من الناحيتين القانونية والتقنية من خلال تقسيم البحث الى مبحثين :**

    **المبحث الاول : مفهوم الارهاب الفكري**

    **المطلب الاول : تعريف الارهاب الفكري وتمييزه عما يتشابه معه**

    **المطلب الثاني : مدى إمكانية عد الارهاب الفكري جريمة**

    **المبحث الثاني : آليات مواجهة الأرهاب الفكري**

    **المطلب الاول : التصدي التشريعي للارهاب الفكري**

    **المطلب الثاني : التصدي التقني للأرهاب الفكري**

    **المبحث الاول: مفهوم الارهاب الفكري**

    **لا يمكن العلاج أية ظاهرة سلبية في المجتمع بمعزل عن الوقوف على جذورها الاساسية ومعالجتها من الأساس وإذا كانت الجرائم الارهابية تتسم بالشدة في مادياتها ونتائجها فإن الأفكار الارهابية لا تحيد عن هذه السمات فهي لا تبقى عند حدود حرية التعبير بل تخرج عنها لتنتج نمطاً جديداً من الإرهاب يتم تسويقه الى المتلقين وللوقف على مفهوم هذه الصورة من الارهاب لا بد من تعريفه من جهة وتمييزه عن الحرية الفكرية المكفولة دستورياً وبيان التكييف القانوني المناسب له من خلال مطلبين.**

    **المطلب الأول: تعريف الارهاب الفكري وتمييزه عما يشتبه معه**

    **اولا: الارهاب الفكري لغة: يرجع الجذر اللغوي للارهاب الى الفعل رَهِبَ‏، بالكسر، يَرْهَبُ‏ رَهْبةً و رُهْباً، بالضم، و رَهَباً، بالتحريك، أَي خافَ. و رَهِبَ‏ الشي‏ءَ رَهْباً و رَهَباً و رَهْبةً: خافَه. و الاسم: الرُّهْبُ‏، و الرُّهْبى‏، و الرَّهَبوتُ‏، و الرَّهَبُوتى‏؛ و رَجلٌ‏ رَهَبُوتٌ‏. يقال: رَهَبُوتٌ‏ خَيرٌ مِنْ رَحَمُوتٍ، أَي لأَن‏ تُرْهَبَ‏ خَيرٌ من أَنْ تُرْحَمَ. و تَرَهَّبَ‏ غيرَه إِذا تَوَعَّدَه؛ و أَنشد الأَزهري للعجاج يَصِفُ عَيراً و أُتُنَه:**

    **تُعْطِيهِ‏ رَهْباها، إِذا تَرَهَّبَا، على اضْطِمَارِ الكَشْحِ بَوْلًا زَغْرَبا ..ورَهْباها: الذي‏ تَرْهَبُه‏، كما يقال هالكٌ و هَلْكَى. إِذا تَرَهَّبا إِذا تَوعَّدا. و قال الليث: الرَّهْبُ‏، جزم، لغة في‏ الرَّهَب‏، قال: و الرَّهْباءُ اسم من‏ الرَّهَبِ‏، تقول: الرَّهْباءُ من اللّهِ، والرَّغْباءُ إِليه. وفي حديث الدُّعاءِ: رَغْبةً و رَهْبةً إِليك.والرَّهْبةُ: الخَوْفُ و الفَزَعُ، جمع بين الرَّغْبةِ و الرَّهْبةِ، ثم أَعمل الرَّغْبةَ وحدها، كما تَقدَّم في الرَّغْبةِ.؛ قال ابن الأَثير: هكذا جاءَ في روايةٍ، أَي من أَجل‏ رَهبَتِه‏، وهو منصوب على المفعول له. و أَرْهَبَه‏ و رَهَّبَه‏ و استَرْهَبَه‏: أَخافَه و فَزَّعه‏.**

    **ويعني الفكر الفِكْرُ: اسم التفكر. فَكَّرَ في أمره و تَفَكَّرَ. و رجل‏ فِكِّيرٌ: كثير التفكر. والفِكْرَةُ و الفِكْرُ واحد.**

    **ثانيا: الارهاب الفكري إصطلاحاً:**

    **عرف الارهاب بأنه "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أيًّا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم ، أو تعريض حياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة ، أو اختلاسها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر".**

    **وعرفه المجمع الفقهي الاسلامي لعدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغيًا على الإنسان (دينه، ودمه، وعقله، وماله، وعرضه)، ويشمل صنوف التخويف والأذى، والتهديد والقتل بغير حق، وما يتصل بصور الحرابة وإخافة السبل، وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد ، يقع تنفيذًا لمشروع إجرامي، فردي أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم ، أو حريتهم ، أو أمنهم ، أو أحوالهم للخطر، ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة ، أو تعريض أحد الموارد الوطنية ،أو الطبيعية للخطر ، فكل هذا من صور الفساد في الأرض الذي نهى الله - سبحانه وتعالى - عنه بالقول ".**

    **وعرف الفقه القانوني الارهاب بأنه "استخدام أو تهديد باستخدام العنف ضد أفراد، ويعرض للخطر أرواحًا بشرية بريئة، أو تهديد الحريات الأساسية للأفراد لأغراض سياسية بهدف التأثير على موقف أو سلوك مجموعة مستهدفة بغض النظر عن الضحايا المباشرين"**

    **ويرى بعض الباحثين بأن مصطلح الارهاب مترادف مع العنف والتطرف فالعنف بمفهوم القسوة في التعامل والتفاعل مع الآخرين، وقد يكون لصالح الطرف الآخر ليعدل من سلوكه ويحسن حاله. وهذا يعني العنف بمعناه الواسع لأنه يهدف إلى تصحيح أوضاع ومواقف لينشأ الفرد تنشئة صالحة وسوية. والتطرف وهو اتخاذ احد الطرفين بحيث يغالي الفرد بتمسكه بأحد الطرفين. ويشير هذا التطرف إلى العداء والاعتداء للشخص الذي يتخذ الطرف الآخر وكلاهما حينما يشد كل منهما من طرفه ينعكس العداء لأنفسهما فقد ينقطع الحبل ويودي بحياتهما معا؛ لأنهما يريدان أن يخيفا ويفزعا كل منهما الآخر، وهو ما يقصد بالإرهاب.**

    **وإذ عرف الارهاب الفكري بأنه " محاولة فـرد أو مجموعـة مـن الأفراد أو الجماعات، فرض رأي أو فكر أو مذهب أو دين أو موقف معين من قـضية مـن يا ضا الق، بالقوة والأساليب العنيفة، على أناس أو شعوب أو دول، بدلا مـن اللجـوء إلـى الحوار والوسائل المشروعة الحضارية ، وهذه الجماعات أو الأفراد تحاول فرض هذه الأفكار بالقوة لأنها تعتبر نفسها على صواب والأغلبية مهما كانت نسبتها على ضلال ، وتعطي نفسها وضع الوصاية عليها تحت أي مبرر ".**

    **وعرف أيضا برمي مخالفيهم من المـذاهب الآخـرى بالابتداع والشرك و الجهمية والتعطيل والإلحاد ، وأنهم اعداء السنة والتوحيد ويدخل في ذلـك أخترع تقسيم التوحيد الى توحيد الوهية وتوحيد ربوبية.**

    **بينما يرى الاخرون بان الارهاب الفكري هو عدوان بشري مبني على اسس فكرية وذلك باستخدام مختلف وسائل الضغط النفسي والبـدني والاجتمـاعي والاقتصادي من اجل التحكم في ارادة الفرد والمجتمع لتحقيـق اهـداف فكريـة أو دينيـة أو سية سيا أو اجتماعية أو كل ذلك معاً .**

    **وعرف الإرهاب الفكري أيضاً بانه عدوان بشري ينبني على أسس فكرية للحيلولة دون معرفة الانسان للحقيقة باستخدام وسائل نفسية واقتصادية واجتماعية وثقافية للتحكم بإرادة الفرد والمجتمع بغية تحقيق أهداف فكرية وسياسية ودينية وإجتماعية أو جيمع الاهداف المذكورة وهو ضرب من الإرهاب قائم على فرض عقيدة معينة أو رؤية فلسفية أو سياسية أو فهم إجتماعي على الإنسان دون أن تكون له حرية التفكير ودون أن يترك له الحق في تقييمها خوفاً من الأذى الذي سيلحق به جراء رفضه للأمور المفروضة عليه .**

    **وبالرجوع الى قانون العقوبات العراقي النافذ ذي العدد (111/1969) المعدل نجد خلوه من تعريف دقيق للإرهاب الفكري فضلاً عن عدم تعريفه للجريمة الإرهابية بشكل عام وجاء قانون مكافحة الإرهاب ذو الرقم (13/2005) ليسد هذا النقص التشريعي معرفاً الجريمة الارهابية بأنها" كل فعل اجرامي يقوم به فرد او جماعة منظمة استهدف فردا او مجموعة افراد او جماعات او مؤسسات رسمية او غير رسمية اوقع الاضرار بالممتلكات العامة او الخاصة بغية الاخلال بالوضع الامني او الاستقرار والوحدة الوطنية او ادخال الرعب او الخوف والفزع بين الناس او اثارة الفوضى تحقيقا لغايات ارهابية". ويفهم من عبارة " غايات إرهابية " الدوافع النفسية والفكرية والخلفيات العقائدية المنحرفة دفعت بالجناة الى ترجمتها بالأفعال الجرمية المادية بغية إداخل الخوف أو الفزع بين الناس .**

    **ومن خلال ما تقدم ، يمكن تعريف الارهاب الفكري بأنه كل فكر منحرف في العقيدة وفي الرؤية السياسية والاجتماعية والفلسفية والاقتصادية يخرج الى الواقع الخارجي بالقول والكتابة يهدف الى فرضها على الأفراد أو الجماعات بأية وسيلة كانت سواء كانت باستعمال القوة أو التهديد بها من شأنها إدخال الخوف والرعب بين الناس تحقيقاً لغايات إرهابية وبذلك يشكل هذا النمط من الارهاب تهديداً فعلياً للأمن الفكري للأنسان وحرية التعبير المكفولة وطنياً ودولياً .**

    **وفي ظل هذا السياق ، تظهر العلاقة الحميمة بين الإرهاب والفكر فهما على وتيرة تصاعدية طردية فكلما كان الفكر متشدداً في أصوله متطرفاً في بنيانه وضيقاً في أفقه كان الإرهاب حاضراً معه ومنتشراً ولا تنفك هذه العلاقة الا بالقضاء على مصادر التغذية الفكرية لهذه الجماعات أو تلك كما لا يتحقق الاستتباب الامني في أية دولة من الدول بالحرب العسكرية لوحدها بعيداً عن معالجة الأفكار ونشر قيم التسامح في المجتمعات . ومن هنا قال علماء التربية أن كل عمل لا بد أن تسبقه خطوات تخطيطية تتمثل بالعلم به ثم الاقتناع به ثم توجيه الإرادة لتنفيذه .**

    **ثالثا : تمييز الارهاب الفكري عن الحرية الفكرية**

    **تمثل الحرية الفكرية من أهم الحريات التي جاءت الشرائع السماوية على تقديسها وصيانتها من الإلغاء فلا قيمة للإنسان الا باحترام فكره وعقيدته وتعبيره وإذ وضع القرآن الكريم لهذه الحرية مكانة خاصة في منظومته التربوية للإنسان مع الآخر المختلف دينياً في قوله تعالى (( لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي )) البقرة /256 فلا يمكن تحقق الامتثال التام مع موجبات الدين والتفاعل مع غاياته والانصهار في بيئته واعتناق هويته بغير الالتزام الطوعي بعيداً عن الاكراه وأساليبه، وجاءت التربية القرآنية بقواعد راسخة لتحقيق الامن الفكري للمجتمع الانساني وإزالة بواعث الإرهاب الفكري كما في قوله تعالى ((ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم))/الانعام (108(، رعايةً للفكر وصيانةً لمكنونات العقل ودفعاً الى الهداية الطوعية بعد بيان الحجة.. فلا عجب أن تأتي الإعلانات العالمية والدساتير الوطنية لتؤكد على هذه الحرية في نصوصها . وتحتل حرية العقيدة وحرية التعبير جوهر حرية الإنسان الفكرية. وعليه سنميز الإرهاب الفكرية عن حرية العقيدة وعن حرية التعبير في فقرتين تباعاً :**

    **أ: تمييز الارهاب الفكرية عن حرية العقيدة :**

    **تعد حرية العقيدة إحدى الحريات الأساسية التي كفلها الدستور العراقي النافذ لسنة 2005 في المادة الأربعين منه التي نصت " لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة " بالمقابل قضت المادة الثانية منه: أولاً:- الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدرٌ أساس للتشريع:**

    **‌أ- لا يجوز سن قانونٍ يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام.**

    **‌ب- لا يجوز سن قانونٍ يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.**

    **‌ج- لا يجوز سن قانونٍ يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور.**

    **ثانياً:- يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي، كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية، كالمسيحيين، والإيزديين، والصابئة المندائيين".**

    **ولم يقف عن هذا الحد بل حظر الدستور التعرض الى حرية العقيدة الا وفقاً للقانون وبناءً على قرار قضائي في المادة الخامسة عشر منه التي نصت " لكل فردٍ الحق في الحياة والأمن والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقاً للقانون، وبناءً على قرارٍ صادرٍ من جهةٍ قضائيةٍ مختصة" ، ولتعلق قواعد الاحوال الشخصية بالعقيدة الدينية كونها من أكثر الاوضاع الأجتماعية على صلة من الدين تأصيلاً وتنظيماً وسعت المادة إحدى وأربعون الدستورية من دائرة هذه الحرية ليكون الإلتزام بالاحوال الشخصية تحدده حرية العقيدة إذ قضت " العراقيون أحرارٌ في الالتزام بأحوالهم الشخصية، حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، وينظم ذلك بقانون". وإتماماً لتنظيم الحرية الدينية وضمان ممارسة لوازمها أكدت المادة الثالثة والأربعون/ أ على حرية ممارسة الشعائر الدينية بالقول "أتباع كل دينٍ أو مذهبٍ أحرارٌ في ممارسة الشعائر الدينية، بما فيها الشعائر الحسينية" .**

    **ومن خلال استقراء هذه النصوص الدستورية يتبين حرص المشرع الدستوري على ترسيخ هذه الحرية وتأكيد اهميتها بدلالة ورودها في أكثر من موضع والتصريح بها وبيان مصاديقها ذلك أن ممارسة الشعائر الدينية لا تنفك عن حرية العقيدة كما أن الالتزام بقواعد الأحوال الشخصية ليس بمعزل عن العقيدة الدينية ولخطورتها منعت المادة الثالثة والأربعون الدستورية من تقييد او مصادرة جوهر هذه الحرية وإن كان التقييد كان بقانون صادر من جهة رسمية .**

    **ولإضفاء مزيد من الحماية القانونية على العقائد الدينية وحرية ممارستها جرم المشرع العراقي جميع ضروب الإعتداء عليها بدءً من تحقيرها مرورها بتشويشها وتعطيلها وانتهاءً بتخريب أو إتلاف الأبنية المعدة للعبادة في المادة (372) من قانون العقوبات العراقي ذي الرقم 111/لسنة 1969 المعدل التي تقضي " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات:ا‌-من اعتدى باحدى طرق العلانية على معتقد لاحدى الطوائف الدينية او حقر من شعائرها.ب‌- من تعمد التشويش على اقامة شعائر طائفة دينية او على حفل او اجتماع ديني او تعمد منع او تعطيل اقامة شيء من ذلك.ج‌-من خرب او اتلف او شوه او دنس بناء معدا لاقامة شعائر طائفة دينية او رمزا او شيئا اخر له حرمة دينية.د- من طبع او نشر كتابا مقدسا عند طائفة دينية اذا حرف نصه عمدا تحريفا يغير من معناه او اذا استخف بحكم من احكامه او شيء من تعاليمه.هـ- من اهان علنا رمزا او شخصا هو موضع تقديس او تمجيد او احترام لدى طائفة دينية.و- من قلد علنا نسكا او حفلا دينيا بقصد السخرية منه.**

    **2- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات كل من تعرض باحدى طرق العلانية للفظ الجلالى سبا او قذفا باية صيغة كانت".**

    **وعلى مستوى القانون الدولي نجد أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد ضمن حرية العقيدة في المادة (18) منه التي أكدت على أن " لكل شخص حق في حرية الفكر والوجدان والدين " . ولم تغب هذه الحرية عن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 التي جاءت المادة (18) مؤكدة عليها بالقول " 1- كل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة.2- لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره".**

    **ومما تقدم يتبين أن حرية العقيدة حق أصيل من حقوق الإنسان لا يمكن للإنسان التخلي عنه كما لا يمكنه التمتع به الا في فضاء من الحرية إبتداء من الإيمان به وصولاً الى ممارسة موجباته وإعتناق هويته الكاملة على أن تكون هذه الحرية في حدود المصلحة العامة غير مهدد للنظام العام داخل الدولة ومن هنا تبرز الحدود الفاصلة بين حرية العقيدة والإرهاب الفكري بشكل جلي ، فالعقائد الدينية للفرد مصونة دستورياً ودولياً ما زالت عقائد الأخرين في سلام ، وتتسق قداسة هذه الحرية مع ممارستها في حدودها السليمة فإن إنحرفت عن مسارها واتخذت من الإكراه والترهيب سبيلاً الى نشرها ومذهباً للترويج عنها انقلبت الحرية الدينية الى إرهاب فكري الذي تنبذه الشرائع السماوية كلها والمواثيق الوضعية البشرية .**

    **ب- تميير الإرهاب الفكري عن حرية التعبير**

    **حرصت الشريعة الإسلامية على تأصيل حرية التعبير وتنظيم حدودها إحتراماً لكرامة الإنسان الذي فضل على كثير ممن خلق بعقله وتحمله المسؤولية بإتمام الحجة عليه فالتعبير عن الرأي ملازم لوجوده بالشكل الذي لا يصادر حقوق الآخرين المتساوين معه في هذا الحق ، ولهذا جاءت التربية القرآنية مكرسة هذا المعنى في لغة المتحاورين منها قوله تعالى (( قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء .. )) آل عمران/ 64، وقوله تعالى (( لا اعبد ما تعبون ولا انتم عابدون ما اعبد )) ،الكافرون/2،3 وقوله تعالى (( وانا او اياكم لعلي هدى أو في ضلال مبين )) سبأ/ 24، (( ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم )) الأنعام/108 ،من هذه الآيات يمكن اسنباط قواعد للحوار الحضاري بعيداً عن الإفراط في إطلاق حرية التعبير من جهة و والتفريط في مصادرة الرأي الآخر من جهة ثانية، فلا يكتمل بنيان السلم المجتمعي مع التطرف في الخطاب والعنف في التعبير ولا تفلح أية رسالة في بلوغ أهدافها والإيمان بها والتفاعل معها الا مع إحتفاظ الفكر بحريته .**

    **وجاء الدساتير الوطنية في معظمها واضعة هذه الحرية في متونها منها الدستور العراقي النافذ لسنة 2005 الذي**

    **كفل حرية التعبير عن الرأي في المادة (38) من الفصل الثاني وتحت عنوان (الحريات العامة) بالقول: تكفل الدولة بما لا يخل بالنظام العام والاداب. اولا ً: حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.**

    **ثانيا ً :حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر .**

    **ثالثا ً: حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتنظم بقانون .**

    **وجاء هذا الحق الدستوري تأكيداً لما جاء في الإعلانات العالمية لحقوق الانسان ولا سيما الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948 في المادة (19) منه التي تقضي بأن "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية"، وفي المضمون ذاته أكدت المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على:**

    **1- لكل فرد حق اتخاذ الآراء دون تدخل.**

    **2- لكل فرد الحق في التعبير، وهذا الحق يشمل حرية البحث عن المعلومات او الأفكار من أي نوع وتسلمها ونقلها بغض النظر عن الحدود الجغرافية، وذلك أما شفاهة او كتابة او طباعة، وسواءً كان ذلك في قالب فني او بأية وسيلة أخرى يختارها.**

    **3- ان ممارسة هذه الحقوق التي تنص عليها الفقرة (2) من هذه المادة تحمل في طياتها واجبات خاصة، وكذلك فإنها قد تكون خاضعة لبعض التقييدات، ولكن هذه التقييدات يجب ان ينص عليها القانون وهي ضرورية من اجل:**

    **أ- احترام حقوق الغير وسمعتهم.**

    **ب- حماية الأمن القومي او النظام العام او الصحة العامة او الأخلاق.**

    **ومن هنا لا يمكن إعطاء حرية التعبير معناها الحقيقي الا في ظل بعض التقييدات التي باتت ضرورية لحمايتها من التشظي والتصادم ولكن هذه التقييدات مشروطة بأن تكون منصوص عليها في القانون ومحققة لغايات سامية وعلى رأسها حماية حقوق الآخرين والنظام العام داخل الدولة .**

    **ومن غير ريب فإن حرية التعبير عن الرأي مضمونة في الدستور العراقي ولكنها مشروعة بعدم الاخلال بالنظام العام والاداب وفلا يبقى هذا الحق في دائرة المشروعية لحظة انتهاكه لمصلحة أسمى منها وهي النظام العام والآداب العامة وبالمقابل فإن الدستور كفل جميع الوسائل المتاحة للتعبير عن الرأي بدلالة الاطلاق الواردة في المادة (38) منه ضمن دائرة التقييد المشروطة في النص وعليه فإن فرض الأفكار والآراء على الأخرين بالإكراه أوالترهيب أو العنف او التحريض يعد إرهاباً فكرياً .**

    **وفي أحدث حكم قضائي تكرس حرية التعبير في برامج التواصل الإجتماعي ما قضت به المحكمة الفدرالية في ولاية نيويورك الأمريكية ضد الرئيس ترامب بعد قيامه بحظر مجموعة من متابعيه على حسابه في تويتر إثر تعليقات لهم معللة الحكم بأنه إنتهاك للدستور ومما جاء في الحكم الذي نشرته شبكة CNN الأمريكية :**

    that President Trump is in violation of the Constitution when he blocks users on Twitter.

    It's a remarkable development in one of the more peculiar debates of Trump's presidency, and a victory for the First Amendment advocates who brought the lawsuit last year.

    In her ruling, Judge Naomi Reice Buchwald wrote that "no government official -- including the President -- is above the law, and all government officials are presumed to follow the law as has been declared."

    "We hold that portions of the @realDonaldTrump account -- the 'interactive space' where Twitter users may directly engage with the content of the President's tweets -- are properly analyzed under the "'public forum' doctrines set forth by the Supreme Court, that such space is a designated public forum, and that the blocking of the plaintiffs based on their political speech constitutes viewpoint discrimination that violates the First Amendment," Buchwald wrote.

    **وقد تنقلب حرية التعبير الى الإرهاب الفكري وتخرج من المشروعية التي تحيط بها لحظة مصادرة الآراء وإحلال رأي معين عليها بالقوة أو الإكراه كما هو الحال مع التنظيمات الارهابية التي تسوق أفكارها باستعمال القوة المفرطة وتروج لمشاريعها الدموية بالإكراه مع ما تحمل من غايات غير مشروعة قديماً وحديثاً .**

    **من خلال ما تقدم يتجلى الفرق بين حرية الفكر بصوره الكافة وإرهاب الفكر فالاخيرة تنهض مع فرض الأفكار بالاكراه واستعمال القوة أو التهديد بها في شحن الأذهان وتعبئتها تمهيدا لغايات إرهابية فلا يمكن توصيف عمليات التكفير الديني او التحريض على العنف بحرية التعبير المضمونة في الدستور والاتفاقيات الدولية . وبذلك تتنوع أساليب ممارسة الارهاب الفكري فقد تمارس من خلال التحريض على العنف أو التطرف الديني أو التعصب القبلي أو العنصري أو الطائفي أو السياسي .**

    **المطلب الثاني : مدى إمكانية عد الإرهاب الفكري جريمة**

    **عند الوقوف على صور الإرهاب الفكري وتحليل عناصرها وإستقراء النصوص القانونية النافذة يتجلى أن هذه الأفعال تمثل إنتهاكاً جسيماً لحق الإنسان في حرية الفكر وإعتداءً على الأمن الفكري للأفراد والجماعات وخطراً حقيقياً على السلم الأهلي داخل الدولة ومن هنا حرصت الدساتير على حماية الأفراد منها وإذ نصت المادة (37/ثانيا) من الدستور العراقي على أـن : (( تكفل الدولة حماية الفرد من الاكراه الفكري والسياسي والديني )) والإكراه الفكري والسياسي والديني ما هو الا مصاديق للإرهاب الفكري . وهذه الكفالة الدستورية تلقي عبء المسؤولية كاملاً على عاتق السلطات الاتحادية في أن تتخذ كافة السبل القانونية والإجرائية لتحقيق الامن الفكري ومنع تعرض رعاياها لصور للإرهاب الفكري على غرار مسؤوليتها عن توفير الأمن والسكينة لهم . ولا عجب أن المنظومة القانونية جعلت هذا النمط من الارهاب جريمة يعاقب عليها القانون . فالتحريض على الحرب الأهلية والاقتتال الطائفي يمثل صورة من صور الارهاب الفكري وهي من الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي التي يمكن أن تتحقق في زمني الحرب والسلم، وقد تحدثت المادة ( 195) من قانون العقوبات العراقي النافذ عن تجريم إثارة الحرب الأهلية أو الاقتتال الطائفي سواء أكان ذلك بالتسليح أو بالحمل على التسليح بعضهم ضد البعض الآخر أو بالحشد على الاقتتال، ويعاقب مرتكب تلك الأفعال بالسجن المؤبد عند عدم تحقق الجريمة، وتكون العقوبة الإعدام إذا تحقق ما إستهدفه الجاني وهو وقوع الحرب والفتنة بين مكونات الشخص المختلفة . وإذ تحدثت المادة ( 198/أ .1) من القانون نفسه عن التحريض على إرتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد ( 190-197) وعليه فإن قيام وسائل الأعلام بالتحريض على ارتكاب الجرائم الواردة في المادة (195) تكون مسؤولة أمام القضاء العراقي وبذلك قضت المادة ( 198 / أ . 1) ((يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنين من حرض على إرتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد (190 – 197) ولم يترتب على هذا التحريض أثر..)) وقد شدد المشرع عقوبة المحرِض إذا وجه نشاطه إلى أحد أفراد القوات المسلحة بأن جعلها السجن المؤبد ، وذلك لإحتمال وقوع الفتنة والاقتتال الطائفي بشكل أسهل، أذ أن الأمر لا يحتاج إلى تسليح.**

    **وتكيف التحريض الإعلامي على الحرب الأهلية بالجريمة الإرهابية وفق أحكام قانون مكافحة الإرهاب العراقي ذي الرقم (13) لسنة 2005، حيث قضت الفقرة (4) من المادة الثانية منه على تجريم التحريض بالقول "العمل بالعنف والتهديد على إثارة فتنة طائفية، أو حرب أهلية، أو اقتتال طائفي وذلك بتسليح المواطنين، أو حملهم على تسليح بعضهم بعضاً، وبالتحريض أو التمويل)). وأذ عاقب المشرع العراقي في هذا القانون بالإعدام كل من شارك في إثارة الفتنة الطائفية، أو الحرب الأهلية سواء أكان فاعلاً أصلياً، أو شريكاً، محرضاً أو مخططا،ً أو ممولاً".**

    **وجرم المشرع العراقي جريمة التحريض على قلب نظام الحكم المقرر في العراق، أو على كراهيته، أو الازدراء به أو تحبيذ أو ترويج ما يثير النعرات المذهبية، أو الطائفية، أو التحريض على النزاع بين الطوائف والأجناس في أثارة شعور الكراهية والبغضاء بين سكان العراق، بأن عاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات، أو الحبس.**

    **وضماناً للسلم الأهلي، وحفاظاً على النسيج الاجتماعي، جرم المشرع الإعتداء بإحدى طرق العلانية على معتقدات الطوائف الدينية في العراق، أو تحقير من شعائرها، أو تعمد التشويش على إقامتها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات، أو بغرامة لا تزيد على ثلاثمائة دينار.**

    **وجرم المشرع العراقي في قانون العقوبات تحريض القوات المسلحة على الإنضمام إلى العدو، أو الإستسلام له، أو زعزعة إخلاصهم للبلاد، أو ثقتهم بالدفاع عنها وشدد العقوبة الى الإعدام ( 32 ). وعاقبت المادة ( 161 ) منه بالسجن المؤبد من يحرض الجند في زمن الحرب على الانخراط في خدمة دولة أجنبية، أو سهل لهم ذلك .**

    **ولخطورة هذه الجرائم وإرتباطها بالأمن القومي للدولة ، عاقب المشرع العراقي في المادة (170) من قانون العقوبات بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنين من يحرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد من (156–169) ولو لم يترتب على تحريضه أثر.**

    **وجرمت المادة 372 من قانون العقوبات العراقي الاعتداد بإحدى الطرق العلانية على المعتقدات الدينية للطوائف والمذاهب الدينية في العراق إذ قضت "**

    **1 – يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات او بغرامة لا تزيد على ثلثمائة دينار.**

    **1 – من اعتدى باحدى طرق العلانية على معتقد لاحدى الطوائف الدينية او حقر من شعائرها.**

    **2 – من تعمد التشويش على اقامة شعائر طائفية دينية او على حفل او اجتماع ديني او تعمد منع او تعطيل اقامة شيء من ذلك.**

    **3 – من خرب او اتلف او شوه او دنس بناء معدا لاقامة شعائر طائفية دينية او رمزا او شيئا آخر له حرمة دينية.**

    **4 – من طبع ونشر كتابا مقتبسا عند طائفة دينية اذا حرف نصه عمدا تحريفا يغير من معناه او اذا استخف بحكم من احكامه او شيء من تعاليمه.**

    **5 – من اهان علنا رمزا او شخصا هو موضع تقديس او تمجيد او احترام لدى طائفة دينية.**

    **6 – من قلد علنا ناسكاً او حفلا دينيا بقصد السخرية منه."**

    **ويتجلى من هذه المادة أن الاعتداء على المعتقدات عبر الخطاب الاعلامي أو تشويه أو إهانة الشعائر الدينية أو رموزها يشكل إرهاباً فكرياً يعاقب عليه القانون بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تزيد على ثلاثمائة دينار .**

    **وإذ لعب الارهاب الفكري عن طريق التحريض الاعلامي دوراً بارزاً في قتل ما يربو على نصف مليون إنسان من أقلية التوتسي . وفي سنة 1997 إتهمت المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا ثلاثة روانديين بجريمة التحريض الإعلامي على الإبادة الجماعية ، أحدهم محرر الصحيفة (Kangura) وهي صحيفة مملوكة لهوتو وهي الأغلبية التي نشرت مقالات لاذعة ضد التوتسي في الأشهر التي سبقت الإبادة ، كما إتهمت المحكمة نفسها مؤسسَيْ محطة الإذاعة والتلفزيون الحرة التي كانت تقدم نشرات تلفزيونية حددت فيها مواقع التوتسيين للقتل في برامجها. وفي كانون الثاني من سنة 2007، تقدم محامو الدفاع عن المتهمين الروانديين العاملين في وسائل الأعلام المملوكة للنظام الحاكم، للطعن بالأحكام الصادرة من المحكمة المذكورة، وعلى إثرها أصدرت الدائرة الاستئنافية في المحكمة قرارها في 28/2/2007 أكدت بموجبها التهمة على التحريض المباشر لرئيسي محطة الإذاعة والتلفزيون وهما (فرديناندوجان، وبوسكوبارا ياغويزا) ومؤسس صحيفة (Kangura) حسن نغيزي وقد حكمت عليهم بالسجن لفترة تتراوح بين 32 \_ 35 سنة.**

    **وواضح مما تقدم أن أفعال التحريض على العنف أو إثارة الحرب الأهلية أو إثارة الكراهية، أو الازدراء أو تحبيذ أو ترويج ما يثير النعرات المذهبية، أو الطائفية، أو التحريض على النزاع بين الطوائف والأجناس في أثارة شعور الكراهية والبغضاء بين سكان العراق لا تكون الا بالشحن والتعبئة الفكرية والالفاظ ذات الدلالات المثيرة والتي تدفع الأخر الى إرتكاب الجريمة بصورتها المادية ونتائجها ومن هنا تتجلى خطوة الارهاب الفكري فهو مقدمة موضوعية للجريمة الارهابية بصورها المختلفة .**

    **المبحث الثاني: وسائل مواجهة الارهاب الفكري**

    **شكلت مواجهة القوات الأمنية العراقية ضد التنظيم الارهابي "داعش" صفحة مشرقة في تاريخ العراق المعاصر فبعد استباحة ما يربو على ثلث مساحة العراق جاءت فتوى الجهاد الكفائي للمرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف لتحث العراقيين في التصدي والدفاع عن وحدة الأرض والمقدسات فأبدع الشعب بكل الوانه في رسم معالم الانتصار والمنازلة التاريخية الكبرى وتحررت الأرض المغتصبة وإنطوت الصفحة السوداء وإذا كانت المواجهة العسكرية المادية بحاجة الى إعداد خطط وبناء استراتيجية كاملة تدريبا وتسليحا منظمين فإن المواجهة الارهاب الفكري لا تخرج من هذه المعادلة فالجرائم الارهابية قبل تنفيذها تعيش في أذهان الارهابيين وخطاباتهم التحريضية فنمت هذه الأفكار وتعبأت في العقول ومهدت المناخ لتنفيذ الجرائم الارهابية وبذلك فأن الجريمة الارهابية نسبقها الافكار الارهابية واذ أريد القضاء على المشاريع الارهابية نهائيا فإنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف الا بإزالة الفكر الارهابي في عقول المتلقين وخطاب المتصدين ومناهج الدارسين . وتتسق سبل مواجهة الارهاب الفكري مع أساليب ممارسة هذا الشكل من الارهاب كونه يمثل تعبئة للعقول بعقائد ضالة وأفكار إجرامية ترغيباً وترهيباً من خلال الخطاب الإعلامي والمدارس الدينية المتطرفة والمناهج التي تدعو الى التكفير والتضليل فضلاً عن ممارسة هذه الصور الإجرامية عبر وسائل الإعلام الإلكترونية مثل وسائل التواصل الإجتماعي والقنوات الأخرى، ومن هنا كان لزاماً تنقية البيئة الإجتماعية من الأفكار الإرهابية الخطيرة من خلال مواجهتها تشريعياً وتقنياً، وعليه سنقسم هذا المبحث الى مطلبين :**

    **المطلب الاول: المواجهة التشريعية للأرهاب الفكري**

    **يشكل الدستور العراقي لسنة 2005 القانون الاسمى في الدولة وهو الوثيقة الاساسية التي تبين ملامح النظام السياسي والقاعدة الاساسية للقوانين الداخلية واللوائح والقرارات ولم تغب عن هذا الدستور محاربة الارهاب بصورتيه المادية والفكرية بعد أن ألزمت المادة (37) منه الدولة حماية أفرادها من الإكراه الفكري جاءت المادة (7) منه لتقضي "**

    **اولاً :ـ يحظر كل كيانٍ او نهجٍ يتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير أو التطهير الطائفي، او يحرض أو يمهد أو يمجد او يروج أو يبرر له، وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه، وتحت أي مسمىً كان، ولا يجوز ان يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق، وينظم ذلك بقانون.**

    **ثانياً : ـ تلتزم الدولة بمحاربة الارهاب بجميع اشكاله، وتعمل على حماية اراضيها من ان تكون مقراً أو ممراً أو ساحةً لنشاطه."**

    **حيث أن التطهير الطائفي والتكفير والعنصرية تمثل صوراً سوداء من الارهاب الفكري وجاء الحظر الدستوري بمنع تبني هذه الصور في العقيدة الدينية أو السياسية أو التحريض عليها أو الترويج لها في المناهج والخطاب والأعلام والمواقع كافة وإستناداً لهذا الحظر الدستوري شرع مجلس النواب العراقي قانون حظر حزب البعث والكيانات والأحزاب والأنشطة العنصرية والإرهابية والتكفيرية ذا الرقم رقم (32) لسنة 2016**

    **وإذ عرفت المادة الاولى من هذا القانون العنصرية بالسلوكيات والمعتقدات التي تعلي من شأن فئة لتعطيها الحق في التحكم بفئة أخرى وتسلب حقوقها كافة كونها تنتمي لدين أو عرق ما.**

    **والتكفير بأنه اتهام الإنسان بالكفر بما يجرده عمليا من حقوقه الإنسانية ويعرضه للاهانة والقتل والطرد من المجتمع. أما التطهير الطائفي فقد عرفته بعملية الطرد بالقوة لسكان غير مرغوب فيهم من منطقة معينة على خلفية تمييز ديني أو عرقي او قومي او سياسي أو استراتيجي أو لاعتبارات إيديولوجية أو مزيج من الخلفيات المذكورة. بينما قضت المادة -2- منه بسريان أحكام هذا القانون على حزب البعث (المنحل) وعلى كل كيان أو حزب أو نشاط أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي والقومي أو يحرض أو يمجد أو يروج له.**

    **ومنع القانون حزب البعث الصدامي والكيانات والانشطة الاخرى التي تحرض وتروج للتكفير او العنصرية أو التطهير الطائفي من ممارسة أي نشاط سياسي كما في المادة الرابعة منه بالقول " أولا- يمنع حزب البعث من ممارسة أي نشاط سياسي أو ثقافي او فكري أو اجتماعي وتحت أي مسمى وبأي وسيلة من وسائل الاتصال أو الإعلام.**

    **ثانياً- يمنع تشكيل إي كيان أو حزب سياسي ينتهج أو يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو يحرض عليه أو يمجد له أو يروج له أو يتبنى أفكار او توجهات تتعارض مع مبادئ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة".**

    **وقضت المادة -6- بسريان أحكام المادة (4) من هذا القانون على كافة الأحزاب والكيانات والتنظيمات السياسية التي تنتهج أو تتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو تحرض عليه أو تمجد له أو تتبنى أفكارا أو توجهات تتعارض مع مبادئ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة. وبذلك قطع الطريق أمام هذه الانشطة والكيانات التي تمارس الارهاب الفكري أو العنصرية من ممارسة النشاط السياسي وحمل القانون دائرة الاحزاب في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مسؤولية دخول هذه الأنشطة في الحراك السياسي .**

    **ولم تخلُ نصوص هذا القانون من العقوبات بل جاءت بطائفة من العقوبات تصل الى السجن لمدة عشر سنوات وتتوزع هذه العقوبات على الانتماء للانشطة المحظورة أو الترويج لها أو التحريض عليها في الخطاب او الأعلام وشتى صوره كما في المادة -8- اولاً- التي تعاقب بالسجن مده لا تزيد على (10) عشر سنوات بعد نفاذ هذا القانون كل من انتمى إلى حزب البعث المحظور أو روج لأفكاره وأرائه بأية وسيلة أو هدد أو كسب إي شخص للانتماء إلى الحزب المذكور.ثانياً- تكون العقوبة السجن مده لأتقل عن (10) عشر سنوات إذا كان الفاعل من المنتمين إلى حزب البعث قبل حله أو من المشمولين بإجراءات المساءلة والعدالة. وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن (6) ست سنوات كل من ساهم أو ساعد من خلال وسائل الإعلام بنشر أفكار وآراء حزب البعث والأنشطة العنصرية والإرهابية والتكفيرية ويشمل مالك المؤسسة الإعلامية.**

    **وتتجلى فلسفة المشرع من تجريم الأنشطة العنصرية والأرهابية ومعاقبة مرويجها في الحفاظ على الأمن الفكري للأفراد من الإعتداء والمصادرة كون هذه الأنشطة قائمة على ترهيب العقول في مشاريعها وهي تتعارض مع القيم والمبادئ الإنسانية والتوجهات الديمقراطية القائمة على التداول السلمي للسلطة ولا تعترف بالعيش المشترك في المجتمع الإنساني .**

    **ولم تقف المسألة عن عقوبة السجن المؤبد فالتحريض على الحرب الاهلي والاقتتال الطائفي يشكل جريمة إرهابية تعاقب عليها بالإعدام وفق المادة (4) من قانون مكافحة الارهاب العراقي ذي الرقم 13 لسنة 2005 إذ قضت المادة الثانية من قانون مكافحة الارهاب" : تُعد الافعال الاتية من الافعال الارهابية : ٤ـ العمل بالعنف والتهديد علـى اثـارة فتنـة طائفية أو حرب اهلية أو اقتتال طائفي وذلك بتسليح المواطنين أو حملهم على تسليح بعـضهم بعضاً وبالتحريض أو التمويل ( ..**

    **ومنع قانون المطبوعات العراقي ذو الرقم ٢٠٦لسنة ١٩٦٨المعدل ترويج الافكار الاستعمارية والانفصالية في الدوريات حيث قضت المادة (16) منه ) لا يجوز أن ينشر في المطبوع الدوري ٣ـ ما يروج لأفكـار اسـتعمارية والانفـصالية والإقليمية...... ٦ـ ما يشكل طعناً بالأديان المعترف فيها في الجمهورية العراقية ( ..**

    **في قبال هذه المواجهة القانونية كان لزاماً على القضاء العراقي أن يكون حاضراً في تطبيق القوانين بحزم وإتقان قطعاً للطريق أمام هذا الشكل من الإرهاب ولكي تؤتي هذه النصوص التشريعية أكلها فما جدوى القوانين إن لم يتسق معها التطبيق الصحيح وفي هذا السياق قضت محكمة النقض المصرية في قضية " نصر حامد أبو زيد " الذي سخر من بعض النصوص القرآنية أثناء محاضرته " بأن الدستور المصري يكفل في المادة (41) منه حرية الرأي في حدود القانون ، هذه الحرية التي يجب أن تكون وفقاً للضوابط والحدود التي يسمح بها النظام الأساس للدولة والقواعد التي يقوم عليها هذا النظام وفي صدارتها أحكام الشريعة الإسلامية ، ولو أنه إحتفظ باعتقاده في سريرة نفسه دون الإعلان عنها فإن الشريعة لا تفتش في مكنون النفوس ولا تتنقب عن سرائرهم لان ذلك متروك لله وحده"**

    **ولا ريب أن المواجهة التشريعية للأرهاب الفكري مهم في الوقت الذي تسعى التنظيمات الارهابية الى تغذية العقل الجمعي بأفكارها وتروج الى العنف وتسعى الى نشر ثقافة التكفير وتنمية الخطاب العنصري والتربية على التطرف في التعاطي مع المختلف الديني والعرقي والمذهبي بالمقابل فإن من الخطأ بمكان إختزال مواجهة الارهاب الفكري بالعقوبات بمعزل عن سياسة تشريعية شاملة تقلع الأرهاب الفكري من العقول عبر أعداد الخطط لتنمية الوعي الوطني وبرامج ترسخ السلم الأهلي وتجذر التسامح ومراجعة شاملة للمناهج الدراسية والمنشورات ومراقبة الخطاب الاعلامي الرقمي والفضائي والديني وفرض سيطرة نوعية على خطب الجمعة وبناء استراتيجية للأمن الوقائي بصوره الكافة فالأمن الفكري لا يتحقق من خلال النصوص القانونية لوحدها أن لم ترفد هذه النصوص بثقافة مجتمعية قائمة على التفاهم والحوار على أساس المشتركات ونبذ العنف تحقيقاً للسلم والامن الأهليين .**

    **المطلب الثاني : المواجهة التقنية**

    **في ظل الثورة المعلوماتية الهائلة وكثرة المواقع الالكترونية وهيمنة التواصل الاجتماعي الذي جعل العالم كله مرتبطاً مع بعضه وسرعة إنتشار الخبر والوصول اليه تسعى التنظيمات الارهابية الى تسخير هذه الشبكة العنكبوتية لترويج أفكارها العنصرية وبث خطاباتها الطائفية من خلالها حتى أمست هذه الشبكة إحدى قنواتها الرئيسية لتنفيذ برامجها الارهابية الأمر الذي يفرض على عاتق الدولة ومؤسساتها الاتحادية مواجهة هذا الخطر المهدد للأمن الوطني العراقي من خلال مراقبة هذه المواقع ووضع تقييدات تقنية صارمة ضد المواقع الالكترونية التي تبث سموماً أرهابية وتحاول ترويج للفكر الارهابي .**

    **فلقد أستخدم تنظيم داعش تقنية الانترنت الى أبعد حد لتسويق مشروعه الاجرامي من خلال الرعب والخوف وكسب ود الشباب المتشدد واعتمد سياسة إغراق المواقع الالكترونية بالعنف والاناشيد الدينية الحماسية والشعارات الجهادية والألفاظ الطائفية ونصرة أبناء المذهب ضد الاخر فضلا عن إتقان عمليات التصوير الفلمي وإتقان الاخراج في بث الافلام والصور في المواقع الالكترونية كالفيس بوك وتويتر واليوت يوب ويعد فلم سلسلة صليل الصوارم المكونة من 4 أجزاء من أقوى المشاهد التي صورت العمليات الاجرامية التي قام بها أرهابيو داعش وهي تبدأ بعرض خريطة الشرق الاوسط ثم تصور مشاهد سيطرة داعش على مدن العراق . كما بث هذا التنظيم أيضا فلم " نهاية سايكس بيكو " ويظهر فيه مقاتل يتحدث باللغة الانكليزية واقفاً بين الحدود العراقية السورية معلنا نهاية هاتين الدولتين وانه لا حدود بينهما بل خلافة ودولة واحدة مزعومة .**

    **ومثلت التقنية الرقمية والفضاء الالكتروني الذراع الأيمن لهذا التنظيم فالتسويق الديني والتلاعب النفسي كان يسير على وفق جملة من المساند والاليات والتخوم الرمزية والسلوكية، نرى منيا ما هو دولي، والاخر أقليمي والاخر محلي( بيئة مناطق الاستباحة،) وقد لجأ الداعية في داعش الى إستخدام كافة الادوات المعقدة (الرقمية منها والصورية) مرورا بالتقليدية كأدوات(وسائط،) ومن ثم كان الإستخدام لتلك الادوات يتمثل بتنوع وتكرار واشباع المضمون بضربات من الاستمالات العاطفية والدينية والجمالية من قبيل (الاناشيد، والموسيقى، وتصدير الصور والارتباط ( الدمج ) وصولا الى انتقاء الصور والكلمات والشعارات والمقاطع التاريخية واختيار الاصوات والوقائع الاخرى التي تعد مأثورة لدى العرب والمسلمين.**

    **ولم تتخذ السلطات الاتحادية في العراق أية خطوة على مستوى تقنيات الاتصالات ضد المواقع الإرهابية وملاجئها التكفيرية سوى تصويت مجلس النواب العراقي  يوم 17 من التشرين الثاني /2015 على قرار يقضي بحظر مواقع تنظيم "داعش" وجميع المواقع الاخرى ووسائل الاعلام التي تحض على "الارهاب، كما سبق ان صوت في 14 ايلول 2015على قرار يلزم وزارة الاتصالات بحجب المواقع الاباحية من شبكة الأنترنت.**

    **ولم تقم وزارة الاتصالات العراقية خطوات جادة في القضاء على الارهاب الإلكتروني في ظل تنامي قدرات هذه التنظيمات في المجال التقني وإدزياد حساباتهم الإفتراضية في مواقع التواصل الاجتماعي وإتقانهم لمشاهد التحريض والترويج المنظمين لأفكارهم الارهابيية وخطاباتهم الطائفية وإذ رصد أحد المراكز البحثية نحو (60) صفحة إلكترونية منشأة باللغة العربية تبث محتوىً تكفيرياً و(40) ألف صفحة بلغات مختلفة مما يحتم قيام وزارة الاتصالات بنهضة تقنية شاملة لحجب هذه المواقع الارهابية فضلاً عن مسؤوليتها القانونية بعدم قيامها بحجب المواقع الاباحية التي باتت تهدد الامن الأسري والفكري والديني للعائلة العراقية فالمصلحة العامة تقضي بغلق هذه المواقع حفاظاً على الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي وصيانة للأمن الفكري من الافكار الارهابية .**

    **إن الحفاظ على النظام العام الوطني من الفوضى وصيانة السلم الأهلي من الأمواج التكفيرية والحفاظ على مقومات الأسرة العراقية من المد الإباحي من أهم أولويات الدولة فلا تلام الحكومة إن فرضت رقابتها على شبكة الأنترنت ونظمت أصول البث الرقمي وقيدت ما يهدد الأمن الفكري والأسري ولا يعد فعلها إنتهاكاً للحريات الفردية سيما أن المادة (46) من الدستور الإتحادي أجازت تقييدها بقانون أو بناءً عليه على أن لا يمس هذا التقييد او التحديد جوهر هذه الحريات.**

    **إن حجب المواقع الالكترونية والصفحات الشخصية المروجة للطائفية والعنصرية والتكفير على وسائل التواصل الإجتماعي من قبل وزارة الإتصالات العراقية إمتثالاً لقرار مجلس النواب العراقي لا يعد إجراءً إدارياً فاقداً للمشروعية بل يستند على إساس متين من الدستور والقانون من جهة ويصون الأمن الفكري من جهة ثانية , فالمادة السابعة من الدستور الإتحادي حظرت الكيانات التي تروج للعنصرية او للإرهاب او للتكفير أو للتطهير الطائفي وجاء قانون حظر حزب البعث والكيانات والأحزاب والأنشطة العنصرية والإرهابية والتكفيرية ذو الرقم رقم (32) لسنة 2016 مستنداً عليها ومن هنا كان لزاماً على الحكومة العراقية الإمتثال للقانون الذي يمثل إرادة الشعب في تنقية البيئة الرقمية من هذا الإرهاب الذي بات أشد خطراً من الإرهاب المادي حفاظاً للسلم الأهلي ودرءً للمخاطر المترتبة على شيوعه في المجتمع .**

    **ولتحقيق بيئة فكرية سليمة بعيدة عن الملوثات الوافدة وضماناً للأمن الأسري العراقي الذي بات مهدداً بفعل العولمة التي تشكل شبكة الإنرنت إحدى عواملها الرئيسة وتجنباً من هزات التي قد تعصف بالبناء الأسري وحماية لتماسكه الإجتماعي وحرصاً على القيم الإجتماعية والدينية التي تعد الوقود الضامن لديمومة المجتمع إذ تعظم الحاجة الى غلق المواقع الإباحية على شبكة الإنرنت التي باتت عاملاً مزعزعاً للإستقرار النفسي والمجتمعي في ظل تنامي معدلات الطلاق والتحرش الجنسي من خلال إلزام وزارة الإتصالات بالإمتثال لقرار مجلس النواب القاضي بحجب هذه المواقع سيما أن هذا الإجراء يصب في المصلحة العامة ولا يكلف الدولة مبالغ باهضة وفق بيانات وزارة الإتصالات العراقية ذاتها.**

    **الخاتمة**

    **أولا: النتائج**

    1. **يمثل الإرهاب الفكري شكلاً آخراً للإرهاب المادي إذ يفرق عنه من جهة الموضوع ويسبقه من زاوية الظهور ، فالأول يخرج عن حرية التعبير ليتخذ فكراً مسوقاً الى المتلقين بالإكراه بوسائل معينة وتقنيات باتت غير قابلة للسيطرة ، أما من زاوية الظهور فالجريمة الإرهابية قبل تنفيذها على الأرض كانت عقيدة إرهابية نمت في العقول وتغذت في الصدور ثم انتقلت الى مراحل الإعداد والتحضير والتنفيذ من خلال فرضها على الآخرين تحقيقاً لغايات إرهابية .**
    2. **لا يمكن إحراز النصر الحقيقي على الجماعات الإرهابية والقضاء عليهم كلياً بمعزل عن القضاء على الأفكار الإرهابية، والإنتصار الأخير يبدو أشد صعوبة من النصر العسكري فهو بحاجة الى استراتيجة عالمية شاملة وبرامج وطنية دؤوبة وتغذية فكرية ممنهجة ترسخ قيم التسامح وتعزز المشترك الإنساني وتنمي روح المحبة والسلام بين الأمم والشعوب والطوائف.فإن استطاعت الاستراتيجية العسكرية ان تقضي على التنظيمات الإرهابية هنا وهناك لكنها غير قادرة على إنهائها فكرياً ، لأن الفكر الذي تتغذى عليها بحاجة الى إعادة تدوير وصياغة جديدة وعلى مختلف الأصعدة.**
    3. **إن الإرهاب الفكري قابل للظهور بين إحضان أية مدرسة أو فلسفة أو عقيدة متى إنحرفت عن مسارها الإنساني وخرجت الى الواقع الخارجي بالقول أو الكتابة وحاولت فرضها على الأفراد أو الجماعات بأية وسيلة كانت سواء بالقوة أو التهديد بها من شأنها إدخال الرعب بينهم مما يشكل تهديداً للأمن الفكري الإنساني .**
    4. **إن العلاقة بين الإرهاب والفكر حميمية وعلى وتيرة متصاعدة ، فكلما كان الفكر متشدداً في أصوله ، متطرفاً في قواعده ، ضيقاً في بناه فإن الإرهاب حاضر معه ولا تنفصم هذه العلاقة الا بالقضاء على مصادر التغذية الفكرية لهذه الأصول الإرهابية ومعالجتها من الأساس .**
    5. **تفترق الإرهاب الفكري عن الحرية الفكرية التي تمثل حرية العقيدة وحرية التعبير جناحيها ، والعلاقة بينهما علاقة تضاد وتنافر ، فالاول تنهض قوائمه مع إستعمال القوة والتهديد بها في تعبئة الأذهان وشحنها بعقيدة معينة تمهيداً لغاية إرهابية بينما تدور الأخيرة مع إطلاق الأفكار والعقائد في فضاء من الحرية وجوداً وعدماً ومناقشتها وتلاقحها دون قيد سوى المصلحة العامة وإحترام الآخر المختلف فكرياً وعقدياً.**
    6. **يمثل الإرهاب الفكري فعلاً مجرماً في القانون العراقي ويتخذ هذا التجريم صوراً متنوعة فقد يكون الإرهاب الفكري جريمة ماسة بأمن الدولة الداخلي كالتحريض على الإقتتال الطائفي والحرب الأهلية حتى لو لم تترتب على التحريض الحرب أو الاقتتال الطائفي وفق مقتضى المادة (195) من قانون العقوبات العراقي وقد يكون جريمة إرهابية كما في الفقرة الرابعة من المادة (2) من قانون مكافحة الإرهاب .... فدلالة التحريض لا تخرج عن الشحن الفكري والتعبئة الذهنية للقيام بالفعل ولا يغير من الوصف القانوني وقوع التحريض بوسيلة معينة .**
    7. **إن ممارسة الإرهاب الفكري تعد مانعاً دستورياً وقانوناً من المشاركة في الحياة السياسية في العراق فالترويج للأفكار الإرهابية والتحريض على الإقتتال الطائفي والتبني للمشاريع للمتطرفة والتوجهات المعارضة للديمقراطية في الإعلام الرقمي أو المكتوب او المسموع والمرئي تحمل المفوضية العليا للإنتخابات مسؤولية قانونية من دخول هؤلاء المروجين في الإنتخابات أو ممارسة أي نشاط سياسي.**

    **ثانياً : التوصيات**

    **في ختام هذه الدراسة توصلت الى إبداء بعض المقترحات :**

    1. **دعوة مجلس النواب العراقي الى سن تشريع خاص يجرم إنشاء المواقع الالكترونية الخاصة بالانشطة الارهابية والأباحية تأميناً للأمن الاسري من التفكك ووقاية للسلم الاهلي من التصدع والإقتتال ويلزم وزارة الاتصالات بحجب هذه المواقع ومتابعتها تقنياً بما يؤمن لها من بسط رقابتها على قنوات التواصل الاجتماعي واليوتيوب.**
    2. **دعوة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الى ممارسة دورها القانوني بتطبيق أحكام قانون حظر حزب البعث والكيانات والأحزاب والأنشطة العنصرية والإرهابية والتكفيرية ذي الرقم (32) لسنة 2016 ولا سيما نص المادة -7- أولا- التي حملت دائرة الاحزاب في المفوضية مسؤولية مراقبة الاحزاب والكيانات والتحقق من عدم ممارستها للانشطة المحظورة في القانون كالتحريض الطائفي والترويج للأفكار البعثية والعنصرية والأرهابية لضمان عدم مشاركتها في الانتخابات والحياة السياسية .**
    3. **دعوة دواوين الاوقاف الى مراقبة الخطاب الديني في مؤسساتها ومدارسها ومخرجاتها وفرض رقابة صارمة على مطبوعتها وموظفيها من أئمة الجمع والمساجد ضماناً للأمن الفكري وقطعاً للطريق أمام المتطرفين في ترويج مشاريعها الاجرامية.**
    4. **دعوة وزارة التربية العراقية الى تطعيم مناهجها بأفكار التسامح وقبول الاخر والتركيز على الوحدة الوطنية ونبذ العنف وإشاهة ثقافة السلام وتقديس الهوية الوطنية وعلويتها على الهويات والاثنيات الاخرى .**
    5. **دعوة جهاز الامن الوطني الى بناء استراتيجية متكاملة لمواجهة الارهاب الفكري وتأسيس مرصد للفتاوى التكفيرية والقنوات المتطرفة والمنشورات الارهابية حماية للنظام العام والأمن الفكري والأسري .**

    [↑](#endnote-ref-21)